

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009 م، وهو مؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والمتعلقة بالطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحثين، ويمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة،
ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين
العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية
أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة
إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق
مسبق مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
09	الافتتاحية: التعاون عبر الأقاليم في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
§5	تقديم الملف
17	1- أهداف التنمية المستدامة في ضوء المسيرة التنموية الشاملة لمملكة البحرين د. عمر أحمد العبيدلي
43	القسم الثاني: ملف العدد: دول الخليج العربي والآسيان: الشراكة عبر الأقاليم
45	تقديم الملف
47	1- تجربة التكامل الإقليمي للآسيان والدروس المستفادة منها لدول الجنوب. أ.د. سالي خليفة إسحق
71	2- العلاقة بين مملكة البحرين ورابطة الآسيان: نموذج للتعاون عبر الأقاليم. د. أشرف محمد كشك،
87	3- أبعاد علاقات دول الخليج العربي برابطة دول الآسيان. د. نادية سعد الدين - روانا محمد الدجاني
107	4- سياسات الأمن الغذائي لدى دول الخليج العربي ورابطة دول الآسيان. د. عبدالهادي عبدالوهاب - علي إبراهيم فقيه

133	5- تعزيز التعاون بين الخليج العربي ودول الآسيان بشأن التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري د. عبدالله عيسى العباسي - د. عائشة سعد الصريحي
155	القسم الثالث: القضايا الإقليمية
157	تقديم الملف
159	1- الاستراتيجية الفرنسية في الخليج العربي: تقييم وآفاق مستقبلية. د. كلوي برجر
179	القسم الرابع: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات
181	تقديم الملف
182	أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية
182	1- الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط.. التصورات الآسيوية لأمن الخليج العربي إيمان الفخراني
189	2- ملعب القوة العظمى: جيبوتي والجيوستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي / الهادئ في القرن الحادي والعشرين. ليال الغوزي
194	3- العقيدة البحرية لروسيا الاتحادية. أمانى عبدالغني
201	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

دورية نصف سنوية متخصصة، تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" بمملكة البحرين.

تعنى الدورية بنشر الدراسات السياسية والاقتصادية، والأمنية والدفاعية، والمعنية بالطاقة والفضاء الرقمي، من منظور استراتيجي، وتركز على الشأنين الخليجي والعربي.

تحتوي الدورية على الأبواب الثابتة التالية:

1. افتتاحية العدد، وتتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 2. الدراسات، وتتضمن عدداً من الدراسات التي تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 3. ملف العدد، الذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواءً بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية.
 4. التطورات الإقليمية، وتتضمن دراسة تطورات القضايا الإقليمية التي لها انعكاس على أمن دول الخليج العربي ويتراوح حجم كافة مساهمات الدورية في الأقسام المشار إليها ما بين 6 إلى 7 آلاف كلمة.
 5. مراجعات الكتب والتقارير الاستراتيجية: ويتضمن عرض أحدث الإصدارات التي تهتم بالقضايا الإقليمية والعالمية الراهنة، وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية، وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة)، ويتراوح عرض الكتاب ما بين 1500 إلى 2000 كلمة.
- تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

1. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بأفاق المستقبل.
2. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، مع الأخذ بالاعتبار التعديلات اللازمة عليها.
3. تنوع البحوث والباحثين لتحقيق التوازن، بحيث تنشر الدورية لأكبر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
4. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، لسد النقص في تلك الدراسات.

5. تهدف الدورية إلى:

1. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية، والاقتصادية والأمنية، والمتعلقة بالطاقة والفضاء الرقمي، ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
2. تشجيع ودعم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
3. تزويد المكتبات في دول المنطقة، والباحثين وصناع القرار، بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
4. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي، وتحدياتها على النحو الذي يجعلها دورية رصينة تقدّم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

التعاون عبر الأقاليم في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات

شراكاتٍ استراتيجيةٍ سواءً مع المنظمات المماثلة أو مع دولٍ بشكلٍ فرديٍ أضحى سمةً مهمةً لعمل تلك التنظيمات، فعلى الصعيد الإقليمي توجد تهديداتٌ تواجه الأقاليم المختلفة من العالم، وربما تكون تهديدات عالمية في الوقت ذاته إذا ما كان الإقليم ذو أهمية استراتيجية كالخليج العربي بما يُعزز من أهمية تنظيمات الأمن الإقليمي.

وعلى الصعيد العالمي فإن احتدام الصراع والتنافس الدولي وما يترتب من تداعيات قد أعاد دور المنظمات الإقليمية إلى الواجهة مجددًا لقدرة تلك التنظيمات على بلورة المصالح المشتركة لأعضائها، بل أن التعاون عبر الأقاليم بين تلك التنظيمات يُحقق العديد من الفوائد على الصعيد السياسية، خاصةً تعزيز المواقف التفاوضية للدول أعضاء تلك التنظيمات في المحافل الدولية، وعلى الصعيد الاقتصادية من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التبادل التجاري وتوظيف الدول للمزايا النسبية التي تتمتع بها في سياق

إذا كانت التنظيمات الإقليمية التي أشار إليها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة قد لعبت دورًا مهمًا في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين فإن ثمة مؤشراتٍ أخرى مهمة في سياق عمل تلك التنظيمات وهي التعاون فيما بينها عبر أقاليم مختلفة، ومن أبرز تلك التنظيمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتجمع دول جنوب شرق آسيا «الآسيان»، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وغيرها من التنظيمات الأخرى.

فمع أن مسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين كانت - ولا يزال - منوطةً بالأمم المتحدة فإن دور تلك التنظيمات يتعاظم لسببٍ بسيطٍ وهو قدرتها على الإمام بالتحديات الإقليمية بشكلٍ أكثر تفصيلاً من ناحية، وصعوبة العمل داخل المنظمة الدولية من ناحية ثانية، خاصةً في القضايا التي تتسم بالتعقيد، ومع أن دور تلك التنظيمات ليس بالأمر الجديد ولكن ثمة تطورات إقليمية وعالمية أعادت ذلك الدور إلى الواجهة، بل أن توجه غالبية تلك التنظيمات لتأسيس

في العوامل الاجتماعية والتاريخية التي تمثل أسسًا مهمة لتطوير العلاقات نحو آفاقٍ أكبر في المستقبل.

ولعل الأمر الجدير بالإشارة أن الحرص المتبادل بين الدول ومنظمات الأمن الإقليمي على مأسسة وتأطير تلك العلاقات من خلال وضع قواعد وآليات لتلك الشراكة من بينها منح صفة شريك حوار أو شريك قطاعي، وهو ما يُعد تأكيدًا من تلك التنظيمات على أهمية هذا العضو الجديد وقدرته على الإسهام في جهود المنظمة بالنظر لما يتميز به من سماتٍ سواءً على صعيد النظم السياسية أو السياسات الخارجية المعتدلة التي تتوافق وسياسات الدول أعضاء ذلك التنظيم، بالإضافة إلى قناعة دول تلك المنظمات أن ثمة فائدةً سوف تتحقق للجميع في المجال الاقتصادي في ظل تشابك المصالح بين الدول بشكلٍ غير مسبوقٍ ووجود تحدياتٍ تحتاج للتعاون الآن أكثر من أي وقتٍ مضى.

العدد الجديد الذي بين أيدينا من دورية «دراسات» يتضمن ملفًا مهمًا حول علاقات دول الخليج العربي بدول رابطة الآسيان من جوانب مختلفة، وهي تحليل نشأة الآسيان وما يُمكن أن تقدمه من دروسٍ مستفادةٍ للتنظيمات الأخرى، كما تم تخصيص ورقةٍ عن علاقة مملكة البحرين بدول الآسيان، وثانية عن علاقة دول الخليج العربي بالآسيان، بالإضافة إلى تناول قضايا أكثر تخصصًا، وهما تحدي الأمن الغذائي، وجهود التوصل إلى الحياد الصفري الكربوني، وتقدم الأوراق العلمية الخاصة بالعدد قيمةً مضافةً سواءً لدورية «دراسات» التي تحرص دائمًا على تقديم رؤى شاملةً لأبرز المستجدات على

علاقاتها التجارية الدولية، وعلى المستوى الأمني التوصل لتوافقات وتفاهات بشأن كيفية مواجهة التحديات الأمنية المشتركة التي لم يعد بمقدور أي دولةٍ مواجهتها بمفردها ومن بينها التغير المناخي والأمن الغذائي.

وبالنظر لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس في 25 مايو 1981م، فقد استطاع عبر مسيرته أن يؤسس عدة شراكاتٍ مع تنظيماتٍ إقليميةٍ مماثلةٍ ومن بينها تجمع دول جنوب شرق آسيا «الآسيان» الذي تأسس عام 1967م، فقد استضافت مدينة المنامة الاجتماع الوزاري المشترك الأول للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون في مايو 2009م، وأسفر عن توقيع مذكرة تفاهمٍ بين الجانبين بينما عقد الاجتماع الوزاري الثاني عام 2010م والثالث عام 2013م، وعلى المستوى الثنائي بين دول الخليج العربي ودول الآسيان فقد شهدت العلاقات بين الجانبين خلال السنوات القليلة الماضية تطوراتٍ مهمةٍ على الصعد السياسية والاقتصادية، ومن بينها تطور علاقات مملكة البحرين بمنظمة الآسيان، ومنها توقيع المملكة في نوفمبر 2019م على وثيقة الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، ذلك تنفيذًا للمرسوم الملكي رقم (89) لسنة 2019م بانضمام مملكة البحرين إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا وبروتوكولاتها المعدلة حتى 2010م، فضلًا عن تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي مملكة البحرين ومسؤولين من دول الآسيان على المستويين الرسمي والبرلماني، وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين، وجميعها مؤشرات مهمة تؤكد على أهمية التعاون عبر الأقاليم خاصة ذات القرب الجغرافي والتشابه

الصعيدين الإقليمي والعالمي أو بالنسبة لعلاقة دول الخليج العربي بدول الآسيان.

علاوةً على شمول العدد على دراستين مهمتين، وهما أهداف التنمية المستدامة في ضوء المسيرة التنموية الشاملة، والاستراتيجية الفرنسية في الخليج العربي: تقييم وآفاق مستقبلية. كما تواصل الدورية عرض أهم الكتب ذات الصلة بقضايا الخليج العربي وأنشطة مركز «دراسات» آملاً أن تستمر الدورية كأداة تواصلٍ فكري بين المركز والمتابعين لأنشطته بما يُحقق هدف نشر المعرفة للباحثين والمهتمين كافة.

القسم الأول: الدراسات

1- أهداف التنمية المستدامة في ضوء المسيرة التنموية الشاملة لمملكة

البحرين

د. عمر أحمد العبيدلي

تقديم الدراسات

عندما تأسست منظمة الأمم المتحدة في أكتوبر عام 1945م كمنظمة أممية ارتضتها جميع دول العالم لحفظ الأمن والسلم الدوليين على أنقاض عصبة الأمم كانت لدى تلك الدول الأعضاء فيها قناعة مفادها أن الأمن ينحصر في الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب، إلا أن السنوات اللاحقة من تطور العالم قد أكدت بما لا يدع مجالاً للشك على أن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأمن لا تقل أهمية عن نظيرتها العسكرية، وهو الأمر الذي كان محل اهتمام كبير من جانب المنظمة الأممية بأجهزتها المعنية والتي تمثل إطاراً استرشادياً للدول في سبيل تحقيق أهدافها التنموية، فكان إعلان الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة من عام 2000م وحتى عام 2015م والتي كان نجاحها محفزاً للأمم المتحدة لإطلاق أهداف المرحلة الجديدة من عام 2015م وحتى عام 2030م وذلك بعد اجتماع الدول الأعضاء وإقرار 17 هدفاً منها القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، وضمان الحصول على الطاقة والمياه، والمساواة بين الجنسين، وتحسين البنية التحتية، ومواجهة آثار التغير المناخي. والملاحظ أن تلك الأهداف هي في الوقت ذاته الاحتياجات الأساسية للمواطنين في أية دولة في العالم بما يحقق رخاء ورفاهية الإنسان، بيد أن المعضلة الأساسية ليست في تلك الأهداف حيث إن كل الدول تقوم بالفعل بتنفيذ بعضها، ولكن الفارق يتمثل في مدى قدرة دول العالم على الوفاء بالتزاماتها بشأن تلك المبادئ، إما بسبب التفاوت بين الموارد المتاحة للدول أو بسبب اختلاف النظم السياسية وسياساتها تجاه تلك الأهداف أو بسبب الظروف التي تشهدها بعض الدول وتلمي عليها وضع أولويات.

وبالتالي إذا ما أردنا إجراء مقارنات بين مدى توافق النظم السياسية مع تلك الأهداف سوف نجد أن هناك تبايناً كبيراً بين دول العالم، ولكن البعض منها لديه بالفعل توافق مع تلك الأهداف، ومن بينها مملكة البحرين التي يتسق نظامها السياسي مع تلك الأهداف بدرجة كبيرة، فعلى الرغم من أن إطلاق تلك الأهداف كان في عام 2015م فإن النظام السياسي وخاصة منذ تولي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم في 6 مارس 1999م وبدء عملية تحديث سياسي شاملة عكستها طبيعة المؤسسات والتشريعات والممارسات السياسية يشير إلى أن مملكة البحرين كانت سبّاقة في الأخذ بأهداف التنمية المستدامة، بل إن الرؤية الاقتصادية 2030م تتضمن وبوضوح مبررات إطلاقها والمبادئ التي تركز عليها ثم الأهداف المتوخاة منها. ومن هنا تجيء أهمية دراسة هذا العدد التي يقدمها الدكتور عمر أحمد العبيدي بعنوان (أهداف التنمية المستدامة في ضوء المسيرة التنموية الشاملة لمملكة البحرين)، والتي تؤكد أن مملكة البحرين قد حصدت فوائد مباشرة من تطبيق تلك المبادئ، منها تحقيق الرفاهية والرخاء للمواطنين، وغير مباشرة منها تعزيز سمعة البحرين على المستوى الدولي ودعم موقفها التفاوضي بالإضافة لاجتذاب رؤوس الأموال ضمن خطة التنمية المستدامة. وعلى الرغم من عدم وجود آليات أممية إلزامية للدول بشأن تلك الأهداف إلا أنها وسيلة لتعزيز التعاون الدولي بشأن التحديات الجماعية مثل آثار التغير المناخي، فضلاً عن أنها تتيح للدول وضع أولويات وخطط مرحلية قابلة للتقييم ومن ثم تطوير استراتيجياتها التنموية بشكل دائم.

1- أهداف التنمية المستدامة في ضوء المسيرة التنموية الشاملة لمملكة البحرين

د. عمر أحمد العبيدي⁽¹⁾

ملخص الدراسة

التشريعات التي صدرت منذ تولّي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم في مملكة البحرين عام 1999م، نجد أنها تعكس وبوضوح مضامين وأهداف التنمية المستدامة التي جعلت المواطن هدفاً ووسيلة في الوقت ذاته لتحقيق الرخاء والازدهار للجميع.

الثانية: على الرغم من صدور أهداف التنمية المستدامة عام 2015م وتفعيلها عام 2016م فإن مسار التحديث السياسي في مملكة البحرين كان سباقاً في الأخذ بكافة المعايير الأممية بشأن التنمية المستدامة بل إنه إذا ما تمت مقارنة مملكة البحرين بغيرها من الدول فسوف نجد تميّزاً واضحاً في الالتزام بأهداف وآليات التنمية المستدامة.

الثالثة: لا تحقق أهداف التنمية المستدامة أهدافاً اقتصادية للمملكة فحسب برغم أهميتها مثل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الثقة في الاقتصاد البحريني بل إنها تسهم في الوقت ذاته في تعزيز السمعة العالمية للبحرين وتعزيز علاقاتها الدولية والتي تعكسها الشراكات الاستراتيجية سواء مع القوى الكبرى أو المنظمات الدفاعية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو (الاتحاد الأوروبي).

تستهدف هذه الدراسة إجراء تحليل مقارنة لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام 2015م لتكون دليلاً لكافة دول العالم في سبيل توجُّهها نحو تنفيذ مضامين التنمية المستدامة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على الصُّعد السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتي بقدر ما توجد فرصاً للدول فإنها في الوقت ذاته توجد تحديات، الأمر الذي يثير مسألة الأولويات، وكذلك المدى الزمني اللازم لتنفيذ تلك الأهداف، والتي ليس من الضروري أن تلزم كافة الدول بالسير على النهج ذاته، إلا أن بعض الدول ومن بينها مملكة البحرين قد استطاعت أن تحقق التوازن بين تلك الأهداف ونظامها السياسي بحيث إن كافة القوانين التي صدرت وكذلك الممارسات على الصُّعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت انعكاساً واضحاً لتلك الأهداف. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: من خلال تحليل مسار التحديث السياسي في مملكة البحرين سواءً على صعيد المؤسسات أو

1- مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

المقدمة

انطلاقاً من تكامل أساسي مع الأهداف ورد في دستور المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بعد إطلاق أهداف التنمية المستدامة، اتخذت مملكة البحرين قرارات عدة تعزز مستوى التكامل، وتدعم عملية تحقيق الأهداف وفقما التزمت به المملكة في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من 25-27 سبتمبر 2015م.

وتأسيساً على ما سبق تستعرض هذه الورقة أوجه التكامل بين النظام السياسي لمملكة البحرين مع أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل الدستور والسلطات الثلاث، وقطاع المجتمع المدني، والمنظمات الدولية والاتفاقيات مع منظمات الأمم المتحدة، والرؤية الاقتصادية 2030م، وغيرها من عناصر تشغيلية تُعد جزءاً من النظام السياسي الكلي. وبالإضافة إلى ذلك، تحلل هذه الورقة تداعيات ذلك التكامل، لاسيما المكتسبات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية الناتجة عنه.

ويقدم القسم الأول لهذه الورقة إيجازاً عن بنية النظام السياسي البحريني. ثم يقدم القسم الثاني إيجازاً عن نشأة ومحتوى أهداف التنمية المستدامة. ويتناول القسم الثالث الموضوع الرئيسي، وهو أوجه التكامل بين النظام السياسي البحريني وأهداف التنمية المستدامة، وأخيراً يتضمن القسم الرابع أهمية ذلك التكامل.

أولاً) بنية النظام السياسي البحريني

نقطة انطلاق هذه الورقة هي وصف النظام السياسي البحريني بإيجاز، تمهيداً لتحليل مستوى تكامله مع أهداف التنمية المستدامة. ويتناول هذا القسم الدستور والسلطات الثلاث، ثم مضامين

في شهر سبتمبر 2015م، اجتمع ممثلو 193 الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للمشاركة في قمة خاصة. فبعد اختتام ونجاح الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015م، اتجه المجتمع الدولي للتخطيط للمرحلة القادمة، وهي 2016م-2030م، مع رغبة في تطوير الأهداف الإنمائية للألفية، وتعديل نقاط تركيزها نظراً للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستمرة التي يشهدها العالم.

ونتيجة للمشاورات المكثفة التي أجريت في هذا الإطار قبل القمة فقد توافقت دول العالم على أجندة جديدة تشمل الفترة 2016م-2030م، متمثلة في أهداف التنمية المستدامة، وهي 17 هدفاً تغطي مجالات متنوعة كالعليم ومكافحة الفقر والعدالة المجتمعية وغيرها. وفي الأول من يناير 2016م، تم تفعيل أهداف التنمية المستدامة رسمياً، وبدأت دول العالم مرحلة جديدة. ولبعض دول العالم كانت هذه الأهداف الجديدة تمثل تحدياً كبيراً على الصعيد السياسي، وذلك بسبب عدم تناغمها مع نُظُمها السياسية القائمة. فعلى سبيل المثال، كانت بعض المجتمعات لا تؤمن بعناصر أساسية في أهداف التنمية المستدامة، كالمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، الأمر الذي حثّم على الدول البدء في إصلاحات سياسية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها نحو المجتمع الدولي ضمن تلك الأهداف الأممية.

هذا ولم تواجه مملكة البحرين تلك المشكلة، إذ كان نظامها السياسي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة حتى قبل الإعلان عن أهدافها،

القانون الدولي، فضلاً عن الرؤية الاقتصادية 2030م، بالإضافة إلى العناصر التشغيلية.

أ. الدستور والسلطات الثلاث

في 6 مارس 1999م، تُوِّفِيَ المغفور له سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين (السابق)، وأصبح ابنه الكبير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أميراً للبحرين. وقدّم انتقال الحكم فرصة للأمير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لإجراء حزمة من التحديثات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتماشى مع متطلبات الألفية الجديدة.

وفي شهر ديسمبر 2000م، صدر ميثاق العمل الوطني، وهو الوثيقة التي تعكس تطلعات المواطن البحريني ومتطلباته وكيفية تطوير المجتمع. وفي فبراير 2001م أُجْرِيَ استفتاء شعبي حول ميثاق العمل الوطني، وكانت النتيجة موافقة الشعب البحريني عليه بنسبة 98,4%، ومهد ذلك الطريق لتحول دولة البحرين إلى مملكة دستورية، وصدر دستور عام 2002م، الذي يُعد الوثيقة الأساسية التي تنظّم الحياة السياسية في مملكة البحرين. وقد شهد ذلك الدستور عدة تعديلات منذ عام 2002م، وتعد تعديلات عام 2017م أحدث تلك التعديلات وهي الصيغة التي سيتم استعراضها في هذه الورقة. وتُعد أهم عناصر الدستور الآتي.

أولاً: تُعد مملكة البحرين مملكة دستورية، مع نظام حكم ديموقراطي، الأمر الذي يعني أن السيادة فيها للشعب، وهو مصدر جميع السلطات. ويحق لجميع المواطنين - رجالاً ونساءً - حق التصويت والترشح في الانتخابات (المادة 1).

ثانياً: يقوم نظام الحكم على فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (المادة 32). يعيّن الملكُ رئيسَ الوزراء عبر أمر ملكي، ثم يعيّن

الوزراء عبر مرسوم ملكي بناءً على عرض رئيس الوزراء. ويعيّن الملك أعضاء مجلس الشورى - الذي يشكّل أحد عنصري السلطة التشريعية - عبر أمر ملكي إضافة إلى رئيسهم، كما يعيّن القضاة بأوامر ملكية بناءً على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء (المادة 33).

ثالثاً: يتألف مجلس النواب - وهو العنصر الآخر للسلطة التشريعية - من أربعين عضواً يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر (المادة 56). ويقوم مجلس النواب بانتخاب رئيسه في جلسته الأولى (المادة 60). ولا يصدر قانون إلا إذا أقرّه كل من مجلسي الشورى والنواب، وصدّق عليه الملك (المادة 70). ويشمل ذلك الشؤون المالية، منها إنشاء الضرائب (المادة 107) والميزانية العامة (المادة 109).

رابعاً: لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء (المادة 104).

وفي القسم الثالث لهذه الورقة، سيتم استعراض المواد الدستورية التي تعكس تكامل النظام السياسي لمملكة البحرين مع أهداف التنمية المستدامة.

ب. القانون الدولي

تكون للمعاهدات قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها، كما لا يجوز في أية حال من الأحوال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية (المادة 37). وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي المادة (121) في الدستور على الفقرتين الآتيتين:

متكاملة، استجابةً للتطورات المحلية والإقليمية والدولية، لاسيما ما ظهر في بداية الألفية الجديدة ثانياً/ المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرؤية الاقتصادية 2030م.

ثالثاً/ طموحات مملكة البحرين لاقتصادها وحكومتها ومجتمعها، والإجراءات المطلوبة لتحقيقها.

وبعد إطلاقها، أصبحت الرؤية الاقتصادية 2030م نقطة انطلاق السياسات الحكومية لدى مملكة البحرين، إذ يتعين ربط الأنشطة والمشاريع والخطط الحكومية مع المبادئ الاستراتيجية المذكورة في الرؤية. وسيتم البحث في هذه المبادئ لاحقاً لأجل استعراض مدى تكاملها مع أهداف التنمية المستدامة.

د. العناصر التشغيلية

تُعد الرؤية الاقتصادية 2030م وثيقة تحدد المبادئ العامة للسياسات الحكومية، ولكنها لا تشمل النقاط التفصيلية اللازمة لتشغيل الأجهزة الحكومية، إذ يُترك هذا الموضوع لوثائق تكميلية تسمى (برامج الحكومة)، التي تقدم تفاصيل العمل الحكومي المخطط له لكل فصل تشريعي. وكما ذكر آنفاً ينطلق البرنامج الحكومي لكل فصل تشريعي من الرؤية الاقتصادية 2030م، كما توجد روابط واضحة بين عناصر الخطة والمبادئ المذكورة في الرؤية. ويخلق ذلك سلاسة في العمل الحكومي، واستدامة عابرة للفصول التشريعية.

ومنذ إطلاق أهداف التنمية المستدامة في عام 2015م، صدرت ثلاثة برامج حكومية، هي: برنامج 2014م-2018م، وبرنامج 2018م-2022م، وبرنامج 2023م-2026م. وسيتم استعراض

أولاً- لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به مملكة البحرين مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقيات.

ثانياً - استثناءً من حكم الفقرة الثانية من المادة (38) من هذا الدستور يبقى صحيحاً وناظراً كل ما صدر من قوانين ومراسيم بقوانين ومراسيم ولوائح وأوامر وقرارات وإعلانات معمول بها قبل أول اجتماع يعقده المجلس الوطني ما لم تعدل وتُلغ وفقاً للنظام المقرر بهذا الدستور.

وبالتالي تؤكد هذه المواد أن القانون الدولي يُعد جزءاً لا يتجزأ من قانون مملكة البحرين، حيث يتعين على البحرين الالتزام بجميع المعاهدات الدولية المبرمة. وسيتم لاحقاً استعراض أهم المعاهدات التي انضمت إليها مملكة البحرين، ومنها ما يدل على التكامل مع أهداف التنمية المستدامة.

ج. الرؤية الاقتصادية 2030م

كجزء من حزمة الإصلاحات التي صدرت مع انتقال الحكم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، تم إطلاق الرؤية الاقتصادية 2030م في عام 2008م. وتمثل هذه الوثيقة "عرضاً متكاملًا لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية، والتي تضع تصوراً بعيد المدى للمسارات المستقبلية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية تمتد حتى عام 2030م".

وبالإضافة إلى ذلك، تشخّص الرؤية الاقتصادية 2030م التحديات والفرص الراهنة في مملكة البحرين، كما أنها تحدد المبادئ التي يتعين الاسترشاد بها، إذ إن الرؤية تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي: أولاً/ تمهيد يوضح الحاجة لإصلاحات

وفي السنوات التي سبقت بداية الألفية الجديدة ، شهد العالم عدداً من الأزمات، منها ركود اقتصادي مستدام في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، واضطرابات اقتصادية في دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والأزمة المالية الآسيوية، ونشوء وتفشي وباء الإيدز⁽²⁾. لذا بادرت الأمم المتحدة بتطوير إطار جديد للتعاون العالمي لمواجهة هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية، تمثل في (الأهداف الإنمائية للألفية).

وصدرت الأهداف الثمانية في قمة الألفية للأمم المتحدة التي عقدت في شهر سبتمبر 2000م، حيث صدر بيان مرافق بمشاركة جميع الدول الأعضاء يبحث قادة العالم على مكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة. وبالتحديد، تمثلت الأهداف في الآتي:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
 2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
 3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
 4. تقليل وفيات الأطفال.
 5. تحسين الصحة النفسية.
 6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) ومرض (الملاريا) وغيرهما من الأمراض.
 7. كفاءة الاستدامة البيئية.
 8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.
- وكان من مزايا هذا الإطار الجديد وضْع وإرساء معايير كمية متمثلة في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة أداء الدول في تلك المؤشرات.

عناصرها الرئيسية لاحقاً. واستكمالاً لصدور برنامج الحكومة، فإن وزارة المالية والاقتصاد الوطني تُعد الميزانية العامة كل سنتين. ويتوجب مرور أول مسودة للميزانية بعدد من الخطوات وتعديلات قبل اعتمادها وإقرارها نهائياً من قبل جلالة الملك وفق مواد الدستور، سيتم وصفها أدناه بسبب ارتباط هذه الخطوات بأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً) أهداف التنمية المستدامة

لأجل تحليل مدى تكامل مضامين الدستور البحريني مع أهداف التنمية المستدامة، يتعين أولاً تقديم تعريف عن هذه الأهداف، فضلاً عن تفسير أهميتها، ومن ثم الاستنتاج بأن وجود تكامل بين مضامين الدستور البحريني وأهداف التنمية المستدامة يعد أمراً مهماً. فيقدم هذا القسم نشأة الأهداف، ثم محتواها، ثم أهميتها.

أ. النشأة

بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة عام 1990م، اتجه العالم إلى عهد جديد من السلام، يتضمن مستويات مختلفة من التعاون الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لم يشهدها المجتمع الدولي منذ تحالف تلك القوتين خلال الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن العشرين. وقدّم هذا التغيّر فرصة للأمم المتحدة لأنّ تطور دورها من منظمة تركز على معالجة النزاعات والحروب، وتعاني من انعدام الإجماع في مجلس الأمن؛ إلى منظمة تقود المجتمع الدولي في مشاريع تنمية تحظى بدعم كافة القوى الكبرى.

2 -McArthur, John W. "The origins of the millennium development goals." SAIS Rev. Int'l Aff. 34 (2014): 5.

ما بعد عام 2015م. وضمت هذه المجموعة أعضاء من 70 دولة، عملوا معاً من شهر مارس 2013م إلى شهر يوليو 2014م، وعندها قدموا 17 اقتراحاً للأهداف. ثم انتقل الملف إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى أجمعوا على الصيغة النهائية في شهر أغسطس 2015م، أي قبل شهر من التدشين الرسمي المذكور في المقدمة آنفاً⁽⁵⁾.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة خضعت لآلية تشاور غير مسبوقة في تاريخ الأمم المتحدة، شملت 88 جلسة تشاورية وطنية، و11 جلسة لمناقشة الموضوعات، و6 جلسات عن التنفيذ، وآلاف الاستبيانات التي وُزعت على أسر من كل أنحاء العالم. وعليه لا تمثل أهداف التنمية المستدامة رأي نخب أو فئة محدودة من كبار المسؤولين، إذ إنها تعكس طموحات شريحة واسعة من سكان العالم.

ب. المحتوى

تحتوي أجندة الاستدامة لعام 2030م على 17 هدفاً، و169 غاية تندرج تحت الأهداف، و231 مؤشراً كمياً أيضاً مصنفة حسب الهدف. وقائمة أهداف التنمية المستدامة الـ 17 هي كالآتي:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

وشكلت الأهداف معاً وسيلة للتعاون والتنسيق الدولي في المجال التنموي. ونتيجة لذلك، ومع انتهاء فترة تحقيق الأهداف في عام 2015م، توصل الخبراء إلى قناعة مفادها أن الأهداف الإنمائية للألفية كانت لها نجاحات ملحوظة، من بينها تقدّم في القضاء على الفقر والجوع والأساسيات الصحية في الصين والهند وقارة أفريقيا⁽³⁾.

فعلى سبيل المثال تحسنت منذ عام 1990م أوضاع ما يزيد عن مليار شخص من حالة الفقر المدقع، كما انخفض معدل وفيات الأطفال بأكثر من النصف، وتراجع عدد الأطفال خارج المدرسة بأكثر من النصف أيضاً⁽⁴⁾. ولكن في بعض المجالات ومن بينها الاحتياجات الأساسية للحياة، لم تنجح الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق النتائج المخطّط لها.

وفي ظل هذه الاستنتاجات، صمم المجتمع الدولي على البناء على هذه التجربة. وقد نشأت فكرة أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 2012م. وكان هدف المشروع خلق حزمة من أهداف شاملة تتصدى للتحديات البيئية والسياسية والاقتصادية الملحة التي تواجه العالم في ذلك الوقت، وهي نفس نقطة انطلاق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي قمة الربو عام 2012م جرى تشكيل مجموعة عمل مفتوحة كُلفت بعملية إعداد أهداف للفترة

3- 1McArthur, John, and Krista Rasmussen. "How successful were the Millennium Development Goals." Brookings Institute, Blog 11 (2017).

4- UNDP. "Sustainable Development Goals: Background on the Goals". <https://www.undp.org/sdg-accelerator/background-goals> (2023).

5- UNDP. "Sustainable Development Goals: Background on the Goals". <https://www.undp.org/sdg-accelerator/background-goals> (2023).

4. ضمان تعليم جيد وعادل وشامل وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع.
 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
 6. ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.
 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة.
 8. تعزيز النمو الاقتصادي المضطرب والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.
 9. بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار.
 10. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة.
 12. ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ وآثاره.
 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
 15. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنُّظُم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التَّصَحُّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
 16. تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.
 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.
- وتجدر الإشارة إلى بعض الاختلافات البارزة بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، التي تدل على كيفية تطور اهتمامات المجتمع الدولي خلال العشرين عاماً الأخيرة، وتمثل في التالي:
- أولاً: هناك ارتفاع ملحوظ في وزن الشئون البيئية. فقد شكلت الاعتبارات البيئية نسبة 13% (واحد على ثمانية) من الأهداف الإنمائية للألفية، بينما في أهداف التنمية المستدامة، تمثل سبعة من الأهداف نسبة 41% بارتباط مباشر بالقضايا البيئية. ويعود ذلك إلى زيادة الوعي العام بشأن الشئون البيئية⁽⁶⁾، وظهور بعض التداعيات السلبية المتعلقة بتغيُّر المناخ، كالتراجع في المحاصيل الزراعية⁽⁷⁾. فقد انتقل موضوع تغيُّر المناخ من فرضية شبه خيالية إلى وقع تشهده البشرية يومياً.
- ثانياً: تم توسيع إطار اللامساواة لكي يشمل الأبعاد الاقتصادية/ الاجتماعية، والإعاقات البدنية

6 - Niankara, Ibrahim, and Didier T. Zoungrana. "Interest in the biosphere and students environmental awareness and optimism: A global perspective." *Global Ecology and Conservation* 16 (2018): e00489.

7 - Kang, YinHong, Shahbaz Khan, and Xiaoyi Ma. "Climate change impacts on crop yield, crop water productivity and food security—A review." *Progress in natural Science* 19, no. 12 (2009): 1665-1674.

إلى هدف مكافحة اللامساواة بين الجنسين.

ثالثاً: استجابة لبعض الانتقادات التي ظهرت في ظل تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، تم توضيح أساسيات الحياة والتعمق فيها، بدلاً من الاكتفاء بمكافحة الفقر وتحسين التعليم والصحة. وبالتحديد، تشير أهداف التنمية المستدامة إلى حق الحصول على وظيفة، وسكن، وماء للشرب، والقدرة على الاستفادة من بنية تحتية ذات جودة عالية، وغيرها من أساسيات.

رابعاً: تم تطوير منظومة المؤشرات بشكل ملحوظ، إذ ارتفع العدد أضعافاً، وأصبحت دقيقة للغاية، مبنية على منهجية علمية. وسعيًا لدعم عملية انتشار هذه المنهجية، نظمت الأمم المتحدة سلسلة ورش عمل دولية لخبراء الإحصاء لاستعراض ومناقشة المنهجية. وكان هدف تطوير منظومة المؤشرات هو تسهيل عملية المقارنات الدولية، ومن ثم تسهيل عملية التعلم الدولي. فعندما تستخدم دولتان منهجيتين مختلفتين لقياس متغيرٍ ما، تصعب عملية استفادة الدولة الأضعف أداءً من الدولة الأقوى أداءً، لأنهما لا تدركان من حَقِّ الأداء الأفضل. وفي حالة تَبَيُّ الجميع لمنهجية موحَّدة تصبح عملية الاقتداء بالأكثر كفاءة بسيطة.

ج. الأهمية

لا يمتلك المكتب الفرعي في الأمم المتحدة المسؤول عن أهداف التنمية المستدامة صلاحيات مركزية أو موارد مالية ملحوظة يمكن استخدامها ضمن إطار منظومة إنفاذ. ويثير ذلك تساؤلات حول أهمية أهداف التنمية المستدامة، فربما تُعدُّ مجرد أفكار على الورق لا أثر لها على أرض الواقع. ولكن يُعدُّ

والعقلية، وليس فقط اللامساواة بين الجنسين. ويعود هذا التغيُّر إلى تطورين مهمين حدثا على الساحة الدولية هما الأزمة المالية العالمية عام 2008م والتي أسفرت عن اضطرابات اقتصادية عميقة في المجتمع الدولي، وهزت ثقة شعوب العالم في مدى استدامة النموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي كان سائداً دون منافس منذ نهاية الحرب الباردة عام 1990م. ومن الانتقادات الرئيسية التي كانت موجَّهة نحو المدرسة الاقتصادية المهيمنة عدم مراعاتها لموضوع اللامساواة، وضآلة الحماية الاجتماعية المقدَّمة لذوي الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات الضعيفة⁽⁸⁾.

وبالإضافة إلى ذلك، الحرب ضد الإرهاب التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والتي مثَّلت تغيُّراً مهماً. فأحد الأفكار الجديدة التي انتشرت كجزء من البحوث التي رافقت هذه الحرب هو أن أحد أهم أسباب الإرهاب هو التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأنه ينبغي على الحكومات أن تبذل المزيد من الجهود لمكافحة اللامساواة لكي تحمي مجتمعها من التطرف والكراهية والإرهاب⁽⁹⁾.

لذا كان أحد أهم التطورات التي ظهرت في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة هو الحرص على مبدأ (لا تترك أحداً خلفك leave no one behind)، الذي تمثَّل في وضع هدف خاص بمكافحة اللامساواة، يضاف

8 - Lysandrou, Photis. "Global inequality as one of the root causes of the financial crisis: a suggested explanation." Economy and Society 40, no. 3 (2011): 323-344.

9 - Krieger, Tim, and Daniel Meierrieks. "What causes terrorism?" Public Choice 147 (2011): 3-27

أكبر. كما توجد اختلافات كبيرة للغاية في الأداء في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، كالبطالة والسكن والصحة النفسية والأمن الغذائي وغيرها. فالمنتديات التي تعدها الأمم المتحدة تمكّن دول العالم من مشاركة خبراتها في مجال أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم يصبح الخبراء قادرين على إعداد دراسات حول الممارسات المثلى.

وفي هذا الإطار، أنشأت الأمم المتحدة منظومة فرعية تدعم أهداف التنمية المستدامة، وهي برنامج (التقارير الوطنية الطوعية). فينبغي على كل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تُعدّ تقريرين خلال الفترة 2016م-2030م، يحتويان على ثلاثة عناصر أساسية هي: (1) ما تم إنجازه في مجال أهداف التنمية المستدامة، (2) ما الصعوبات التي واجهتها تلك الدولة، (3) ما الخطط المستقبلية المتعلقة بالأهداف.

وحسب المنظومة تقدم الدول التي أعدت تقريراً وطنياً طوعياً كل سنة تقريرها أمام المجتمع الدولي في المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي ينعقد في شهر يوليو من كل عام في المقر الرئيسي للمنظمة الدولية في نيويورك. وتشكل هذه الجلسات فرصة سانحة لتبادل الخبرات في مجال أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة أحدث التطورات العلمية التي قد تساعد الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف.

هذا تصوراً غير صائب، إذ يوجد دور مهم لهذه الأهداف على الرغم من عدم وجود حكومة عالمية مركزية قادرة على محاسبة الدول الأعضاء على أدائها في تحقيق الأهداف، بناءً على التالي:

أولاً: تشكل أهداف التنمية المستدامة وسيلة لتنسيق الجهود الدولية اللازمة للتصدي للتحديات المشتركة. فتُعَدُّ المشكلات الكبيرة كتغيّر المناخ مشكلات عابرة للحدود، وغير قابلة للمعالجة من قِبَل دولة واحدة أو تكتل صغير من الدول. فعملية تطوير الحل تستدعي تعاون جهات عدة قد تكون أحياناً جميع دول العالم. ولأجل إيجاد التعاون اللازم ينبغي أولاً تحديد طبيعة المشكلة، وسبل قياس حجمها، وأولويات التعامل معها.. إلخ. وهذا هو الدور الرئيسي الذي تلعبه أهداف التنمية المستدامة، إذ إنها تمكّن المجتمع الدولي من الانتقال من مرحلة تشخيص المشكلة إلى المرحلة الأهم وهي مرحلة حلها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الكبيرة التي بُذلت في مجال إعداد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تدعم عملية حل المشكلات العالمية التي تعد تحديات هائلة كتغيّر المناخ وشح المياه وغيرها. فتصبح كل دولة بمفردها – وجميع دول العالم معاً – قادرة على متابعة أدائها، وتحديد ما إذا كانت خططها تسير حسب التّوقُّع، وتعكس أولوياتها بشكل واف.

ثانياً: تلعب أهداف التنمية المستدامة دوراً توعوياً مهماً، سواءً من ناحية تحديد المشكلات والأولويات، أو من ناحية الممارسات المثلى. فهناك تباين كبير في حجم الوعي الحالي عن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، فمن الطبيعي أن تركز كل دولة على المشكلات التي تواجهها بشكل

ثالثاً: أوجه التكامل بين النظام السياسي البحريني وأهداف التنمية المستدامة

في ظل تقديم وصف لكل من النظام السياسي البحريني وأهداف التنمية المستدامة، تتناول هذه الورقة تحليل مدى التكامل بينهما. فيقدم هذا القسم التكامل في العناصر الدستورية والتشريعية، ثم التكامل في العناصر التشغيلية والخطط الاستراتيجية.

أ. العناصر الدستورية والتشريعية

يتضمن الدستور مواد عدة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، يستعرضها هذا القسم مع الإشارة إلى ما يربطها بالأهداف.

المادة 1-د: نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.

وتتماشى هذه المادة مع الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة تحديداً "للوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات". وينطبق ذلك على المادة اللاحقة:

المادة 1-هـ: للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز أن يحرم أي من المواطنين من حق الانتخاب أو الترشح إلا وفقاً للقانون.

وبالإضافة إلى ذلك، تتماشى هذه المادة مع الهدفين المتعلقين باللامساواة، وهما الهدف رقم 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف رقم 10 (الحد من عدم المساواة). كما تظهر المبادئ نفسها في المادة 4:

المادة 4: العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة.

وتوضح المادة 5-ب الاهتمام الخاص بالمساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5) الذي يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات النوعية والاجتماعية بين الرجل والمرأة وفي المادة 5-ب أيضاً: تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتؤكد المادة اللاحقة تحمّل الدولة لمسئولية الفئات الضعيفة، وفقاً للهدفين رقمي 5 و10، إضافة إلى هدي مكافحة الفقر (الهدف رقم 1) والجوع (الهدف رقم 2):

المادة 5-ج: تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليُثم أو التَّرمُّل أو البطالة، كما تؤمّن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية....."

وتشكل المادة 7 أول مادة تذكر موضوعي البحث العلمي والتعليم، المتمثلين في الهدفين رقمي 4 (التعليم) و9 (الابتكار):

المادة 7-أ: ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزامياً ومجانياً في المراحل الأولى التي يُعَيِّنُها القانون وعلى النحو الذي يبيِّن فيه. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية.

ثم تؤكد مادتان لاحقتان على دور الحكومة في تنمية وحماية قطاع التعليم:

المادة 7-ج: يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بإشراف من الدولة، ووفقاً للقانون.

المادة 7-د: تكفل الدولة لدور العلم حرمتها.

ثم تتطرق المادتان الفرعيتان بالمادة 8 إلى موضوع الصحة، تماشياً مع الهدف رقم 3 (حق الصحة):

المادة 8-أ: لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

المادة 8-ب: يجوز للأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج بإشراف من الدولة، ووفقاً للقانون.

وتتناول المادة 9 قضايا مختلفة متعلقة بالعدالة المجتمعية (الهدف 16)، ومنها حماية حقوق الملكية للأفراد، ومكافحة الفساد، ووضع أسس عادلة للتعامل مع الأموال العامة والخاصة.

المادة 9-أ: الملكية ورأس المال والعمل، وفقاً لمبادئ العدالة الإسلامية، مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون.

المادة 9-ب: للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن.

المادة 9-ج: الملكية الخاصة مصونة، فلا يُمنع أحد من التصرف في مَلْكَه إلا في حدود القانون، ولا ينزع عن أحد مَلْكَه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً.

المادة 9-د: المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون.

والمادة 9-هـ: جديرة بالذكر لأنها تفتح موضوع المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11)، التي تتطلب عدالة في العلاقة بين صاحب العقار والمستأجر، وتنص على: ينظّم القانون، على أسس اقتصادية، مع مراعاة العدالة الاجتماعية، العلاقة بين مُلَّاك الأراضي والعقارات ومستأجريها.

وتشير الفقرة و بالمادة نفسها إلى التزام الدولة بتوفير السكن للمواطنين (بموجب الهدف 11)، إذ تنص على: تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين. مع التركيز على ذوي الدخل المحدود (الهدف 10)

أما المادة الفقرة ز بالمادة 9 فتتطرق إلى موضوع تعزيز كفاءة الزراعة، التي تندرج تحت الهدف رقم 2 (مكافحة الجوع)، ولاسيما في عصر تهديدات الأمن الغذائي الذي يستدعي تنمية الطاقة المحلية في مجال الإنتاج الزراعي، وتنص على التالي: تتخذ الدولة التدابير اللازمة من أجل تحقيق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة بصورة مثمرة، وتعمل على رفع مستوى المزارع، ويحدد القانون وسائل مساعدة صغار المزارعين وتمليكهم الأراضي.

(الهدف 16) وحماية الفئات الضعيفة (الهدف 10) تحت مظلة الكوارث:

المادة 12: تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمّل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة وتعويض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية.

ثم تبلور المادة 13 دور الدولة في خلق فرص عمل للمواطنين (الهدف 8)، ولضمان حقوقهم وكرامتهم (الهدفان 10 و16):

المادة 13-أ: العمل واجب على كل مواطن، تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقاً للنظام العام والآداب.

المادة 13-ب: تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه.

المادة 13-ج: لا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال التي يعيها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل، أو تنفيذاً لحكم قضائي.

المادة 13-د: ينظّم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال.

وتحدد المادة 15-ب بوضوح التزام الحكومة بإعفاء ذوي الدخل المحدود من الضرائب، دعماً للمساواة المجتمعية (الهدف 10).

المادة 15-ب: ينظّم القانون إعفاء الدخل الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة.

ويتناول الباب الثالث موضوع الحقوق والواجبات العامة، إذ يشتمل على سلسلة من المواد تتماشى

وأخر مادة فرعية تحت المادة 9 فإنها تمس جميع الأهداف المتعلقة بالبيئة المتمثلة في: المياه النظيفة (6)، والطاقة النظيفة (7)، والمدن المستدامة (11)، والاستهلاك المستوّل (12)، وتغيّر المناخ (13)، والحياة تحت الماء (14)، والحياة البرية (15).

المادة 9-ح: تأخذ الدولة التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية.

وتضيف المادة 11 على هذا الالتزام بحماية البيئة، من خلال تحديد دور الحكومة في إدارة الموارد الطبيعية بالمملكة.

المادة 11: الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة مُلك للدولة. تقوم على حفظها وحُسن استثمارها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني وتتناول المادة 10-أ موضوع العدالة المجتمعية في الاقتصاد (الهدف 10)، وأهمية تنمية الاقتصاد بشكل منهجي وعادل (الهدف 8).

المادة 10-أ: الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقاً لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.

بينما تتطرق المادة اللاحقة لدور الشراكات الدولية (الهدف 17) كوسيلة للتنمية الاقتصادية (الهدف 8).

المادة 10-ب: تعمل الدولة على تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الجامعة العربية، وكل ما يؤدي إلى التقارب والتعاون والتآزر والتعااض فيما بينها.

وتعود المادة 12 إلى موضوع العدالة المجتمعية

مع الهدف 16 (العدالة المجتمعية)، إضافة إلى الهدف 10 (مكافحة اللامساواة). فتغطي المادة 17 موضوع الجنسية، والمادة 18 المساواة في تطبيق القانون، والمادة 19 والمادة 20 والمادة 21 الحريات والحقوق الشخصية، بينما تَضْمَن المادة 22 الحرية الدينية، والمادة 23 حرية التعبير، التي تشمل أيضاً حرية البحث العلمي (الهدف 9). وتستكمل المواد من 24 إلى 29 هذه المفاهيم مع الإشارة إلى حرية الاجتماع الخاص وتكوين الجمعيات والنقابات، التي تمس أيضاً الكرامة في العمل (الهدف 8). وفي ختام هذا الباب، تلتزم الحكومة بالسلام، كما تضيف على ذلك المادة 35 المتعلقة بتحريم الحروب الهجومية.

وتظهر في الفصول اللاحقة مواد عدة تتناول موضوع مكافحة الفساد، تماشياً مع الهدف 16، وتُعد المادة 48-ب أولها:

المادة 48-ب: لا يجوز للوزير أثناء تَوَلّيه الوزارة أن يتولى أية وظيفة عامة أخرى، أو أن يزاول، ولو بطريق غير مباشر، مهنة حرة أو عملاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً، كما لا يجوز أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة، أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أية شركة إلا كمثل للحكومة ودون أن يؤول إليه مقابل لذلك. ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني، أو أن يوجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه.

وفي الفصل الخاص بالسلطة التشريعية، توجد مواد تعكس الرقابة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية، تماشياً مع الهدف 16. فتتناول المادة 65 موضوع استجواب الوزراء، الذي يمثل أحد

أهم وسائل ضمان كفاءة الوزراء وعملهم لأجل المصلحة العامة:

المادة 65: يجوز بناءً على طلب مُوقَّع من خمسة أعضاء من مجلس النواب على الأقل أن توجَّه إلى أيٍّ من الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاته. ولا يجوز أن يكون الاستجواب متعلقاً بمصلحة خاصة بالمستجوب أو بأقاربه حتى الدرجة الرابعة، أو بأحد موكله. ولا تجرى المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، ما لم يوافق الوزير على تعجيل هذه المناقشة. ويجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة بالوزير على مجلس النواب وفقاً لأحكام المادة (66) من هذا الدستور.

ثم توضَّح المادة 66 آلية سحب الثقة من وزير ما، في حالة شعور مجلس النواب بأن أداء الوزير يقل عن المستوى المطلوب:

المادة 66-أ: كل وزير مسئول لدى مجلس النواب عن أعمال وزارته.

المادة 66-ب: لا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناءً على رغبته أو طلب مُوقَّع من عشرة أعضاء من مجلس النواب إثر مناقشة استجواب موجَّه إليه، ولا يجوز للمجلس أن يُصدِّر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه.

المادة 66-ج: إذا قرر مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم عدم الثقة بأحد الوزراء اعتُبر معتزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة، ويقدم استقالته فوراً.

وعلاوة على ذلك، يمنح الدستور مجلس النواب حق الإعلان عن عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، الذي قد يؤدي إلى إعفاء رئيس

مجلس الوزراء من قِبَل الملك:

المادة 67-أ: لا يُطرح في مجلس النواب موضوع الثقة برئيس مجلس الوزراء.

المادة 67-ب: إذا رأى ثلثا أعضاء مجلس النواب عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، أحيل الأمر إلى المجلس الوطني للنظر في ذلك.

المادة 67-ج: لا يجوز للمجلس الوطني أن يُصدر قراره في موضوع عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء قبل سبعة أيام من تاريخ إحالته إليه.

المادة 67-د: إذا أقر المجلس الوطني بأغلبية ثلثي أعضائه عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رُفِع الأمر إلى الملك للبت فيه، بإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة، أو بحل مجلس النواب.

واستكمالاً لهذه الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس النواب، يمنح له الدستور حق إبداء رغبات مكتوبة للحكومة (المادة 68)، وتشكيل لجان تحقيق يتوجَّب على الوزراء وجميع موظفي الدولة التجاوب معها من ناحية تقديم الشهادات والوثائق والبيانات المطلوبة منهم (المادة 69).

وتُعَدُّ المادة 70 مهمة للغاية لأنها تؤكد على النفوذ السياسي الملحوظ الذي يتسم به مجلس النواب باعتباره المجلس الذي يمثل الشعب البحريني:

المادة 70: لا يصدر قانون إلا إذا أقرَّه كلٌّ من مجلسي الشورى والنواب أو المجلس الوطني بحسب الأحوال، وصدَّق عليه الملك.

وتلحق هذه المادة مادتان تسهم في حماية حقوق المواطن البحريني وأيضاً أعضاء مجلس النواب، تماشياً مع الهدف 16. فتنص المادة 79 على علنية

جلسات مجلس النواب لكي يتمكن المواطن من متابعة أداء السلطة التشريعية:

المادة 79: جلسات مجلس الشورى ومجلس النواب علنية، ويجوز عقدها سرية بناءً على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء، وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية.

ثم توضَّح المادة 89 الحماية لأعضاء مجلس النواب التي تمكِّنهم من القيام بجميع أعمالهم:

المادة 89: عضو كل من مجلس الشورى ومجلس النواب يمثل الشعب بأسره، ويرعى المصلحة العامة، ولا سلطان لأية جهة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه. ولا تجوز مؤاخذه عضو كل من مجلس الشورى أو مجلس النواب عما يبدية في المجلس أو لجانه من آراء أو أفكار، إلا إذا كان الرأي المعبر عنه فيه مساس بأسس العقيدة أو بوحدة الأمة، أو بالاحترام الواجب للملك، أو فيه قذْف في الحياة الخاصة لأي شخص كان. ولا يجوز أثناء دور الانعقاد، في غير حالة الجُرْم المشهود، أن تُتَّخَذَ نحو العضو إجراءات التوقيف أو التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس الذي هو عضو فيه. وفي غير دور انعقاد المجلس يتعيَّن أخذ إذن من رئيس المجلس. ويُعتَبَر بمثابة إذن عدم إصدار المجلس أو الرئيس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه. ويتعيَّن إخطار المجلس بما قد يتخذها من إجراءات وفقاً للفقرة السابقة أثناء انعقاده، كما يجب إخطاره دوماً في أول اجتماع له بأي إجراء اتُّخِذَ أثناء عطلة المجلس السنوية ضد أيِّ عضو من أعضائه.

واستكمالاً لمواد مكافحة الفساد في السلطة التنفيذية، توجد أيضاً مواد بشأن مكافحة

الفساد في مجلس النواب، منها المادة 98:

المادة 98: لا يجوز لعضو مجلس الشورى أو مجلس النواب أثناء مدة عضويته أن يُعيّن في مجلس إدارة شركة أو أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة إلا في الأحوال التي يبيّنها القانون. ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو أن يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايبها عليه، ما لم يكن ذلك بطريق المزايدة أو المناقصة العلنيتين، أو بتطبيق نظام الاستملاك للمصلحة العامة.

وتماشياً مع الهدف 16، يحدد الدستور استقلال السلطة القضائية في المادة 104:

المادة 104-أ: شرف القضاء، ونزاهة القضاة وعدلهم، أساس الحكم وضمان للحقوق والحريات.

المادة 104-ب: لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة. ويكفل القانون استقلال القضاء، وبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم.

المادة 104-ج: يضع القانون الأحكام الخاصة بالنيابة العامة، وبمهام الإفتاء القانوني، وإعداد التشريعات، وتمثيل الدولة أمام القضاء، وبالعاملين في هذه الشئون.

المادة 104-د: ينظّم القانون أحكام المحاماة.

ويتناول آخر فصل في الدستور الشئون المالية، ومنها الدور المحوري الذي يلعبه مجلس النواب في الميزانية العامة والضرائب:

المادة 109-أ: تحدّد السنة المالية بقانون.

المادة 109-ب: تعدّ الحكومة مشروع قانون الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها، وتقدمه إلى مجلس النواب قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لمناقشته وإحالة إلى مجلس الشورى للنظر فيه وفق أحكام الدستور، ويجوز إدخال أيّ تعديل على الميزانية بالاتفاق مع الحكومة.

المادة 109-ج: تكون مناقشة الميزانية على أساس التبويب الوارد فيها، ويجوز إعداد الميزانية لأكثر من سنة مالية، ولا يجوز تخصيص أيّ إيراد من الإيرادات العامة لوجه معيّن من وجوه الصرف إلا بقانون.

المادة 109-د: تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون

المادة 109-هـ: إذا لم يصدر قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية يُعمل بالميزانية السابقة إلى حين صدوره، وتُجبى الإيرادات وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين المعمول بها في نهاية السنة المذكورة.

المادة 109-و: لا يجوز بحال تجاوز الحد الأقصى لتقديرات الإنفاق الواردة في قانون الميزانية والقوانين المعدّلة له.

وتضمن هذه الآلية أن الشعب له تمثيل رئيسي في عملية رسم الميزانية، وفي محتواها، وألا يمكن إقرار الميزانية والضرائب إلا بموافقة الشعب. وتندرج هذه التفاصيل أيضاً تحت الهدف 16. ولأجل دعم نزاهة هذه العملية، وتقديم المزيد من الحماية للمواطن ضد الفساد، توجد المادة 116:

المادة 116: يُنشأ بقانون ديوان للرقابة المالية والإدارية يكفل القانون استقلاله، ويعاون الحكومة ومجلس النواب في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية،

إلى تحسن بنيتها التحتية⁽¹¹⁾ (الهدف 9).

وكجزء من عضوية مملكة البحرين في منظمة الأمم المتحدة، يوجد تمثيل لـ 22 منظمة فرعية لدى الأمم المتحدة في مملكة البحرين، تغطي مجالات التغذية والعمل والهجرة واللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمستوطنات البشرية والمرأة والتعليم والتراث وحقوق الإنسان والصناعة والصحة وغيرها. وتُعد بعض مكاتب هذه المنظمات الفرعية مكاتب إقليمية أو شبه إقليمية، نظراً لحرص مملكة البحرين للعب دور بناءً في المجتمع الدولي.

ومن ناحية الاتفاقيات في بُعد البيئي، انضمت مملكة البحرين إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي تشمل التنوع الحيوي، وتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو لتغير المناخ، واتفاقية باريس حول تغير المناخ، والحظر الشامل للتجارب النووية، والتصحّر، والأنواع المهددة بالانقراض، والنفائات الخطرة، وقانون البحر، وحماية طبقة الأوزون، وتلوث السفن، والأراضي الرطبة. وتدل هذه الاتفاقيات على حرص مملكة البحرين على حماية البيئة المحلية والدولية، ويتماشى ذلك مع حزمة من أهداف التنمية المستدامة.

بينما في بُعد حقوق الإنسان، انضمت مملكة البحرين إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مكافحة التعذيب وغير ذلك من المعاملات القاسية، واتفاقية القضاء على جميع

ويقدّم الديوان إلى كلّ من الحكومة ومجلس النواب تقريراً سنوياً عن أعماله وملاحظاته.

وكما ذُكر آنفاً بخصوص إجراء استفتاء شعبي حول الميثاق الوطني، وحصوله على موافقة أكثر من 98,4% من المصوّتين. وفيما يخص مجلس النواب، في أحدث انتخاباته التي أُجريت في شهر نوفمبر 2022م، بلغت نسبة المشاركة 73%، وهي نسبة عالية مقارنة بما تُجرى من انتخابات في الدول الأخرى. ويشكل ذلك مؤشراً مهماً على التأييد الشعبي للنظام السياسي في مملكة البحرين.

ويتسم النظام السياسي البحريني أيضاً ببُعد دولي، يتمثل في عضوية مملكة البحرين في عدد من المنظمات الدولية، فضلاً عن تصديق البحرين على عدد من المعاهدات الدولية. فتُعد مملكة البحرين دولة عضو في الأمم المتحدة، إضافة إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز؛ كما حصلت على تصنيف من وزارة الخارجية الأمريكية كشريك استراتيجي من خارج حلف الناتو⁽¹⁰⁾. وتسهم هذه العضويات مباشرة في تحقيق الهدف 17 (الشراكات الدولية)، كما أنها تقدم دعماً غير مباشر لبعض الأهداف الأخرى. فعلى سبيل المثال، قدمت منظومة مجلس التعاون دعماً مالياً ملحوظاً لمملكة البحرين، أدى

11 -Al-Ubaydli, Omar, and Erik Jones. "GCC Economic Integration: Opportunities and Challenges." Background Paper for Bahrain. National Human Development Report. August (2018).

10 -Kishk, A. Ashraf Mohammed. "Bahrain and NATO: Essentials of the Partnership and Obstacles." NATO, Cooperative Security, and the Middle East—Status and Prospects (2016): 8-11.

التعاون الاستراتيجي والمستدام. وسيتم توفير المزيد من التفاصيل حول هذا لاحقاً.

وبالإضافة إلى المواد الدستورية والاتفاقيات الدولية الداعمة لأهداف التنمية المستدامة، تجدر الإشارة إلى التشريعات التي تدعم قطاع المجتمع المدني، ومن ثم تسهم في تحقيق الهدف 16 مباشرة وجميع الأهداف الأخرى بشكل غير مباشر. وبالتحديد، يحتوي ميثاق العمل الوطني على النصوص الآتية، التي تكمل المواد ذات الصلة الواردة في الدستور، وتشمل: الحريات الشخصية مكفولة، والمساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص دعائم أساسية للمجتمع. ويقع على الدولة عبء كفالتها للمواطنين جميعاً، بلا تفرقة. (ص 11). والحرية الشخصية مكفولة للقانون. (ص 12). ولكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأية طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي، وبمقتضى هذا المبدأ فإن حرية البحث العلمي وحرية النشر والصحافة والطباعة مكفولة في الحدود التي يبيّنها القانون. (ص 13).

ومن أجل استفادة المجتمع من كل الطاقات والأنشطة المدنية تكفل الدولة حرية تكوين الجمعيات الأهلية والعلمية والثقافية والمهنية والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها. (ص 13).

وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية كجهة مسؤولة عن قطاع المجتمع المدني في مملكة البحرين. علماً بأن هناك أكثر من 600 منظمة مجتمع مدني في البحرين، تعمل في مجالات واسعة،

أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الاتفاقيات الدولية. وتعكس هذه الاتفاقيات الأهمية الكبيرة التي توليها مملكة البحرين لتحقيق الهدف 16 (العدالة والسلام).

وتقدم الأمم المتحدة دعماً قوياً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعدة طرق، بما في ذلك كونها شريكاً نشطاً في تنفيذ المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وزيادة الوعي حول الأهداف. كما أنها تشكل مصدراً للخبرات المحلية والإقليمية والعالمية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي يمكن للمسؤولين المحليين الاستفادة منها؛ وما إلى ذلك.

وفي عام 2017م، ولتحسين التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة في البحرين ومختلف المنظمات الحكومية التي تتعاون معها، وقّعت وزارة الخارجية على إطار الشراكة الاستراتيجية مع 16 منظمة مقيمة وإقليمية تابعة للأمم المتحدة. وكان الدافع الأساسي هو التنسيق بين تلك المنظمات ونظيراتها الحكومية في البحرين.

وتحت مظلة إطار الشراكة الاستراتيجية، تتم صياغة المشاريع بشكل تعاوني مع الاهتمام المنهجي بكيفية دعم المشاريع لخطة الحكومة، ورؤية البحرين 2030م، وأهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2021م وبناءً على النجاح الذي حدث في الفترة 2018م-2022م، وقّعت حكومة البحرين والأمم المتحدة على اتفاقية جديدة ومتطورة تغطي الفترة 2021م-2022م، تُعرف باسم إطار

وقد انطلقت الرؤية من ثلاث ملاحظات، هي. أولاً: يحتاج اقتصاد البحرين إلى التحول بسبب الاعتماد المفرط على الهيدروكربونات. وقد يفسّر ذلك الاهتمام المبكر في مفهوم الاستدامة في مملكة البحرين، حيث أدى اعتمادها التاريخي على مورد طبيعي قابل للنضوب (النفط) إلى زيادة وعيها بالحاجة إلى تبني نموذج نمو مستدام. ثانياً: يوفر التكامل الاقتصادي الإقليمي تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظروفاً داعمة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي. ثالثاً: تُبرز المنافسة العالمية المتزايدة الحاجة للتركيز على الابتكار وتنمية الإنتاجية.

وفي ضوء هذه الملاحظات، تحدّد الرؤية ثلاثة مبادئ توجيهية، تعكس التزاماً عميقاً بأهداف التنمية المستدامة وهي: الاستدامة والتنافسية والعدالة.

وتُختتم الرؤية الاقتصادية 2030م بوصف ثلاثة تطلعات رئيسية، مع سلسلة من الأهداف الأكثر تحديداً. الطموح الأول هو "نمو اقتصادي قوي يحقق المنفعة لشعب البحرين". والثاني هو "حكومة فعالة ذات كفاءة". والثالث هو "مجتمع عادل ومزدهر ومتكاتف".

بينما تتضمن الوثيقة أهدافاً كمية معينة، بشكل عام، فهي رؤية واسعة النطاق تهدف إلى العمل كنموذج جديد للتفكير في المسار الاقتصادي للبحرين. واليوم وبعد ما يقرب من عقد من إطلاق أهداف التنمية المستدامة، قد يبدو محتواها عاماً، ولكن في وقت إطلاقها، كان التركيز على العدالة والاستدامة يمثل تحوّلاً واضحاً في نمط التفكير السائد.

وفيما يخص الخطط الحكومية، تجدر الإشارة

بما في ذلك: المرأة، والشباب، وزيادة الأعمال، والبيئة، والجمعيات المهنية (الأطباء، والمهندسون والمحامون... إلخ)، وغيرها.

وفي ختام القسم الخاص بالدستور والتشريعات، تجدر الإشارة أيضاً إلى خطوة مهمة قامت بها مملكة البحرين في عام 2022م تتويجاً لجهودها في مجال التنمية المستدامة، وهي استحداث وزارة للتنمية المستدامة. وفي وقت تأليف وصياغة هذه الورقة، ماتزال هذه الوزارة قيد التأسيس من ناحية أهدافها التفصيلية وأنماط عملها، ولكن وجودها وإقرارها يشكل دليلاً واضحاً على الاهتمام الذي تعول عليه مملكة البحرين من أهداف التنمية المستدامة. وبشكل مواز لهذا التغيير في مجلس الوزراء، تم أيضاً تحويل وزارة النفط إلى وزارة النفط والبيئة تأكيداً على توجّه الاستدامة. فقبل هذا التعديل كانت شؤون البيئة تندرج تحت مظلة المجلس الأعلى للبيئة، وهي مؤسسة لم تصل إلى مرتبة وزارة.

ب. العناصر التشغيلية والخطط الاستراتيجية

كما تمت الإشارة سلفاً بأن مملكة البحرين أطلقت في عام 2008م رؤيتها الاقتصادية 2030م، والتي تمثل استراتيجيتها الشاملة للاقتصاد البحريني للفترة 2008م-2030م. والهدف الرئيسي هو مضاعفة متوسط مدخول الأسر بحلول عام 2030م. وبشكل عام تتوافق رؤية 2030م إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة، إذ يمكن اعتبارها نوعاً من سابقة للأهداف⁽¹²⁾.

12 - Naumann, C., O. Al-Ubaydli, G. Abdulla, and A. AlAbassi. "Bahrain Human Development Report." Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies (Derasat) (2018).

أولاً: تدور خطة الحكومة للفترة 2023م-2026م حول ست ركائز: (1) سيادية وتشريعية. (2) البنية التحتية والبيئة. (3) التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية. (4) خدمات المجتمع، (5) تحسين مستوى المعيشة. (6) والأداء الحكومي والتحول الرقمي. وتتوافق هذه بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة.

ويتم تقسيم كل ركيزة من ركائز السياسة الست في خطة الحكومة إلى عدة خطط محدّدة، وهنا يمكن رؤية العلاقة بين خطة الحكومة وأهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر وضوحاً.

- الركن السيادي والتشريعي: يركز هذا الركن على إرساء سيادة القانون وحماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان؛ والحفاظ على الأمن والاستقرار؛ وتطوير القدرات الدفاعية؛ وحماية حقوق النقبين؛ وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الوطنية من بين أمور أخرى. وعلى هذا النحو، تغطي هذه الركيزة الهدف رقم 5 (المعني بالمساواة بين الجنسين) والهدف رقم 8 (الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف رقم 10 (بشأن الحد من عدم المساواة) والهدف رقم 16 (بخصوص السلام والعدالة والمؤسسات القوية) والهدف رقم 17 (حول الشراكات لتحقيق الأهداف).

- ركيزة البنية التحتية والبيئة: وتركز هذه الركيزة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تطوير خدمات البنية التحتية؛ والحد من انبعاثات الكربون والتلوث البيئي؛ وتحسين موارد المياه؛ وتحقيق الأمن الغذائي؛ ورفع مستوى الوعي بين فئات المجتمع. وعلى هذا النحو، تغطي هذه الركيزة الهدف 6 (بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف 7 (بصدد الطاقة

إلى النقطتين الآتيتين. الأولى: تم تصميم الخطط الحكومية لتتماشى مع الرؤية الاقتصادية 2030م. وعلاوة على ذلك، كما سيوضح لاحقاً تم أيضاً دمج أهداف التنمية المستدامة رسمياً في خطط حكومة البحرين.

الثانية: يجب أن توافق السلطة التشريعية على خطة الحكومة. وهذا يضمن أنها وثيقة شاملة، وأن جميع المواطنين لديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم فيما يتعلق بمحتواها، وأن تكون لآرائهم تأثير على النسخة النهائية التي تدخل حيز التنفيذ وفيما يخص الميزانية العامة فإنها تغطي سنتين، والمسودة التي تُعدها وزارة المالية والاقتصاد الوطني تُعرض على مجلس النواب للمصادقة عليه. ويؤدي ذلك إلى مفاوضات حول محتوى الميزانية حتى يتم إصدار مسودة مُرضية للطرفين. ولا تدخل الميزانية حيز التنفيذ إلا بعد الحصول على موافقة البرلمان.

وتوفر هذه المفاوضات لجميع المواطنين فرصة كبيرة للتعبير عن آرائهم من خلال ممثلهم البرلمانين، وللتأثير على محتويات الخطط المالية للدولة. والجدير بالذكر أن الحصول على موافقة البرلمان يمكن أن يكون عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتنطوي على تنازلات جوهرية من قِبَل السلطة التنفيذية استجابةً لمطالب ممثلي الشعب. فعلى سبيل المثال استغرقت الموافقة على تمرير ميزانية 2019م-2020م عدة أشهر بسبب الجدول المطوّل حول الضرائب المتضمنة في الميزانية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى سبل الدمج المنهجي لأهداف التنمية المستدامة في خطة عمل الحكومة، وتتمثل في:

الشرائية للمواطنين من خلال تقديم الدعم الحكومي للمواطنين المؤهلين، وتطوير المساعدة والخدمات الاجتماعية، والحفاظ على استقرار أسعار السلع الأساسية، وتقديم خدمات الإسكان اللائق، من بين خطط أخرى. وعلى هذا النحو، تغطي هذه الركيزة الهدف 1 (الرامي للقضاء على الفقر) والهدف 3 (بصدد الصحة الجيدة والرعاية) والهدف 8 (حول العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 10 (بخصوص الحد من عدم المساواة) والهدف 11 (بشأن المدن والمجتمعات المستدامة).

- ركيزة الأداء الحكومي والتحول الرقمي: يركز هذا المحور على تحسين فاعلية وكفاءة الجهات الحكومية من خلال مجموعة متنوعة من التدابير، بما في ذلك الاستثمار في تطوير الموظفين وتعزيز الابتكار وتحسين الحوكمة والرقابة وتعزيز الخدمات الرقمية والأمن السيبراني وقياس الأداء ورضا العملاء، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق نتائج أفضل للمواطنين. وعلى هذا النحو تغطي هذه الركيزة الهدف 8 (المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 9 (بخصوص الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 16 (الرامي لتحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية) والهدف 17 (بصدد الشراكات لتحقيق الأهداف).

وكما أوردنا آنفاً فإنه بالإضافة إلى هذه الجهود الخاصة بالحكومة، هناك جهود تمثل تعاوناً بين الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة تحت مظلة وإطار التعاون الاستراتيجي. فيحدد الإطار أربعة مجالات رئيسية ذات أولوية، كل منها يتوافق مع نتيجة استراتيجية، كما يلي:

النظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 9 (حول الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، والهدف 11 (المعني بالمدن والمجتمعات المستدامة)، والهدف 12 (الدائر حول الاستهلاك والإنتاج المسؤول)، والهدف 13 (المتصل بالعمل المناخي)، والهدف 14 (حول الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (يخصوص الحياة على الأرض).

- ركيزة التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية: تركز هذه الركيزة على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير الكفاءات الوطنية، وخلق فرص عمل جيدة بأجور جيدة، وتشجيع تنمية القطاعات ذات الأولوية من خلال الشراكات مع القطاع الخاص. كما تركز على تحقيق الاستدامة المالية من خلال إدارة الدين العام والإنفاق الفعال وتطوير آليات تحصيل الإيرادات. وعلى هذا النحو تغطي هذه الركيزة الهدف 8 (الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 9 (بشأن الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 10 (المتعلق بالحد من عدم المساواة) والهدف 17 (بخصوص الشراكات لتحقيق الأهداف).

- ركيزة خدمة المجتمع: يركز هذا المحور على تطوير نظام التعليم من خلال ربطه بمتطلبات سوق العمل، وتحسين جودة وأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار. كما أنه يركز - من بين أمور أخرى - على تعزيز برامج الإسكان والرعاية الصحية والشباب. وعلى هذا النحو تغطي هذه الركيزة أيضاً الهدف 3 (المعني بالصحة الجيدة والرعاية) والهدف 4 (بشأن التعليم الجيد).

- ركيزة تحسين مستوى المعيشة: تركز هذه الركيزة على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والقوة

نائب القائد الأعلى رئيس مجلس الوزراء حفظه الله عن هذا الهدف الطموح خلال مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين لتغيّر المناخ (COP26). وعلاوة على ذلك كان هذا التعهد مصحوباً بأهداف مؤقتة لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2) ومكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO2e) بنسبة 30% قبل عام 2030م. ويمثل ذلك مساهمة كبيرة في الجهود العالمية لمواجهة آثار التغيّر المناخي، كما يؤكد على إصرار مملكة البحرين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً: أهمية تكامل النظام السياسي البحريني مع أهداف التنمية المستدامة

تتمثل أهمية تكامل النظام السياسي البحريني مع أهداف التنمية المستدامة في الدعم الذي يقدمه هذا التكامل لعملية تحقيق الأهداف. وبناءً على ذلك، يستعرض هذا القسم فيما يلي الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي تحصدها مملكة البحرين من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أ. الفوائد المباشرة

تم فيما سبق استعراض الفوائد العامة الناتجة عن نظام الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم فوائد أهداف التنمية المستدامة. وتشكل هذه الفوائد المردود المباشر الرئيسي الذي تحصده مملكة البحرين من خلال تكامل نظامها السياسي مع أهداف التنمية المستدامة.

أولاً/ البيئة والطاقة والغذاء. النتيجة 1: تعزيز السياسات والأطر من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والطاقة المستدامة، والقدرة على التكيّف مع المناخ، وتعزيز الأمن الغذائي.

ثانياً/ خدمات اجتماعية عالية الجودة وشاملة. النتيجة 2: سياسات وأنظمة القطاع الاجتماعي التي تعمل على تحسين تقديم ما يمكن من خدمات عالية الجودة وشاملة للمواطنين والمقيمين.

ثالثاً/ التنوع الاقتصادي والإدارة العامة والقدرة على امتصاص الأزمات. النتيجة 3: تعزيز السياسات والأطر التنظيمية بما يعزز التنوع الاقتصادي، ويخلق فرص العمل، ويعزز سيادة القانون، ويولّد زيادة المرونة والابتكار.

رابعاً/ البحرين بين الأمم. النتيجة 4: مملكة البحرين تلعب دوراً معزّزاً في الشراكات الدولية والإقليمية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادرات السلام والأمن، وتوسيع التعاون بين بلدان الجنوب.

وتمثل كل نتيجة تغييرات عالية المستوى توجد بشأنها مساءلة جماعية بين حكومة البحرين ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين. وترتبط كل نتيجة بمؤشرات محدّدة من أهداف التنمية المستدامة، والتي تتماشى مع إطار عمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وخطة الحكومة.

وفي ختام قسم العناصر التشغيلية، تجدر الإشارة إلى خطوة التزام مهمة لمملكة البحرين نحو التخفيف من آثار تغيّر المناخ العالمي، المتمثلة في الإعلان عن تعهدها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060م. وقد أعلن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد

ب. الفوائد غير المباشرة.. البعد الدبلوماسي

بالإضافة إلى هذه الفوائد المباشرة، توجد فوائد غير مباشرة، أولها في المجال الدبلوماسي. فكما ذكرنا سلفاً أن أحد أسباب رسم وإطلاق أهداف التنمية المستدامة هو لأجل تنسيق الجهود الدولية لحل المشكلات المشتركة العابرة للحدود كتغيّر المناخ. لذا فالعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يعني التعاون مع المجتمع الدولي على مواجهة التحديات المشتركة، الأمر الذي يأتي بمردود دبلوماسي، لاسيما عندما تكون مساهمة مملكة البحرين إيجابية وملموسة.

فعلى سبيل المثال بذلت البحرين جهوداً ملحوظة في مجال تعزيز التسامح، ففي الثالث من مارس 2018م صدر الأمر الملكي رقم (15) لسنة 2018م بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعایش السلي، وخلال السنوات التي تلت تأسيس المركز بوشر بإظهار تجربة مملكة البحرين المتميزة في مجال التعایش السلي من خلال عدة أنشطة من بينها مؤتمر (ملتقى البحرين للحوار: الشرق والغرب من أجل التعایش الإنساني) خلال الفترة من 3 حتى 4 نوفمبر 2022م بمشاركة عدد كبير من الشخصيات الفكرية وممثلي الأديان المختلفة ومن بينها بابا الفاتيكان وشيخ الأزهر، بالإضافة إلى تدشين مركز الملك حمد العالمي للتعایش السلي لجائزة الملك حمد للتعایش السلي، في احتفال أقيم بلوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية في 2 أغسطس 2023م، وكانت تلك الجهود محل إشادة من جانب العديد من الدول الكبرى التي تُعلي من قيمة الحوار مع الآخر والتسامح والتعایش.

وبالإضافة إلى ذلك، التزمت مملكة البحرين رسمياً ببرنامج أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي أصبح

وبالتحديد، أنت هذه الأهداف كنتيجة لمشاورات ودراسات علمية غير مسبقة، تضمن صوابها والمردود الكبير المتعلق بها. فبالتالي أي عامل – ومنه تكامل النظام السياسي البحريني مع أهداف التنمية المستدامة – يدعم عملية تحقيق الأهداف يُعد عاملاً مفيداً. وقد ظهرت أدبيات علمية تؤكد على ذلك في كافة المجالات، من بينها المجال الصحي⁽¹³⁾، وتغيّر المناخ⁽¹⁴⁾، والتعليم⁽¹⁵⁾، والمسؤولية الاجتماعية⁽¹⁶⁾، وغيرها. وخلاصة أن أية دولة تحقق أهداف التنمية المستدامة سيكون اقتصادها حيوياً، ومجتمعها عادلاً ومستقراً، وسيعيش شعبها في رفاهية وسلام.

13 -Morton, Stephen, David Pencheon, and Neil Squires. "Sustainable Development Goals (SDGs), and their implementation: A national global framework for health, development and equity needs a systems approach at every level." British medical bulletin 124, no. 1 (2017): 81-90.

14 -Fuldauer, Lena I., Daniel Adshead, Scott Thacker, Sarah Gall, and Jim W. Hall. "Evaluating the benefits of national adaptation to reduce climate risks and contribute to the Sustainable Development Goals." Global Environmental Change 76 (2022): 102575.

15 -Bruns, Barbara, Isabel Harbaugh Macdonald, and Ben Ross Schneider. "The politics of quality reforms and the challenges for SDGs in education." World Development 118 (2019): 27-38.

16 -Fallah Shayan, Niloufar, Nasrin Mohabbati-Kalejahi, Sepideh Alavi, and Mohammad Ali Zahed. "Sustainable development goals (SDGs) as a framework for corporate social responsibility (CSR)." Sustainability 14, no. 3 (2022): 1222.

مملكة البحرين، وهو ما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد البحريني⁽²⁰⁾.

ولكن خلال السنوات العشر الأخيرة، بدأت أنماط وشروط الاستثمار الدولي أن تتغير تأثراً ببرنامج أهداف التنمية المستدامة. وبالتحديد أصبحت بعض الصناديق الاستثمارية تشترط ما يُطلق عليها "معايير خضراء" عند اختيار المشاريع، سعياً للمساهمة في حماية البيئة وكجزء من المسؤولية المجتمعية⁽²¹⁾. ويعني ذلك أن الجهة المستثمرة ستمنح أفضلية للدول والمشاريع الصديقة للبيئة، وستقلل استثماراتها - وربما تمتنع إطلاقاً - بشأن المشاريع المضرّة بالبيئة.

ومن هذا المنطلق، يظهر مردود إضافي للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز قدرة البحرين على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمثل عنصراً جوهرياً في استراتيجياتها الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت بعض الدول - ومنها دول الاتحاد الأوروبي - تخطط لفرض ضرائب كربونية على الواردات، سعياً لدعم الشركات والاقتصادات القائمة على الأنشطة الصديقة

العمل على تحقيقها واجباً رسمياً، وفي حالة ظهور أي تقصير في الجهود اللازمة، فإن ذلك قد يؤثر ذلك سلباً على سمعة البحرين في المجتمع الدولي. ومن هذا المنظور، يُعد تكامل النظام السياسي البحريني مع أهداف التنمية المستدامة ظاهرة تدعم سمعة البحرين في الساحة الدولية.

ج. الفوائد غير المباشرة.. البعد الاقتصادي

يُعدُّ المجال الثاني الذي تظهر فيه فوائد غير مباشرة لتكامل النظام السياسي البحريني مع أهداف التنمية المستدامة المجال الاقتصادي، وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال الدولية. وبداية تجدر الإشارة إلى أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يُعد أحد ركائز الاستراتيجية الاقتصادية لمملكة البحرين⁽¹⁷⁾. ويعود ذلك إلى قدرة رؤوس الأموال الدولية على خلق فرص عمل للمواطنين⁽¹⁸⁾، هذا فضلاً عن دورها في نقل المعرفة المتقدمة للكوادر المحلية⁽¹⁹⁾. وفي الألفية الجديدة ونتيجة لإصلاحات واسعة أُجريت في البيئة التجارية لأجل استقطاب رؤوس الأموال الدولية، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

17 -Naumann, C., O. Al-Ubaydli, G. Abdulla, and A. AlAbassi. "Bahrain Human Development Report." Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies (Derasat) (2018).

18 -Saurav, Abhishek, and Aarushi Sinha. "Foreign Direct Investment and Employment Outcomes in Developing Countries: A Literature Review of the Effects of FDI on Job Creation and Wages." (2020).

19 -Kotabe, Masaaki, Denise Dunlap-Hinkler, Ronaldo Parente, and Harsh A. Mishra. "Determinants of cross-national knowledge transfer and its effect on firm innovation." Journal of international business studies 38 (2007): 259-282.

20 -Khayati, Anis. "An evaluation of the impact of foreign direct investment on Bahraini economy." International Journal of Applied Nonlinear Science 2, no. 1-2 (2015): 39-48.

21 -Voica, Marian Catalin, Mirela Panait, and Irina Radulescu. "Green investments—between necessity, fiscal constraints and profit." Procedia Economics and Finance 22 (2015): 72-79.

وخططها بالأهداف. ويتجاوز هذا التكامل ما يظهر في دول أخرى، ويدل ذلك على الطبع الريادي لدستور مملكة البحرين، إذ إن العديد من مبادئه تُعد سبّاقة عند المقارنة مع تفاصيل أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً: تستفيد مملكة البحرين من هذا التكامل، لأنه يدعم عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي أهداف لا جدل حول فوائدها. وتحقيقها. وبالإضافة إلى المردود المباشر المتعلق ببرنامج أهداف التنمية المستدامة توجد فوائد غير مباشرة، من بينها المكتسبات الدبلوماسية المتعلقة بتحسُّن سمعة مملكة البحرين أمام المجتمع الدولي، علاوة على تعزيز قدرة البحرين على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت تهتم بالمعايير الخضراء.

وتصدر هذه الورقة في منتصف فترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لذا ينبغي إجراء دراسة مكثفة في عام 2030م بعد انتهاء هذه الفترة، لتحليل ما طرحت هذه الورقة من ناحية فوائد تكامل النظام السياسي البحريني مع الأهداف.

للبيئة⁽²²⁾. ونظراً لاعتماد الاقتصاد البحريني على التصدير بشكل عام – وتصدير سلع ذات بصمة كربونية كبيرة كالنفط تحديداً – تزداد أهمية العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حماية للاقتصاد البحريني.

الختام

خلصت هذه الورقة إلى الاستنتاجات الآتية:

أولاً: تُعد مملكة البحرين مملكة ديمقراطية دستورية، وينظم كل من الدستور وميثاق العمل الوطني والمعاهدات الدولية المصدقة الحياة السياسية فيها منذ انتقال الحكم لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه عام 1999م. كما تنطلق الخطط الاقتصادية والاجتماعية من رؤية البحرين 2030م، التي أطلقت عام 2008م.

ثانياً: بعد نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، عمل المجتمع الدولي على نسخة مطورة باسم أهداف التنمية المستدامة، أطلقت عام 2016م بموافقة جميع دول العالم. وتغطي هذه الأهداف مجالات عدة منها التنمية الاقتصادية والصحة والتعليم واللامساواة والعدالة والسلام وغيرها من محاور ذات أهمية جوهرية للحياة المستدامة.

ثالثاً: يتكامل النظام السياسي البحريني مع أهداف التنمية المستدامة لأنهما ينتميان لنفس الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً لأن حكومة مملكة البحرين استطاعت ربط مشاريعها

22 - Feindt, Simon, Ulrike Kornek, José M. Labeaga, Thomas Sterner, and Hauke Ward. "Understanding regressivity: Challenges and opportunities of European carbon pricing." Energy Economics 103 (2021): 105550.

Integration of Bahrain's Political System with Sustainable Development Goals

Dr. Omar Ahmed Al-Obaidli⁽¹⁾

Abstract

This study aims to conduct a comparative analysis of the seventeen Sustainable Development Goals (SDGs) announced by the United Nations in 2015, which serve as a guiding framework for all countries worldwide in their pursuit of sustainable development. In the face of the rapid changes occurring on political, economic, and technological fronts globally, there are both opportunities and challenges for nations. This raises questions about priorities and the necessary timeframes for achieving these goals, which may not necessarily be the same for all countries. However, some countries, including the Kingdom of Bahrain, have managed to align these goals with their political system, as evidenced by the laws and practices on political, economic, and social fronts.

The study has three significant conclusions:

First: Through an analysis of the political reform path in Bahrain, encompassing both institutions and legislations enacted since His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa ascended the throne in 1999, it becomes evident that they reflect the principles and goals of sustainable development. This alignment places the citizen as both the objective and means to achieve prosperity and well-being for all.

Second: Despite the adoption of the Sustainable Development Goals in 2015 and their activation in 2016, Bahrain's political reform trajectory has been proactive in adhering to all international standards related to sustainable development. When compared to other nations, Bahrain stands out for its clear commitment to the goals and mechanisms of sustainable development.

Third: Bahrain's pursuit of Sustainable Development Goals has not only yielded economic benefits, such as attracting foreign investments and enhancing confidence in Bahrain's economy but has also bolstered its global reputation and international relations. These are evident in strategic partnerships with major powers and defense organizations like the North Atlantic Treaty Organization (NATO) and the European Union (EU).

1- Director of Studies and Research Department at the Bahrain Center for Strategic, International, and Energy Studies "DERASAT"

القسم الثاني: ملف العدد : دول الخليج العربي والآسيان: الشراكة عبر الأقاليم

1- تجربة التكامل الإقليمي للآسيان والدروس المستفادة منها لدول الجنوب.

أ.د. سالي خليفة إسحق

2- العلاقة بين مملكة البحرين ورابطة الآسيان: نموذج للتعاون عبر الأقاليم.

د. أشرف محمد كشك - منى سعد الرصيص

3- أبعاد علاقات دول الخليج العربي برابطة دول الآسيان.

د. نادية سعد الدين - روانا محمد الدجاني

4- سياسات الأمن الغذائي لدى دول الخليج العربي ورابطة دول الآسيان

د. عبدالهادي عبدالوهاب - علي إبراهيم فقيه

5- تعزيز التعاون بين الخليج العربي ودول الآسيان بشأن التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري.

د. عبدالله عيسى العباسي - د. عائشة الصريحي

تقديم الملف

أشار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبوضوح إلى الدور الذي تضطلع به تنظيمات الأمن الإقليمي في مواده (52، 53، 54) والتي تتضمن أن عمل تلك التنظيمات يتكامل مع عمل المنظمة الأممية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وانطلاقاً من هذا الأساس القانوني فقد تأسست عدة تنظيمات للأمن الإقليمي، منها الاتحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الاتحاد الأفريقي، رابطة دول جنوب غرب آسيا (الآسيان)، وبغض النظر عن الأسس التي انطلقت منها أي من تلك التنظيمات، فإن مفهوم الإقليمية المؤسس على الأبعاد الجغرافية يبقى هو الأساس المهم. ولكن في الوقت ذاته تنهض تلك التنظيمات على مبدأ الوظيفية أي إنها كيانات إقليمية تؤدي وظائف تتجاوز حدود دولها الوطنية، ولكن وبوجه عام يكون عمل تلك التنظيمات خارج النطاق الجغرافي لدولها يحقق لها قيمة مضافة تتمثل في جوانب ثلاثة، وهي: الاستفادة من تشابك المصالح الذي أوجدته العولمة بما جعل التعاون ضرورة استراتيجية لأية دولة في العالم، والخيار الأفضل أن يكون ذلك التعاون ضمن إطار إقليمي، بالإضافة إلى تعزيز القوة التفاوضية للدول الصغرى، وأخيراً تعزيز التنافسية الاقتصادية في ظل حالة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي.

وضمن هذا الإطار فقد تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في عام 1976م من جانب خمس دول هي تايلند وإندونيسيا والفلبين وماليزيا وسنغافورة، ثم انضمت إليها خمس دول أخرى لاحقاً في سنوات مختلفة. وكانت أهداف ذلك التجمع وفقاً للميثاق المنشئ لها هي تعزيز الاستقرار

والتعاون واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها لحل النزاعات.

وضمن السياسة الخارجية للآسيان بدأت في تأسيس عدة شراكات مع مناطق مختلفة من العالم ومن بينها دول الخليج العربي، ومن هنا تجيء أهمية ملف هذا العدد تحت عنوان (دول الخليج العربي ورابطة الآسيان: الشراكة عبر الأقاليم)، والذي يتضمن خمس أوراق تتناول الأولى تجربة التكامل الإقليمي للآسيان من منظور نظري وتطبيقي من خلال تحليل نشأة الآسيان وهيكليتها المؤسسي ومنهج عملها والنجاحات التي حققتها المنظمة ككتلة تكاملية إقليمية وصولاً لعرض تحدياتها والدروس المستفادة منها لدول الجنوب.

أما الورقة الثانية فتتناول العلاقة بين البحرين والآسيان في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وتتناول الورقة الثالثة أبعاد علاقة دول الخليج العربي بمنظمة الآسيان والتي بدأت منذ العام 1990م وتتضمن كافة جوانب تلك العلاقات السياسية والاقتصادية وتحدياتها ومقترحات تطويرها مستقبلاً.

وتتضمن الورقة الرابعة موضوعاً أكثر تخصصاً وهو تحدي الأمن الغذائي بالنسبة لدول الخليج العربي والآسيان وكيفية تبادل الخبرات والتعاون لمواجهة ذلك التحدي بين الجانبين وصولاً إلى قضية أخرى أكثر تخصصية وهي الحياد الصّفري الكربوني كتحدي يواجه الجانبين والدروس المستفادة من تجربة الجانبين.

1- تجربة التكامل الإقليمي للآسيان والدروس المستفادة منها لدول الجنوب

أ.د. سالي خليفة إسحق⁽¹⁾

الصغرى التي يظل هدف الحفاظ على توازن القوى الإقليمي أمراً جوهرياً بالنسبة لأمنها القومي.

الثانية: مع أهمية النجاحات التي حققتها منظمة الآسيان منذ نشأتها وحتى الآن فإنها لا تزال تواجه عدة تحديات مؤسسية منها عدم وجود آلية تُلزم الأعضاء بالالتزام بقراراتها، وتحديات اقتصادية أهمها التفاوت في القدرات الاقتصادية للدول الأعضاء فيها، فضلاً عن التحديات الداخلية، والتي تتمثل في النزاعات والصراعات الحدودية، بالإضافة للسياق الإقليمي الخارجي وتغيُّر ميزان القوى الإقليمي والتوتر في بحر الصين الجنوبي.

الثالثة: إن تجربة الآسيان تقدم خمسة دروس مستفادة لدول الجنوب وهي صعوبة المقارنة بين تجارب التكامل الإقليمي المختلفة، ومرونة نهج الآسيان في التكامل الإقليمي، وأهمية العوامل الخارجية وأدوار القوى الكبرى في نجاح تجارب الأمن الإقليمي. ويمكن للتفاوتات الاقتصادية أن تعرقل عملية التكامل، وأهمية الشركات المملوكة للعائلات في التنمية الاقتصادية.

تقديم:

من الراسخ في أدب التكامل الإقليمي أن عمليات التكامل الإقليمي الناجحة تعد محركاً للنمو الاقتصادي، وذلك لأن ما تنطوي عليه عملية التكامل الإقليمي من تحرير للتجارة - سواء التجارة البينية بين الدول الأعضاء أو التجارة الخارجية بين هؤلاء الأعضاء والعالم الخارجي

ملخص الدراسة

تناول هذه الدراسة ظروف نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) كتنظيم إقليمي تأسس خلال حقبة الحرب الباردة واستهدف تحقيق مصالح دُوله الأعضاء حيث بدأ ذلك التنظيم بعضوية خمس دول من تلك المنطقة عام 1976م ثم ازداد العدد ليصل إلى عشر دول في الوقت الراهن. وعلى الرغم من أن العالم قد شهد العديد من تنظيمات الأمن الإقليمي فإن الآسيان لها خصوصية ومنهج عمل يطلق عليه (طريقة الآسيان). وتقود الآسيان اجتماعات عدة لتجمعات مهمة لأعضائها وهي المنتدى الإقليمي للآسيان وقمة شرق آسيا واجتماع وزراء دفاع الآسيان، ويرتكز عمل الآسيان على مبادئ الأمم المتحدة ذاتها وهي منع التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول وتحريم استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج مهمة، هي:

الأولى: على الرغم من تضافر العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمكن أن تفسر نشأة تنظيمات الأمن الإقليمي فإنه لا يمكن إغفال العامل الخارجي الذي يعد تحدياً لمجموعة من الدول وتعاضل أهمية ذلك العامل بالنسبة للدول

1- أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(الميركوسور Mercosur)، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا COMESA). ولعل أبرز هذه جميعها هي حالة الآسيان التي عادةً ما تُذكر كثاني أنجح تجربة تكامل بعد الاتحاد الأوروبي، وتمثل رابع أكبر سوق على مستوى العالم، ولما تتمتع به في الوقت الراهن من حضور وتأثير في مناطق جنوب شرق آسيا خصوصاً وجنوب آسيا عموماً، ولتطور نموذجها التكامل الاقتصادي ليأخذ أبعاداً سياسية وأمنية مهمة، ولنجاحها في اجتذاب انتباه قوى كبرى، والتحرك ككتلة في تأسيس شراكات مختلفة خارج محيطها الآسيوي، وكمثال علاقاتها المتطورة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

لهذا تتناول هذه الورقة تجربة التكامل الإقليمي للآسيان، لما لها من أهمية ودلالات عديدة لدول الجنوب، مقسمة في خمسة أجزاء: الأول يبدأ بمناقشة ظروف وسياق نشأة الآسيان والتي تعتبر أساسية لفهم كافة مراحل تطور الآسيان، والثاني يتناول هيكلها المؤسسي وطريقة عملها المميزة التي صارت تُعرف بـ(طريقة الآسيان)، والثالث يُقيّم بصورة نقدية نجاحات الآسيان، والرابع يناقش ويرصد أهم التحديات التي تواجه الآسيان، وأخيراً ينتهي الجزء الخامس باستخلاص عدد من الدروس المستفادة من تجربة التكامل الإقليمي للآسيان ودلالاتها لدول الجنوب.

أولاً- ظروف نشأة الآسيان:

تأسست الآسيان عام 1976م من قِبَل خمس دول هي تايلند وإندونيسيا والفلبين وماليزيا وسنغافورة، وهي تعد منظمة حكومية دولية تتكون اليوم من عشر دول بعد توسُّع الآسيان في تسعينيات القرن العشرين الماضي ليضم بروناي عام 1992م

– وكذلك ما تتضمنه من حوافز لاجتذاب الاستثمارات الخارجية نتيجة لاتساع حجم السوق يدفع في الغالب للمزيد من النمو⁽²⁾. لهذا فإنه عادةً ما تعد المكاسب الاقتصادية أحد أهم الدوافع التي تقود الدول في شتى مناطق العالم في اتجاه التكامل الإقليمي. وتعكس ذلك نظرة سريعة لإحصاءات التجارة الإقليمية على مستوى العالم، فبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية ارتفع عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية (Regional Trade Agreements RTAs) وانتشارها في العالم، والتي تعد أولى درجات التكامل الاقتصادي، وأنه اعتباراً من 1 ديسمبر 2022م يمكن رصد 355 اتفاقية تجارة إقليمية سارية المفعول⁽³⁾.

وبينما تقدم حالة الاتحاد الأوروبي نموذجاً تكاملياً فريداً من نوعه في أدب التكامل الإقليمي المقارن Comparative Regional Integration، بسبب ما أنشأ له أعضاؤه من مؤسسات ذات طبيعة فوق قومية supranational في قطاعات اقتصادية وفنية عديدة، إلا أن هناك حالات أخرى متنوعة لنماذج تكامل إقليمي ناجحة حول العالم، وكمثال رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان ASEAN)، والسوق المشتركة للجنوب في أمريكا اللاتينية

2- أنظر على سبيل المثال:

Rivera-Batiz, Luis A., and Paul M. Romer. "Economic integration and endogenous growth." *The Quarterly Journal of Economics* 106, no. 2 (1991): 531-555.

T. Gao, Foreign direct investment and growth under economic integration. *Journal of international economics*, 2005, 67(1), 157-174.

Harald Badinger, "Growth effects of economic integration: evidence from the EU member states." *Review of World Economics* 141 (2005): 50-78.

3 -WTO, 2023, https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm

لاتفاقية التجارة الحرة للآسيان AFTA، ثم فيتنام عام 1995م، ثم لاوس وميانمار عام 1997م، وأخيراً كمبوديا عام 1999م.

وتتمثل الملامح العامة للسياق الذي نشأت فيه الآسيان في سياق دولي تنافسي مَيَّزَه احتدام الاستقطاب الدولي الثنائي إبان فترة الحرب الباردة، وما تبعه من تحوُّل آسيا لمسرح أساسي للمواجهات بين القوتين العظميين خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وبالإضافة لهذا تزامن هذا السياق الدولي مع حادثة استقلال وهشاشة دول صغرى ومتوسطة عدة في مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا، حيث لم تكن هذه الدول قد فرغت بعدُ من عمليات بناء الأمة أو ترسيخ تماسكها الداخلي، إلى جانب التنوع العرقي والثقافي لهذه الدول واختبارها أيضاً عدة نزاعات فيما بينها كان أهمها الخلاف بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا والذي بادرت تايلاند للتوسط فيه وهو ما مثَّلَ أولى خطوات تجمُّع هذه الدول معاً وتشارك الرؤية في ضرورة تأسيس شكل ما من أشكال التعاون الإقليمي، وخاصةً بعد تخلي إندونيسيا عن سياساتها الرافضة لإقامة ماليزيا دولة مستقلة وهو التحول الذي نتج عن تغيير القيادة من الرئيس سوكارنو إلى الرئيس سوهارتو في إندونيسيا. لهذا وصف المؤرخ البريطاني (سي. فيشر) دول جنوب شرق آسيا بأنها (بلقان آسيا)، في إشارة لاضطراب المنطقة ذاتها من الداخل، متوقعاً حدوث مشاكل في المنطقة ومقديماً نظرة تشاؤمية لخطط تكاملها الإقليمي، وشاركه هذا

التشاؤم وقتها عدد من الساسة والأكاديميين⁽⁴⁾. ومن المهم أيضاً أن نذكر أنه في خضم تطورات الحرب الباردة على المسرح الدولي كان هناك استحسان وتشجيع أمريكي لفكرة بناء تجمُّع إقليمي من دول جنوب شرق آسيا الصغيرة، لما رأى فيه المسؤولون الأمريكيون وقتها من تحصين لهذه الدول الصغرى والهشة من الانتشار الشيوعي النابع من الاتحاد السوفيتي والصين وفيتنام، ولذا دعمت الولايات المتحدة تأسيس الآسيان⁽⁵⁾. ويلاحظ أيضاً أن دول رابطة الآسيان نفسها شاركت الولايات المتحدة هذا التخوف من الانتشار الشيوعي ورأت في تأسيس الرابطة تحالفاً مناهضاً للشيوعية ومصمماً لحماية أنظمة اقتصاد السوق المفتوح التي تبنتها هذه الدول كطريق للنمو.

وفي هذا السياق الدولي والإقليمي، تأسست منظمة الآسيان في 8 أغسطس 1976م مع إعلان بانكوك بتايلند كتجمع إقليمي يهدف بالدرجة الأولى لتعزيز الاستقرار السياسي ودفع التعاون الاقتصادي في منطقة تشهد اضطراباً سياسياً وتراجعاً تنموياً.

4 Kishore Mahbubani and Kristen Tang, "ASEAN: An Unexpected Success Story", The American University in Cairo, the Cairo Review for Global Affairs, Spring 2018, <https://www.thecairoreview.com/essays/asean-an-unexpected-success-story/>

5 R. J. McMahon, (Ed.). (2013). The cold war in the third world. Oxford University Press.

K.S. Nathan, "US-ASEAN Relations in the Context of ASEAN's Institutional Development: Challenges and Prospects", 2007, <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/singapur/04601/2007-3/nathan.pdf>

Mohamad Faisol Keling et.al., "The development of ASEAN from historical approach", Asian Social Science, 7 (7), 2011, pp. 169-189.

خامساً: نبذ التهديد بالقوة أو استخدامها⁽⁷⁾.

ولابد من فهم مجمل هذه المبادئ في سياق الاستقلال الوطني والتحرر عن الاستعمار الأجنبي الذي حققته معظم دول جنوب شرق آسيا منذ أربعينيات وحتى ستينيات القرن العشرين، وهو السياق الذي غدّى قدسية مفهوم السيادة الوطنية وما تنطوي عليه من مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كركن أساسي من جهود حكومات هذه الدول في بناء الأمة.

ويلاحظ من ظروف النشأة هذه ما يلي:

أولاً- تضافر الدوافع السياسية والأمنية والاقتصادية في نشأة الآسيان.

ثانياً- أهمية دور العامل الخارجي في تمكين مجموعة من الدول الصغرى والضعيفة نسبياً من تكوين كتل إقليمي وسط سياق دولي وإقليمي مضطرب، واستمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتماسك هذا التجمع وخاصة في الفترة الأولى لتأسيسه لإدراك مصلحة استراتيجية في نجاحه.

ثالثاً- سمو مبدأ السيادة الوطنية في فكر الدول المؤسسة للآسيان منذ النشأة، وهو ما ظهر في المبادئ الجوهرية الحاكمة للتجمع الإقليمي، وهي المبادئ التي أثرت على مسار تطوره على مدار أكثر من نصف قرن وأفرزت منه تجربة تكاملية مختلفة عن حالة الاتحاد الأوروبي الذي أثر دفع أسس التكامل الوحدوي على تقديس السيادة الوطنية.

لهذا يأتي أول أهداف الآسيان ليتمثل في «تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة من خلال المساعي المشتركة بروح المساواة والشراكة من أجل تعزيز الأساس لمجتمع مزدهر وسلمي لدول جنوب شرق آسيا». ثم يأتي ثانياً في «تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال الالتزام باحترام العدالة وسيادة القانون في العلاقة بين دول المنطقة والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة»⁽⁶⁾.

ولتحقيق هذه الأهداف في سياق تحديات السياقين الدولي والإقليمي، وأخذاً في الاعتبار مشكلات الداخل الهش وقتها، أرست الدول الخمس المؤسسة للآسيان عدة مبادئ جوهرية، وهي البنود الواردة في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا لعام 1976م، لتكون أساساً تطورت تجربة التعاون الإقليمي فيما بينها. وأهم هذه المبادئ التأسيسية، التالي:

أولاً- الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والمساواة وسلامة الأراضي والهوية الوطنية لجميع الأمم.

ثانياً- حق كل دولة في أن تعيش وجودها الوطني دون تدخل خارجي أو تخريب أو إكراه.

ثالثاً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية فيما بين دول الآسيان نفسها.

رابعاً- تسوية الخلافات بالطرق السلمية.

7 ASEAN, "Fundamental Principles", 2023, <https://asean.org/what-we-do/#:~:text=Fundamental%20Principles&text=Non%20interference%20in%20the%20internal,Effective%20cooperation%20among%20themselves>.

6- ASEAN Declaration, Bangkok, 8 August 1967, <https://agreement.asean.org/media/download/20140117154159.pdf>

ويقنن هذا الميثاق لمبادئ الآسيان الأساسية السابق ذكرها، ولكنه جاء أيضاً ليقر بأهمية التزام الدول بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والأهم من هذا كله أن الميثاق قدم طفرة في تأسيس الرابطة من خلال ترسيخه لمجموعة من الهيئات التي حدد اختصاص ووظيفة كلٍ منها، وهي الهيئات التي تُشكّل في مجملها الهيكل المؤسسي للآسيان، وهو ما اعتبره البعض هيكلاً متطوراً ويشابه إلى حد كبير الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي. إلا أن الآسيان استمر في تقديس السيادة الوطنية وما تبع ذلك من استمرار تقليد اتخاذ القرارات بصورة توافقية، وهو ما قد انتقد من جانب عدد من خبراء التكامل الإقليمي كون أنه قد ساهم في إبطاء بعض مشاريع تكامل الآسيان⁽⁹⁾. لذلك فإنه في المحصلة النهائية يظهر أن التطور المؤسسي لرابطة الآسيان هو نتاج عملية موازنة بين رغبات الدول الأعضاء المتبادلة في المنافع التعاونية من ناحية، والتي هي في الغالب ذات طبيعة اقتصادية، وسيادة الدولة واستقلالها الوطني من ناحية أخرى.

ثانياً- الهيكل المؤسسي ومنهج العمل:

طريقة الآسيان The ASEAN Way

أنشئت الأمانة العامة لرابطة الآسيان في مدينة جاكارتا بإندونيسيا عام 1976م، وشكّلت عام 1977م اللجان الخاصة بعمل الرابطة في عدد من المجالات الاقتصادية أهمها الصناعة والتعدين والطاقة. وحافظت الآسيان طوال سنوات عملها على تمسكها بالاحترام الكامل للسيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وهو ما طالما تُرجم إلى اتخاذ قرارات توافقية وغير ملزمة، وأبرز تفاهات سياسية بين أعضائه. وغاب عن عمل الرابطة أيّ تصور لتدابير أو عقوبات لمواجهة مشكلات عدم الامتثال لقرارات الرابطة. أي إن صناعة القرار في إطار رابطة الآسيان اتّبع نهجاً عبر حكومي Intergovernmental بحتاً في مقابل النهج فوق القومي Supranational المركزي الذي ميّز تدوّر العملية التكاملية الأوروبية، وهو ما صار معروفاً بطريقة الآسيان The ASEAN Way. وتؤكد (طريقة الآسيان) على الدبلوماسية غير الرسمية وضبط النقد العام لسياسات الدول الأعضاء الأخرى، فعندما تعجز الدول الأعضاء عن التوصل إلى اتفاق، يتم ببساطة تأجيل اتخاذ أي قرار⁽⁸⁾.

ومع توسع الرابطة التدريجي لتضم لعضويتها خمس دول أخرى جرى عام 2007م توقيع ميثاق الآسيان ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2008م.

9 - انظر على سبيل المثال:

Shaun Narine, "Forty years of ASEAN: a historical review." The Pacific Review 21, no. 4 (2008): 411-429.

D. Jones and M. Smith, "Making process, not progress: ASEAN and the Evolving East Asian Regional Order", International Security, 2007, 32(1).

Clara Portela, op.cit.

8- Clara Portela, "The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN): Integration, Internal Dynamics and External Relations", European Parliament, Briefing Paper, EXPO/B/AFET/FWC/2009-01/Lot2/13, PE 433.713, September/2013.

ويمكن رصد هذه الهيئات على النحو التالي:⁽¹⁰⁾

قمة الآسيان والتي تعتبر أعلى هيئة لصنع السياسة في الآسيان، حيث تجتمع القمة مرتين سنوياً وتتألف من رؤساء دول أو حكومات دول الرابطة.

مجلس تنسيق الآسيان والذي يعتبر ثاني أعلى هيئة داخل التجمع ويتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويجتمع المجلس التنسيقي مرتين سنوياً مثل القمة، ويقرر المجلس التنسيقي معايير وقواعد مشاركة الآسيان مع الكيانات الخارجية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

مجالس مجتمع الآسيان والتي تشمل مجلس المجتمع السياسي والأمني، ومجلس الجماعة الاقتصادية، ومجلس المجتمع الاجتماعي والثقافي. وتتكون هذه المجالس من ممثل وزاري واحد لكل دولة عضو، ويتمثل دور كل مجلس في تنسيق عمل الهيئات القطاعية المختلفة داخل (المجتمع) الخاص بكل منها من أجل تحقيق أهداف الآسيان. ويجتمع كل مجلس مجتمعي مرتين سنوياً، كمثال القمة والمجلس التنسيقي، وتضطلع المجالس بتنفيذ قرارات قمة الآسيان ولكن يمكنها أيضاً تقديم تقارير وتوصيات إلى القمة للنظر فيها.

الهيئات الوزارية القطاعية للآسيان والتي تضم وزراء قطاعات معينة (على سبيل المثال، يشكل جميع وزراء العمل من جميع الدول الأعضاء هيئة وزارية قطاعية واحدة). وتقدم الهيئات الوزارية القطاعية تقاريرها إلى مجالس المجتمع ويتم

تكليفهم بتعزيز التعاون داخل قطاعاتهم وتنفيذ القرارات التوافقية الصادرة عن قمة الآسيان. وكل هيئة وزارية قطاعية تابعة للآسيان لديها أيضاً لجان كبار المسؤولين ذات الصلة (المعروفة باسم اجتماعات كبار المسؤولين أو SOM) والهيئات الفنية لمساعدتها في عملها.

هـ. اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان (AICHR) ومؤسسة الآسيان ASEAN Foundation، وهما أيضاً من الهيئات التي أسس لها ميثاق الآسيان. وتأسست المؤسسة في عام 1997م لدعم برامج التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الفقر والتفاوتات الاقتصادية داخل الآسيان، ولتيسير تفاعل أكبر بين شعوب الرابطة.

وأخيراً، تعد الأمانة العامة الجسد المركزي للرابطة، ويُختار الأمين العام دورياً من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، وللأمين العام نائبان، يُسمح لهما بالعمل لفترة 3 سنوات. ويُذكر أيضاً أنه يتم التناوب على رئاسة الآسيان على أساس سنوي بين مختلف الدول الأعضاء، كما تتبع رئاسة معظم هيئات الآسيان بما في ذلك اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان، هذا النمط.

والجدير بالملاحظة في معرض الحديث عن هيكل الآسيان وطريقة عمله عبر المنصات الحكومية التي أفرزت تجربة تكاملية آسيوية على قدر كبير من النجاح، والتي تعتبر في حد ذاتها تحدياً لجوهر مفهوم التكامل الإقليمي الذي لا بد أن يسعى نظرياً لخلق مؤسسات فوق قومية، أن تجربة الآسيان أثارت جدلاً واسعاً بين الأكاديميين. فمن ناحية انتقد البعض إصرار الآسيان على نموذج اتخاذ

10 - ASEAN, "The ASEAN Charter", Jakarta, the ASEAN Secretariat, January 2008, <https://hrasean.forum-asia.org/wp-content/uploads/files/documents/13.%20ASEAN-Charter.pdf>

وبين هذين الفريقين يوجد في الواقع فريق وسط يرى أن نموذج الاتحاد الأوروبي بإنجازاته فوق القومية قد ألهم بالفعل نموذج الآسيان بالمقدر الذي يوافق خصوصية دول الرابطة في تجربتها التكاملية. فالتطوير المؤسسي الذي قدمه ميثاق الآسيان يُقَرَّب كثيراً بين الرابطة والاتحاد الأوروبي. وأيضاً تعدّ برامج دعم التكامل الإقليمي الممنوحة من الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة مع والآسيان، وأهمها برنامج ARISE (بكافة مراحلها الممتدة منذ عام 2013م والمجدولة حتى عام 2025م)، مسئولة جزئياً عن بعض أوجه التشابه المؤسسي بين الاتحاد الأوروبي والرابطة⁽¹³⁾. ففي إطار هذه البرامج يقدم الاتحاد الأوروبي للأمانة العامة للآسيان دعماً فنياً في مجالات عدة، أهمها سياسات التكامل الاقتصادي والجمارك والنقل والمعايير والمطابقة والرصد والتقييم وتعزيز المؤسسات، إلى جانب برامج بناء قدرات موظفي الأمانة العامة للرابطة⁽¹⁴⁾. ويمول الاتحاد الأوروبي أيضاً عدة مشاريع إقليمية للآسيان من أهمها: برنامج كومباس COMPASS (بشأن الإحصاء ورصد التكامل)، ومشروع الآسيان بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية (ECAP III)، ومشروع تكامل النقل الجوي في الآسيان (AATIP)، وأداة الحوار الإقليمي المعزز بين الاتحاد الأوروبي والرابطة (e-READI)⁽¹⁵⁾.

القرار التوافقي والتمسك بمبدأ سيادة الدولة ورأوا في ذلك تحجيماً لنجاح أوسع للرابطة. (ف.جونز وسميث) على سبيل المثال يدفعان بثلاثة أمثلة من واقع عمل الآسيان كمجتمع اقتصادي وأمني لدعم طرحهما القائل بأن المعايير والممارسات عبر الحكومية التي يروج لها الآسيان، بدلاً من إنشاء مجتمع متكامل فوق قومي، يمكن أن تحافظ فقط على نمط من التفاعل الحكومي الدولي المحدود والبيروقراطي الجامد⁽¹¹⁾. ومن ناحية أخرى يدافع البعض عن نموذج الآسيان كنموذج ملائم لثقافات وهويات دول المنطقة، ويدفع هؤلاء بطرح مهم مفاده أن تجربة الاتحاد الأوروبي التي تعد نموذجاً فريداً - إلى الحد الذي أثرت به على التنظير في حقل التكامل الإقليمي - لا يمكن نسخها بنجاح في كل مناطق العالم، فما يوافق الأوروبيين لا يعني بالضرورة أنه يوافق غيرهم من الشعوب والمناطق المتنوعة في خبرات تطورها الاجتماعي والثقافي والسياسي. لذلك يرى (كوكرهام) على سبيل المثال أن دول الآسيان قد اتبعت عملية عقلانية في تصميم المؤسسات لتعزيز أهداف التنمية الاقتصادية مع حماية سيادة الدولة في الوقت ذاته، وهو ما يناسب منطقة بها قدر كبير من التنوع بين الأعراق والأنظمة السياسية والخصائص الاقتصادية، فالتعاون الوظيفي/ القطاعي المتزامن مع وضع قيود كبيرة على النزعة فوق القومية أنتج مخرجات في مصلحة أعضاء الرابطة⁽¹²⁾.

13 Clara Portela, op.cit., and A. Jetschke and C. Portela, (2012) „EU-ASEAN Beziehungen: Von regionaler Integrationsförderung zur Sicherheitsrelevanz?“, GIGA Focus 12/12, German Institute for Global and Area Studies: Hamburg.

14- ASEAN, "The ASEAN Regional Integration Support by the EU (ARISE) programme is a technical cooperation facility",

15 European Commission, EU trade relations with the ASEAN,

11- David Martin Jones and Michael LR Smith. "Making process, not progress: ASEAN and the evolving East Asian regional order." International Security 32, no. 1 (2007): 148-184.

12 Geoffrey B. Cockerham, "Regional integration in ASEAN: Institutional design and the ASEAN way." East Asia 27 (2010): 165-185.

البطة ليست دجاجة. على الرغم من أن الإغراء موجود دائماً (لعمل المقارنة)، ماذا سيحدث إذا أدخلت نظام تصويت في الآسيان لاتخاذ القرارات الرئيسية؟ لا أعتقد أنه سيكون مفيداً لوحدة المنظمة. هناك قيود متأصلة (في نموذج الإجماع)، لكنني أعتقد أن هذا أيضاً ما يجعل المنظمة مرنة وصامدة»⁽¹⁸⁾.

ويفسر عدد من الأكاديميين التشابه والاختلاف بين نموذجي الاتحاد الأوروبي والآسيان استناداً لمدخل القوة المعيارية Normative Power، بدلاً من المدخل الوظيفي النفعي، ولكن من منظورات مختلفة. فمن ناحية يذهب البعض إلى شرح تبني الآسيان الانتقائي لبعض العناصر المؤسسية المميزة لتجربة التكامل الأوروبي من خلال مفهوم (المحاكاة المعيارية Normative emulation). فبحسب (بورتيلو وجيتشك) عملت جاذبية نجاح النموذج الأوروبي على تحفيز محاكاته من قبل تجارب تكامل إقليمي أخرى من بينها تجربة الآسيان، ومن هذا المنطلق أدرك الآسيان في هذه المحاكاة الجزئية منفعة معيارية ألا وهي بناء صورة ذهنية عالمية وإضفاء المزيد من الشرعية الدولية عليه كنموذج مؤسسي ناجح للتكامل الإقليمي⁽¹⁹⁾. ومن ناحية أخرى يرى البعض مثل (جياجي هي) أن هناك اختلافاً كبيراً بين توظيف كل من الاتحاد الأوروبي والآسيان للقوة المعيارية، فبينما يوظف الاتحاد الأوروبي هذه القوة لتشكيل التفضيلات السياسية لجيرانه من الدول الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يُضخّم قوته الناعمة ويظهر كمهيمن

ويعكس هذا المنطق الوسطي تصريحات كبار مسؤولي الآسيان أنفسهم، فعلى سبيل المثال صرح رودولفو سيفيرينو الأمين العام السابق لرابطة الآسيان (1998-2002م)، بأن «لا تنوي الآسيان السير في طريق الاتحاد الأوروبي على طول الخط، ولكن يمكنه تعلّم أشياء كثيرة من التجربة الأوروبية عن طريق الإجراءات العملية. إن ذلك يعتمد على الدول الأعضاء في الآسيان لتكييف وتطبيق تلك التدابير الضرورية لدمج اقتصاد جنوب شرق آسيا»⁽¹⁶⁾. وفي الاتجاه نفسه يقارن سورين بيتسوان الأمين العام السابق لرابطة الآسيان (2007-2012م) بين التجربة التكاملية للآسيان وتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي بقوله «إن تكامل الآسيان لم يكن على نفس المستوى من الكثافة (أي تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي). نحن نتقدم بشكل تدريجي وخطوة خطوة. لم نستهدف الاندماج الكامل - أي جعل الآسيان بأكمله وحدة اقتصادية أو سياسية واحدة. بهذا المعنى، لدينا مجال للتعديل. وقد قلت دائماً، كان الاتحاد الأوروبي مصدر إلهامنا ولكن ليس نموذجنا»⁽¹⁷⁾.

وأخيراً يُذكر التصريح الجريء والساخر لألبرت تشوا السكرتير الدائم الثاني في وزارة الخارجية السنغافورية (2014-2018م) في إطار حديثه بجمعية آسيا في نيويورك في سبتمبر 2016م، حيث قال «إن الآسيان ليس الاتحاد الأوروبي..

16 - Moe Thuzar, "ASEAN and the European Union: Lessons in Integration", 7 October 2012, <https://www.e-ir.info/2012/10/07/asean-and-the-european-union-lessons-in-integration/>

17- Asia House, "Rethinking ASEAN Integration: European Precedents and Southeast Asian Futures", London, 2019, <https://asiahouse.org/wp-content/uploads/2019/04/ASEANresearch0525.pdf>

18 Ibid, p.6.

19 A. Jestchke, (2009) "Institutionalizing ASEAN: Celebrating Europe through Network Governance, Cambridge Journal of International Affairs 22(3). See Also: Clara Portela, op.cit.

الخمسين عاماً الماضية حقق الآسيان تقدماً واسعاً في التنمية البشرية والمستدامة، مما أدى إلى إنقاذ ملايين الأشخاص من الفقر وتحسين الوصول إلى خدمات التعليم والصحة، وتوسعت الرابطة في عضويتها، وانتقلت من التعاون الاقتصادي للمجالات السياسية والأمنية، وأسست لشراكات مهمة سواء في محيطها الجغرافي أو مع قوى كبرى خارجية. لهذا تُقيّم تجربة الآسيان بصورة عامة إيجابياً من جانب كل من السياسيين والأكاديميين

ففي مجال التكامل الاقتصادي: أحرزت الآسيان تقدماً كبيراً في تحرير التعريفات الجمركية منذ عام 1992م عندما تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بنظام التعريفات التفضيلية المشتركة (CEPT). ومفتاح هذه الاتفاقية هو إنشاء منطقة التجارة الحرة التابعة للرابطة (AFTA)، والتي أصبحت ممكنة من خلال تسريع خفض التعريفات الجمركية وإلغائها على المنتجات التي لها منشأ من داخل الرابطة. واتخذ تنفيذ التزامات إلغاء التعريفات الجمركية في إطار الرابطة زخماً أقوى من خلال التوقيع على اتفاقية التجارة في السلع (ATIGA) عام 2009م وتنفيذها عام 2010م. إلا أن أحد أوجه انتقاد عملية تحرير التجارة داخل مجتمع الآسيان تتعلق باستمرار السماح للدول الأعضاء بالحفاظ على التعريفات الجمركية على بعض المنتجات. ولأغراض الوضوح والشفافية، سواء لرواد الأعمال أو صنّاع السياسات، تم تحديد هذه المنتجات وتصنيفها بدقة ضمن قوائم مختلفة منشورة على موقع الأمانة العامة للرابطة⁽²³⁾.

معياري Normative Hegemon، يسعى الآسيان من خلال تأثيره المعياري في محيطه الآسيوي إلى تحجيم النزعات التدخلية للقوى الآسيوية الكبرى، ومن هذا المنطلق تعد ممارسات الآسيان المعيارية أكثر صلة وارتباطاً بالعالم النامي الذي يواجه دوماً تحدياً تحجيم تدخل القوى الخارجية الإقليمية والدولية في شؤونها الداخلية⁽²⁰⁾.

ثالثاً- تقييم نجاحات الآسيان ككتلة تكاملية إقليمية:

بصورة عامة، قدم مجتمع الآسيان منذ عقود تكامله الأولى وحتى الآن موجة من التفاؤل في فترات تزايد فيها التشاؤم الاقتصادي، حيث شهدت هذه المنطقة التي كانت تشهد فقراً في ستينيات القرن الماضي نمواً اقتصادياً ملحوظاً. فعدد سكان دول الآسيان يبلغ 662 مليون نسمة ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 3,2 تريليونات دولار أمريكي. وبحسب إحصاءات عام 2021م يُعتبر اقتصاد الآسيان - الذي حقق نمواً بنسبة 3,4% عام 2021م مع توقُّع وصوله إلى نسبة 4,8% عام 2024م بحسب تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الخامس⁽²¹⁾ على مستوى العالم والثالث على مستوى آسيا⁽²²⁾. فعبر

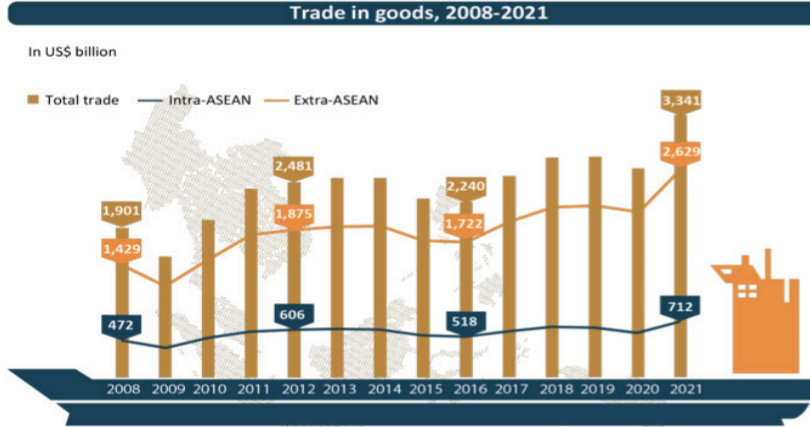
20- Jiajie He. "Normative Power in the EU and ASEAN: Why they Diverge." International Studies Review 18, no. 1 (2016): 92-105.

21- OECD, Economic Outlook for Southeast Asia, China and India 2023, 2023, <https://www.oecd.org/dev/asia-pacific/economic-outlook/Overview-Economic-Outlook-Southeast-Asia-China-India.pdf>

22- ASEAN, "ASEAN Statistical Highlights 2022", <https://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2022/12/ASEAN-Highlights-2022-02.pdf>

23- ASEAN, "Tariff Liberalization", October 2015, <https://asean.org/wp-content/uploads/images/2015/October/outreach-document/Edited%20Tariff%20Liberalisation.pdf>

الشكل رقم 1: التجارة في السلع، بينية وخارجية، لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا (2008م-2021م)، بليون دولار أمريكي



المصدر: "ASEAN, "ASEAN Statistical Highlights 2022

وانعكست الخطوات الجادة في تحرير التجارة على نسب التجارة البينية بين دول مجتمع الآسيان، والتي تميزت بارتفاع تدريجي (انظر الشكل رقم 1)، حيث قُدرت نسبة مجمل صادرات الدول الأعضاء لبعضها بعضاً مقارنة بصادراتها لخارج المنطقة 22,8% عام 2000م، و25,3% عام 2011م، و30% عام 2020م⁽²⁴⁾. وعلى الرغم من إيجابية هذا الاتجاه الصاعد في نسبة التجارة البينية، فإنه لا زال هناك انتقاد لانخفاض نسبة التجارة البينية بشكل عام داخل الآسيان، وخاصةً إذا ما قورنت بنسبة التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي، والتي قُدرت بـ61,4% عام 2021م⁽²⁵⁾. وفي المتوسط، تتاجر دول الآسيان بنسبة 31% من الواردات و26% من الصادرات داخل المنطقة، مع وجود تفاوتات كبيرة بين الدول الأعضاء من جهة ارتباط تجارتها بمجتمع الآسيان. فعلى سبيل المثال يعد اقتصاد لاوس الأكثر ارتباطاً بالرابطة من خلال التصدير والاستيراد (بنسبة 59% و62% على التوالي)، في حين إن فيتنام بعيدة نسبياً عن التجارة البينية في إطار الرابطة بنسبة 9% و13% على التوالي⁽²⁶⁾. وفي هذا تتشابه الآسيان مع الاتحاد الأوروبي، حيث تتصف التجارة البينية في إطار الكتلة الأوروبية بالتباين الكبير في قيمة صادرات السلع من قبل الدول الأعضاء إلى الشركاء داخل الاتحاد الأوروبي، وعادة ما تعتمد هذه النسب على التفاوت في حجم الاقتصادات المكونة لأيّ تجمّع إقليمي⁽²⁷⁾.

24 ASEAN Briefing, "Intra-Asian Trade Flows to Help Global Economy Top US\$100 Trillion by 2020", November 2012, <https://www.aseanbriefing.com/news/intra-asian-trade-flows-to-help-global-economy-top-us100-trillion-by-2020/>

25 Statista, "Annual share of goods imports from the European Union coming from intra-EU and extra-EU trade partners from 2002 to 2022", <https://www.statista.com/statistics/1384794/eu-international-trade-share-imports-intra-extra-goods/>

26 Asia Competitiveness Institute, "Intra-ASEAN Trade Dependency 2018-2020", March 2022, <https://aciperspectives.com/>

27 Eurostat, "Intra-EU trade in goods - main features", March 2023, <https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/>

أقاليمية Inter-regional (أي بين إقليم وإقليم) دخلت فيها الرابطة، وأسس لها اتفاقية التعاون المؤقتة عام 1980م، والتي وسّعت معاملة الدولة الأولى بالرعاية لجميع الأعضاء، ويحكم العلاقات المتبادلة بين الطرفين اجتماع وزراء الآسيان مع نظرائهم من الاتحاد الأوروبي الذي يعقد جلساته كل عامين.

وفيما يتعلق بمجال مكافحة الفقر، فقد انعكست ثمار النمو الاقتصادي على أرض الواقع حيث شهدت الرابطة ككل انخفاضاً مضطرباً في معدلات الفقر من 47% عام 1990م إلى 15% عام 2015م. وعلى مستوى الدول الأعضاء يُذكر أن فيتنام قد نجحت في خفض معدل الفقر المدقع من 50% إلى ما يقرب من 3% فقط في غضون 30 عاماً، وهو ما وصفه جيم يونغ كيم رئيس البنك الدولي (للفترة 2012م-2019م) بالإنجاز المذهل⁽³¹⁾. ولكن بالرغم من هذا الإنجاز فقد استمرت المعاناة من الفقر بشكل خاص في المناطق الريفية داخل مجتمع الآسيان. ويتجاوز الفقر مجرد نقص الدخل، ليصل لعدم القدرة على تحمّل تكاليف الوصول إلى الاحتياجات والخدمات الأساسية، مثل الغذاء والصحة والتعليم⁽³²⁾.

ومن أهم نجاحات الآسيان، خاصة خلال عقد التسعينيات، كونها رائدة في تطبيق ما يُعرف بـ(مثلثات النمو Growth Triangles)، وهي مناطق اقتصادية عبر وطنية، موزعة على مناطق قريبة جغرافياً ومحددة جيداً، تغطي ثلاثة دول أو أكثر، وحيث يتم استغلال الاختلافات في الثروات

وفي هذا السياق، يُذكر أن أكبر الشركاء التجاريين لمجتمع الآسيان هم الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على وجه الترتيب. وقد ظلت الصين أكبر شريك تجاري للآسيان لمدة ثلاثة عشر عاماً متتالياً مع توقُّع استمرار هذا الاتجاه. وتأتي الولايات المتحدة كثاني أكبر شريك تجاري بين شركاء الجوار الخارجيين للآسيان بإجمالي تجارة ثنائية الاتجاه بلغ 394,6 مليار دولار أمريكي في عام 2019م⁽²⁸⁾. كذلك بلغ مقدار الاستثمار الأجنبي الأمريكي المباشر في الآسيان 328,5 مليار دولار عام 2020م⁽²⁹⁾. وتجتمع الولايات المتحدة ودول الرابطة بانتظام لمناقشة قضايا التجارة والاستثمار، وخاصةً منذ توقيع اتفاقية إطار التجارة والاستثمار عام 2006م. ويأتي الاتحاد الأوروبي في المركز الثالث بعد الصين والولايات المتحدة، حيث يمثل نسبة حوالي 10.2% من تجارة الآسيان، وبالمثل تمثل الآسيان ككل ثالث أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي (بعد الصين والولايات المتحدة) بأكثر من 271,8 مليار يورو من التجارة في السلع عام 2022م، و82,4 مليار يورو من التجارة في الخدمات عام 2020م، وكذلك يُعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مستثمر في دول الآسيان، حيث بلغت أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي في الرابطة مبلغاً مقداره 350,1 مليار يورو عام 2020م⁽³⁰⁾. وإلى جانب هذا تشكل العلاقة التي أقيمت مع الاتحاد الأوروبي أول علاقة

28- ASEAN, "ASEAN-US Relations", <https://asean.org/our-communities>

29- United States Trade Representative, "ASEAN", <https://ustr.gov/countries-regions/southeast-asia-pacific/>

30- European Commission, EU trade relations with the ASEAN, op.cit.

31- Kishore Mahbubani and Kristen Tang, op.cit.

32- ASEAN, "Rural Development and Poverty Eradication", <https://asean.org/our-communities/>

المثلثات، ورابعاً/ ارتفاع تكاليف التَّكْيُف والتنسيق بين ثلاث دول في بعض الحالات لاختلاف الأطر القانونية والإدارية، وخامساً/ تصاعد الانتقادات من استغلال سنغافورة للعمالة الإندونيسية الرخيصة في حالة مثلث نمو سيجوري⁽³⁴⁾.

وتعد من أهم إنجازات الآسيان أنه قد لعب بالفعل دوراً محورياً في التكامل الاقتصادي الآسيوي، حيث قررت الرابطة في عام 1997م تعزيز التعاون مع الاقتصادات الكبرى في آسيا، وأهمها الصين واليابان وكوريا الجنوبية، فأسست معها ما عُرف بـ(آسيان+3) أو APT. ومنذ ذلك الحين تطورت هذه الآلية كأداة رئيسية لتعزيز التعاون في منطقة شرق آسيا نحو الهدف طويل الأمد المتمثل في بناء مجتمع شرق آسيا، وفي قلبه الآسيان كقوة دافعة. وتدرجياً أصبحت أداة APT واحدة من أكثر أطر التعاون شمولاً في المنطقة، ويتواصل توسيع وتعميق تعاون APT في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك الأمن والسياسة، والتجارة والاستثمار، والتمويل، والطاقة، والسياحة، والزراعة والغابات، والبيئة والتعليم والصحة والثقافة والفنون⁽³⁵⁾. تلي ذلك انضمام الآسيان إلى المفاوضات الساعية لتشكيل أكبر اتفاقية تجارة حرة في العالم، وهي المعروفة بالشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP). وتم وضع تصور RCEP في قمة الآسيان عام 2011م في بالي بإندونيسيا، بينما بدأت المفاوضات رسمياً خلال قمة الآسيان عام 2012م في كمبوديا. وتم التوقيع على المعاهدة رسمياً في

(كمثال العمالة والتكنولوجيا ورأس المال) لتعزيز الإنتاج واجتذاب الاستثمارات الخارجية ومن ثمّ تنشيط التجارة الخارجية. وشاع مصطلح (مثلثات النمو) بعد أن استخدمه جوه تشوك تونغ نائب رئيس وزراء سنغافورة الأسبق عام 1989م لوصف التعاون الاقتصادي دون الإقليمي بين سنغافورة وجوهور الجنوبية بماليزيا وجزيرة باتام في إندونيسيا. وتلى ذلك تأسيس العديد من مثلثات النمو في إطار منطقة الآسيان، والتي انتشرت خلال تسعينيات القرن الماضي آخذة دفعة قوية من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وكانت وجهاتها الاقتصادية تتمثل في أنها تزيد من اقتصاديات الحجم، وتستغل التكامل في الإنتاج، وتوسع من حجم الأسواق⁽³³⁾.

وبالرغم من نجاح هذه التجربة، إلا أن ثمارها تأثرت بعوامل أخرى أهمها: أولاً/ خروج رأس المال الأجنبي في إطار المضاربة على العملات والهبوط المفاجئ لأسعار الأسهم، وثانياً/ ملكية الدول الأعضاء للشركات غير الكفؤة وهو ما أثر على فاعلية عملها في إطار ديناميكيات السوق المفتوح الذي هو أساس نجاح تجربة الآسيان، وثالثاً/ مشكلات التوزيع غير المتكافئ للمكاسب من هذه

33 - حول موضوع مثلثات النمو، أنظر على سبيل المثال:

Myo Thant, Min Tang, and Hiroshi Kakazu. Growth triangles in Asia: a new approach to regional economic cooperation. Oxford University Press, 1995.

Brian Bridges. "Beyond economics: growth triangles in Southeast Asia." Asian Perspective (1997): 55-77.

Min Tang and Myo Thant. "Growth triangles: conceptual issues and operational problems." (1994).

Hiroshi Kakazu. Growth Triangles in ASEAN, a New Approach to Regional Cooperation. APEC Study Center, Graduate School of International Development, Nagoya University & Institute of Developing Economies, 1997.

34- Hiroshi Kakazu. "Growth Triangles in Asia: A New Approach to Regional Cooperation." Politics & International Relations Series, working paper 9, (1999).

35- ASEAN Plus Three, "https://aseanplusthree.asean.org

مبادئ الآسيان، يتميز بالحد الأدنى من الطابع المؤسسي، واتخاذ القرارات بالإجماع، والمزج بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية غير الرسمية التي توفر منبراً لأصوات العلماء والباحثين والمراكز البحثية الخاصة وغيرهم من الفاعلين غير الرسميين.

ثانياً: قمة شرق آسيا (EAS)، وعقدت للمرة الأولى بماليزيا عام 2005م، ومنذ انشائها تولت الآسيان الدور المركزي والقيادي فيها في محاولة للعب دور فاعل في الهيكل الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهذه القمة التي تعقد سنوياً بعد اجتماعات الآسيان هي بمثابة منتدى إقليمي يشارك فيه قادة 16 دولة من مناطق شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأوقيانوسيا، وتم التوسع في عضويته لتشمل روسيا والولايات المتحدة في قمة شرق آسيا السادسة عام 2011م

ثالثاً: اجتماع وزراء دفاع الآسيان (ADMM-Plus) الذي يهدف لتعزيز الثقة المتبادلة بين مؤسسات الدفاع لدول الرابطة من خلال الحوار والشفافية وأيضاً لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال التعاون في مجالات الدفاع والأمن. وتعمل هذه المنتديات كلها على ترسيخ المبادئ التعاونية في المنطقة بين دول الآسيان وبعضها بعضاً من ناحية وبين الرابطة ومحيطها الآسيوي والدولي الأوسع⁽³⁸⁾. وبالإضافة لهذا تمثل هذه المنتديات انطلاقة ناجحة في توسع الآسيان التدريجي من أطر التعاون الاقتصادي إلى أفق تعاون سياسي وأمني أوسع. وعبر مبادراتها العديدة وفرت الآسيان للدول الأعضاء منبراً تفاوضياً

15 نوفمبر 2020م في قمة الآسيان الافتراضية التي استضافتها فيتنام، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير 2022م، وهي بمثابة اتفاقية تجارة حرة (FTA) بين الدول العشر الأعضاء في رابطة الآسيان من ناحية وشركائهم الخمسة في اتفاقية التجارة الحرة وهم أستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وجمهورية كوريا⁽³⁶⁾.

والجدير بالذكر أن هذه الدول الأعضاء الخمس عشرة تمثل حوالي نسبة 30% من سكان العالم (2,2 مليار) و30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ (29,7 تريليون دولار)، مما يجعلها أكبر كتلة تجارية في التاريخ.

وتقود الآسيان عدداً من المنتديات الإقليمية المهمة، أهمها:

أولاً: المنتدى الإقليمي للآسيان (ASEAN Regional Forum) الذي أسس عام 1994م وبذلك يعد أول منتدى متعدد الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ للمشاوكلات الرسمية حول قضايا السلام والأمن، ويضم إلى جانب الدول الأعضاء في الرابطة شركاء الحوار العشرة للآسيان (أستراليا وكندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، كما انضمت إليه في عام 1999م بابوا غينيا الجديدة ومنغوليا، كما جرى قبول كوريا الشمالية في عام 2000م. ويتميز منتدى ARF بأنه فريد من نوعه إذا ما قورن بالمنظمات الدولية الشبيهة، حيث وُصف منذ تأسيسه بأنه يجسد روح (الانخراط البنّاء)⁽³⁷⁾. وذلك لأنه اتساقاً مع

36- Council on Foreign Relations, "ASEAN", April 2022, <https://www.cfr.org/background/what-asean#chapter-title-0-1>

37 -Antolik, Michael. "The ASEAN Regional Forum: The spirit of constructive engagement." Contemporary Southeast Asia (1994): 117-136.

38 -Antolik, Michael. "The ASEAN Regional Forum: The spirit of constructive engagement." Contemporary Southeast Asia (1994): 117-136.

دولة عضو واحدة تهيمن على الآسيان يعد مصدر ثقة للأطراف الخارجية التي تتعامل مع الرابطة في منتديات الحوار المختلفة، فهذا يعني أن الآسيان لن تتخذ قرارات تخدم فقط مصالح قوة عظمى على حساب المصلحة الجمعية لمجتمع الرابطة ككل⁽⁴⁰⁾.

رابعاً: تحديات الآسيان، على الرغم من نجاحات الآسيان فإن هناك العديد من الانتقادات لها، وخاصةً في الأوساط الغربية لهذه التجربة التكاملية الآسيوية، حيث يُجمع عدد كبير من الخبراء على أن تأثير الآسيان محدود بسبب الافتقار إلى الرؤية الاستراتيجية، وتباين الأولويات بين الدول الأعضاء، وضعف القيادة وعدم وجود آلية لفرض الامتثال لقرارات الرابطة⁽⁴¹⁾. ويمكن الحديث عن هذه التحديات مجتمعة باعتبارها تحديات مؤسسية، وهي وثيقة الارتباط بمبادئ الآسيان التي تجعل منه تجربة متميزة عن غيرها من تجارب التكامل الإقليمي الأخرى. ويوافق عدد من الأكاديميين الآسيويين على هذه الانتقادات المؤسسية العامة مع التأكيد على أنه من الصعب رؤية التقدم الذي يحرزها الآسيان من الناحية المؤسسية إذا ما نظرنا إليه خلال فترة قصيرة، ولكن عندما يأخذ الملاحظ في الاعتبار تطور الآسيان كتجربة تكاملية ممتدة عبر أكثر من نصف قرن يصبح تطور الآسيان أكثر وضوحاً⁽⁴²⁾.

أما من جهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الآسيان كتجربة تكاملية فإنه يعد استمرار

أفضل مما كان بإمكانهم تحقيقه بمفردهم. وتظهر هنا الأهمية الخاصة لاجتماع وزراء دفاع الآسيان ADMM-Plus، الذي هو عبارة عن منصة للآسيان وشركائها الثمانية في الحوار (أستراليا والصين والهند واليابان ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وروسيا والولايات المتحدة) بهدف تعزيز الأمن والتعاون الدفاعي من أجل السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة⁽³⁹⁾. وقد انعقد المؤتمر الافتتاحي ADMM-Plus في هانوي بفيتنام في 12 أكتوبر 2010م، ولكنه اكتسب زخماً متزايداً منذ عام 2017م، حيث بدأ في عقد اجتماعاته بصورة سنوية كمنبر دبلوماسي لا غنى عنه يجمع بانتظام جميع القوى الكبرى في منبر دبلوماسي متعدد الأطراف للتشاور في ضوء بيئة أمنية إقليمية متزايدة الصعوبة مبرّها خلال العقد الأخير على الأقل تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين.

أخيراً وبحسب تحليل مهبوباني وتانج، يُذكر أن الآسيان نجت من الاختلال الذي تعاني منه العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى، ألا وهو هيمنة إحدى الدول الأعضاء على باقي أعضاء المنظمة، بدلاً من العمل على أساس المساواة، فهيمنة دولة واحدة عادة ما تؤدي في المحصلة النهائية إلى ضعف تطوير الشعور بالانتماء من جانب باقي الدول الأعضاء. كما أن استعداد الدول الأعضاء لمعاملة إندونيسيا داخل الآسيان، بعد انتهاء حكم سوهارتو، كدولة تتمتع بالمرتبة الأولى بين متساويين primus inter pares حدّ أيضاً من طموحات الهيمنة الإندونيسية على الرابطة. وبالإضافة لهذا فإن حقيقة أنه لا توجد

40- Kishore Mahbubani and Kristen Tang, op.cit.

41- Clara Portela, op.cit. p.10-11. See also: Council on Foreign Relations, op.cit.

42- Kishore Mahbubani and Kristen Tang, op.cit.

39- ASEAN, ASEAN Defense Ministers Meeting, <https://admm.asean.org/index.php/about-admm/about-admm-plus.html>

الدموي في ميانمار. والملاحظ أنه على مدار تاريخ عمل الآسيان، كان هناك انتقاد لإحجام الرابطة بصفتها المؤسسية عن لعب دور في تسوية النزاعات العرقية داخل مجتمع الآسيان وذلك على الرغم من التطور في الحوار السياسي والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في الرابطة قد شاركت بصفتها الفردية في تسوية النزاعات العرقية في المنطقة، إلا أنها مشاركات تمت بناءً على دعوة الدولة المضيفة للنزاع، وعلى أساس كل حالة على حدة، واقتصر دور هذه الدول على مهام بسيطة كمراقبة السلام وتسهيله. وتُفسّر تالنج وسيرايرا باسيري الغياب المؤسسي للآسيان في حل النزاعات الداخلية إلى تَمَسُّك الدول الأعضاء بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وهي في ذلك ترى أن الصراعات الداخلية أمريسيادي بحت، مع تقديم نظرة تشككية في قدرة الآسيان على القيام بدور فاعل نظراً لعدم وجود خبرة عمل مشترك تراكمية في هذا المجال⁽⁴⁴⁾.

وفيما يتعلق بالتحديات السياسية والأمنية للآسيان، صنّفت إحدى الدراسات المنشورة عن معهد بنك التنمية الآسيوي ADBI هذه التحديات إلى ست فئات عريضة، هي: (1) ميزان القوى المتغير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، (2) استمرار النزاعات الإقليمية بين دول الآسيان، (3) النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي، (4) برامج التحديث العسكري التي تقوم بها دول

التفاوت الاقتصادي بين أعضاء الرابطة من أهم هذه التحديات، وهو ما عطلّ خطوات الرابطة على طريق تحرير التجارة الكامل لعقود طويلة⁽⁴³⁾. فهناك تفاوت كبير في الدّخل بين الدول الأعضاء بدءاً من الدول ذات الدخل المرتفع (كسنغافورة) التي قدّر نصيب الفرد فيها من الدّخل القومي بـ 38976.554 دولاراً أمريكياً في ديسمبر 2022م)، إلى الدول ذات الدخل المتوسط (كماليزيا وتايلند) التي قدر نصيب الفرد فيهما من الدخل القومي بـ 12,471.769 دولاراً أمريكياً و 7,497.735 دولاراً أمريكياً على التوالي في ديسمبر 2022م)، إلى الدول ذات الدخل المنخفض (ككمبوديا وميانمار) اللتين قدّر نصيب الفرد فيهما من الدخل القومي بـ 1,784.79 دولاراً أمريكياً و 1,210 دولارات أمريكية على التوالي في العام 2022م. وهذه الفجوة الصارخة في الدخل بين الدول الأعضاء مازال تتطلب المزيد من الوقت للتكثيف مع عمليات تحرير التجارة وتداعيات التحرك نحو اقتصاديات السوق الحرة. لذلك عادةً ما يُلقى المحللون باللوم على التفاوت التنموي بين دول الآسيان في معرض تقييم سرعة الآسيان في إحراز تقدم سريع على صعيد التكامل الاقتصادي.

ومن جهة أخرى تواجه الآسيان مجموعة من التحديات الداخلية تتمثل في النزاعات والصراعات الحدودية (كمثال مطالبة الفلبين بإقليم صباح والنزاع على جزر ليجيتان وسيبيدان بين ماليزيا وإندونيسيا، ونزاع بيدرا برانكا بين سنغافورة وماليزيا)، والتحديات المترتبة على الهجرة غير النظامية لدول الرابطة، والالتزامات العرقية. ومن أبرز هذه الصراعات مؤخراً الصراع

44- Chanintira Na Thalang and Pinn Siraprasiri. "ASEAN's (non-) role in managing ethnic conflicts in Southeast Asia: Obstacles to institutionalization." In Alice D. Ba, Cheng-Chwee Kuik and Sueo Sudo (ed.), Institutionalizing East Asia, pp. 155-180. Routledge, 2016.

43- Theodor H. Cohen, Global Political Economy, Pearson, 2012, pp.237-239.

لمجتمع الآسيان⁽⁴⁶⁾. وفي مقابل هذا، تفضل سنغافورة البقاء على الحياد بينما تشعر إندونيسيا بالقلق من احتمال أن تجتذب الخلافات في بحر الصين الجنوبي تدخل القوى الخارجية في المنطقة. ويعتبر هذا مثلاً للتأثير الاستقطابي الذي تمارسه الصين مع دول الرابطة. لذلك تعتبر أحد التحديات الأساسية التي تواجهها الآسيان هي معضلة التغلب على مشاكل التنسيق الداخلي وهو التنسيق الذي يعد شرطاً أساسياً لتمكين الرابطة من اتخاذ موقف موحد من الصين. إلا أن هذه المعضلة يزداد تعقيداً إذا ما أُخذ في الاعتبار عملية صنع القرار غير الملزمة داخل الآسيان، وتشارك دول الرابطة علاقات ثنائية متباينة مع كل من الصين والولايات المتحدة، ورغبة الآسيان كمنظمة تجنب الاختيار بين الولايات المتحدة والصين⁽⁴⁷⁾. لذلك حاولت دول الآسيان بناء توافقاً داخلياً وهو ما تُرجم في الاستراتيجية التي أطلقها الرابطة خلال اجتماع كبار المسؤولين فيها عام 2019م تحت عنوان (نظرة الآسيان بخصوص منطقة المحيطين الهندي والهادي) أو اختصاراً

الآسيان والتداعيات الناتجة عن سباق تسلح داخل المنطقة، (5) حالة عدم اليقين نتيجة لعوامل عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الأعضاء وتصاعد مطالب التغيير السياسي الداخلي، (6) الأخطار التي تُشكّلها التهديدات الأمنية غير التقليدية العابرة للحدود، كالهجرة غير النظامية⁽⁴⁵⁾.

ولعل أهم هذه التحديات ما يتعلق بتغيّر ميزان القوى في المنطقة وصعود الصين وتوسعها في بحر الصين الجنوبي. ويلاحظ في هذا السياق أولاً أن هناك انقساماً بين دول الآسيان حول التوسع الصيني في بحر الصين الجنوبي وعسكرة الصين لعدد من الجزر في المنطقة والاشتباكات المتكررة بين الفلبين وفيتنام والصين حول سفن الصيد مع احتجاز صيادين من قبَل سفن الدوريات الصينية. فبينما تتوجس فيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي من هذا التوسع الصيني الذي يصل مداه لمناطق قريبة من سواحل هذه الدول تعلن كمبوديا تأييدها القوى لبكين. وبالإضافة لهذا فقد أثار تمويل الصين لكمبوديا في عام 2022م والموجّه لإعادة تطوير قاعدة ريم Ream البحرية، المطلة على بحر الصين الجنوبي، مخاوف غربية وداخل مجتمع الآسيان نفسه بشأن تواجد صيني عسكري في كمبوديا وهو ما يعزز وضع الصين في بحر الصين الجنوبي عموماً ويشكل عاملاً مُقَسِّماً

46 David Hutt, "Is China Building a Military Base in Cambodia?", Deutsche Welle, 14 June 2022, <https://www.dw.com/en/is-china-building-a-military-base-in-cambodia/a-62124251>

Jack Detsch, "U.S. Looks to Check Chinese Advances at Cambodian Naval Base", Foreign Policy, 5 December 2022, <https://foreignpolicy.com/2022/12/05/us-china-cambodia-ream-naval-base/>

47- Chong Ja. Ian, "Herding Cats: Coordination Challenges in ASEAN's Approach to China." China Review 23, no. 1 (2023): 307–39.

45- Amitav Acharya, "ASEAN 2030: Challenges of building a mature political and security community.", Asian Development Bank Institute, No. 441 October 2013, <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/156296/adbi-wp441.pdf>

خامساً: الدروس المستفادة من تجربة التكامل الإقليمي للآسيان ودلالاتها لدول الجنوب، بخلاف ما تمت مناقشته بصورة نقدية من نجاحات للآسيان، يمكن أيضاً رصد عدد من الدروس المستفادة من تجربة الآسيان، وذلك في خمسة بنود كما يلي:

صعوبة المقارنة بين تجارب التكامل الإقليمي المختلفة

كما سبق القول فإن أحد أهم العقبات في حل دراسات التكامل الإقليمي المقارنة هو مركزية التجربة التكاملية الأوروبية Euro-centrism، وحتى مع التراكم العلمي والمنهجي في الحقل، فإن أغلب الباحثين مع درابهم بمركزية الحالة الأوروبية إلا أنهم يتجهون في تحليل أية تجربة تكاملية خارج أوروبا لفحص مدى توافر الشروط النظرية المواتية لعملية التكامل، وخلفية التكامل، وقطاعات التكامل الوظيفي، وتطور النجاح في العملية التكاملية من قطاع لقطاع آخر Spill-over، وهي كلها مفاهيم اشتقت من دراسة التجربة الأوروبية وتأثيرها على التنظير في الحقل. أي إن أغلب هؤلاء الباحثين قد استخدموا التجربة الأوروبية كأساس لإنتاج التعميمات حول آفاق التكامل الإقليمي في مناطق أخرى⁽⁵²⁾. والحقيقة أن تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل الإقليمي هي نموذج فريد وقد ألهم في بعض الأحيان أو تم تصديره في أحيان أخرى إلى مناطق مختلفة.

ASEAN Outlook⁽⁴⁸⁾، وهي عبارة عن سياسة برجماتية تُؤمن الحفاظ على استقلالية الرابطة الاستراتيجية من خلال تحقيق توازن في العلاقات مع جميع القوى العظمى، وبالأخص مع الولايات المتحدة والصين⁽⁴⁹⁾. إلا أنه منذ إطلاق هذه الاستراتيجية، ومع التصاعد التدريجي في التنافس الصيني-الأمريكي في المنطقة وهو التنافس الذي صاحبته محاولات استقطاب كل من الطرفين المتنافسين لحلفاء من دول الآسيان.

وتبقى هناك شكوك وتساؤلات عديدة حول قدرة الآسيان على تحقيق هذا التوازن والاستقلال الاستراتيجي. لذلك يمكن القول إن أكبر التحديات السياسية والأمنية التي تواجه الرابطة هي تطوير نهج موحد تجاه الصين، لاسيما في الرد على النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، والاستجابة للحرب الأهلية في ميانمار⁽⁵⁰⁾. ويزيد من تعقيد الموقف الموحد تجاه الصين حقيقة أن الأخيرة تمثل الشريك التجاري الأول لمجتمع الآسيان وهو ما يخلق وضعاً تتردد فيه العديد من الدول الأعضاء في استعداد الصين، مع إعطاء بعضها الأولوية للعلاقات مع بكين على تضامن الآسيان⁽⁵¹⁾.

48- ASEAN, "ASEAN Outlook on the Indo-Pacific", 2019, https://asean.org/asean2020/wp-content/uploads/2021/01/ASEAN-Outlook-on-the-Indo-Pacific_FINAL_22062019.pdf

49- Zhuoran Li, "What Does ASEAN Centrality Mean to China?", The Diplomat, 2 June 2022, <https://thediplomat.com/2022/06/what-does-asean-centrality-mean-to-china/>

50- Council on Foreign Relations, op.cit.

51- Clara Portela, op.cit. p.11-12.

52- Fredrik Söderbaum, "Comparative regional integration and regionalism." In: Todd Landman and Neil Robinson (eds), The Sage Handbook of Comparative Politics (2009): 477-496.

ومع ذلك، فإن تجربة الآسيان تعتبر تجربة فريدة أيضاً وشديدة الاختلاف عن التجربة الأوروبية حتى مع الأخذ في الاعتبار عوامل التأثير المختلفة التي ألهم بها الاتحاد الأوروبي تجربة الآسيان، وكمثال توجّه الآسيان بشكل متزايد إلى بناء مؤسسات رسمية شبيهة بتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي لزيادة الاعتراف الدولي بها كمنظمة تكاملية وممثلة لمجتمع الآسيان. مع هذا احتفظ الآسيان بسمات مؤسسية وخصائص اقتصادية ومبادئ جوهرية تختلف كلياً عن النموذج الأوروبي وتوافق السياق التاريخي والثقافي والاقتصادي الشرق آسيوي⁽⁵³⁾. ولعل في هذا درس مستفاد لتجارب التكامل الإقليمي في جنوب العالم، حيث إن التجربة الأوروبية رغم مثالياتها إلا أنها ربما لا توافق ظروف وسياق كل منطقة، وإن كانت أساسيات التكامل القائمة على ضرورة التعاون تظل ثابتة في جوهرها. وهنا يمكن النظر لتجربة الآسيان فيما يتعلق بظروف نشأتها ونجاحاتها وتحدياتها كتجربة أقرب في التاريخ والسياق والتطور التنموي والمؤسسي لمناطق جنوب العالم على اختلافها مقارنة بنظيرتها الأوروبية. ومع هذا يظل لكل منطقة سياقها الفريد وتطورها التاريخي والحضاري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الخاص بها، وهذا الافتراض يعني أنه لا يوجد نموذج أوروبي أو آسيوي يمكن أن يناسب الجميع وإنما ربما تُلهم هذه النماذج تجارب التكامل الإقليمي المختلفة بحسب ما يوافقها.

مرونة نهج الآسيان في التكامل الإقليمي

أهم ما ميز تجربة الآسيان المرونة الشديدة في

إلا أن من سلبات (طريقة الآسيان) أن القيم والمبادئ التأسيسية التي حكمها - كتقديس سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية - قد عطلت تطوير منطقة إقليمية متماسكة أو بناء الشعور بهوية مشتركة. وفي هذا السياق يري (كولينز) أن شعوب دول الآسيان لا تُظهر الكثير من الشعور بهوية مشتركة وهو ما يمثل ركناً أساسياً في التعريف الكلاسيكي لكارل دويتش) لمجتمعات الأمن وتطورها، بل بدلاً من ذلك، فإن الآسيان تطورت كمجتمع قائم على المنافع المتبادلة لقواعد السلوك المشتركة دون أن

53- Hongyu Wang, "Comparative regionalization: EU Model and East Asia's Practice for Regional Integration." Journal of Global Policy and Governance, 2, no. 2 (2013): 245-253.

جرت مناقشة الدور الأمريكي المساند لتأسيس الآسيان في ستينيات القرن العشرين في سياق التنافس الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي (السابق) والقوى الشيوعية الآسيوية. وبخلاف ما سبق ذكره عن حجم التبادل التجاري الضخم وتدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة بين الولايات المتحدة والآسيان، يُذكر أن الولايات المتحدة قد قدمت أيضاً منذ عام 2002م مبلغاً مقداره أكثر من 12,1 مليار دولار على شكل مساعدات تنمية واقتصادية وصحية وأمنية لحلفاء وشركاء جنوب شرق آسيا، بما في ذلك أعضاء الآسيان، وخلال الفترة نفسها قدمت الولايات المتحدة أكثر من 1,4 مليار دولار من المساعدات الإنسانية⁽⁵⁷⁾.

وإلى جانب هذا دخلت الولايات المتحدة وماتزال في شراكات أمنية واقتصادية وثقافية عديدة مع الآسيان على مدار تاريخ الرابطة الطويل⁽⁵⁸⁾، كما لاتزال الولايات المتحدة تُولي الآسيان أهمية سياسية واستراتيجية كبيرة وتعول على دعم الرابطة لاستراتيجيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ⁽⁵⁹⁾. وكذلك كان هناك دور محوري لليابان في إنشاء شبكات الإنتاج الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال تعزيز التجارة الإقليمية، وساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي بدأت في النمو السريع في

يصاحب ذلك تطوير للهوية الجماعية⁽⁵⁴⁾. والحقيقة أن تطوير هذه الهوية المشتركة هو الأساس الصلب لوحدة أية تجربة تكاملية وهو ما يضمن تماسكها أمام التحديات الخارجية، ولا يمكن لأية منظمة إقليمية أن تحقق أهدافها التكاملية دون الالتزام الوطني لأعضائها بالأولويات الإقليمية⁽⁵⁵⁾. وهنا يرى (نارين) أن القيم التي تروج لها الرابطة منذ أكثر من نصف قرن لا تعزز بالضرورة الوحدة الإقليمية، وأن التوافق داخل الآسيان أخذ في التَفُكُّك، وخاصةً فيما يتعلق بمنظومة القيم التي من المفترض أن تمثلها المنظمة. لذلك فإنه فقط من خلال إنشاء مجتمع من القيم المشتركة يمكن أن تواصل الآسيان تنميتها لتطوير مثل هذا الشعور بالمجتمع الإقليمي والذي يجب أن يكون مشروعاً طويل الأجل، ويعتمد على اتصالات واسعة بين الثقافات وتعميق للروابط الاقتصادية والقيم السياسية والثقافية المشتركة⁽⁵⁶⁾.

أهمية العوامل الخارجية وأدوار القوى الكبرى في نجاح تجربة الآسيان

تُظهر تجربة الآسيان، مثلها في ذلك مثل تجارب تكامل إقليمي أخرى ناجحة بما في ذلك نموذج التكامل الأوروبي، محورية العوامل الخارجية وعلى رأسها مساندة القوى الكبرى، وما لهذا من أثر في نجاح هذه الحالات، وخاصةً في سنوات تكاملها الأولى ثم أيضاً في مختلف مراحل تطورها إذا ما استمرت أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية. فقد

57- US Department of State, The US-ASEAN Relationship, August 2022, <https://www.state.gov/the-united-states-asean-relationship/>

58- Ibid.

59- White House, "Indo-Pacific Strategy of the US", February 2022, <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf>

54- Shaun Narine, op.cit., p. 412. See also: A. Collins, "Forming a security community: lessons from ASEAN", International Relations of the Asia Pacific, 2007, 7(2): 203–25.

55- Moe Thuzar, op.cit.

56- Shaun Narine, op.cit., p. 425-426.

هذه التفاوتات التقدم في تحرير التجارة لعقود. وفي حين إن الشركات الكبيرة في الإقليم تُبدي جاهزية أكبر للاندماج، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة عادةً ما تتجاهل المزايا التي توفرها اقتصاديات الاندماج الإقليمي وتميل إلى تركيز العمل المحلي. وقَسَّر البعض هذا السلوك بالمنافسة الاقتصادية التي تزيد من المنافسة الداخلية، وخاصة في جذب الاستثمارات الخارجية، وبالتالي تسهم في تنمية غير عادلة⁽⁶²⁾.

ومن ناحية أخرى، فسَّر بعض المتخصصين، مثل (شون نارين) بطء التكامل الاقتصادي في الآسيان بالمستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية بين معظم الدول الأعضاء القديمة والجديدة، حيث إن عملية توسيع الآسيان ليشمل دولاً جديدة أغلبها ذات مستوى اقتصادي أدنى أدى إلى تعقيد وعرقلة عملية التكامل الاقتصادي داخل مجتمع الرابطة⁽⁶³⁾، فقد تم منح هذه الدول فترات سماح أطول للامتثال للقرارات الجماعية المتعلقة بتحرير التجارة وخفض التعريفات الجمركية تسليماً بالمستويات الاقتصادية المنخفضة لهؤلاء للأعضاء الجدد وعدم جاهزيتهم للحاق بأجندة عمل الآسيان الموجود مسبقاً. وقد صَعَّب هذا التوسع، الذي من وجهة نظر كثيرين فاقت مساوئه ما له من مميزات، بشكل مضاعف على الرابطة إصلاح نفسها للتعامل مع المشاكل الإقليمية للقرن الحادي والعشرين. وكذلك أدى هذا التوسع إلى تعقيد عملية صُنع القرار، حيث الصعوبة الإجرائية في اتخاذ القرار التوافقي بين

السبعينيات وتسارعت بشكل كبير بعد منتصف الثمانينيات، في إعادة الهيكلة الاقتصادية لليابان من ناحية وفي التحول الهيكلي للعديد من دول الآسيان من ناحية أخرى⁽⁶⁰⁾. وأخيراً وكما سبق البيان والتحليل، تُذكر الشركات العديدة بين الاتحاد الأوروبي والآسيان والتي بدأت بالحوار بين الطرفين عام 1977م وتطورت في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية حتى إعلان الاتحاد الأوروبي والآسيان شراكتهما الاستراتيجية عام 2020م. ومثل الولايات المتحدة يعول أيضاً الاتحاد الأوروبي على الآسيان في استراتيجيته تجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي أعلن عنها عام 2021م⁽⁶¹⁾، والتي تتشارك في الكثير من القيم المشتركة مع الآسيان كالتأكيد على الاتجاه التعاوني إزاء الصين واحترام القواعد الدولية في المياه الدولية والتأكيد على التعددية الفاعلة والتجارة الحرة والعدالة.

يمكن للتفاوتات الاقتصادية أن تعرقل عملية التكامل

يُعتبر التقارب في المستوى والنمو الاقتصادي أحد الشروط النظرية المواتية لنجاح عملية التكامل الإقليمي. وقد كان للتفاوتات الاقتصادية الكبيرة بين دول الآسيان دلالات مهمة على وتيرة التقدم في عملية التكامل. فكما سبق البيان فقد عطلت

62- Irina Onyusheva et.al., "ASEAN: Problems of Regional Integration", Revista Espacios, 2018, Vol.39, no.36, <https://www.revistaespacios.com/a18v39n36/a18v39n36p02.pdf>

63- Shaun Narine, op.cit., p. 419.

60- Souleymane Coulibaly, "Two lessons from ASEAN for regional integration in Africa", Brookings, 29 July 2020, <https://www.brookings.edu/articles/two-lessons-from-asean-for-regional-integration-in-africa/>

61- European Commission, The EU strategy for cooperation in the Indo-Pacific, Joint Communication To The European Parliament And The Council, Brussels, 16.9.2021 JOIN(2021) 24 final

المملوكة للعائلات في حفز التنمية الاقتصادية⁽⁶⁶⁾. حيث تُشكّل الشركات العائلية العمود الفقري للاقتصاد الآسيوي بامتلاكها ما نسبته 85% من إجمالي الشركات الخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما ينطبق أيضاً على مجتمع الآسيان⁽⁶⁷⁾. وقد تم تأسيس العديد من الشركات المملوكة للعائلة في جنوب شرق آسيا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وحققت نجاحاً ونموً هائلين على مدار الستين عاماً الماضية إلى الحد الذي دفع بعض الاقتصاديين للقول بأن هذه النوعية من الشركات هي المسؤولة إلى حد كبير عن امتلاك جنوب شرق آسيا للاقتصادات الأسرع نمواً في العالم، ومن أمثلة هذه المجموعات العائلية SM Group في الفلبين و Charoen Pokphand Group في تايلند ومجموعة Sinar Mas Group في إندونيسيا، وهي الشركات التي تستحوذ على نسبة كبيرة من العمالة ونصيب في التنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي الحديث عن الدور الكبير للشركات العائلية في جنوب شرق آسيا تذكره مجددة بأن العديد من المبادئ التي تشرح الانطلاق للعالمية ونجاح الأعمال في الغرب لا تُترجم دائماً إلى الشرق⁽⁶⁸⁾.

عدد أكبر من الأعضاء⁽⁶⁴⁾، وأخذاً في الاعتبار أيضاً التحديات التي يواجهها الآسيان في ظل احتدام التنافس الصيني/ الأمريكي في المنطقة والتسابق بينهما على استقطاب دول الرابطة.

إلا أن أحد الدروس المستفادة أيضاً في هذا السياق هو كيفية استغلال الآسيان لهذه التفاوتات الاقتصادية على مستوى مجتمع الرابطة في تأسيس عدد من مثلثات النمو التي سبق التعرض لها بالتحليل، وقد كان لهذه المثلثات آثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي بين الدول المشتركة فيها حتى مع الأخذ في الاعتبار ما لها من سلبيات.

وعلى الرغم من أن أحدث التقارير الدولية ترصد التحسّن التدريجي في التنمية البشرية داخل مجتمع الآسيان، وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، وعلى الرغم من ضيق الفجوة بين الدول الأعضاء في الآسيان مع مرور الوقت⁽⁶⁵⁾، فإنه مازال هناك فروق كبيرة بين دول الرابطة وهذه الفروق مما يؤثر على تطور عملية الاندماج الإقليمي وعلى التماسك السياسي للمنظمة ككل.

5. أهمية الشركات المملوكة للعائلات في التنمية الاقتصادية:

من أهم الملاحظات أيضاً والوثيقة الصلة بالنجاح الاقتصادي للآسيان، والتي عادةً ما تُذكر كدرس مستفاد لدول الجنوب، هو أهمية دور الشركات

66- Souleymane Coulibaly, op.cit.

67- Russell Reynolds Associates, Asian Family Businesses, 30 September 2021, <https://www.russellreynolds.com/en/insights/articles/asian-family-businesses#:~:text=Family%20businesses%20form%20the%20backbone,owned%20by%20a%20family%20group.&text=Of%20the%20top%20750%20global,revenue%20of%20almost%20%242%20trillion.>

68- M. Wright, 4 things to know about family-owned businesses in Asia, UK: Imperial College Business School, 8 December 2018,

64- Narayanan Ganesan, "ASEAN: A community stalled?". The Asia-Pacific: A Region in Transition, ed. J. Rolfe, Asia Pacific Center for Pacific Studies, Honolulu (2004), p. 122.

65- Asian Development Bank, "Narrowing the development gap: Follow-up monitor of the ASEAN framework for equitable economic development", May 2023, <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/884656/narrowing-development-gap-asean-framework.pdf>

مع هذا النجاح الفائق للشركات العائلية في آسيا لعقود طويلة، يُعرب البعض عن التشكك في استمرار نجاحها عبر الأجيال المتعاقبة، وذلك لأن عدداً كبيراً من الشركات المملوكة للعائلات في جنوب شرق آسيا قد أهملت اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير أنظمة الحوكمة وخطط التعاقب ومواهب الجيل القادم والاستراتيجيات طويلة الأجل لضمان استمرار عمل العائلة⁽⁶⁹⁾.

69- Marlon Young, "Southeast Asian Business Family Readiness is an Afterthought", Cambridge Family Enterprise Group, https://cfeg.com/insights_research/southeast-asian-business-family-readiness-is-an-afterthought/

The Regional Integration Experience of ASEAN and Lessons Learned for Southern Countries

Dr. Sally Khalifa Isaac⁽¹⁾

Abstract

This study examines the circumstances that led to the formation of the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) as a regional organization established during the Cold War era with the aim of advancing the interests of its member states. The organization began with the membership of five countries in the region in 1976 and has since grown to include ten countries. Despite the existence of numerous regional security organizations worldwide, ASEAN stands out with its unique approach known as the “ASEAN Way.” ASEAN leads several important meetings and gatherings for its members, including the ASEAN Regional Forum, the East Asia Summit, and the ASEAN Defense Ministers’ Meeting. The work of ASEAN is based on principles similar to those of the United Nations, including non-interference in internal affairs, respect for national sovereignty, and the prohibition of the use or threat of military force.

The study has three significant conclusions:

First: Despite the convergence of political, security, and economic factors that can explain the emergence of regional security organizations, the influence of external factors cannot be ignored. This poses a challenge to a group of states, especially smaller ones, as the preservation of regional power balance remains essential for their national security.

Second: While ASEAN has achieved important successes since its inception, it still faces several institutional challenges, such as the lack of mechanisms to enforce its decisions. Additionally, economic disparities among ASEAN member states pose economic challenges. Internal challenges, including disputes and border conflicts, also persist, as do external regional dynamics and shifts in the regional power balance, such as the South China Sea tensions.

Third: The ASEAN experience offers five valuable lessons for Southern countries: the difficulty of comparing various regional integration experiences, the flexibility of ASEAN’s regional integration approach, the significance of external factors and the roles of major powers in the success of regional security experiments, the potential hindrance of economic disparities to integration, and the importance of family-owned businesses in economic development.

¹ Professor of Political Science at the University of Cairo.

2- العلاقة بين مملكة البحرين ورابطة الآسيان: نموذج للتعاون عبر الأقاليم

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

منى سعد الرصيص⁽²⁾

ملخص الدراسة

السياسية، فإن ذلك يحقق لها فوائد اقتصادية عديدة، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الأمنية لتلك المنظمة. ويحقق الحوار بين البحرين والآسيان عدة مكاسب على الصعيد الاقتصادي، ومن ذلك الحماية من المنافسة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى منح الدولة قوة دبلوماسية على الصعيد الدولي.

الثانية: مع أهمية مؤشرات تطور العلاقات السياسية بين البحرين والآسيان ومنها تبادل الزيارات وتأسيس مجلس البحرين/ الآسيان عام 2017م والذي يستهدف تحديد فرص التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين فإن التطور الأهم كان انضمام مملكة البحرين إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا عام 2019م، وقد تبعها عدة دول خليجية أخرى مما يسهم في بلورة توجّه خليجي موحد بشأن تعظيم الاستفادة من التعاون مع دول رابطة الآسيان.

الثالثة: على الرغم من عدم وجود مجالات للتعاون الأمني بين مملكة البحرين ودول الآسيان فإن هناك ركيزتين يمكن البناء عليهما، الأولى تتمثل في قناعة دول الآسيان بالمبادئ ذاتها التي تنتهجها مملكة البحرين ودول الخليج العربي في سياساتها الإقليمية والخارجية عموماً، وهي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية. والثانية خلال كلمته أمام حوار المنامة الأمني السابع عشر المنعقد في نوفمبر 2021م قال داتو سري وزير الدفاع الماليزي إن دول الآسيان لديها مباحثات بشأن إيجاد آلية للتعاون المشترك بين

تستهدف هذه الدراسة تحليل مضامين وأهداف العلاقات بين مملكة البحرين ودول الآسيان من منظور العلاقات عبر الأقاليم، وتتضمن إطاراً نظرياً مهماً حول فكرة الحوار والتعاون عبر الأقاليم وما يحققانها من فوائد بالنسبة للدول في ظل التداخل في المصالح نتيجة العولمة وإمكانية أن تحقق الدول وخاصة الصغرى منها قيمة مضافة من ذلك التعاون. وتحتوي الدراسة على عدة عناصر هي تاريخ علاقة مملكة البحرين بدول الآسيان ثم مضامين العلاقات بين البحرين والآسيان على المستويات السياسية والاقتصادية والمقترحات بشأن التعاون الأمني. وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

الأولى: علاقة البحرين مع دول الآسيان تأتي ضمن تنوع شراكاتها الدولية وخاصة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن حصول دولة ما على صفة داخل منظمة أخرى ليس بالضرورة أن تكون تجاورها جغرافياً أوحى تشابه مع طبيعة نظمها

1 - مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز (دراسات) ومدير تحرير دورية (دراسات).

2 - باحث مساعد بإدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

القوات المسلحة في دول الآسيان العشر وإمكانية توسعة ذلك التعاون ليضم دول الخليج العربي.

مقدمة

تنتهج مملكة البحرين سياسة خارجية فاعلة تستهدف تعزيز العلاقات مع العديد من دول العالم من خلال شراكات متعددة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية في ظل عالم تتشابك فيه المصالح والتحديات بشكل غير مسبوق، فضلاً عن تعزيز تلك العلاقات مع تنظيمات الأمن الإقليمي في مناطق مختلفة من العالم انطلاقاً من قناعة مفادها أن تلك التنظيمات تؤدي دوراً مهماً في حفظ الأمن والسلم الدوليين من ناحية وتشابه تجارب الأمن الإقليمي من ناحية ثانية وما يمكن أن تقدمه من دروس مستفادة.

وتأسيساً على ذلك تستهدف هذه الورقة دراسة وتحليل علاقة مملكة البحرين برابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والتي شهدت تطورات مهمة خلال السنوات القليلة الماضية كان من أبرزها انضمام البحرين إلى معاهدة الصداقة والتعاون لمنظمة الآسيان عام 2019م، بما يتطلب تحليل أهمية تطوير العلاقات بين مملكة البحرين ومنظمة الآسيان في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، مع تحليل آفاق المستقبل للجانبين.

أولاً) أهمية التعاون بين الأقاليم.. إطار نظري:

اكتسب مفهوم الأمن الإقليمي أهمية بالغة سواء في ميثاق منظمة الأمم المتحدة أو على صعيد الواقع العملي، فتحت عنوان (التنظيمات الإقليمية) جاء

الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ليحدد وبوضوح مفهوم ودور تنظيمات الأمن الإقليمي من خلال ثلاث مواد في الميثاق هي (52، 53، 54) والتي تضمنت أن عمل تنظيمات الأمن الإقليمي يتكامل مع عمل المنظمة الأممية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وأن المنظمة الأممية قد تجيز استخدام القوة لتلك التنظيمات بموجب الفصل السابع من الميثاق شريطة أن تحاط المنظمة الأممية بكافة الوقائع⁽³⁾. وعلى الصعيد العملي شهد العالم العديد من تنظيمات الأمن الإقليمي ومنها رابطة دول غرب آسيا (الآسيان)، الاتحاد الأوروبي، حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية) سابقاً.

وقد تعددت الكتابات النظرية التي استهدفت تحليل مفهوم (الإقليمية) وما طرأت عليه من تحولات، فالمفهوم التقليدي هو أن الإقليم يعد منطقة جغرافية محددة تتكون من دول مستقلة تستهدف تحقيق أهداف مشتركة على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بيد أن ذلك المفهوم الذي ينهض بالأساس على مفهوم الجغرافيا قد تجاهل عوامل أخرى، فالإقليمية عملية تتسم بالتعقيد وتشمل ديناميات متنوعة تشهد تغيراً مع مرور الوقت حيث تستجيب الدول للمتغيرات الداخلية والخارجية التي يمكنها أن تشكل مصالحها في التعاون الإقليمي. ومن ناحية ثانية فإن بناء الإقليم له جانب وظيفي، ولذلك تتباين الأقاليم في ممارسة الدور الذي أنشئت من أجله، فبعض التنظيمات تأسست لتحقيق أهداف أمنية والبعض الآخر لتحقيق أهداف اقتصادية، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على الهيكل التنظيمي لتلك

3 الفصل الثامن: في التنظيمات الإقليمية.. الأمم المتحدة - "United Nations", accessed August 27, 2023.

والقوة الناعمة. ويمكن تفسير نهج تنظيمات الأمن الإقليمي خارج الإطار الجغرافي من خلال ثلاثة عوامل، الأول: الضرورة الوظيفية للتعاون بسبب تأثيرات العولمة السلبية والتي أضحت عابرة للحدود. والثاني: حاجة الدول الصغرى لتعزيز قوتها التفاوضية في المنتديات الدولية متعددة الأطراف. والثالث: الرغبة في تعزيز التنافسية الاقتصادية في ظل حالة الاعتمادية المتبادلة في الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن التفاعل بين الأقاليم يرتب نتائج ثلاث هي بناء المؤسسات، وترشيد القرارات من خلال إمكانية التوصل إلى توافقات بشأن القضايا المهمة قبل تقديمها للأطر التعاونية البينية على المستوى الإقليمي ومن ثم المستوى العالمي مما يسهم في تسريع وتيرة المفاوضات على المستوى العالمي، وأخيراً تحديد الأجندة حيث إن المنتديات البينية الإقليمية يمكنها أن تعمل كمنصة لمناقشة التحديات العالمية وبلورة تصورات بشأنها مما يسهل على الإطار الدولي التوصل لحلول عالمية بشأنها⁽⁵⁾.

وفي حالة دراسة العلاقة بين دول الخليج العربية وتجمع دول غرب آسيا (الآسيان) فإن التركيز على توظيف البنية التحتية يعكس أولويات رئيسية للجانبين من منظور العرض والطلب، من حيث ضمان حركة مستمرة للسلع الضرورية لاقتصادات دول الخليج العربي والدول الآسيوية الأمر الذي يعكس وجود مصالح مشتركة لدى الجانبين، بل إن العلاقات الاقتصادية المتنامية

التنظيمات ومحددات العضوية ومبادئ التعاون، وبهذا المعنى فإن الإقليمية هي عملية تتجاوز الحدود الوطنية للدولة كاستجابة للتحديات التي أوجدتها العولمة وخاصة احتدام المنافسة على الأسواق ورأس المال والتكنولوجيا الأمر الذي أوجد بيئة معقدة أمام الدول تتجاوز قدراتها الوطنية مما شكل حافزاً لدى الدول للمزيد من الانخراط في تنظيمات إقليمية تمكّنها من التعاون بشكل فاعل، إلا أنه لوحظ أيضاً مع تزايد إنشاء تنظيمات الأمن الإقليمي أن بدأت تلك التنظيمات في إقامة علاقات خارجية وذلك منذ سبعينيات القرن الماضي وازدادت وتيرته خلال التسعينيات سواءً ببنية أو متعددة. ويعد ذلك مؤشراً مهماً على تطور العلاقات الدولية عموماً حيث أسهم ذلك في تنوع الحوكمة العالمية من خلال تأسيس مكونات متكاملة ضمن نظام ناشئ متعدد الطبقات⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تنهض به تنظيمات الأمن الإقليمي كما سبقت الإشارة فإن العلاقات بين الأقاليم تكتسب أهمية بالغة حيث تعكس تفاعلات بين مناطق مختلفة في مجالات مختلفة نتيجة الاحتياجات المختلفة للدول داخل تلك التنظيمات والتي تتجاوز النطاق الجغرافي، وفي حالة دول الآسيان الصغرى على سبيل المثال فإنها تنتهج استراتيجية لتحقيق توازن تنافس القوى الكبرى في منطقة الآسيان وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ويتضمن ذلك التوازن الجمع بين مفهوم الأمن التعاوني

5- Jürgen Rüländ, "Balancers, Multilateral Utilities or Regional Identity Builders? International Relations and the Study of Interregionalism," *Journal of European Public Policy* 17, no. 8 (2010): 1271–83, <https://doi.org/10.1080/13501763.2010.513586>.

4- Heiner Hänggi, Ralf Roloff, and Jürgen Rüländ, "Interregionalism: A New Phenomenon in International Relations," chapter, in *Interregionalism and International Relations a Stepping Stone to Global Governance?* (Routledge, 2008), 3–14.

كما ورد في الميثاق المنشئ لها، ومن ثم تُؤلي الآسيان أهمية بالغة لتأسيس علاقات شراكة من خلال مستويات متعددة سواء على المستوى الفرعي الإقليمي أو المستوى العالمي من خلال قطاعات متنوعة في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية. ولعل الأمر اللافت هو أن أحد الأهداف الرئيسية للآسيان أن يكون لها تأثير كبير على المنطقة الأوسع، حيث ينص ميثاق المنظمة على أنها يجب أن تظل تحتفظ بدورها المركزي والاستباقي كقوة رئيسية تقود علاقاتها مع شركائها من خارج المنطقة ضمن إطار إقليمي يتسم بالشفافية والانفتاح، ومن أهم تلك الآليات معاهدة الصداقة والتعاون والتي تم إقرارها من جانب الآسيان عام 1976م، وأضحت آلية الآسيان لممارسة التأثير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث تستهدف تعزيز العلاقات مع الدول خارج المنطقة وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية وذلك وفقاً للمادة السادسة لمعاهدة الصداقة والتعاون.

وقد اتسع نطاق تلك المعاهدة ليشمل دولاً من مناطق مختلفة ومنها توقيع مملكة البحرين تلك المعاهدة مع الآسيان عام 2019م. ويلاحظ أن مبادئ تلك المعاهدة والتي تتضمن الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة وسلامة أراضي الدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية وتسوية المنازعات بشكل سلمي والتخلي عن التهديد باستخدام القوة وتعزيز التعاون الفعال هي ذاتها المبادئ التي نص عليها الميثاق المنشئ للآسيان⁽⁷⁾.

تعزز في الوقت ذاته من التعاون الأمني وخاصة التهديدات المشتركة مثل أعمال القرصنة وأنشطة الجماعات الإرهابية، حيث إن النجاح في مواجهة تلك التهديدات الأمنية يعد مدخلاً مهماً لضمان استمرار ونمو الشراكة الاقتصادية وهو الأمر الذي يفسر تطور العلاقات الدبلوماسية بشكل غير مسبوق بين منطقة الخليج العربي ورابطة دول الآسيان خلال العقد الماضي⁽⁶⁾. وعند تحليل الآليات التي تنتهجها منظمة الآسيان في سياستها الخارجية نجد أن لديها ثلاثة ملامح متميزة، أولها: أنها تلعب دوراً مهماً في هندسة الأمن الإقليمي، وثانيها: الاعتماد على آليات قانونية مرنة تمكّنها من التعاون خارج نطاق الإقليم الجغرافي لأعضائها، وثالثها: امتلاكها شخصية قانونية اعتبارية تركز عليها عند تعاملها مع المنظمات الدولية الأخرى. فمن خلال تحليل رؤية الآسيان لعلاقاتها الخارجية نجد أن مبادئ التعاون والشراكة تلعب دوراً مركزياً في تطوير ذلك التعاون، فوفقاً للمادة 41 فقرة (1) من الميثاق تكلف الآسيان كمنظمة بمهمة تطوير العلاقات الودية والدخول في حوارات وتعاون وشراكات متبادلة مع الدول والتنظيمات الإقليمية والدولية المماثلة. كما تضمنت المادة 44 أنواع الشراكة التي تمارسها الآسيان للدول الثالثة ومنها صفة شريك حوار وشريك قطاعي، ولعل مما يُكسب تلك الشراكات أهمية كونها تحتل المرتبة الثانية مباشرة بعد الأدوات الاقتصادية، ويلاحظ أن عدد أدوات الشراكة والتعاون مع الآسيان تبلغ 61 أداة أي ضعفي الأدوات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية مجتمعة، بما يعني أن تعزيز شراكات الآسيان من خلال الجهود التعاونية يعد مكوناً أساسياً لتحقيق أهداف الآسيان

7- Marise Cremona, David Kleimann, Joris Larik, Rena Lee, and Pascal Vennesson. "A Regional Strategy: a Typology of ASEAN Partnership and Co-Operation Agreements." Chapter. In ASEAN's External Agreements: Law, Practice and the Quest for Collective Action,

6- Jean-Loup Samaan, "II. the Rise of Gulf-Asian Common Strategic Interests," Whitehall Papers 92, no. 1 (2018): 24-45, <https://doi.org/10.1080/02681307.2018.1499257>.

ثانياً) أهمية التعاون بين مملكة البحرين والتكتلات الدولية:

كغيرها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى مملكة البحرين لتنويع شراكاتها الدولية وخاصة الاقتصادية منها من خلال تأسيس علاقات مع التكتلات الاقتصادية، وهي التكتلات التي اتّضحت أهميتها البالغة وخاصة خلال مواجهة الأزمات مثل جائحة كورونا، وقدرة تلك التنظيمات على تقديم الدعم والمساندة سواء لأعضائها أو لمناطق أخرى من العالم. ومن ناحية أخرى فإن حصول دولة ما على صفة داخل منظمة أخرى ليس بالضرورة أن تكون مجاورة لها جغرافياً أو حتى تتشابه مع طبيعة نظمها السياسية فإن ذلك يمنحها ثقلاً سياسياً واقتصادياً كبيراً بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الأمنية لتلك المنظمة. فعلى سبيل المثال هناك بعض التكتلات الاقتصادية لا تشترط الموافقة على منح صفة ما لدولة من خارج ذلك التكتل سوى أن يكون اقتصادها تنافسياً لأن ذلك سوف يعود بالنفع سواء على أعضاء ذلك التكتل أو على الدولة الراغبة في أن تؤسس حواراً مع ذلك التكتل، ومن ناحية ثالثة فإن اهتمام مملكة البحرين بالشراكات عبر الأقاليم يأتي ضمن توجّه خليجي عام، حيث نص البيان الختامي للقمّة الخليجية لمجلس التعاون الحادية والأربعين التي عقدت عام 2021م على «تعزيز الدور الإقليمي والدولي للمجلس من خلال توحيد المواقف السياسية وتطوير الشراكات الاستراتيجية بين مجلس التعاون والدول والمجموعات والمنظمات الإقليمية والدولية بما يخدم المصالح المشتركة». ومن بين تلك التكتلات تعد رابطة الآسيان أحد

وجهات دول الخليج العربي ومن بينها مملكة البحرين لبناء شراكات متميزة. ويحقق الحوار بين البحرين ودول الخليج العربي عموماً والآسيان عدة مكاسب على الصعيد الاقتصادي، ومن ذلك الحماية من المنافسة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى منح الدولة قوة دبلوماسية على الصعيد الدولي وخاصة في المحافل الدولية من خلال تنسيق المواقف، فضلاً عن إمكانية الاستفادة من تجارب تلك التنظيمات في التعامل مع الأزمات وحل الصراعات الإقليمية ومواجهة التهديدات⁽⁸⁾.

ومن ناحية ثانية فإن التطورات التي يشهدها النظام الدولي في الوقت الراهن ليس بالضرورة أن تكون تحولات جذرية على المدى القريب ولكنها تتيح فرصاً للعديد من الدول وتكتلات الأمن الإقليمي للتعاون والحوار وهو ما سوف ينعكس بالطبع على المصالح المشتركة للجانبين على الصّعد السياسي والاقتصادية والأمنية في ظل احتدام التنافس على الصعيد الاقتصادي ووجود مؤشرات تعكس تطورات مهمة في سياق العلاقات الخليجية مع رابطة الآسيان عموماً في ظل قدرة دولها على التأقلم مع حالات انكماش الاقتصاد العالمي، وكذلك التعافي السريع من الأزمات الاقتصادية وهو الأمر الذي يعزز من ثقة المستثمرين سواء في البحرين أو في دول الخليج الأخرى، وأخيراً فإن هناك توجهات لدى العديد من دول العالم بعدم الانخراط في الصراعات وحالة التنافس الدولي الراهنة والتركيز بدلاً من ذلك على قضايا التنمية

8 - يوسف كامل خطاب. بلا تاريخ. انضمام دول الخليج العربية للتكتلات الإقليمية والدولية. ضرورة أم خيار؟ تاريخ الوصول 16 أغسطس، 2023. <file:///C:/Users/dcrsamk/Downloads/63bbc052a781cYousefKhArticle.pdf>

البُعد الآسيوي في علاقات دول الخليج العربي ومع رابطة الآسيان على نحو خاص، وترحيب البيان الوزاري باختيار مدينة المنامة عاصمة للسياحة الآسيوية لعام 2014م، والاتفاق على أن تكون مملكة البحرين هي المنسق لدول مجلس التعاون للحوار مع رابطة الآسيان خلال السنوات الثلاث من 2014م حتى 2016م وذلك بالتنسيق مع دولة الرئاسة الخليجية⁽¹⁰⁾.

وفي 28 يناير 2019م تم تدشين الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس دول الآسيان والبحرين وهو المجلس الذي تأسس عام 2017م واستهدف التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في مملكة البحرين، فضلاً عن خلق شراكات اقتصادية تؤتي ثمارها للجانبين، وتعزيز العلاقات في المجالات التجارية والاستثمارية والاقتصادية والسياحية وزيادة حجم التبادل التجاري، وتتمثل أهمية ذلك المجلس في الأمور الثلاثة التالية:

الأول: يعد تَجْمُعاً مهماً يضم التجار ورجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي من البحرين ودول الآسيان بما يعني إمكانية تحديد فرص الاستثمار المناسبة للجانبين والتي من شأنها توفير فرص عمل لكافة الأطراف.

الثاني: شهد ذلك الاجتماع حضور نحو 90% من الأعضاء المسجلين في المجلس بما يؤكد حرصهم على الاستفادة من الفرص المتاحة مع دول الآسيان في المجال الاقتصادي، فضلاً عن تواصل أعضاء

وهو ما تتيحه الحوارات مع التكتلات الإقليمية الدولية التي استطاعت تحقيق معدلات متميزة في الأداء الاقتصادي خلال العقود الماضية⁽⁹⁾.

ثالثاً- مسار العلاقات السياسية بين البحرين والآسيان:

تتعدد مؤشرات المسار السياسي بين مملكة البحرين ورابطة الآسيان إلا أن هناك تطورات مهمة يجب التوقف عندها، ففي 26 نوفمبر 2013م استضافت مملكة البحرين الاجتماع الوزاري الثالث لدول مجلس التعاون ورابطة الآسيان، وأسفر ذلك الاجتماع عن عدة نتائج مهمة، هي: الاتفاق على تفعيل آليات وفرق العمل المتخصصة التي بدأت عملها عام 2010م حول عدد من القضايا من بينها تقديم توصيات بشأن تطوير التعاون المشترك في عدد من المجالات هي الجوانب الاقتصادية والتجارية والتعليم والأمن الغذائي والاستثمار في مجال الزراعة والطاقة والنقل والمواصلات، وبحث ومناقشة الأبعاد الحضارية والثقافية التي تعد أحد أهم مرتكزات العلاقات بين الجانبين، فضلاً عن الاتفاق على عقد ورشة عمل أو منتدى بمشاركة الجانبين وممثلي القطاع الخاص في سنغافورة خلال النصف الأول من عام 2014م، وأخيراً إشادة البيان الختامي لذلك الاجتماع برؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه والتي تم تقديمها بمجلس التعاون عام 2009م وتضمنت التأكيد على تطوير وتفعيل

10 - موقع وزارة الخارجية البحرينية. 2013. انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث لدول مجلس التعاون ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) بمملكة البحرين. 26 نوفمبر 2013. تاريخ الوصول 12 أغسطس، 2023. <https://www.mofa.gov.bh/DesktopModules/SiteNewsDetails/PrintNews.aspx.aspx?Itemid=3659&language=en-US>

91 - محمد غروي. 2022. بوصلة الخليج نحو «آسيان»... تعاون مشترك ومصالح متبادلة. 12 أغسطس. تاريخ الوصول 16 أغسطس، 2023. <https://www.independentarabia.com/node>

عن قرار البحرين تأسيس مجلس دول الآسيان والبحرين عام 2017م والذي استهدف تطوير العلاقات بين الجانبين في عدة مجالات وخاصة الاقتصاد والسياحة والثقافة. والثانية: قناعة دول الآسيان بأهمية الدور الذي تلعبه المملكة كمسوق للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان وهو ما تم إقراره خلال اجتماع مجلس التعاون والآسيان والذي استضافته البحرين في 26 نوفمبر 2013م. والثالثة: أهمية تلك الخطوة بالنسبة للبحرين ودول الخليج العربي عموماً والتي تعمل جميعها على تنفيذ خطط للتنمية المستدامة وتحتاج لتنوع شراكاتها الدولية من أجل جذب الاستثمارات ضمن تنوع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. وتعد دول الآسيان وجهة أساسية لذلك لكونها أحد تنظيمات الأمن الإقليمي الناجحة وتمثل أهمية اقتصادية كبيرة حيث تعد أحد أكبر منتجي المواد الخام في العالم ولديها ثالث أكبر قوة عمل في العالم، فضلاً عن توافر الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة واحتياطيات مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي⁽¹²⁾.

وفي 24 نوفمبر 2021م عُقدت ورشة عمل مشتركة بين مملكة البحرين ورابطة الآسيان عبر تقنية الاتصال المرئي بعنوان (الآسيان كقوة دافعة للتعاون والشراكات الإقليمية) برئاسة سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية وسعادة السيدة أوساندا بيرناندا، مدير عام إدارة شئون الآسيان بوزارة خارجية مملكة تايلاند، وبمشاركة

المجلس من الجانب البحريني مع المستشارين التجاريين بسفارات دول الآسيان لتحديد أفضل السبل لتفعيل التعاون في المجالات المشار إليها.

الثالث: أسفرت جهود ذلك المجلس عن اجتذاب شركات مهمة للاستثمار في البحرين في قطاعات الأغذية والضيافة، بالإضافة إلى التأكيد على الجهود التي يبذلها مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين لتطوير العلاقات مع منظمة الآسيان⁽¹¹⁾.

وفي الثاني من نوفمبر 2019م وقّع الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير خارجية مملكة البحرين آنذاك على وثيقة انضمام المملكة إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا وذلك تنفيذاً للمرسوم الملكي رقم (89) لسنة 2019 بانضمام البحرين لتلك المعاهدة وبروتوكولاتها المعدلة حتى عام 2010م. وقد جرى إجراء مراسم التوقيع خلال اجتماع وزراء خارجية الرابطة الذي يسبق أعمال القمة الخامسة والثلاثين للرابطة التي عقدت في بانكوك خلال الفترة من 2 حتى 4 نوفمبر 2019م، وقد وافقت الدول العشر بالإجماع على انضمام البحرين للرابطة، وتعكس تلك الخطوة ثلاث دلالات مهمة للبحرين، الأولى: إن تلك المعاهدة تعد إطاراً مؤسسياً مهماً لتطوير علاقات البحرين بدول الرابطة، وقد حرصت المملكة على ذلك الأمر وهو ما عكسته عدة مؤشرات مهمة هي استضافة البحرين للاجتماعين الوزاريين الأول والثالث لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة الآسيان في مايو 2009م ونوفمبر 2013م ، فضلاً

11 - الموقع الإلكتروني لمجلس دول الآسيان والبحرين. 2019. «مجلس دول الآسيان والبحرين» ي دشّن موقعه الإلكتروني ويدعو إلى تنشيط الاستثمارات بين الجانبين. 28 يناير 2019م. تاريخ الوصول 12 أغسطس 2023م. <http://www.aseanbh.org/> news-inner5

12 - موقع وكالة الأنباء البحرينية. 2019. معاهدة الصداقة مع دول (آسيان). بوابة للإسهام في تنمية علاقات البحرين بدول الرابطة. 2 نوفمبر. تاريخ الوصول 12 أغسطس. 2023. <https://www.bna.bh/>

أن إجمالي الناتج المحلي لدول الآسيان العشر بلغ في عام 2021م حوالي 3,3 تريليونات دولار أي ما يعادل 3,4% من إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال النصف الأول من عام 2022م، ويرجع تفسير ذلك النمو إلى التحسن في الطلب الداخلي. وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه على المدى البعيد من المتوقع أن تتغلب دول الآسيان على الآثار السلبية بعيدة المدى لجائحة كورونا، وتستثمر منطقة الآسيان في أن تكون إحدى أسرع المناطق نمواً في العالم من حيث التطور الاقتصادي بسبب نمو الصادرات وخاصة للأسواق الناشئة بسرعة في آسيا والمحيط الهادئ مثل الصين والهند واليتين بلغت صادراتهما من الآسيان حوالي 22,6% من إجمالي السلع التي تم تصديرها من الآسيان عام 2020م، فضلاً عن الطلب داخل منطقة الآسيان ذاتها حيث بلغ إجمالي الصادرات داخل المنطقة حوالي 21% من إجمالي صادرات البضائع من دول الآسيان عام 2020م، ومن ناحية أخرى هناك توقعات بإسهام الطلب المحلي في زيادة النمو الاقتصادي بالنظر إلى أعداد السكان الهائلة في تلك الدول الأمر الذي سيحتم على دولها إيلاء أهمية للإنفاق على الاستثمار وخاصة في البنية التحتية والحرص على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولذلك هناك توقعات بأن يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان لحوالي أربع مرات من 3 تريليونات دولار عام 2020م إلى 13,3 تريليون دولار عام 2040م لتتحول الآسيان إلى أحد الأسواق الاستهلاكية في العالم، ويُتوقع أن تزيد حصة الآسيان في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 5,4%⁽¹⁴⁾.

عدد من الجهات الحكومية، وسفراء وممثلي دول الآسيان بمملكة البحرين، وخلال تلك الورشة أشار وكيل وزارة الخارجية إلى أمرين مهمين الأول: إن استضافة البحرين لتلك الورشة يجرى في إطار تعزيز الشراكة والاستدامة بين مملكة البحرين ورابطة الآسيان، مشيراً إلى الجهود المتميزة التي تضطلع بها الآسيان لتعزيز الأمن والتنمية على المستويين الإقليمي والعالمي. والثاني: إن انضمام مملكة البحرين إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا عام 2019م يجسد رؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والتي تتضمن تطوير الشراكات الاستراتيجية مع دول الرابطة، وإن تلك الورشة قد أسفرت عن نتائج مهمة بشأن التعاون المشترك عموماً واستكشاف الفرص الاستثمارية المتنوعة والواعدة بين الجانبين⁽¹³⁾.

رابعاً- مسار العلاقات الاقتصادية بين البحرين والآسيان:

قبل الحديث عن مسار التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان ومملكة البحرين لابد من تناول القدرات والأهداف الاقتصادية والتنموية للجانبين.

فعلى صعيد تجمُّع الآسيان تشير التقارير إلى

13- موقع صحيفة (الوطن) البحرينية. 2021م. انعقاد ورشة عمل بين مملكة البحرين ودول رابطة الآسيان لبحث التعاون المشترك. 24 نوفمبر 2021م. تاريخ الوصول 16 أغسطس 2023م. <https://alwatannews.net/Bahrain>

14- "Sharing Insights Elevates Their Impact," S&P Global, November 12, 2022, <https://www.spglobal.com/>

النمو الاقتصادي.

وبشأن مستوى أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية، حقق قطاع الفنادق والمطاعم نمواً بنسبة 13.9% ثم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 6.7%، ومن ثم قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة 5.5%، ثم قطاع التجارة بنسبة 5.4%، كما حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً بنسبة 4.9%، وقطاع المشروعات المالية نمواً بنسبة 4.1%، أما قطاع الاتصالات والمواصلات فقد بلغت نسبة نموه خلال العام 2022 حوالي 4.5%، وسجل قطاع البناء والتشييد خلال العام 2022 ارتفاعاً بنسبة 1.4%، كما أصبح إجمالي المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي حوالي 6,11 مليارات دولار أمريكي. وقد انعكس ذلك الأداء الاقتصادي في العديد من التقارير الدولية المعنية بتقييم أداء الاقتصادات وهي عديدة ومن بينها مؤشر الحرية الاقتصادية حيث شهد تصنيف المملكة تحسناً بواقع 6 مراتب لتحل في المرتبة 68 عالمياً من أصل 176 ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية 2023 الصادر عن هيريتيج فاؤندينشن⁽¹⁶⁾.

مؤشرات التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول الآسيان

البحرين - ماليزيا⁽¹⁷⁾

تشير التقارير إلى أن قيمة الصادرات البحرينية

16- "وزارة المالية والاقتصاد الوطني تنشر التقرير الاقتصادي للعام 2022"، Ministry of Finance and National Economy - 2022 Kingdom of Bahrain, accessed August 27, 2023, <https://www.mofne.gov.bh/RecentPost.aspx?a=C12311>

17 "Bahrain (BHR) Exports, Imports, and Trade Partners," OEC, accessed September 3, 2023, <https://oec.world/en/profile/country/bhr> .

وبالنظر إلى واقع النمو في القطاعات الاقتصادية في الآسيان من خلال تصنيف الاقتصاد عموماً إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، ويتناول القطاع الأول: الزراعة وصناعات التعدين والاستخراج، أما الثاني فيتضمن صناعة التصنيع وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه وصناعة البناء، بينما يشمل الثالث خدمات متنوعة. ولوحظ أنه خلال العقد الماضي ازداد إسهام القطاع الثالث في الناتج المحلي لمنطقة الآسيان من 46.6% عام 2010م إلى 49.9% عام 2021م، بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الأول حوالي 15.4% عام 2021م في انخفاض عن عام 2010م حيث بلغ آنذاك 18.9%، أما القطاع الثاني فقد ساهم بنسبة 30.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2021م في انخفاض طفيف عن عام 2010م حيث بلغ آنذاك 31%⁽¹⁵⁾.

وعلى صعيد مملكة البحرين، ووفقاً للتقرير الاقتصادي الذي أعلنته وزارة المالية والاقتصاد الوطني حول أداء عام 2022م، فقد سجل اقتصاد مملكة البحرين نمواً سنوياً بنسبة 4.9% في أعلى نسبة منذ العام 2013م وذلك نتيجة عدة عوامل وهي نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 6.2% ليتجاوز بذلك نسبة النمو المستهدفة ضمن خطة التعافي الاقتصادي والبالغة 5.0%، وفي الوقت ذاته تراجع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 1.4%، فيما سجل أداء القطاعات غير النفطية أعلى نسبة مساهمة للناتج المحلي الإجمالي في تاريخ المملكة حيث بلغت 83.1% خلال العام 2022م. ويمكن تفسير ذلك من خلال نجاح مبادرات التنوع الاقتصادي ودورها المهم في دعم عجلة

15- "Asean Key Figures 2022," ASEAN-Statistics, December 2022, https://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2023/04/ASYB_2022_423.pdf.

نسبته 3,72%، من 2,57 ألف دولار عام 1997م بينما بلغت صادرات بروناي للبحرين عام 2021م مبلغاً مقداره 11,9 ألف دولار بمعدل سنوي نسبته 7,64%، من 2,03 ألف دولار عام 1997م.

البحرين - ميانمار (بورما سابقاً)

بلغت صادرات ميانمار (بورما سابقاً) للبحرين عام 2021م حوالي 2,29 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 10,9%، من 260 ألف دولار عام 2000م. بينما بلغت صادرات البحرين لبورما عام 2021م 2,41 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 18,7%، من 65,4 ألف دولار عام 2000م.

البحرين - الفلبين⁽²⁰⁾

بلغت صادرات الفلبين للبحرين في العام 2021م حوالي 10,4 ملايين دولار بمعدل سنوي نسبته 4,46%، من 3,5 ملايين دولار عام 1996م. بينما بلغت صادرات البحرين للفلبين عام 2021م حوالي 49,5 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 4,92%، من 14,9 مليون دولار عام 1996م.

البحرين - سنغافورة⁽²¹⁾

بلغت صادرات سنغافورة إلى البحرين عام 2021م حوالي 154 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 7,35%، من 24,4 مليون دولار عام 1995م، بينما بلغت صادرات البحرين لسنغافورة حوالي 217 مليون دولار عام 2021م بمعدل سنوي نسبته 3,12%، من 97,6 مليون دولار عام 1995م.

لماليزيا في عام 2021م بلغت نحو 245 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 8,18%، من 31,7 مليون دولار عام 1995 إلى 245 مليون دولار عام 2021م. وفي العام ذاته بلغت الصادرات الماليزية للبحرين ما قيمته 85 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 4,75%، من 25,5 مليون دولار عام 1995م إلى 85 مليون دولار عام 2021م.

البحرين - إندونيسيا⁽¹⁸⁾

بلغت صادرات إندونيسيا للبحرين عام 2021م مبلغاً مقداره 44,1 مليون دولار، بمعدل زيادة سنوي نسبته 5,12%، من 12 مليون دولار عام 1995م إلى 44,1 مليون دولار عام 2021م وفي العام ذاته بلغت صادرات البحرين إلى إندونيسيا 201 مليون دولار بنسبة 10,1%، من 16,6 مليون دولار عام 1995م إلى 201 مليون دولار عام 2021م.

البحرين- كمبوديا

في العام 2021م بلغت صادرات كمبوديا للبحرين 18,2 ألف دولار بمعدل سنوي قدره 1,61%، من 25,6 ألف دولار في عام 2000م إلى 18,2 ألف دولار في عام 2021م.

بينما بلغت صادرات البحرين لكمبوديا 12,7 مليون دولار بمعدل سنوي قدره 55,3%، من 1,22 ألف دولار في عام 2000م إلى 12,7 مليون دولار في عام 2021م.

البحرين - بروناي⁽¹⁹⁾

بلغت صادرات البحرين لبروناي في العام 2021م مبلغاً مقداره 6.17 ألف دولار بمعدل سنوي

20- Ibid.

21 Ibid.

18- Ibid.

19- Ibid.

البحرين- تايلاند⁽²²⁾

أما صادرات تايلاند للبحرين عام 2021م فقد بلغت 107 ملايين دولار بمعدل سنوي نسبته 4,82٪، من 31,5 مليون دولار عام 195م. بينما بلغت صادرات البحرين لتايلاند حوالي 285 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 9,7٪، من 25,6 مليون دولار عام 1995م.

البحرين - فيتنام⁽²³⁾

وبخصوص صادرات فيتنام للبحرين فقد بلغت عام 2020م ما قيمته 125 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 29,6٪، من 697 ألف دولار عام 2000م. بينما بلغت صادرات البحرين لفيتنام عام 2020م حوالي 7,68 مليون دولار بمعدل سنوي نسبته 0,79٪، من 8,99 مليون دولار عام 2000م.

البحرين - لاوس⁽²⁴⁾

صدّرت البحرين للاوس في عام 2021م ما قيمته 69.9 ألف دولار. وخلال 21 سنة مضت زادت صادرات البحرين إلى لاوس بمعدل سنوي نسبته 13,8٪، من 4.65 ألف دولار عام 2000م. وفي عام 2021م صدّرت لاوس للبحرين ما قيمته 28.4 ألف دولار. وخلال 21 سنة مضت زادت صادرات لاوس إلى البحرين بمعدل سنوي نسبته 11.3٪ من 2.98 ألف دولار عام 2000م.

ومن ناحية أخرى يمكن تحديد عدة مجالات للتعاون الاقتصادي بين مملكة البحرين ودول الآسيان، حسب التالي:

تبادل الخبرات في مجال دعم المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، فوفقاً لإحصائية حديثة لوزارة الصناعة والتجارة في البحرين توجد 1170 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المملكة حتى الربع الثاني من عام 2023م⁽²⁵⁾، ويمكن للمملكة الاستفادة من تجربة إندونيسيا على سبيل المثال في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽²⁶⁾.

ضمن تنفيذ الرؤية الاقتصادية 2030م تستهدف البحرين تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات، وللبحرين تميّز واضح في مجال الخدمات وهو ما تتميز به أيضاً بعض دول الآسيان بما يعني إمكانية وجود مجالات مشتركة للتعاون وخاصة أن منطقة الآسيان تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث جذب الاستثمارات. والجدير بالذكر أن الاستثمارات المباشرة في مملكة البحرين قد شهدت نمواً عام 2022م مقداره 1,95 مليار دولار بنسبة بلغت 10٪، في ظل تراجع المتوسط العالمي للاستثمارات المباشرة بنسبة 12٪⁽²⁷⁾.

يقدم موقع البحرين مزايا لدول الآسيان للتعاون في مجالات عديدة ومن بينها مجال الطيران على سبيل المثال، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى إعلان مزود خدمات الشحن البحري والجوي الرائد في جنوب شرق آسيا مجموعة (آسيا كارجوننتورك)

25 - 1170 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في البحرين، صحيفة (الوطن) August 24, 2023, <https://alwatannews.net>

26 - "إشهار مجلس دول الآسيان والبحرين رسمياً برئاسة الشيخ دعيح بن عيسى آل خليفة"، Alayam.com, September 14, 2017, <https://www.alayam.com/alayam/economic/676758/News.html>

27 - "إشهار مجلس دول الآسيان والبحرين رسمياً برئاسة الشيخ دعيح بن عيسى آل خليفة"، Alayam.com, September 14, 2017, <https://www.alayam.com/alayam/economic/676758/News.html>

22 Ibid.

23 Ibid.

24- Ibid.

الشركات الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات البينية ومناقشات السياسات الفاعلة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام⁽²⁹⁾.

في ظل تميز مملكة البحرين في مجال الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية نجد أن دول الآسيان قد حققت في الوقت ذاته تقدماً مهماً في ذلك المجال، ففي عام 2019م بلغ حجم الخدمات المالية الرقمية 11 مليار دولار بما يعادل نسبة 5% من إجمالي إيرادات جنوب شرق آسيا، كما أنه بحلول عام 2025م من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 38 مليار دولار وذلك من خلال مجموعة من الشركات التقنية المالية. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول أغسطس 2021م بلغت استثمارات الأسهم الخاصة في شركات التكنولوجيا المالية في جنوب شرق آسيا حوالي 8,2 مليارات دولار. وتعد كل من سنغافورة وإندونيسيا من الأسواق الرئيسية في مجال التكنولوجيا المالية، وبإمكان مملكة البحرين الاستفادة من تلك التجارب⁽³⁰⁾.

وشركة (مينا أيروسبيس) مزود خدمات الطيران البحريني عن بدء إطلاق عملياتهما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مملكة البحرين في فبراير 2023م وذلك بإجمالي استثمارات بلغت 135 مليون دولار أمريكي. ولاشك أن اختيار الشركة الآسيوية مملكة البحرين قد ارتكز على عدة مقومات من بينها الرغبة في الاستفادة من المزايا التنافسية للبحرين مثل اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع 22 دولة بالإضافة إلى التكلفة التشغيلية التنافسية للأعمال اللوجستية في المنطقة، وكذلك البنية التحتية المتطورة فيها، ودرجة الترابط المتميزة بين المملكة ودول المنطقة براً وجواً وبحراً. ومن الجدير بالذكر أن قطاعات الخدمات اللوجستية في البحرين تعد من القطاعات الحيوية التي تستحوذ على استراتيجية البحرين لتحقيق التعافي الاقتصادي. وتهدف المملكة إلى زيادة تصنيفها لتكون أفضل 20 وجهة عالمية للخدمات اللوجستية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع من 4,7% إلى 10% بحلول عام 2030م⁽²⁸⁾.

عضوية مملكة البحرين ودول الآسيان في الجمعية البرلمانية الآسيوية من شأنه أن يمثل إطاراً مهماً للحوار ضمن الدبلوماسية البرلمانية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى استقبال غرفة تجارة وصناعة البحرين وفوداً من 23 دولة من الجمعية البرلمانية الآسيوية وذلك في مايو 2023م خلال زيارتهم للمملكة لحضور اجتماع الجمعية في البحرين، وخلال اللقاء تمت مناقشة سبل تعزيز

29 - "إشهار مجلس دول الآسيان والبحرين رسميًا برئاسة الشيخ دعيج بن عيسى آل خليفة، Alayam.com, September 14, 2017, <https://www.alayam.com/alayam/economic/676758/News.html>.

30 - "إشهار مجلس دول الآسيان والبحرين رسميًا برئاسة الشيخ دعيج بن عيسى آل خليفة، Alayam.com, September 14, 2017, <https://www.alayam.com/alayam/economic/676758/News.html>.

28 - "إشهار مجلس دول الآسيان والبحرين رسميًا برئاسة الشيخ دعيج بن عيسى آل خليفة، Alayam.com, September 14, 2017, <https://www.alayam.com/alayam/economic/676758/News.html>.

رابعاً - مسار التعاون الأمني بين مملكة البحرين ودول الآسيان:

ربما لا تكون هناك الكثير من مؤشرات التعاون الأمني بين مملكة البحرين ودول الآسيان إلا أن الورقة تستهدف إلقاء الضوء على المجالات المتوقعة لذلك التعاون والتي تجد أسسها في ركيزتين، وهما:

الركيزة الأولى: قناعة دول الآسيان بالمبادئ ذاتها التي تنتهجها مملكة البحرين ودول الخليج العربي في سياستها الإقليمية والخارجية عموماً، فبتحليل البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث لمجلس التعاون والآسيان والذي استضافته البحرين في 26 نوفمبر 2013م فقد أكد الوزراء على عدة مبادئ وقيم هي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية وذلك تأسيساً على مبادئ حسن الجوار وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وكذلك ميثاق الآسيان والميثاق المنشئ لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن الاتفاق على العمل من أجل تحقيق السلام العالمي والإقليمي، وإدانة كافة أعمال العنف والإرهاب والقرصنة التي تهدد سلامة الملاحة والتجارة الدولية، والتأكيد على أهمية حماية المضائق والممرات البحرية والمياه الأخرى التي تُستخدم في الملاحة الدولية وفقاً لمبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة⁽³¹⁾.

31- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. 2013. البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) 26 نوفمبر 2013م.

الركيزة الثانية: مقترحات التعاون الأمني من جانب بعض دول الآسيان، فخلال كلمته أمام حوار المناامة الأمني السابع عشر المنعقد في نوفمبر 2021م قال داتو سري وزير الدفاع الماليزي إن دول الآسيان بصدد إجراء مباحثات بشأن إيجاد آلية للتعاون المشترك بين القوات المسلحة في دول الآسيان العشر وإمكانية توسعة ذلك التعاون ليضم دول الخليج العربي، مشيراً إلى «تميز كل من القوات المسلحة بماليزيا ومملكة البحرين في التعامل مع جائحة كورونا»، وأكد على أن «الاستقرار في منطقة الخليج العربي يعد أساساً استراتيجياً لآسيا مزدهرة ومستقرة»، وأن «ماليزيا تدرس إمكانية تفعيل دور أكبر في محاربة الإرهاب، وأنه يمكن إرساء مبادرات للتعاون على المستوى الإقليمي»، وأضاف «تعمل وكالات الاستخبارات على موضوعات (داعش) و(القاعدة)»⁽³²⁾.

وتأسيساً على ذلك يمكن أن يكون هناك تبادل للمعلومات بين الآسيان والبحرين في مجال الأمن البحري على سبيل المثال، حيث تتعدد تهديدات الأمن البحري في منطقة الخليج العربي ومنها استهداف ناقلات النفط في بحر العرب وخليج عمان غير ذات مرة، بالإضافة إلى القرصنة البحرية والإرهاب البحري والتجريب والإتجار بالبشر والأسلحة. وإذا كانت تهديدات الأمن البحري تمثل تحدياً للدول كافة فإنها أكثر جدّة بالنسبة لدول الخليج العربي لأسباب عديدة منها إن نجاح تلك الدول في التصدي لأنشطة الجماعات الإرهابية قد حدا بها لاستهداف الأهداف البحرية التي يسهل استهدافها، وفي الوقت الذي تزداد فيه

32 - أيمن شكل. وزير الدفاع الماليزي: توسعة التعاون بين الآسيان ودول الخليج. 20 نوفمبر 2021م. تاريخ الوصول 13 أغسطس 2023م. <https://alwatannews.net/Bahrain/article>

عليه اسم (سانتينال) حيث سيتولى مراقبة طرق الملاحة والممرات المائية وحماية السفن التجارية وناقلات النفط ضد أيّ اعتداء، وتمتد المنطقة التي تشملها عمليات التحالف من الخليج العربي مروراً بمضيق هرمز وبحر عمان حتى باب المندب، ويضم التحالف في عضويته 6 دول من بينها ثلاث دول خليجية، ومن ناحية ثالثة لمملكة البحرين خبرات في مواجهة القرصنة قبالة القرن الأفريقي ضمن مشاركة وحدات من قواتها البحرية في قوة دولية تم تأسيسها لهذا الغرض وفقاً لقرارات أممية صدرت عام 2009م، كما شاركت الفرقاطة (صباحا) في مهام إغاثية ومساندة في بحر العرب عام 2015م في إطار المهام العسكرية لقوات التحالف العربي وبالتعاون مع الأمم المتحدة ولمدة تجاوزت الشهر. وقد بلغت قيمة المساعدات التي استطاعت الفرقاطة إيصالها للجهات المعنية في اليمن حوالي 900 طن متنوع ما بين أدوية ومواد غذائية وخيام وبالتنسيق مع المؤسسة الخيرية الملكية البحرينية، وقد شمل عمل الفرقاطة مساحة 250 ميلاً بحرياً⁽³⁵⁾.

ويعني ما سبق أن لدى مملكة البحرين خبرات تراكمية في مجال مواجهة تهديدات الأمن البحري مما يمثل ركيزة أساسية للتعاون مع دول الآسيان في مواجهة تهديدات الأمن البحري وذلك على ضوء أمرين مهمين، هما:

الأول: اتفاق مسؤولي الدفاع في دول الآسيان في 8 يونيو 2023م على إجراء أول مناورات عسكرية مشتركة بين دول المجموعة في منطقة بحر الصين

أهمية الممرات المائية الاستراتيجية لتصدير النفط والغاز والتجارة مع العالم الخارجي فإن السفن والمنصات البحرية والمضائق الاستراتيجية تعد أهدافاً للهجمات⁽³³⁾.

وكانت لدول الخليج العربي جهود جماعية كبيرة في مواجهة تهديدات الأمن البحري، وضمن تلك الجهود تؤدي مملكة البحرين دوراً مهماً في مقر الأسطول الأمريكي الخامس الذي يضطلع بدور محوري في مواجهة تهديدات الأمن البحري ومن ذلك إعلان مسؤولي الأسطول في الثامن من أغسطس 2023م عن وصول 3 آلاف جندي للشرق الأوسط لحماية السفن في منطقة الخليج العربي، ووفقاً لـ تيم هوكينز المتحدث باسم الأسطول فإن عملية الانتشار تؤكد «التزام الولايات المتحدة القوي والثابت بالأمن البحري الإقليمي». وعلى الرغم من عدم صدور تصريحات أمريكية رسمية بشأن تفاصيل خطة حماية السفن فإن بعض التقارير أشارت إلى وجود خطط «لنشر حراسة أمنية مكونة من عناصر من مشاة البحرية والبحرية على متن ناقلات تجارية تمر من مضيق هرمز وبالقرب منه لتشكل طبقة دفاعية إضافية لهذه السفن المعرضة للخطر»⁽³⁴⁾. ومن ناحية ثانية فإن البحرين هي أحد أعضاء التحالف العسكري البحري للأمم الملاحية البحرية والذي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيسه في نوفمبر 2019م وأطلق

33 - د. أشرف محمد كشك. 2022. الأمن البحري لدول الخليج العربي: تحليل لواقع التهديدات واستراتيجيات المواجهة وتحديات المستقبل. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات).

34 - موقع وكالة الأنباء الفرنسية. وصول أكثر من ثلاثة آلاف جندي أمريكي إلى الشرق الأوسط «لردع إيران عن احتجاز السفن». 8 أغسطس. 2023م، تاريخ الوصول 14 أغسطس، 2023م.
<https://www.france24.com/%D8%A2%D>

35 - إبراهيم التهامي، القائد العام، قواتنا البحرية باقية على الوفاء: 900 طن من المساعدات البحرينية تحملها (صباحا) لليمن. 18 يونيو 2015م. تاريخ الوصول 14 أغسطس، 2023م. <https://www.albiladpress.com/article293676-1.htm>

ومواجهة التحديات البحرية المشتركة والتعاون من خلال ترسيخ بناء الثقة، على أن يكون ذلك في إطار قواعد القانون الدولي سواء تلك التي وردت في اتفاقيات بشأن البحار أو تلك العرفية منها، ويؤسس ذلك التعاون على مضمون المادة الثانية من الميثاق المنشئ لتجمع الآسيان⁽³⁸⁾.

الجنوبي في سبتمبر 2023م، ووفقاً ليودو مارجونو قائد الجيش الإندونيسي فإن تلك المناورات «سوف تُجرى بمشاركة أعضاء الآسيان العشرة والعضو المراقب تيمور وسترکز على الأمن البحري دون أن تشمل عمليات قتالية»⁽³⁶⁾.

الثاني: توقيع دول مجموعة الآسيان والصين على اتفاق بشأن مدونة سلوك في بحر الصين الجنوبي في مايو 2017م. وخلال ذلك الاجتماع تعهدت كافة الأطراف على مواصلة العمل والتعاون من أجل استكمال تلك القواعد والاتفاق على تطبيقها في بحر الصين الجنوبي، وفض النزاعات من خلال المفاوضات وإنهاء الخلافات في إطار إقليمي، وترسيخ أوجه التعاون البحري من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. كما أسفر ذلك الاجتماع عن المصادقة على وثيقة استحداث ثلاث لجان تقنية وتطبيق منصة الخط الساخن بين كبار الدبلوماسيين بين الصين والآسيان وتحديث خطة عمل 2016م-2018م.

والجدير بالذكر أن كافة الأطراف تعهدت بتنفيذ القانون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لكافة الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي⁽³⁷⁾. وفي عام 2019م اجتمع وزراء دفاع دول الآسيان من أجل مناقشة الاتفاق على دليل موحد للتفاعل في البحار، ومن بين أبرز مضامين ذلك الدليل الاتفاق على رؤية بشأن إدارة الكوارث البحرية

38 - Nations "SEAN", The Association of Southeast Asian. 2019. ASEAN DEFENCE MINISTERS' MEETING (ADMM). Accessed August 15, 2023. [https://admm.asean.org/dmdocuments/2019_July_13th%20ADMM_Bangkok,%2011%20July%202019_6.%20\(Final\)%20ADMM%20Guidelines%20for%20Maritime%20Interaction.pdf](https://admm.asean.org/dmdocuments/2019_July_13th%20ADMM_Bangkok,%2011%20July%202019_6.%20(Final)%20ADMM%20Guidelines%20for%20Maritime%20Interaction.pdf).

36 - موقع وكالة الأنباء القطرية.. دول رابطة آسيان تتفق على إجراء أول مناورات عسكرية مشتركة. 8 يونيو 2023م. تاريخ الوصول 14 أغسطس 2023م. <https://www.qna.org.qa/>

37 - موقع وكالة الأنباء الليبية. دول رابطة الآسيان تتوصل إلى اتفاق إطار لمدونة السلوك في بحر الصين الجنوبي. 19 مايو 2017م. تاريخ الوصول 15 أغسطس 2023م. <https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=116413>

3- أبعاد علاقات دول الخليج العربي برابطة دول الآسيان

د. نادية سعد الدين⁽¹⁾

روانا محمد الدجاني⁽²⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل أبعاد العلاقات الخليجية مع رابطة دول الآسيان في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية انطلاقاً من أن كلاً الجانبين لديه تجربة في التكامل الإقليمي، ومن ناحية ثانية كانت للجانبين تجربة مهمة في مواجهة تداعيات تحدي جائحة كورونا، بالإضافة إلى سعي الجانبين لتعزيز التبادل التجاري في ظل تشابك المصالح بين دول العالم المختلفة. وعلى الرغم من أن العلاقات بين الجانبين على المستوى الثنائي قد شهدت الكثير من التطور مقارنة بالعلاقات على مستوى المنظمين فإن هناك مؤشرات مهمة أخذت في النمو بما يعني إمكانية تطوير تلك العلاقات مستقبلاً بين التكتلين، وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

الأولى: توجد ثلاثة مقومات مهمة يمكن الارتكاز عليها لتطوير العلاقات بين دول الخليج العربي والآسيان بشكل جماعي، وهي سعي دول كلتا المنظمين لتنفيذ رؤى اقتصادية طموحة وبالتالي توجد مصلحة مشتركة للجانبين في تعزيز التعاون

بينهما في المجالات الاقتصادية. والثانية أنه يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة من تجربة الآسيان في تأسيس المنتدى الإقليمي للآسيان وسبل تعزيز منطقة التجارة الحرة. وأخيراً حرص دول الكتلتين على احترام مبادئ الأمم المتحدة وتطبيقها بشأن احترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شئونها الداخلية وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

الثانية: مع أهمية ما تحقق في مسار العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين فإن هناك محفزات للمزيد من تطوير تلك العلاقات ومنها الاستراتيجية المشتركة، العوامل الثقافية والمجتمعية التي تجعل شعوب الآسيان أقرب نسبياً لدول الخليج العربي، جاذبية صعود الآسيان والمنافع المتبادلة، توظيف علاقات دول الخليج العربي السياسية والتاريخية والتجارية، اتفاق الطرفين على حتمية تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب.

الثالثة: ما تزال هناك عدة تحديات تواجه تطور العلاقات بين دول الخليج العربي والآسيان منها غلبة صيغ التعاون الثنائية على العمل الجماعي، وربما يكون لذلك انعكاس على عدم وجود سياسات موحدة من جانب الآسيان تجاه القضايا الخليجية، وغلبة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية على نظيرتها الأمنية في ظل تشابك التحديات الأمنية، والخلافات بين رابطة الآسيان والمناطق المحيطة بها ربما تلقي بظلالها على مسار التعاون مع دول مجلس التعاون.

1 - كاتبة وباحثة في العلوم السياسية/ الأردن.

2 - باحث مساعد بإدارة الدراسات والبحوث بمركز (دراسات).

المقدمة

السياسي والاقتصادي والثقافي نفسه، حتى تتاح فرص التعاون بين وحدات وكيانات أكثر اتساعاً من المعنى الجغرافي الضيق للإقليم.

وقد أبرزت نظريات التكامل دور الدول والقوميات، مثل المنظمات الإقليمية والدولية والشركات متعددة الجنسية وغيرها، والتي تدخل ضمن منظومة التفاعل المشكّلة لنظام دولي أكثر تعقيداً من مجرد حصر تفاعلاته بين الدول وحكوماتها فقط، من منطلق أن أنماط التعاون والاعتماد المتبادل أساس لتحقيق السلم والأمن⁽³⁾، عبر التركيز على إقامة التنظيمات والتفاعلات التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية، كأحد الأركان الرئيسية في النظام الدولي.

ويعدّ منظور التكامل أحد الجذور الفكرية لمفهوم النظم الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية، التي طوّرت أساسها النظري كل من (لويس كانتوري) و(ستيفن شبيجل)، وبرز الاهتمام بها إثر متغيرات الحرب الباردة وظهور ما يعرف بـ(الإقليمية الجديدة New Regionalism) فيما بعد، كما تعبر عنها ظاهرة الكتل الاقتصادية، وذلك بما وفّره، ولاسيما التكامل الإقليمي، من مرجعية سياسية وجدت تجسيدها الفعلي في انتشار التطبيق العملي للأفكار والتجارب التكاملية المجسّدة له، وذلك باعتباره أحد أبرز المدارس النظرية المناظرة لمقولات المدرسة الواقعية التي أعلت مكانة القوة أساساً للعلاقات الدولية ونظرت إلى الدولة فاعلاً أحادياً ووحدة تحليل رئيسية⁽⁴⁾.

تتناول الورقة الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية لعلاقات مجلس التعاون لدول الخليج العربية برابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وتفترض أن العلاقات الزخمة، نسبياً، بين الكتلتين، والتي بدأت رسمياً منذ عام 1990م بجهود مملكة البحرين، تؤسس لإمكانية العمل على تطويرها، نحو بناء شراكة استراتيجية مستدامة مستقبلاً وذلك في ضوء الرغبة المتبادلة، ووجود مُحفّزات واعدة لنموها، وفي ظل التحولات العميقة في بنية النظام الدولي وتفاعلاته المركزية، ومتغيرات العلاقات الإقليمية والدولية، شريطة توفّر الإرادة السياسية لدى الطرفين لمعالجة التحديات التي تُواجهها وقد تعرقل مسار الانتقال بها من صيغ التعاون المتعددة الحالية إلى مستوى أكثر تقدماً.

وتتضمن الورقة ما يشير إلى أنه بالرغم من ثقل الجانب الاقتصادي، فإن العلاقات السياسية بين الطرفين شكلت أرضية مستقرة لتعزيز مجالات التعاون المختلفة، ولاسيما بعد تأسيسها وتأييدها تنظيمياً، بينما ما تزال الروابط الأمنية ضعيفة على مستوى التنظيمين، باستثناء الاتفاقيات الثنائية.

أولاً: مدخل نظري للعلاقات بين الأقاليم

تُقدم أدبيات منظور التكامل الإقليمي Integration تفسيراً لأنماط التعاونية بين كتل أو دول أو تنظيمات إقليمية يتجه إلى تجاوز شرط الجوار الجغرافي في بعضها، نحو الانتقال بالتعاون من نطاق الإقليم والمكان إلى مجال ومناطق التعاون

3 - محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001م.

4 - Aron, Raymond. Peace and War: A Theory of International Relations. N. Y., Doubleday: Garden City, 1966.

معينة لحدوث التكامل⁽⁹⁾. أما (ديفيد ميتزاني) صاحب الأثر البارز في نظريات التكامل المعاصرة، فيركز على مبدأ (التدفق الانتشاري Ramification) الذي يقصد به أن نجاح العملية التكاملية في أحد ميادين التعاون سيخلق تعاوناً في قطاعات أخرى، يؤدي بدوره إلى انتشار أوسع لحراك التكامل عن طريق التدفق التكامل الحاصل بالانتقال من قطاع لآخر، عملاً بتوسيع نطاق التجربة إزاء تشابك القطاعات الفنية المختلفة⁽¹⁰⁾.

وقد أبرزت مدرسة التكامل أنماطاً أساسية للتفاعلات التعاونية للتكتلات الإقليمية، تتمثل في:

- الأمن الجماعي ويتحقق عند اعتماد ترتيبات أمنية جمعية من قِبل الأطراف المنضوية في إطار التعاون التكامل الإقليمي واتخاذ قرارات متعلقة بأمنها المشترك.

- حل المنازعات بالطرق السلمية بتحقيق ترتيبات أمن تعاوني Cooperative Security Arrangements لتسوية المنازعات، أو إدارتها على الأقل داخل النظم الإقليمية. غير أن ذلك يتوقف على محدّدات مستوى وحجم المصالح المشتركة ودرجة التماسك الإقليمي.

- السياسة الخارجية المشتركة باستكشاف نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء وصياغتها في شكل توجهات وسياسات عامة تعكس السياسة الخارجية للنظام الإقليمي.

ويتفق منظرو (التكامل) حول حيوية توفر شروط ومتطلبات حدوث التعاون التكامل لضمن نجاحه، ويتمثل أبرزها في التشابه في النظم السياسية، والتجانس الثقافي والتشارك القيمي Value Sharing، وخبرة متشابهة في التطور التاريخي والاجتماعي، والاستقرار السياسي، ومستوى متقارب في القدرات العسكرية والاقتصادية والمؤسسات الإدارية⁽⁵⁾، والإطار البنيوي الجمعي الذي تُتخذ في سياق وحدته القرارات المشتركة، وتوقعات نيل المكاسب المتبادلة، وردّ الخطر والتهديد الخارجي أو ما يسمى (المؤثرات الخارجية External Influences) التي تشكل حافزاً للأطراف التي تشعر بها أو تدرك إرهاباتها لولوج التكامل، فضلاً عن أهمية توفر علاقات ودية والاتفاق المشترك على أهداف السياسة الخارجية ضمن ما يسمى (التماثل الاجتماعي Social Assimilation) الذي يطلق عليه Social Causation أي المحرك أو المسبب الاجتماعي في خلق دافع التكامل، والذي يعني به (كارل دويتش) توفر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل⁽⁶⁾.

ويركز (جون جالتونج) على عناصر توافُق المصالح، وجدية التزام الأطراف بواجباتها التكاملية⁽⁷⁾، فيما يهتم (دويتش) بالمنفعة المتبادلة، والقدرة على تسوية المنازعات بالطرق السلمية⁽⁸⁾، بينما يهتم (إميتاي اتزيوني) بالاعتماد المتبادل على قطاعات

5 - المرجع نفسه.

6-4Steven Rosen & Walter Jones. The Logic of International Relations (Winthrop Cambridge Mass, U. S. A. 1974).

7- Galtung, John. "A Structural Theory of Integration. «Journal of Peace Research: Vol. 5, No. 4, 1968, p.377.

8-Deutsch. , Karl W. The Analysis of International Relations. (Englewood, Cliffs, New Jersey Prentice Hall, 1978).

9-Etzioni, Amitai. The Active Society. (New York Free Press, 1968).

10 - جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجّد)، 1985.

عُقد الاجتماع الوزاري الثاني للحوار الإستراتيجي بين الجانبين في سنغافورة يومي 31 مايو و1 يونيو 2010م، وفي ذلك الاجتماع تم إقرار خطة العمل التي شملت المجالات الاقتصادية والثقافية، ومن أجل وضع تلك الخطة موضع التنفيذ تم تشكيل ست فرق عمل متخصصة في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار الزراعي والأمن الغذائي، والتعليم والطاقة والثقافة والإعلام والسياحة، فيما عُقد الاجتماع الوزاري الثالث بين الجانبين في المنامة يوم 26 نوفمبر⁽¹¹⁾ 2013.

والجدير بالذكر أنه تم اعتماد سفراء دول مجلس التعاون المعتمدين في جاكارتا لدى الأمانة العامة لرابطة الآسيان وفقاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري المشترك الثاني. وبشأن اعتماد سفراء دول رابطة الآسيان في الرياض لدى مجلس التعاون فقد قامت الأمانة العامة للمجلس بإنشاء آلية للاعتماد وتمت الموافقة عليها من الدول الأعضاء في المجلس.

ومن ناحية ثانية وفي ظل حرص الآسيان على تطوير علاقاتها بدول العالم عموماً بشكل ثنائي فقد تم تعديل المعاهدة المنشئة لمنظمة رابطة الآسيان عام 1987م بما يتيح للدول من خارج الرابطة بالانضمام إلى هذه المعاهدة بشرط موافقة الدول الأعضاء في الرابطة بالإجماع للانضمام، ومن ثم أصبح عدد الدول المنضمة إلى المعاهدة من خارج الرابطة 30 دولة وذلك بعد انضمام البحرين وألمانيا إليها في 2 نوفمبر 2019م، ومن تلك الدول مصر والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وكذلك الاتحاد

- التكامل الاقتصادي بإقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة لتعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الأطراف في العملية التكاملية، من خلال توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة العوائق أمام التدفق الحر للسلع والخدمات وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق المشتركة.

ولا شك أن التكتلات الإقليمية الفرعية للدول المنضوية ضمنها تتيح السعي معاً لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة التي تتقاطع في مواطن معينة، واستغلال فرص التعاون المشترك وفق أساس إقليمي، وجني المكاسب والمنفعة المتبادلة ولاسيما الاقتصادية منها، وتحقيق توازن القوى الإقليمي، فضلاً عما تمثله من ساحة مناسبة لتنسيق المواقف حيال قضايا وأزمات الإقليم ومحاولة تسويتها بالطرق السلمية، والتشبيك التكاملي مع أهداف التنظيمات الإقليمية كسبيل للتنمية والنهوض والتقدم المنشود.

ثانياً: تاريخ موجز حول علاقات دول الخليج العربي برابطة الآسيان

تعود بداية العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) إلى عام 1990، ومنذ ذلك الحين اتفق الجانبان على عقد لقاءات سنوية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووقع الجانبان في العاصمة البحرينية المنامة في يونيو 2009م على مذكرة تفاهم تعد أساساً للتعاون بين الكتلتين وذلك خلال الاجتماع الوزاري الأول للحوار الإستراتيجي بينهما، وخلال ذلك الاجتماع تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الأمانتين، كما

11- GCC (Gulf Cooperation Council). "الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الإقليمية." Accessed July 20, 2023, <https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements>

وكذلك منطقة تجارة حرة، ولاسيما أنه في ظل تشابه ظروف الكتلتين فإن دول الخليج العربي بإمكانها الاستفادة من تلك التجارب. وثالثها: القواسم المشتركة بشأن حرص دول الكتلتين على الإغلاء من مبادئ الأمم المتحدة وتطبيقها بشأن احترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شئونها الداخلية وتسوية الخلافات بالطرق السلمية⁽¹³⁾.

ثالثاً: العلاقات السياسية بين دول الخليج العربي والآسيان

عززت الأهمية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للمنطقتين.. مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة (الآسيان) رغبة متبادلة لتطوير العلاقات البينية وتحقيق المصالح المشتركة، في ظل إدراك دول مجلس التعاون أهمية بناء علاقات قوية وراسخة مع الدول الآسيوية في شرق القارة، لفتح آفاق تعاونية واسعة وتنوع سياساتها الخارجية والانفتاح على المنظمات الإقليمية والدولية. ولاشك أن حيادية دول (الآسيان) التي تتضح في سياساتها وابتعادها عن الانخراط في القضايا الدولية الشائكة قد زاد من أهميتها بالنسبة لدول مجلس التعاون لكون العلاقة مع هذا التجمع الضخم تأتي ضمن تنوع الشراكات الدولية لدول المجلس.

وقد شكلت العلاقات السياسية منذ تدشينها رسمياً عام 1990م بجهود مملكة البحرين

الأوروبي، ومن منطقة الخليج العربي انضمت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان فيما انضمت المملكة العربية السعودية للمعاهدة في يوليو 2023م⁽¹²⁾

وتستهدف المعاهدة هذه تعزيز السلام والترسيخ لصداقة طويلة المدى بين الآسيان وتلك الدول تأسيساً على المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وأهمها الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة والمساواة والسلامة الإقليمية والهوية الوطنية لجميع الدول، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وتسوية الخلافات أو النزاعات بالطرق السلمية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

وكانت هناك العديد من الزيارات المتبادلة بين الجانبين، ولكن بوجه عام يمكن تحديد ثلاثة مقومات أو بالأحرى ركائز مهمة للعلاقات بين دول الخليج العربي والآسيان، أولها: سعي دول كلتا المنطقتين لتنفيذ رؤى اقتصادية طموحة، فدول الخليج العربي الست أعلنت عن تنفيذ رؤى اقتصادية بعيدة المدى لتنوع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات وهو الهدف ذاته لدول الآسيان حيث إن لديها خططاً مماثلة، ومن ثم توجد مصلحة مشتركة للجانبين في تعزيز التعاون فيما بينهما في المجالات الاقتصادية وبالذات في ظل وجود توجُّهات بشأن توجيه بعض الاستثمارات الخليجية لمنطقة الآسيان. وثانيها: الدروس المستفادة لدول الخليج العربي من منظمة الآسيان التي نجحت في تأسيس المنتدى الإقليمي للآسيان

12 Bahrain News Agency "معاهدة الصداقة مع دول (آسيان) بوابة للإسهام في تنمية علاقات البحرين بدول الرابطة" November 2, 2019. Accessed July 20, 2023. <https://www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDg9gx0Q%2FjmP9U6gj8cpklls%3D>

13 Mohammed Gharawi, "معاهدة الصداقة والتعاون.. رؤية مشتركة وعلاقات متجددة", Riyadh Newspaper, July 13, 2023, accessed on [insert date], <https://www.alriyadh.com/2022210>

وقد شكل منتصف العام 2008م وما بعده نقلة نوعية في مسار علاقات التنظيمين، لناحيتي مأسستها وزخمها، بعدما دفعت الأزمة المالية العالمية عام 2008م والتي عصفت باقتصادات العديد من الدول، مجلس التعاون الخليجي لتوطيد علاقاته بالرابطة الآسيوية وتنويع شبكة تعاملاته الاقتصادية بما لا يجعلها مرتبطة بتقلبات الأسواق الغربية. فقد تم ايجاد أطر مؤسسية تنظيمية للعمل المشترك بدل الاكتفاء بتعزيز الروابط الثنائية بين بلدان الكتلتين، وهي السمة الغالبة عليهما، من خلال إناطة مهام تنسيق العلاقات إلى سكرتارية المنظمين بعد كل اجتماع وزاري، وتشكيل لجان فرعية متخصصة في مختلف المجالات، تبعه اعتماد آلية الحوار الاستراتيجي الذي تم تدشينه خلال الاجتماع الوزاري المشترك الأول له المنعقد بمملكة البحرين في مايو 2009م⁽¹⁴⁾، وهي خطوة بالغة الأهمية تخدم الرغبة المتبادلة لتطوير العلاقات وتنميتها وتنسيق العمل المشترك عبر بلورة خطط مشتركة بعيدة المدى وتحديد الإجراءات والآليات المناسبة، وتعزيز الاتصالات والتفاهات السياسية، وتوسيع نطاق الأنشطة التعاونية، بما يحقق مصالح الطرفين.

فيما تم تدشين آلية الاجتماع الوزاري الدوري بين مجلس التعاون ورابطة (الآسيان) في العام 2009م، حينما استضافت مملكة البحرين عقد أول اجتماع في 29 و30 يونيو من العام ذاته وشهد توقيع مذكرة تفاهم وتبني رؤية مشتركة لعلاقة تعاونية مستدامة، تقوم على مبادئ حق الدول

التي تعد أساس التعاون بين الكتلتين، أرضية مستقرة لمجالات التعاون المتعددة، إلا أنها مرت بعدة مراحل أُنسجت في البداية بضعف الوتيرة قبل أن تصل إلى ما هي عليه الآن من التطور. بينما لم تكن العلاقات الدبلوماسية على مستوى التنظيمين التي أُعلنت رسمياً وفق اتفاق الاجتماع الوزاري المشترك الثاني في يونيو 2010م باعتماد سفراء كلا الجانبين في الرياض وجakarta، على نفس السوية، فعلى سبيل المثال أعلنت المملكة العربية السعودية وتايلاند عام 2022م عن عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما عقب أكثر من ثلاثة عقود من التوتر والقطيعة.

وقد ظلت العلاقات متواضعة خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم إلى أن انتقل مجلس التعاون في العام 2000م إلى مرحلة جديدة في ترتيب علاقته مع (الآسيان) عبر تشكيل لجنة خاصة بهذا الشأن في المملكة العربية السعودية؛ لتحديد أوجه التعاون التي تدفع بالعلاقة بين الطرفين إلى أعلى مستوياتها، وشملت استمرار الاتصالات السياسية وتنسيق المواقف في الهيئات الدولية وتبادل الخبرات وتعزيز التجارة والاستثمار. فيما بدأت المحادثات بين الطرفين في العام 2004م تأخذ منحى أكثر دقة، من خلال الإيعاز للجهات المختصة في الكتلتين بالتواصل لتعزيز التعاون في مجالات السياحة والصحة والجرائم الدولية ومكافحة الإرهاب، والتي تم رفعها بمجالات تعاون مشترك أخرى في العامين 2006م و2007م، مثل أمن الطاقة وتغير المناخ وحوار الأديان والحضارات، مع استمرار اللقاءات التقليدية على هامش اجتماعات الأمم المتحدة والزيارات الروتينية بين الطرفين.

14 - «موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية». تاريخ الوصول 3 يونيو 2023م. / <https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements>

الحديث عن التعاون العسكري والأمني الذي ظل في إطار الاتفاقيات الثنائية.

وقد تنامت العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون ودول (الآسيان)، ويتضح ذلك على سبيل المثال من خلال دعوة المملكة العربية السعودية لثلاث دول من الرابطة خلال رئاستها لاجتماع (مجموعة العشرين G20) التي تضم 20 دولة والاتحاد الأوروبي، الذي عقد في الرياض عام 2020م، فحلت سنغافورة وفيتنام ضيفتين على المنتدى الدولي، إلى جانب إندونيسيا أحد أعضاء المجموعة، فيما جمعت الطرفين اجتماعات عديدة كان آخرها في سبتمبر 2019م، وزيارات مكثفة رفيعة المستوى خلال جائحة (كورونا) وبعدها، ولقاءات ثنائية، كما أعلنت ماليزيا عن استضافتها لقمة مشتركة في شهري سبتمبر أو أكتوبر للعام الحالي 2023م. بينما شهدت أزمة العلاقات السعودية / التايلندية انفراجة في عام 2022م، وزيارات متبادلة بين البلدين، بهدف تعميق العلاقات السعودية مع دول منطقة جنوب شرق آسيا.

وفي إطار تعزيز العلاقات بين الجانبين وقَّعت ثلاث دول خليجية هي الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة قطر، معاهدة الصداقة والتعاون مع رابطة (الآسيان) في 3 أغسطس 2022م، على هامش الاجتماع الـ 55 لوزراء خارجية (الآسيان) والذي استضافته كمبوديا خلال الفترة من 30 يوليو إلى 6 أغسطس 2022م، بهدف فتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري والنهوض بالعلاقات الاستراتيجية نحو المزيد من

في السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية، كما تم وضع أجندة واسعة للتعاون المشترك، شملت مجالات الطاقة والاستثمار والسياحة والاقتصاد والتجارة والأمن الغذائي والزراعة وتشجيع التعاون بين القطاع الخاص من خلال (منتدى أعمال الآسيان/ مجلس التعاون الخليجي)⁽¹⁵⁾. وقد جرى الإعلان قبله في 21 أغسطس 2008م عن إنشاء (المركز الاقتصادي الخليجي الآسيوي) في حفل خاص أقيم في ماليزيا لتيسير العمل من أجل بناء شراكات استراتيجية في مجالات النفط والغاز والصيرفة والتعليم. وكان المميّز في هذه الخطوة أن اتحاد غرف دول مجلس التعاون لعب دوراً مهماً في تسريع إنشائه، بما عكس تطوراً ملحوظاً في الأداء الخليجي تجسّد لاحقاً في عقد مؤتمرات واجتماعات ولقاءات مشتركة للبحث في أفق التعاون المشترك.

وأعقب ذلك عقد لقاءات دورية لتنسيق الجهود خلال الاجتماع الوزاري الثاني في سنغافورة في العام 2010م نتج عنها اعتماد خطة عمل لمدة عامين ووضع التدابير والآليات اللازمة للتعاون فيما يتعلق بالتشاور المتبادل بخصوص القضايا الدولية وتبادل السفراء بين المنظمين وتطوير مجالات التجارة والاستثمار والاقتصاد والتنمية والتعليم والثقافة وتبادل المعلومات⁽¹⁶⁾. ويُلاحظ هنا مسعى العمل المشترك على توسيع نطاق التعاون لتشمل كافة الجوانب تقريباً، باستثناء

15 - بلال الشوكي. «مجلس التعاون الخليجي والتوجه شرقاً: قراءة في العلاقة مع (الآسيان)». مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد 4. أيلول سبتمبر 2017م. (تاريخ الوصول 11 مايو 2023م)..

<https://democraticac.de/wp-content>

16 - «موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية». مرجع سابق.

النفط بسعة تصل إلى 40 مليون برميل من النفط الخام في ولاية جوهور الماليزية. كما استثمرت دولة قطر حوالى 5 مليارات دولار في مجمع (بينجيرانج) المتكامل للبتروكيمياويات في ولاية جوهور أيضاً، كما أعلنت قطر عام 2013م عن مشروع يتيح لماليزيا المنافسة مع سنغافورة لتصبح مركزاً إقليمياً للصناعات البترولية في جنوب شرقي آسيا.

والجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون تعد مصدراً مهماً للاستثمارات في عدد من دول الآسيان، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعد المملكة العربية السعودية خامس دولة في مصادر الاستثمار بماليزيا، كما ازداد عدد الشركات من دول الآسيان المسجلة في غرفة دبي التجارية ونسبة حوالى 35.5% منذ عام 2018م وحتى عام 2021م، كما أنه لسنغافورة عضو الآسيان اتفاقاً للتجارة الحرة مع دول المجلس جرى توقيعه عام 2008م⁽¹⁸⁾. وتلك أمثلة على سبيل المثال لا الحصر.

ومن ناحية أخرى يتوقع أن تزداد الاستثمارات الخليجية في دول الآسيان خلال السنوات القادمة لثلاثة أسباب، الأول: التطورات الاقتصادية في كل من أوروبا والولايات المتحدة وقدرة الاقتصادات الآسيوية على التأقلم مع التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي وخاصة تراجع أداء اقتصادات الدول الكبرى. والثاني: قدرة اقتصادات دول الآسيان على التعافي بشكل سريع في أعقاب الأزمات التي شهدتها العالم وخاصة جائحة (كورونا)، بالإضافة إلى تداعيات الحرب

التقدم والازدهار⁽¹⁷⁾، بما يعكس أهمية العمل متعدد الأطراف، وخصوصاً مع المنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة، والتعامل الفاعل مع العديد من القضايا الملحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي مقدمتها تغير المناخ وأمن الغذاء والطاقة واستدامة قطاع الرعاية الصحية، ودعم مبادئ التعايش السلمي.

رابعاً: العلاقات الاقتصادية

خلال اللقاءات الثنائية بين الجانبين على مدى العقدين الماضيين كان هناك اهتمام كبير بموضوع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي، وتشير بعض التقارير إلى أن واردات دول مجلس التعاون من دول الآسيان تمثل نسبة 6% من واردات دول مجلس التعاون من الخارج وذلك خلال الفترة من عام 2016م وحتى عام 2020م، وقد مثلت الإلكترونيات ما نسبته 28% من تلك الواردات تلتها الآلات بنسبة 12%، كما بلغت استثمارات دول المجلس في الآسيان منذ عام 2016م وحتى سبتمبر 2021م حوالى 13,4 مليار دولار. وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات، ومن ناحية ثانية أعلنت شركة (أرامكو) السعودية عن استثمارات تبلغ قيمتها سبعة مليارات دولار مع شركة (بتروناس) الماليزية للبتروكيمياويات في عام 2017م، وتمثل أكبر استثمارات لـ(أرامكو) خارج المملكة. وفي عام 2013م وقّعت دولة الإمارات اتفاقاً تقدر قيمته بـ 6.57 مليارات دولار لتأسيس منشأة لتخزين

18- Mohammed Gharawi, "بوصلة الخليج (آسيان).. تعاون مشترك ومصالح متبادلة", Independent Arabia, August 12, 2022, accessed July 20th, 2023 <https://www.independentarabia.com/node/361001>

17 - «دولة الإمارات توقع معاهدة التعاون والصداقة مع (الآسيان). موقع وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة. (تاريخ الوصول 23 مايو 2023م). <https://www.mofa.gov.ae/ar-ae/>.
mediahub/news/2022/8/3/03-08-2022-uae

في تلبية احتياجاتها من النفط⁽²⁰⁾.

خامساً: مستقبل التعاون بين مجلس التعاون والآسيان ضمن التحولات الإقليمية والعالمية

تؤثر معطيات العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية، الزخمة نسبياً، بين دول مجلس التعاون ورابطة دول (الآسيان) إلى إمكانية تحقيق المزيد من التطور في ظل محفزات واعدة تؤسس لنموها جديّة البحث، مستقبلاً، في بناء شراكة استراتيجية بينية، إلا أن وجود تحديات داخلية وخارجية وازنة تواجه مسعى التحرك الثنائي قد يعرقل مسار الانتقال بصيغ التعاون المتعددة بين الجانبين إلى مستوى أكثر تقدماً، وهذا ما لم تتم معالجتها.

محفزات تطوير العلاقات الخليجية برابطة (الآسيان)

إن استدارة دول مجلس التعاون شرقاً باتجاه رابطة دول جنوب آسيا (الآسيان) خاصة، والقوى الآسيوية الكبرى عامة، والتي اكتسبت زخماً واضحاً في السنوات الأخيرة رغم قِدَمها، تعكس مساعي إعادة النظر في خريطة العلاقات الخليجية الدولية استجابة للتحولات العميقة في بنية النظام الدولي وتفاعلاته المركزية، وتبعات الحرب الروسية/ الأوكرانية التي ألقت بظلالها على مجالات الطاقة والنفط والأمن الغذائي

في أوكرانيا، الأمر الذي من شأنه تعزيز الثقة في المستثمرين في تلك الاقتصادات. والثالث: الدور الذي يمكن أن تضطلع به دول الآسيان في تأمين احتياجات دول مجلس التعاون من السلع والمنتجات الغذائية وهو تحدٍ مهم يواجه دول المجلس وخاصة في ظل ارتفاع أسعار تلك المنتجات في الأسواق العالمية، وعليه تُعد الآسيان مصدراً مهماً لدول المجلس بشأن الأمن الغذائي، ويعزز من ذلك القرب الجغرافي لدول الآسيان بشكل نسبي من منطقة الخليج العربي. والجدير بالذكر أن دول التعاون تعتمد في تأمين احتياجاتها من الغذاء على الاستيراد من الخارج بنسبة تصل إلى 85%، وتستورد حوالي 7% فقط من تلك الاحتياجات من آسيا مما يجعل هناك ضرورة استراتيجية لزيادة تلك النسبة وخاصة في ظل وجود ميزة نسبية لدى دول الآسيان تتمثل في تنوع الإنتاج الزراعي، فالمنطقة تعد منتجاً رئيسياً لمختلف المواد الأولية مثل الأرز والذرة وقصب السكر والصويا. فعلى سبيل المثال تنتج فيتنام وتايلند الأرز، في حين تقوم إندونيسيا وماليزيا بإنتاج المحاصيل الصناعية مثل زيت النخيل. وكان للقطاع الزراعي إسهام كبير وملحوس في الناتج المحلي الإجمالي لكل من إندونيسيا وتايلند والفلبين وفيتنام بما يبلغ حوالي 717 مليار دولار عام 2019م بزيادة بلغت نسبتها 30% عن العام 2015م⁽¹⁹⁾، وتوجد عوامل تفسر تلك الزيادة منها زيادة إنتاجية العمالة وتحرير التجارة، كما تعتمد دول جنوب شرق آسيا على منطقة الخليج العربي

19- Mizik, Tamás, Ákos Szerletics, and Attila Jámor. "Agri-Food Export Competitiveness of the ASEAN Countries." Accessed December 14, 2022. https://www.researchgate.net/publication/346989805_Agri-Food_Export_Competitiveness_of_the_ASEAN_Countries.

20- Agri-Food Industry Key to Southeast Asian Economies According to Report." New Food Magazine. Accessed December 14, 2022. <https://www.newfoodmagazine.com/news/142252/agri-food-industry-southeast-asia/>.

تجاه القضية الفلسطينية، وهي مسألة محورية بالنسبة لدول مجلس التعاون، مما يوجد بيئة مواتية لمهمة الدبلوماسية الخليجية لتعزيز الخطى في الاستدارة شرقاً، انسجاماً مع مسعى نظيرتها بمنظمة (الآسيان) للتقدم غرباً.

3- جاذبية صعود (الآسيان) الحالي والمنافع المتبادلة: تملك دول جنوب شرق آسيا راهناً الاقتصادات الأكثر ديناميكية على المستوى الدولي؛ حيث تتمتع بأعلى معدلات النمو الاقتصادي وتضم أكبر اقتصادات في العالم، فضلاً عن قدرتها على التأقلم مع انكماشات الاقتصاد العالمي، والتعافي السريع من الأزمات الاقتصادية، مما يُكسب المستثمرين ثقة في هذه المنطقة ويجعلها أرضاً صالحة للاستثمارات الخليجية.

وقد أشارت الدراسة سابقاً إلى عمق العلاقات الخليجية الاقتصادية مع (الآسيان)، مما جعل دول الرابطة، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية في إطار (الآسيان+3)، وهي شراكة تجمعها منذ مطلع تسعينيات القرن المنصرم كأكبر شريك تجاري واقتصادي لدول الخليج العربي مجتمعة أو كل على حدة، حيث تمثل التجارة نحو ثلث إجمالي تجارتها الخارجية.

ومن الممكن التأسيس على ذلك لتطوير العلاقات البينية، وتحقيق أهداف استراتيجية لدول مجلس التعاون، تتمثل في ضمان مشرتين دائمين لصادراتها من الطاقة، وفتح فرص استثمارية جديدة سواء داخل الأسواق الآسيوية أو عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة التي تدعم خططها للتنوع الاقتصادي، وضمان الأمن الغذائي عبر تدفقات دائمة من السلع والمنتجات الغذائية، أو من خلال الاستثمار في القطاع

تحديداً، عدا أزمات المشهد الإقليمي المضطرب، وذلك بهدف فتح آفاق جديدة في الإقليم الآسيوي الصاعد الذي يقف على مقربة من البوابة الشرقية العربية.

ويبدو أن عدداً من العوامل التاريخية والمعاصرة والاستشرافية تشكل محفزات لدول مجلس التعاون لتطوير علاقاتها برابطة (الآسيان) ونقلها إلى مستوى أكثر تقدماً، وذلك على النحو التالي:

1- الأهمية الاستراتيجية المشتركة: فكما أن لمنطقة الخليج العربي أهمية جغرافية واستراتيجية واقتصادية وسياسية وازنة إقليمياً ودولياً؛ فإن منطقة رابطة (آسيان) تتمتع بموقع استراتيجي جيوسياسي مهم متاخم لبحر الصين الجنوبي الذي يعد مركزاً حيوياً لحركة البضائع الدولية، كما تصنف المنطقة باعتبارها خط الازدهار القادم للتقنية والتجارة الإلكترونية ومن بين المناطق الأسرع نمواً اقتصادياً والكثافة السكانية بها مرتفعة، إذ يبلغ عدد سكان دول الرابطة مجتمعة حوالي 640 مليون نسمة، وتبلغ مساحتها نحو 4.5 ملايين كيلومتر مربع.

2- إن البنى الثقافية والمجتمعية في مجتمعات رابطة (آسيان) هي أقرب نسبياً للمجتمعات الخليجية، والعربية عامة، قياساً للمجتمعات الغربية، كما أن الوجود الإسلامي في عدد كبير منها يعزز هذا الجانب، إذ تشير البيانات السكانية إلى أن عدد المسلمين فيها يبلغ حوالي 240 مليون شخص، بأكثرية في إندونيسيا وبروناي وماليزيا.

ويتصل ذلك بطبيعة العلاقة التاريخية عموماً بين العرب والآسيويين التي تركز صورة ذهنية إيجابية لدى الشعوب في كلا الطرفين مقارنة بمناطق أخرى، فضلاً عن توافق الرؤية السياسية

الزراعي والغذائي لبعض الدول الآسيوية، مما يجتئها ارتفاع الأسعار المفاجئ في الأزمات ويضمن لها مصادر متعددة منها⁽²¹⁾، فضلاً عن استقبال العمالة ذات الأجور المنخفضة للمساهمة في إقامة المشاريع التحتية والاقتصادية.

ولا شك أن الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون قد شكّل سبباً جاذباً لرابطة (الآسيان) لتعزيز التعاون معها، بالإضافة إلى أهمية منطقة الخليج العربي بوصفها من أكبر مناطق إنتاج النفط والغاز الطبيعي المسال عالمياً، وهو أمر حيوي لدول جنوب شرق آسيا، ولاسيما الصين واليابان وكوريا الجنوبية، لتزويدها بإمدادات الطاقة المطلوبة، كما تعتبر الأسواق الخليجية جذابة للشركات الآسيوية، وخاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية وتصدير السلع الاستهلاكية، كما تعتبر وجهة مربحة لصادرات التكنولوجيا العسكرية وذلك في ظل حرص (آسيان) على تنويع صادراتها إلى الأسواق الخليجية.

4- توظيف علاقات دول الخليج العربي السياسية والتاريخية والتجارية سواء مع رابطة (الآسيان) أو مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية في إطار (الآسيان+3)، والتي تجمعها معها علاقات اقتصادية مهمة، لجهة تكييف المواقف الآسيوية تجاه القضايا العربية عموماً والخليجية خصوصاً فسياسياً تُعد الصين من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ومن مصادر الدعم السياسي المهمة وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية

الفلسطينية وبعض القضايا الإقليمية، في حين إن اليابان تخوض حملة للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. كما أن عضوية المملكة العربية السعودية وإندونيسيا، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، في (مجموعة العشرين)، ووجود ثلاث دول من رابطة (الآسيان) وهي إندونيسيا وماليزيا كعضوين مؤسسين إلى جانب بروناي في منظمة التعاون الإسلامي، من شأنه أن يعزز العلاقات البينية في خدمة قضايا الشعوب وازدهارها.

إن الارتباط الوثيق للمصالح الاقتصادية والتجارية مع دول جنوب شرق آسيا مفيد في دعم قضايا دول مجلس التعاون عبر المنظمات والمحافل الدولية، وخصوصاً القضايا التي تهمها كحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، أو القضايا ذات الاهتمام المشترك في الأمم المتحدة. وعلى المستوى الاستراتيجي فإن تشابك المصالح التجارية والاقتصادية العالمية، وازدياد الحاجة العالمية إلى النفط، وأهمية تأمين إمداداته من منطقة الخليج العربي، وحماية خطوط الملاحة الدولية في الخليج العربي، تؤكد أهمية تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

5- يتشاطر الطرفان في حيوية تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب، في ظل معاناة مشتركة من التنظيمات الإرهابية، وتصاعد نشاطها، لاسيما (القاعدة) وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في دول آسيوية مثل إندونيسيا والفلبين وماليزيا وتايلند وميانمار وإقليم شينجيانغ في الصين. وتعد ماليزيا وإندونيسيا وبروناي أعضاء في (التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب) بقيادة المملكة العربية السعودية، الذي أُعلن عنه في ديسمبر 2015م ويضم 41 دولة، ومقر غرفة عملياته

21 - محمد غروري. «بوصلة الخليج نحو (آسيان).. تعاون مشترك ومصالح متبادلة». موقع الإندبندنت عربية. 12 أغسطس 2022م (تاريخ الوصول 5 يونيو 2023م). <https://www.independentarabia.com>

في سبتمبر 2013م. ولاشك أن تطور العلاقات على المستويات الثنائية يسهم في تعزيز العلاقات الكلية، إلا أن تكريس المسار الثنائي يمكن أن يمثل بديلاً للإطار الجماعي، ويُفقد أهميته أو جدواه.

2- عطفاً على ما سبق فإن غلبة صيغ التعاون الثنائي على العمل الجماعي قد يؤدي إلى تحرُّر دول (الآسيان) عن اتخاذ سياسات موحَّدة تجاه القضايا الخليجية. وصحيح أن رابطة (الآسيان) لم تصل بعدُ إلى مستوى تبيّن سياسة موحَّدة تجاه القضايا الخارجية، أو تنسيق السياسة الخارجية لدولها، لكن تضالُّو تعامُل دول المجلس ككتلة واحدة مع دول الرابطة قد يُضعف قدراتها التفاوضية مع (الآسيان)، وخاصة في ظل وجود قضايا ذات اهتمام خليجي جماعي مثل العمالة الآسيوية بدول الخليج العربي والتي تأتي نسبة مهمة منها من دول جنوب شرق آسيا.

3- غلبة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية على المكوّن الأمني: إذ لا يمكن الحديث عن تطوير العلاقات الثنائية وبناء علاقات استراتيجية مستدامة بين التنظيمين بدون تنوُّع هذه العلاقات وشمولها مختلف المجالات السياسية والأمنية بجانب المجالات الاقتصادية والتجارية، باستثناء الاتفاقات الثنائية بين بلدان الكتلتين خارج الإطار الجماعي.

4- القضايا الخلافية: هناك قضايا خلافية بين دول مجلس التعاون وبعض دول جنوب شرق آسيا بشأن معاملة الأقليات الإسلامية في بعض دول (الآسيان)، واختلاف الأولويات والأهداف لدى الجانبين أحياناً، فعلى سبيل المثال شهدت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وماليزيا توتراً منذ قمة كوالالمبور الإسلامية في ديسمبر

المشتركة في الرياض. ومن الممكن التأسيس على تلك الرؤية المشتركة في تعزيز التعاون في مجالات التدريب الأمني والعسكري وشراء المعدات الحربية وتنسيق المواقف حيال القضايا المتعلقة بالإرهاب

6- إن وجود دولة نووية كالصين في نطاق الاهتمام الخليجي بتعزيز العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا يفتح المجال مستقبلاً أمام المملكة العربية السعودية في حالة ما إذا قررت تطوير برامج نووية سلمية.

التحديات

تواجه العلاقات بين دول مجلس التعاون ورابطة دول (الآسيان) عدداً من التحديات التي قد تعرقل مسار تطويرها والانتقال بها إلى مرحلة أكثر تقدماً أو مستوى الشراكة الاستراتيجية المستدامة، وهي على النحو التالي:

1- غلبة صيغ التعاون الثنائي على العمل الجماعي: بالرغم من أن الحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول (الآسيان) يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه دول التعاون لوضع الأطر المؤسسية التي تخدم تطوير علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية المختلفة، مثلما يتم عن وحدة الموقف والتحرك الخليجي الموحد بهدف ورؤية مشتركة، انسجماً مع استحداث آلية الاجتماع الوزاري لإدارة العلاقة بين الجانبين، غير أن العلاقات الثنائية لا تزال تسير بمعدل أسرع من تطور العلاقات المماثلة على مستوى التنظيمين الإقليميين، سواء كعلاقات ثنائية بين دول مجلس التعاون ودول (الآسيان) أو علاقات بين بعض دول المجلس ورابطة (الآسيان)، أو العكس، أسوة بتوقيع اتفاق للتجارة الحرة بين سنغافورة ومجلس التعاون الذي دخل حيز التنفيذ

كشف موقف دول الرابطة المتباين من أزمة ميانمار الانقسامات البينية، فضلاً عن وجود خلافات يابانية/ صينية حول الحدود البحرية في بحر الصين الشرقي، وملف كوريا الشمالية النووي الشائك، وسط مخاطر إمكانية انتقال التوترات الحاصلة في تلك المناطق إلى المحيط الهندي الذي يعتبر ممراً دولياً حيوياً لشحنات النفط والغاز المسال في العالم، وحركة الحاويات من وإلى الدول الصناعية في آسيا وبقية العالم. هذا إلى جانب الهواجس الهندية حول صعود الصين؛ حيث تنظر الهند بقلق من خطط الصين الطموحة لتطوير أسطولها البحري، واستثماراتها الضخمة في إطار مبادرة (الحزام والطريق)، التي أطلقتها الصين عام 2013م، وخصوصاً في دول مثل باكستان وسريلانكا، إزاء الخشية من أن يخلق ذلك مناطق نفوذ صينية تؤدي في النهاية إلى تطويق الهند. وهناك ما يشبه اندلاع حرب باردة جديدة في المحيط الهندي في ظل تحالف غير رسمي أو معلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأستراليا واليابان من جهة، والصين من جهة أخرى.

ولا شك أن جميع تلك القضايا ربما تكون لها تداعيات سلبية على مسار تطوير علاقات دول مجلس التعاون مع دول (الآسيان)، وقد تُعقّد حسابات الدول الخليجية مجتمعة أو كل دولة على حدة، في التعامل معها، ومع البلدان الآسيوية عموماً، وبخاصة فيما يتعلق بمبادرة (الحزام والطريق) الصينية ولاسيما في مناطق مثل باكستان وآسيا الوسطى. ومن الناحية الاقتصادية وفي حالة تصاعد النزاعات بين الدول الآسيوية فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن والتأمين بما تترتب عليها كلفة اقتصادية كبيرة.

6- التنافس الأمريكي/ الصيني: من المستبعد عدم

2019م، التي دعا لها الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد، كمحاولة لإنشاء تكتل إسلامي جديد بعيداً عن مظلة منظمة التعاون الإسلامي، التي تضم في عضويتها 57 دولة ومقرها المملكة العربية السعودية، غير أن ماليزيا بدأت تسعى لإصلاح العلاقات الثنائية مع المملكة⁽²²⁾، مثلما أعلنت المملكة العربية السعودية وتايلاند عام 2022م عودة علاقاتهما الدبلوماسية عقب أكثر من ثلاثة عقود من التوتر.

5- النزاعات الآسيوية: الخلافات بين رابطة دول (الآسيان) والمناطق المحيطة أو المرتبطة بها، قد تُلقِي بظلالها السلبية على مسار التعاون مع دول مجلس التعاون. إذ هناك نزاعات لدول (الآسيان) وخصوصاً الفلبين وفيتنام وبدعم ماليزيا وإندونيسيا وبروناي، مع الصين على السيادة والحقوق البحرية في بحر الصين الجنوبي ذي الأهمية الاقتصادية والطبيعية والاستراتيجية، والتي وصلت حد المواجهات المباشرة بدون أن تبلغ المواجهة العسكرية، وفي ظل تخطيط أعضاء الرابطة لإجراء أول مناورات عسكرية مشتركة فيه في سبتمبر 2023م، لإظهار وحدة موقف الكتلة، وفق مراقبين⁽²³⁾، وما تحمله من انعكاسات على مصالح قوى خارجية آسيوية مثل اليابان والهند وروسيا، وأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، فيما

22 - إنجي مجدي. «ماليزيا تتجه لترميم العلاقات مع الرياض بعد خروج مهاتير محمد». موقع الاندبندنت عربية. 11 مارس 2020م. (تاريخ الوصول 11 يونيو 2023م). <https://www.independentarabia.com/node>

23 - «تسعى الآسيان إلى إظهار الوحدة في تدريبات بحر الصين الجنوبي» موقع صوت الخليج. 21 حزيران يونيو 2023م (تاريخ الوصول 25 يونيو 2023م). <https://khaleejvoice.com/news>

والأمنية الوازنة الناجمة عنها، ومواجهة التحديات المحدقة بالأمن الإقليمي. ويتصل بذلك أهمية شمولية التعاون؛ بحيث لا يتركز على الجانب الاقتصادي فقط بل يشمل مختلف المجالات.

2- تعزيز إطار التعاون الجماعي ما بين الأقاليم، بمعنى أهمية أن يركز التعاون بين دول مجلس التعاون ودول رابطة (الآسيان) على مشروع مؤسسي متعدد الأطراف، مع أهمية الاستفادة من أطر العلاقات الثنائية في تكريس الصيغة الجمعية، حتى تنشأ علاقات تكامل لا تنافس بين الدول ضمن الإقليم الواحد في سعيها نحو تنمية علاقاتها بالتنظيم في الإقليم الآخر، وبين التنظيمين نفسهما. ويكتسب هنا الحوار الاستراتيجي أهمية بالغة يمكن التأسيس عليه لتقوية العلاقات بين الجانبين وتطويرها.

3- تعزيز الروابط الأمنية: إن تطوير سياسة التوجه شرقاً من جانب دول مجلس التعاون تجاه رابطة (الآسيان) خاصة والقوى الآسيوية عامة، يتطلب تعزيز المكوّن الأمني في العلاقات بين الجانبين، من خلال تطوير خطاب وموقف خليجي واضح بشأن القضايا الأمنية الآسيوية، بالتوازي مع قضايا الاقتصاد والتجارة، والذي بات ضرورة في ظل تسارع التحولات الاستراتيجية في الإقليم الآسيوي والصعود الصيني وما يفرضه من تداعيات، والتنافس الأمريكي/ الصيني، فضلاً عن الاهتمام الأمريكي المتزايد بالإقليم الآسيوي، ومن ضمنه دول جنوب شرق آسيا. بالإضافة إلى العلاقة القوية بين المصالح الخليجية والأمن الإقليمي في آسيا، سواء في جنوب شرق آسيا أو المناطق المرتبطة بها، وخاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وذلك بالنظر إلى اعتماد استمرار تدفق النفط الخليجي إلى الاقتصادات الآسيوية بشكل عام، ومن ضمنها

تأثر العلاقات بين دول مجلس التعاون ورابطة دول (الآسيان) بالتنافس الأمريكي/ الصيني، وهو أمر يتبدى من دول كلا المنطقتين، فمن جانب منطقة الخليج العربي، والشرق الأوسط عموماً، يواجه العديد من دولها تحدي الاستمرار في سياسة (التحوّط الاستراتيجي) في علاقاتها مع كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء تصاعد التنافس فيما بينهما، بحيث تنجح في الاستمرار في شراكها الاقتصادية مع الصين والمحافظة في الوقت نفسه على تحالفها الاستراتيجي وشراكها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية بدون أن تُضطر إلى الاختيار بين إحدى القوتين المتنافستين. أما من جانب دول (الآسيان) التي تربطها شراكة حوارية وعلاقات متينة مع الصين، فإن هناك خشية من أن انحياز قوى آسيوية رئيسية مثل اليابان وكوريا الجنوبية المنخرطتين في الشراكة ذاتها مع (الآسيان)، إلى المدار الأمريكي في منطقة الإندو/ باسيفيك في مواجهة الصين قد ينتقل تأثيره إلى مسار العلاقات مع دول مجلس التعاون لجهة زعزعته أو إبطاء تقدمه.

سبل معالجة معوقات تطوير العلاقات الخليجية بمنظمة (الآسيان)

تفوق العوائد الزخمة المتأتية من تطوير العلاقات الخليجية برابطة (الآسيان) حجم المعوقات التي تكبح مساره، عند توفر الإرادة السياسية الفعلية لدى الطرفين للتغلب عليها، وذلك من خلال الآتي:

1- وضع رؤية استراتيجية خليجية للتوجه شرقاً باتجاه دول (الآسيان) بعيدة المدى لتطوير العلاقات البينية وعدم جعلها أسيرة خطة تكتيكية قصيرة الأجل، لتحقيق المنافع السياسية والاقتصادية

لمجلس التعاون بالرياض في 7 سبتمبر 2022م تطوراً بالغ الأهمية في مسيرة العلاقات بين المنطقتين الحيويتين من العالم.. الخليج العربي وآسيا الوسطى، وجهود دولهما لتحقيق التنمية المستدامة والمصالح المشتركة، وفي ضوء إدراك دول الخليج العربي أهمية منطقة آسيا الوسطى ومحاولة الاستفادة مما توفره من فرص وإمكانيات كبيرة لخدمة المصالح الخليجية على المستويين الجيوسياسي والاقتصادي.

كما خطت دول الخليج العربي خطوات مهمة في مسار تعزيز العلاقات مع روسيا دون التخلي عن تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تُعده ذا طبيعة استراتيجية طويلة الأمد، وذلك في إطار التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، ومتطلبات تنوع الشراكات وأنماط التعاون مع تحقيق الموازنة فيما بينها، لتجنب الخلل في ميزان القوى الإقليمي لغير الصالح الخليجي. وتبرز هنا أهمية عدم اختزال التعاون في الجانب العسكري أو الحيز النفطي، أو ضخ الاستثمارات في روسيا فقط، رغم أهميتها، بل من خلال تدشين شبكة مصالح مشتركة تطل جوانب أخرى مثل نقل التكنولوجيا المتطورة لدول الخليج العربية والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتنوع في الصادرات الخليجية لروسيا، في ظل الخطط الخليجية الطموحة للاستغناء عن النفط كمصدر أساسي للدخل القومي، بما يحفظ المصالح الاستراتيجية لدول الخليج العربي ويرسخ الدعم الروسي للمواقف الخليجية تجاه القضايا الإقليمية عبر المحافل الدولية.

5- مثلما تكمن الأهمية الملحة هنا في فتح آفاق جديدة أمام التعاون الخليجي مع دول آسيا، لاسيما الصين التي تكتسب أهمية كبيرة في الحسابات

اقتصادية (الآسيان) على ضمان الأمن الإقليمي فيها، وخاصة في المضائق البحرية وطرق التجارة، فضلاً عن المبادرات المطروحة في الإقليم والتي تشكل منطقة الخليج العربي جزءاً مهماً منها، مثل مبادرة (الحزام والطريق) الصينية، مما يوضح التداخل والاعتماد المتبادل بين المصالح الاقتصادية والأمنية للطرفين.

ومع أن المكوّن الاقتصادي لا يزال يغلب على نمط العلاقات والتفاعلات بين الجانبين، لكن من الصعب استبعاد احتمال أن يؤدي تنامي الشراكات الاقتصادية إلى اضطلاع دول (الآسيان) لاحقاً بأدوار سياسية وأمنية في المنطقة، لضمان مصالحها الاقتصادية الحيوية مثل واردات الطاقة وسلاسل التوريد.

وفي هذا السياق من الممكن طرح عدد من القضايا الأمنية التي تشكل محور الاهتمام بين الجانبين وأحد جوانب تعزيز العلاقات الأمنية بينهما، مثل الحرب على الإرهاب عبر التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات وتطوير مواقف مشتركة بشأن التنظيمات الإرهابية والسياسات الداعمة للإرهاب، فضلاً عن قضية أمن المضائق والممرات البحرية، والتي تتطلب تطوير رؤية مشتركة للتعامل معها، وخاصة مضيق ملّقا وبحر الصين الجنوبي ومضيق هرمز.

4- نجحت دول مجلس التعاون في تنوع علاقاتها الآسيوية وتحقيق نوع من توازن القوى وتُعزّيز ثقلها الإقليمي، وذلك بتعزيز علاقاتها مع دول آسيا الوسطى الخمس (أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان)، حيث شكّل الاجتماع الوزاري المشترك الأول للحوار الاستراتيجي بين الجانبين بمقر الأمانة العامة

الاكتماء بالاتفاقيات الثنائية، رغم أهميتها، كبديل عن الإطار التعاوني الجمعي، بما يُفقدّه جدواه. ففي ظل المتغيرات والتحوللات العميقة في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية، وتنامي الصعود الآسيوي الحالي، فمن الأهمية بمكان أن تسعى دول مجلس التعاون إلى تطوير علاقات استراتيجية مع رابطة (الآسيان) والقوى الآسيوية الكبرى، بما يعزز بُعدها التنموي ويخدم المصالح المشتركة ويدعم الاستقرار في المنطقة.

الخليجية، في ضوء علاقات تاريخية ودبلوماسية متينة ولاسيما في الجانب الاقتصادي، كما أن مبادرة (الحزام والطريق) تتقاطع في بعض جوانبها مع حسابات دول الخليج العربي في أكثر من معطى وينسحب ذلك على أهمية تعزيز العلاقات مع اليابان وكوريا الجنوبية، في ضوء علاقات اقتصادية متينة، بالإضافة إلى تعميق أواصر العلاقات مع أفغانستان وباكستان، لتحقيق توازن القوى الإقليمي الداعم لأسس الأمن والاستقرار في المنطقة.

6- توظيف العلاقات التجارية والسياسية والتاريخية مع دول جنوب شرق آسيا، والدول الآسيوية الكبرى عموماً ذات الأقليات الإسلامية، لتكييف المواقف الآسيوية تجاه القضايا العربية والخليجية.

7- زيادة نسبة الدراسات الآسيوية في الجامعات الخليجية، والعمل على زيادة مراكز الدراسات الخليجية المتخصصة في جنوب شرق آسيا.

وفي المحصلة، تؤسّس العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الرّخمة نسبياً بين مجلس التعاون ورابطة (الآسيان) رغبة مشتركة لإمكانية تحقيق المزيد من التطور، والانتقال بصيغ التعاون المتعددة بين الجانبين إلى مستوى أكثر تقدماً، نحو بناء شراكة استراتيجية مستقبلاً، شريطة توفر الإرادة السياسية عند الطرفين لمعالجة التحديات الداخلية والخارجية، التي تُواجه العلاقات الثنائية وقد تعرقل من مسارتطورها.

وتبرز هنا أهمية تعزيز الروابط الأمنية بين الطرفين، والتي تشكل عنصراً مهماً في التكامل التعاوني وبناء استراتيجية مستدامة، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز العمل الجماعي حتى لا يتم

Dimensions of the Arab Gulf States' Relations with the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)

Dr. Nadia Saad Al-Din⁽¹⁾ and Rawana Al-Dajani⁽²⁾

Abstract

This study aims to analyze the dimensions of Arab Gulf relations with the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) in political, economic, and security aspects. Both sides have experience in regional integration, and they have faced the challenges of the COVID-19 pandemic. Additionally, they are seeking to enhance trade amidst the interlocking interests of different global nations. While bilateral relations between the two sides have evolved significantly, there are promising indicators suggesting the potential for future development of these relations between the two blocs.

The study has three significant conclusions:

First: There are three important pillars that can be relied upon for the development of collective relations between the Arab Gulf countries and ASEAN. **(1)** Both organizations share ambitious economic visions, resulting in a common interest in enhancing

cooperation in economic domains. **(2)** The Arab Gulf states can benefit from ASEAN's experience in establishing a regional forum and promoting a free trade area. **(3)** Both blocs have shown commitment to respecting the principles of the United Nations and their implementation.

Second: Despite the significance of political and economic progress in the relations between the two sides, there are incentives for further development. These include shared strategic interests, cultural and societal factors that make ASEAN peoples relatively closer to Arab Gulf countries, the attractiveness of ASEAN's rise, and mutual benefits. Moreover, utilizing the historical, political, and commercial ties between the Arab Gulf states and ASEAN can be an effective means of strengthening cooperation in counterterrorism efforts.

Third: Several challenges continue to impede the development of relations between the Arab Gulf states and ASEAN. Bilateral cooperation often prevails over collective action, which may reflect the lack of a unified ASEAN policy towards Gulf issues. Economic, trade, and investment relations tend to overshadow security concerns, despite the intertwining security challenges. Additionally, disputes between ASEAN and its neighboring regions may cast shadows on cooperation with the Gulf Cooperation Council (GCC) states.

1- Writer and researcher in Political Science / Jordan.

2- Research Assistant at Derasat.

4- سياسات الأمن الغذائي لدى دول الخليج العربي ورابطة دول (الآسيان)

د. عبدالهادي عبدالوهاب⁽¹⁾

علي إبراهيم فقيه⁽²⁾

ذاتها ولا سيما بالنظر إلى اعتماد دول الخليج العربي على الاستيراد بنسبة 85% لتأمين احتياجاتها من الغذاء، أما دول الآسيان فيلاحظ أن أزمة الأمن الغذائي بها لها أبعاد اقتصادية اجتماعية وبيئية، ومثل دول الخليج العربي كان هناك تأثير واضح لأزمة (كورونا) على توقُّف سلاسل التوريد.

ملخص الدراسة

الثانية: يمكن لدول الخليج العربي والآسيان تبادل التجارب والخبرات في مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيث أقرت دول الخليج العربي عدة لوائح تنفيذية ذات صلة بمجال الأمن الغذائي، وتنفيذ بحوث مشتركة، بالإضافة إلى اقتراح دولة الكويت في أبريل 2020م إنشاء شبكة خليجية للأمن الغذائي ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أما رابطة الآسيان فلديها تجارب مهمة أيضاً منها استراتيجيات الأمن الغذائي المتكامل وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي 2015-2020م، بالإضافة لنظام معلومات الأمن الغذائي التابع للآسيان وعدد من المبادرات الأخرى.

الثالثة: توجد عدة مقترحات من شأنها تفعيل التعاون بين الجانبين في مجال الأمن الغذائي وهي زيادة التبادل التجاري ومن بينها صادرات الغذاء ونقل المعرفة والتكنولوجيا، والتعاون في مجال البحوث الزراعية، إضافة إلى زيادة الاستثمارات الخليجية في الإنتاج الزراعي في الآسيان، وتحقيق التكامل الإقليمي.

تستهدف هذه الدراسة تحليل التعاون بين دول الخليج العربي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في مجال الأمن الغذائي في ظل ما أوجدته جائحة (كورونا) وكذلك الحرب بين روسيا وأوكرانيا من تحديات في مجال الأمن الغذائي، بالإضافة إلى العوامل الأخرى وتأثيرها على تلك القضية. وفي ظل وجود العديد من المقومات المشتركة بين الجانبين فإنها تمثل أساساً يمكن أن تكون منطلقات مهمة للتعاون في مجال الأمن الغذائي وخاصة في ظل حرص الجانبين على تطوير العلاقات الاقتصادية عموماً فيما بينهما، وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج، هي:

الأولى: تعد قضية الأمن الغذائي تحدياً كبيراً لكل من دول الخليج العربي والآسيان، فدول الخليج العربي تعاني من شح المياه وندرة الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى زيادة أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بمعدل أسرع من أسعار النفط

1 - أستاذ كرسي السلطان قابوس للاستزراع الصحراوي ومنسق برنامج الاستزراع الصحراوي بجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين.

2 - باحث مشارك بإدارة الدراسات والبحوث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والطاقة (دراسات).

المقدمة

من الأغذية ومحدودية الأراضي والموارد الزراعية ما تزال من أهم التحديات التي تواجهها حتى الآن، إلا أن التنسيق الإقليمي بين سياسات دول مجلس التعاون والاستفادة من التجارب الإقليمية للدول الأخرى يمكن أن يساهم في إضافة قيمة جديدة لتخطيط السياسات والمساهمة في تعزيز وتحقيق الأمن الغذائي لديها. ومن ذلك دول رابطة دول (الآسيان) التي لديها تجارب يمكن الاستفادة منها وخصوصاً فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي وتبادل المعارف والمعلومات ونقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية وتنسيق السياسات والبحث والتطوير وإشراك أصحاب المصلحة، وغيرها من التجارب في سياق تعزيز الأمن الغذائي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم وتحديات الأمن الغذائي في كل من دول مجلس التعاون والآسيان، حيث يعد الأمن الغذائي قضية ملحة في هذه المناطق بسبب النمو السكاني السريع، وندرة المياه، والتعرض لتغير المناخ، وغيرها من التحديات الهائلة التي تواجه المنطقتين. وقد تبنت كل من دول مجلس التعاون ودول الآسيان مجموعة من الاستراتيجيات لتعزيز الأمن الغذائي على المستويين المحلي والإقليمي. حيث تركز دول مجلس التعاون على الاستثمارات الزراعية والتقدم التكنولوجي والشراكات الدولية لضمان استقرار الإمدادات الغذائية. وتحرص دول الآسيان على الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والتجارة في منطقة الآسيان. ومع ذلك فإنه على الرغم من الجهود التعاونية بين الجانبين، فإن الأمن الغذائي لا يزال تحدياً كبيراً.

وبالرغم من العلاقات الاقتصادية والتجارية النشطة بين الجانبين فإن هناك حاجة للمزيد من التعاون لمواجهة التحديات وتحقيق المنافع

يُعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم اليوم. وقبل جائحة (كورونا) قدّرت وكالات الأمم المتحدة أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغت نسبتهم 20%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة عدد سكانها من عدد سكان العالم⁽³⁾. وفي اقتصادات ما بعد (كورونا) ارتفع تضخم المواد الغذائية في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحوالي 10%⁽⁴⁾، وأدى الصراع الروسي الأوكراني إلى تعطيل شبكات إمداد الغذاء العالمية، كما أن أنماط الطقس غير المتوقعة الناجمة عن تغير المناخ تزيد من الضغوط على القطاع الزراعي لدول العالم، مما يتسبب في خسائر فادحة للمحاصيل. ولذا هناك حاجة لمعرفة كيفية التكيف مع حقائق تغير المناخ في ضوء أزمة النظام الغذائي الحالي، والأهم من ذلك كيفية التكيف مع إنتاج المزيد من الغذاء بشكل أكثر كفاءة.

وعلى الرغم من تميّز دول مجلس التعاون الخليجي بالإدارة الفاعلة ملف الأمن الغذائي، فإن التحديات التي تواجهها كاعتمادها على الواردات

3 - Belhaj, Ferid, and Ayat Soliman. 2021. www.worldbank.org. September 25. Accessed July 27, 2023. <https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2021/09/24/mena-has-a-food-security-problem-but-there-are-ways-to-address-it>.

4 - غاتي، روبرتا، دانييل ليدرمان، عاصف إسلام، فيديريكو بينيت، بو بيتر جوهانس أندريه، هدى عاصم، رنا لطفي، ومنة الله إمام موسى 2023م. عندما تتبدل المصائر: الآثار طويلة الأجل لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، 151.

ومع استبعاد الحروب والنزاعات والظواهر الطبيعية في مناخ الأرض مثل ظاهرة التذبذب الجنوبي أو ما يسمى بـ الإنسو (ENSO) والتي تزداد حِدّة ووتيرة بسبب الآثار الناجمة عن تغيّر المناخ والمتسببة في ظواهر أخرى مثل النينيو واللاينا، فإن استقرار إنتاج الغذاء واستمرار مقومات الأمن الغذائي المحلي والعالمي قد يتأثران بالأوبئة وانتشار الآفات العابرة للحدود ناهيك عن الضغوط الناجمة عن الزيادة السكانية والهجرة نحو المناطق الحضرية والتغيّر في الأنماط الغذائية. وعليه فمن المؤكد أن الأمن الغذائي سيبقى على سُلّم أولويات الحكومات والشعوب مع تعاظم التحديات الماثلة في عالم يتجه نحو التمدّد السكاني والحضري والرفاهية مع تطور المعرفة وارتفاع الوعي مما سيلقي بالكثير من الضغوط على الموارد الطبيعية بما يؤثر سلباً على قدرة التّظُم البيئية على التّأقلم. ومع تعمّق المعرفة بالارتباط الوثيق بين ثلاثية الغذاء والمياه والطاقة، فإن تحقيق التوازن بين العناصر الثلاثة أمر دقيق يتطلب نظرة شاملة وإدارة متكاملة من الحكومات مؤسّسة على استراتيجيات بعيدة ومتوسطة المدى تضمن تحقيق الازدهار للأجيال الحالية وتؤمن الأجيال القادمة.

وقد تطرق كثير من الباحثين وصانعي القرار والمنظمات الدولية لموضوع الأمن الغذائي بدءاً بوضع تعريف شامل له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) عام 1945م، فكان أول تعريف صدر عن المنظمة عام 1974م وركّز على توافر الإمدادات الغذائية في جميع أنحاء العالم في جميع الأوقات مروراً بالتعريف الحالي الصادر ضمن إعلان روما بشأن الأمن الغذائي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد عام 1996م والذي

المتبادلة. وهناك سياسات ينبغي إعطاؤها الأولوية كاستثمارات البحث والتطوير الزراعيين، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، وإدماج الأمن الغذائي في استراتيجيات التنمية، وتطوير نهج شامل لمعالجة قضية الأمن الغذائي المعقدة بشكل فاعل.

أولاً: خلفية حول مفهوم وتحدي الأمن الغذائي: حالة دول الخليج العربي والآسيان

الأمن الغذائي موضوع قديم يتجدد بتعدد الأسباب التي تمثل تهديداً له أو تؤدي إلى نقص الغذاء بسبب قلة الإنتاج أو تأثر سلاسل الإمداد بسبب الأوبئة والحروب والكوارث الطبيعية. كما أن زيادة إنتاج الغذاء وحده لن تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الغذائي محلياً أو عالمياً⁽⁵⁾. ومن ناحية ثانية فإن امتلاك أو عدم امتلاك الميزات التفضيلية لإنتاج الغذاء لا تعني كذلك بالضرورة تحقيق أو عدم تحقيق الأمن الغذائي. والنظرة العامة إلى التناقضات المحيطة بالموضوع تزيد من تعقيداته وتجعله من أولويات الشعوب وأصحاب المصلحة كالحكومات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين. وتكمن المعضلة في مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي الأربع والتي تدور حول كيفية زيادة الغذاء بإنتاج مستدام ومستمر وأمن وذي قيمة غذائية عالية مع تقليل الفقر في ظل تغيّر مناخي كارثي يتطلب خفض انبعاثات الغازات الدفيئة مع نفاذ الوقت لإحراز أيّ تقدم ملموس في موضوع الانبعاثات.

5 - Ben Hassen, T. & El Bilali, H., 2019. Food Security in the Gulf Cooperation Council Countries: Challenges and Prospects. Journal of Food Security,, 7(5), pp. 159-169.

والمادية وتوفير اللقاحات والوعي العام، فليس مستغرباً أن تكون ضمن الدول التي حافظت على مواقع متقدمة في أحدث تقرير للأمن الغذائي⁽⁷⁾.

ويوضح الجدول رقم (1) ترتيب دول مجلس التعاون ودول رابطة آسيان (باستثناء بروناي) بالنسبة لمؤشر الأمن الغذائي المكون من المجموع المرجح لدرجات كافة عناصر المؤشر.

جدول رقم (1) ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة (الآسيان) حسب المجموع المرجح لدرجات مؤشر الأمن الغذائي العالمي

الدولة	الترتيب العالمي (من 113 دولة)	مجموع الدرجات من 100
دولة الإمارات العربية المتحدة	23	75.2
سنغافورة	28	73.1
دولة قطر	30	72.4
سلطنة عمان	35	71.2
مملكة البحرين	38	70.3
المملكة العربية السعودية	41	69.9
ماليزيا	41	69.9
فيتنام	46	67.9
دولة الكويت	50	65.2
إندونيسيا	63	60.2
تايلند	64	60.1
الفلبين	67	59.3
ميانمار	72	57.6
كمبوديا	78	55.7
لاوس	81	53.1

المصدر: Global Food Security Index, Economist Impact, 2022

وعلى الرغم من تاريخ العلاقات بين دول مجلس التعاون ورابطة آسيان الذي ناهز أربعة عقود، فإن العلاقات بين الإقليمين لم تحقق المستوى

أضاف عوامل مثل الدخل والتوزيع والممارسات الثقافية⁽⁶⁾. وصاحب تلك التطورات وضع مؤشر موحد يتكون من أربعة عناصر رئيسية تشمل: القدرة على تحمّل متطلبات توفّر الغذاء Availability، القدرة على الحصول على الغذاء Accessibility، استخدام الغذاء Utilization، والاستقرار Stability. ويتضمن كل عنصر منها عوامل فرعية مما يسهل عملية قياس حالة الأمن الغذائي على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين الأمم والمجتمعات والشعوب وأنظمة الحكم.

وقد أعادت أزمة الغذاء عام 2008م موضوع الأمن الغذائي إلى الواجهة في ظل عالم أضخى كقرية صغيرة يشهد تشابكاً كبيراً للمصالح ومنها انسياب حركة البضائع والاتفاقات التجارية والاقتصادية والتكتلات المصاحبة لها. وقد أدى هذا الترابط إلى سهولة إنتشار فيروس (كورونا) والذي كشف هشاشة توفّر الغذاء حتى داخل الدول المنتجة له، كما أحدث الوباء الكثير من الصدمات في مختلف القطاعات، حيث تلاشى التقدم المحرز في المؤشر العالمي العام للأمن الغذائي بين عام 2012م وعام 2018م الأمر الذي حدا بالخبراء التأكيد على أن الأزمات والصراعات وتقلبات الطقس بسبب التغيّر المناخي ستكون هي المحدّد لواقع النظام العالمي الجديد في ظل وجود 600 مليون منتج للغذاء و8 مليارات مستهلك يعيشون في بيئة تشهد تدهور مستمرّاً.

ولم تكن دول مجلس التعاون ورابطة آسيان بمعزل عن تداعيات جائحة (كورونا)، حيث إن نجاح دول مجلس التعاون في إدارة تداعيات الجائحة كان نتيجة تضافر الجهود والإمكانات اللوجستية

7- Impact, E., 2022. Global Food Security Index, s.l.: Economist Impact. Available at: <https://impact.economist.com/>

6- FAO, 1996. FAO.org. Available at: <https://www.fao.org>

ومن أبرز إنجازات المجلس في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي وضع الاستراتيجية الموحدة للمياه (2015م-2035م) حيث يعتبر القطاع الزراعي بالرغم من تدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أكبر مستهلك للمياه بنسبة يبلغ متوسطها 77% بينما تصل إلى 85% في بعض دول المجلس⁽¹⁰⁾. وقد نص الهدف السادس للاستراتيجية الموحدة للمياه - فيما سوف يلي تناوله في هذه الدراسة - على تحويل القطاع الزراعي إلى قطاع ذي كفاءة عالية كونه أن نُظّم الري بالغمر التقليدي وزراعة محاصيل عالية الاستهلاك تعد من سلبات الممارسات الزراعية في معظم الزراعات بدول المجلس. وتبذل حكومات دول المجلس عبر البرامج المبتكرة بالجامعات والوزارات المعنية جهوداً مقدرة لرفع مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة لرفع كفاءة نُظّم الري وإدخال نُظّم الزراعة الذكية للتحكم في ترشيد استخدام مياه الري. ولقد أثبتت التجارب العلمية إمكانية توفير ما بين 70% إلى أكثر من 90% من مياه الري باستخدام نُظّم الهيدروبونيك المغلقة⁽¹¹⁾، كما توفر هذه التقنيات مدخلات الإنتاج الأخرى وتقلل استخدام المبيدات وأخطار تلوث المياه الجوفية والبيئة، مع زيادة غير مسبوق في الإنتاجية مما يُعزّز العائد من وحدة المياه والأرض، إلا أن تكلفة تأسيسها تعد باهظة،

المنشود بعد، فيلاحظ أن نسبة الواردات من دول رابطة الآسيان شكلت حوالي 6% من إجمالي واردات دول مجلس التعاون خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2020م، وشكّل الاستثمار من دول مجلس التعاون في رابطة الآسيان حوالي 13.4 مليار دولار أمريكي بين عامي 2016م و2021م، وشكّلت فيها دولة الإمارات بحوالي 74% وعمان بنسبة 20% من إجمالي الاستثمارات في دول الرابطة⁽⁸⁾.

ثانياً: تحدي الأمن الغذائي في مجلس التعاون ورابطة آسيان

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

منذ تأسيس مجلس التعاون عام 1981م تم تحقيق العديد من الإنجازات التي استهدفت تعزيز التبادل التجاري بين دول المجلس ومنها منطقة التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ عام 1983م واستمرت عشرين عاماً ارتفع فيها التبادل التجاري بأكثر من 9 مليارات دولار حتى تم استبدالها في عام 2002م بالاتحاد الجمركي مما يسر استيفاء الرسوم الجمركية بحيث يتم مرة واحدة عند نقطة الدخول الأولى فقط، مع العديد من المزايا الأخرى.

وقد حقق الاتحاد الجمركي نمواً في تبادل السلع بلغت نسبته 707% خلال أحد عشر عاماً بين العامين 2002م و2013م⁽⁹⁾.

10- GCCSG, 2023. The Secretariat General of Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. Available at: <https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements>

11- Pomoni, D., Koukou, M., Vrachopoulos, M. & Vasiliadis, L., 2023. A Review of Hydroponics and Conventional Agriculture Based on Energy and Water Consumption, Environmental Impact, and Land Use. Energies.

- 8Aluwi, K. et al., 2021. Uncharted Territory: Deepening trade and investment between ASEAN and the GCC, Dubai, UAE: The Economist Group. Available at: <https://impact.economist.com/>

9 GCCSG, 2023. The Secretariat General of Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.

بنخيل التمر. كما يعتبر الربط الكهربائي والقانون الموحد للأسمدة ومحفّزات التربة من المشاريع الداعمة للجهود الموحّدة لتحسين القطاع الزراعي والصناعي بدول مجلس التعاون.

وتكمن تحديات إنتاج الغذاء في دول مجلس التعاون في شح مصادر المياه وقلة الأراضي الصالحة لإنتاج أهم محاصيل الأمن الغذائي كالأرز والقمح والشعير والذرة والبطاطا والمحاصيل الزيتية مثل زهرة الشمس ومحاصيل إنتاج السكر كبنجر السكر وقصب السكر والأعلاف لدعم الإنتاج الحيواني الذي يحتاج إلى الأعلاف الخضراء والجافة والمركّزات الغذائية. كما تعاني الأراضي من ارتفاع الملوحة الأولية بناءً على طبيعة تكوينها أو الملوحة الثانوية لريّها بمياه جوفية عالية الملوحة. وتتفاوت هذه المعوقات في شدتها فيما بين دول المجلس إلا أنها قاسم مشترك لطبيعة مناخ المنطقة. وعلى الرغم من أن دول المجلس تمتلك إقتصادات قوية تمكّنها من مواجهة أزمات الغذاء العالمية فإن مخاطر عدم توفّر الغذاء رغم توافر القدرة الشرائية تزداد تحت وطأة الكوارث الطبيعية والنزاعات والأوبئة.

وتتفاوت قدرات دول المجلس في دعم الشرائح المجتمعية ضعيفة الدخل لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء كما تتفاوت في المدة الزمنية التي تستطيع موازنتها العامة تحمّل ارتفاع أسعار الغذاء مع ضغوط الزيادة السكانية وتذبذب أسعار النفط والغاز والتي تشكل المصدر الأساسي للموازنة العامة. وعلى الرغم من أن دول التعاون تعتبر من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، فإن أي ارتفاع في أسعارها ينعكس بارتفاع أسعار الغذاء بسبب اعتماد دوله على جلب واستيراد وارداتها الغذائية

ويعد ذلك وسيلة لدول الخليج العربي للتغلب على محدودية الأراضي والمياه.

ولقد نجحت جامعة الخليج العربي التي تمثل إحدى مؤسسات الوحدة الخليجية تحت مظلة دول مجلس التعاون في إبراز دور الاستزراع الصحراوي وتقنيات الزراعة بدون تربة⁽¹²⁾ والزراعة الأفقية⁽¹³⁾ والزراعة المحمية⁽¹⁴⁾ من خلال ورش العمل التدريبية والبحوث والدراسات العليا التي يتم تطبيقها ضمن استراتيجية الجامعة الداعمة لسياسات الدول الأعضاء لدعم الأمن الغذائي وإدارة مصادر المياه. ويعد إنشاء كرسي السلطان قابوس للاستزراع الصحراوي وتقنيات الزراعة بدون تربة عام 1994م أحد المنصات الأكاديمية والبحثية المهمة لتنمية وتدريب الكوادر الخليجية بالتكامل مع برامج الجامعة في الموارد الطبيعية والبيئة وإدارة الموارد المائية وإدارة الابتكار. ولعل أبرز الإنجازات نجاح زراعة الكينوا في مركز السلطان قابوس للاستزراع الصحراوي والزراعة بدون تربة بالتعاون مع المركز الدولي للزراعة الملحية بدولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁵⁾ ومشاريع تجارب الزراعة الذكية والري الناقص

12 - AlRowaie, M., 2003. كفاءة استخدام المياه المحلاة لزراعة بعض الخضر باستخدام تقنية الزراعة بدون تربة. رسالة ماجستير غير منشورة.

13 - Alhashimi, 2008. Hydroponic Green Fodder Prodction in the Arabian Gulf Region.. s.l.: درویشنم ریغ ریتسجام ؤلاسز

14 -Abuseido, K. Z., 2010. Effect of Different Growth Media on Growth and Yield of Some Medicinal Plants under Protected Agriculture Conditions. s.l.: ریخ ریتسجام دلاسر د روشنم.

15 - Sultan, K., 2023. Performance Assessment of Four Quinoa (*Chenopodium quinoa* Willd.) Accessions under the Main Environmental Constraints in the Kingdom of Bahrain.

من الخارج بنسبة ⁽¹⁶⁾ 85%، كما يؤثر عدم اليقين بتوفر الغذاء على زيادة التضخم. ويوضح الجدول رقم (2) تضخم أسعار الغذاء في دول مجلس التعاون والمصنفة في تقرير البنك الدولي ضمن الدول مرتفعة الدخل في الفترة من يوليو 2022م وحتى مايو 2023م.

جدول رقم (2) تضخم أسعار الغذاء (نسبة التغير) في دول مجلس التعاون

	البحرين	السعودية	الكويت	عمان	قطر	الإمارات
مايو 2022	11.6	4.6	8.7	5.0	6.7	-
يونيو 2022	7.3	4.8	8.6	6.1	4.9	9.0
يوليو 2022	8.5	4.2	8.2	6.1	4.8	-
أغسطس 2022	10.4	4.3	7.3	4.9	6.4	9.1
سبتمبر 2022	10.7	4.7	6.9	5.1	4.6	7.5
أكتوبر 2022	9.9	4.6	7.0	4.6	1.3	8.4
نوفمبر 2022	12.7	3.7	7.1	5.0	0.3	6.7
ديسمبر 2022	11.5	4.3	7.8	5.0	1.5	6.1
يناير 2023	6.6	4.3	7.8	4.8	0.6	-
فبراير 2023	4.3	3.1	7.4	5.1	1.9	6.3
مارس 2023	4.6	2.3	7.9	4.1	1.1	6.3
أبريل 2023	-	-	-	-	-	-

المصدر: (WorldBank, Food Security Update)

رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

منذ تأسيس الآسيان عام 1967م خلال الحرب الباردة، سعت الدول الأعضاء من خلال تأسيس الرابطة إلى تعزيز الاستقرار والتعاون السياسي/ الاستراتيجي/ الاقتصادي. وبعد عدة مبادرات في مختلف المجالات لتعزيز التعاون الإقليمي، تم التوقيع في سنغافورة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة عام 1992م لدعم التجارة والصناعة وتسهيل التكامل الاقتصادي بين الدول الست الأعضاء وهي: إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وسنغافورة وبروناي، وكانت تلك الاتفاقية حافزاً لانضمام فيتنام إلى الآسيان عام 1995م ولاوس وماينمار عام 1997م وكمبوديا عام 1999م، وتم تسهيل عملية الانتقال والسفر بين مواطني دول الرابطة. وبالإضافة إلى ذلك بادرت رابطة آسيان بتفعيل التعاون الدولي متعدد المجالات مع العديد من الدول والمنظمات والتكتلات الدولية كالأمم المتحدة، وتحالف المحيط الهادئ، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجلس التعاون الخليجي⁽¹⁷⁾، التي يمكن من شأنها أن تعزز مكانة الرابطة على المستوى الدولي ونموها الاقتصادي على المستوى الإقليمي. وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت للرابطة على

16 - Alpen. 2019. "GCC Food Industry." us.s3.amazonaws.com. September 10. Available at: <https://argaamplus.s3.amazonaws.com/abcb9f47-79d3-4c4f-87a0-9a1188c7bc4e.pdf>.

17- Asean. 2023. International/ Regional Organisation. Accessed July 16, 2023. <https://asean.org>

وتقوم العديد من الدول المصدرة للسلع الغذائية الأساسية، في أوقات الأزمات الاقتصادية والجوائح، بفرض قيود على صادراتها من السلع الغذائية لتفادي ارتفاع الأسعار في هذه الدول، إلا أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الغذاء في الخارج. فخلال حقبة الأزمة المالية العالمية عام 2008م، أدت القيود المفروضة على الصادرات من قبل الدول المصدرة للأرز الرئيسية كالهند وفيتنام، إلى جانب المخاوف المصاحبة لارتفاع الطلب في الفلبين، إلى ارتفاع أسعار الأرز العالمية بنسبة 117% و149% في الربع الأول من عام 2008م⁽²⁰⁾. وتعتبر هذه الحادثة مشابهة لتلك التي فرضتها جائحة (كورونا) عام 2020م حيث قامت عدة دول بتقييد تجارة الأغذية والمنتجات الزراعية كروسيا وكازاخستان وأوكرانيا والهند وفيتنام وكمبوديا ومصر، حيث تنتج هذه الدول العديد من المواد الغذائية الأساسية كالأرز والقمح والحبوب والذرة وغيرها والتي تساهم في الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي. كما تؤثر الجوائح بشكل عام على نقص العمالة بشكل كبير لإصابة العاملين والمزارعين بالعدوى مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاجية وارتفاع أسعار الأغذية. وجميع هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية كانت كفيلة بفرض تحديات كبيرة على الأمن الغذائي لدول رابطة آسيان.

وعلى الرغم من أن بعض دول الرابطة زراعية

المستويات الإقليمية والمحلية فإن هناك العديد من التحديات التي تواجهها والتي تحاول مواجهتها من خلال التعاون البناء والتنسيق والتكامل في اتخاذ القرار والسياسات، وأحد أهم هذه التحديات هو الأمن الغذائي.

وتتمحور تحديات الأمن الغذائي في دول رابطة آسيان حول عاملين مهمين اجتماعي/اقتصادي وبيئي. ويرتبط هذان العاملان ببعضهما بعضاً. ويؤكد ذلك تأثير جائحة (كورونا) على اقتصادات دول الآسيان بشكل واضح حين تراجعت الأسواق المالية، وتعطل إنتاج الغذاء والتجارة والتوزيع بسبب سياسة الإغلاق العام وفرض القيود على الحركة والسفر مع تأثير المخاوف العامة على ارتفاع جانب الطلب على السلع، وهو السيناريو الذي يتشابه مع سياسات الإغلاق لأغلب بلدان العالم في محاولاتها لمنع تفشي الجائحة، والتي أدت لتعطل سلاسل التوريد العالمية. كما فاقمت الجائحة من تحديات الأمن الغذائي بسبب نقص إمدادات الأسمدة والبذور المقاومة للضغط البيئي كالأمراض والجفاف والآفات الأخرى، مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل⁽¹⁸⁾. بالإضافة إلى تأثير سياسة الإغلاق على نقل منتجات المزارعين إلى الأسواق وخصوصاً في المناطق الجزرية مما أدى إلى الحد من الوصول المادي للغذاء في بعض المناطق⁽¹⁹⁾.

20 - ADB. 2012. Food Security in Asia: The 2007-2008 Food Price Crisis. <https://www.adb.org/features/has-world-learned-2007-2008-food-price-crisis#:~:text=Export%20restrictions%20by%20key%20rice,billion%20people%20plunged%20into%20poverty>. يوليو 16 لوصولاً خيرات. (م2023)

18 - Teng, Paul P.S., Mely Caballero-Anthony, and Jose Ma. Luis Montesclaros. 2021. "ASEAN responses to COVID-19 for assuring food security." *Advances in Food Security and Sustainability* 6: 101.

19 - Teng, P. S. 2020. "Assuring food security in Singapore, a small island state facing COVID-19." *Food Sec* 12 (2): 801-804.

كإندونيسيا والفلبين التي يسيطر قطاع الزراعة على حصة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي، فإنه ما يزال هناك اعتماد على الواردات من الأغذية والتي شكلت قيمتها حتى عام 2021م حوالي 61 مليار دولار من إجمالي الواردات من خارج منطقة الرابطة⁽²¹⁾. ويعكس ذلك الإنتاج غير الكافي للأغذية داخل منطقة الآسيان. كما أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الواردات من الأغذية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وخصوصاً السلع التي تنتج منها الذرة والقمح والحبوب وغيرها والتي تُستورد بشكل أساسي من أوكرانيا وروسيا. وأدت جميع هذه التحديات وغيرها إلى العديد من الصعوبات التي دأب صُنَّاع القرار وأصحاب المصلحة على محاولة إيجاد حلول جذرية لمعالجتها على المستوى الإقليمي والمحلي بين دول الآسيان الأعضاء من أجل رفع معدل الأمن الغذائي والتخفيف أو التكيف مع الظروف الحالية. ورغم الخصائص المتنوعة للمناطق الزراعية والتربة والمناخات المتنوعة في بعض دول الرابطة والتي توفر العديد من المزايا على مستوى الإنتاج الزراعي، فإن عوامل تغير المناخ مازال تؤثر بشكل سلبي على سلامة المحاصيل والإنتاجية الزراعية في دول الرابطة.

جدول رقم (3) تضخم أسعار الغذاء (نسبة التغير) في دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

	إندونيسيا	ماليزيا	الفلبين	تايلاند	سنغافورة	بروناي	لاوس	ماينمار	كامبوديا	فيتنام
مايو 2022	5.8	5.3	5.2	6.2	4.5	6.0	8.1	15.7	5.5	2.4
يونيو 2022	9.1	6.3	6.4	6.4	5.4	6.4	16.9	16.0	6.5	2.9
يوليو 2022	10.3	7.0	7.1	8.0	6.1	7.4	21.6	17.1	5.0	2.9
أغسطس 2022	8.3	7.3	6.5	9.4	6.4	7.6	30.2	18.4	4.3	3.9
سبتمبر 2022	8.4	6.9	7.7	9.8	6.9	7.3	30.5	-	4.6	4.9
أكتوبر 2022	7.0	7.3	9.8	9.6	7.1	6.7	38.8	-	4.3	5.9
نوفمبر 2022	5.8	7.4	10.3	8.4	7.3	6.3	42.7	-	4.1	6.9
ديسمبر 2022	5.7	6.8	10.6	8.9	7.5	5.5	45.9	-	3.8	7.9
يناير 2023	5.7	6.8	11.2	7.7	8.1	5.1	47.1	-	3.7	8.9
فبراير 2023	7.2	7.1	11.1	5.7	8.1	4.8	49.3	-	3.1	9.9
مارس 2023	5.7	6.9	9.5	5.2	7.7	-	51.0	-	-	10.9
أبريل 2023	4.6	-	-	-	-	-	-	-	-	11.9

المصدر: (WorldBank, Food Security Update 2023)

وبالطبع، تختلف التحديات التي تواجهها كل دولة من دول الآسيان على حدة، فتواجه سنغافورة مثلاً تحديات تختلف بشكل كبير عن التحديات التي تواجه الفلبين أو إندونيسيا أو ماليزيا. فجميع دول الرابطة لديها تحديات فريدة من نوعها يستوجب على صُنَّاع القرار فيها وضع استراتيجيات خاصة لها على المستوى المحلي لمواجهة آثارها. فمثلاً تعتمد سنغافورة على 90% من الواردات من الأغذية⁽²²⁾، وتفتقر إلى الأراضي الزراعية الشاسعة مما يستدعي اقتراح حلول فريدة من نوعها لرفع مستوى التأهب

21 - Teng, Paul. 2022. "Food Import: Reducing ASEAN's Dependency." RSIS Commentary (Nanyang Technological University, Singapore) 73: 1-3.

22 - SFA. 2022. Singapore Food Statistics. Available at: <https://www.sfa.gov.sg/>

القرار بإطلاق عدة برامج لدعم المزارعين ووضع السياسات اللازمة للتخفيف من آثار انعدام الأمن الغذائي محلياً. ومن خلال ذلك قامت مؤسسات تابعة لوزارة الزراعة تحمل مسمي مكتب الأمن الغذائي ومكتب اللوجستيات بالتكفل بمتابعة ملف الأمن الغذائي في إندونيسيا. ويعمل مكتب الأمن الغذائي على ضمان قدرة إندونيسيا على تحقيق الأمن الغذائي من خلال برامج مختلفة، ويقوم بنشر مؤشر إندونيسيا للأمن الغذائي سنوياً. أما المكتب الإندونيسي للوجستيات فإنه يعمل على تخزين الأرز والمساعدة على استقرار أسعاره عن طريق الشراء من المزارعين و/أو البيع مباشرة إلى السوق للتحكم في السعر⁽²⁴⁾. كما توجد هناك أيضاً وكالة إشراف على الأغذية والأدوية اسمها (بيوم) وهي مؤسسة تقوم بالإشراف على الأدوية والأغذية، ومسئوليتها الرئيسية فيما يتعلق بالأغذية هو ضمان سلامة الأغذية وجودتها، الأمر الذي يُعتبر ركيزة مهمة من الركائز الأربع للأمن الغذائي ألا وهي سلامة الغذاء. ولكن وجود هذه المؤسسات لا يعني أن أطراف المصلحة الأخرى غير مسئولة عن ضمان الأمن الغذائي في إندونيسيا أو أية دولة من دول الآسيان، فيمكن لأصحاب المصلحة كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الفكرية والأكاديمية والأفراد المساهمة في تقديم رؤى قيّمة بكيفية رفع مستوى الأمن الغذائي بالتعاون مع حكومات دول الرابطة وتُعتبر ندرة رأس المال في بعض دول الآسيان فرصة وليس عائقاً لدول مجلس التعاون لزيادة استثماراته في هذا القطاع. وخصوصاً أن قطاع

الوطني لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، الأمر الذي أدى لإطلاق استراتيجية 30 في 30، والتي تنبثق من طموح سنغافورة لتحقيق إنتاج محلي إجمالي للأغذية بنسبة 30% بحلول عام 2030م، أما بالنسبة لبروناي فإنها دولة صغيرة تواجه تحديات لا تختلف عن تحديات الدول الصغرى مساحة مثل الافتقار إلى الأراضي الزراعية، وندرة المياه، والاعتماد على الواردات من الأغذية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأغذية، وعدم كفاءة التكنولوجيا المستخدمة للزراعة المستدامة كالتي تستخدمها سنغافورة بسبب الافتقار إلى البنى التحتية والمعرفة وضعف الحوافز المقدّمة للأنشطة الزراعية والتي تقوّض قدرة المزارعين على إنتاج الغذاء بشكل مستدام، مما جعل من سياسة الاكتفاء الذاتي إحدى أهم أولويات سياسة الأمن الغذائي لدى الحكومة في بروناي⁽²³⁾.

وعلى الرغم من وجود الأراضي الزراعية الشاسعة والعوامل البيئية والمناخية التي تساعد على نمو المحاصيل الزراعية في إندونيسيا، فإنها تواجه تحديات تتمثل في ارتفاع الكثافة السكانية مع عدم توسعة الرقعة الزراعية مما يهدد إنتاج الغذاء وتوافره على المدى الطويل. وبالإضافة إلى عوائق أخرى تتمثل في الحيازة الصغيرة للأراضي، ونقص استخدام التكنولوجيا المتطورة من قبل المزارعين وزيادة التكاليف ونقص الموارد البشرية والقدرة التسويقية التي تزيد من الصعوبات على المزارعين. واستدعت هذه التحديات قيام صانعي

24 - Rozaki, Zuhud. 2021. "Chapter Five - Food security challenges and opportunities in indonesia post COVID-19." *Advances in Food Security and Sustainability* 6: 119-168.

23 - Bazilah Ibrahim, Amal, Najibah Yusof, Noor Ili Hazimin, Danish Shukor, and Wafiy Yakub. 2021. "Sustainable Agriculture in Brunei Darussalam: Towards Food Security Development and Achieving Self-sufficiency." November. Available at: <https://www.researchgate.net/>

ثالثاً: خطط واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي لدى دول مجلس التعاون والآسيان

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

على الرغم من أن مؤشر توفّر الغذاء والذي يقاس كنسبة بين إمداد الطاقة المتوفر فعلاً، ولأن الطاقة المطلوبة في المنطقة العربية تصل نسبتها إلى 134% فإن التحدي يتمثل في أنّ تزايد السكان والزحف العمراني الحضري يشكّل تزايداً في الاستهلاك وتغيّر أنماطه. وقراءة هذا الوضع تشير إلى عدم حصول زيادة ملحوظة في إنتاج الغذاء بالمنطقة منذ عام 1990م وهو ما من شأنه أن يزيد الفجوة بين الإنتاج والطلب ويفرض ضغوطاً غير مسبوقة على الدول والحكومات لسد النقص عبر الاستيراد. ويزداد الأمر صعوبة لدى الدول التي يعجز ميزان صادرات السلع والخدمات على تغطية الفارق في الواردات. وتُعتبر دول مجلس التعاون في طليعة الدول التي تتوفر فيها المساواة في استهلاك الغذاء بل يتم التركيز فيها في الوقت الراهن على برامج لتقليل هدر الطعام وتقليل البدانة التي وصلت نسبتها في بعض دول المجلس إلى 45% بين سكانها من النساء. ورغم الأزمات العالمية الطاحنة في الأمن الغذائي نجد أن دول المجلس قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي خلال العقد الأخير (2012-2022م). وتمثّل ذلك في تحقيق عمان لأعلى رقم في العالم بزيادة بلغت 13.8 نقطة بينما حققت الإمارات 12 نقطة والسعودية 11.8 والبحرين 5.6، أما الكويت فقد كانت الدولة الوحيدة بين دول المجلس التي انخفض فيها التقدم انخفاضاً طفيفاً بلغ 0.5

الزراعة هو من بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية في منطقة دول الآسيان، ومن المنتجين الرائدة للأرز والذرة وقصب السكر وفول الصويا والفواكه وغيرها من المنتجات الأخرى. وفي عام 2019م ساهم قطاع الزراعة بمبلغ 717 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا وتايلند والفلبين وفيتنام⁽²⁵⁾، مما يجعل هذا القطاع جاذباً للمستثمرين ورواد الأعمال في مختلف المجالات والقطاعات.

ومقارنة مع دول مجلس التعاون توجد ثمة تشابهات واختلافات في القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي. فالتحديات المتشابهة تضمن التغيرات المناخية غير المتوقعة، والنمو السكاني، والافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على الواردات الغذائية والتعرض لتقلبات الأسعار العالمية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، بينما تظهر الاختلافات باختلاف الموقع الجغرافي والأجواء المناخية والممارسات الثقافية وتوفر رأس المال الاستثماري والهيكل الاجتماعية والسياسية. وفي نهاية المطاف، تتطلب التعقيدات التي تفرضها التحديات باختلاف أنواعها اتباع نهج شامل متعدد الأبعاد للأمن الغذائي على المستوى الإقليمي في دول مجلس التعاون، ودمج الابتكار التكنولوجي، وإصلاح السياسات، والتعاون الدولي. والأهم من ذلك الأمر الذي سيتم تناوله في الأجزاء القادمة، هو ما يمكن لكلا المنطقتين الاستفادة من تجارب بعضهما بعضاً وخاصةً من تلك الناجحة والاستراتيجيات والسياسات التي تم تطبيقها على المستوى الإقليمي لتعزيز أطر الحوكمة والإدارة الفاعلة لملف الأمن الغذائي.

25 - Mizik, Tamás, Ákos Szerletics, and Attila Jámbor. 2020. "Agri-Food Export Competitiveness of the ASEAN Countries." Sustainability (Sustainability) 1-15.

نقطة⁽²⁶⁾، مع أنها أحرزت المرتبة الثانية خليجياً في جهود الأمن الغذائي بـ 72.2 نقطة⁽²⁷⁾.

ومع ذلك إذا كان لأزمة الغذاء (2007-2008م) وجائحة (كورونا) بعض الإيجابيات فإنهما قد دقّتا ناقوس خطورة عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي رغم توفّر القدرة الشرائية عموماً وفي دول المجلس خصوصاً. وقد تجدد الأمر مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتي تحصل منها دول المجلس على حوالي 80% من محاصيل الأمن الغذائي عبر البحر الأسود، وتحصل منها كذلك معظم الدول المنتجة للغذاء على مكونات الأسمدة. وزاد على ذلك القيود التي تفرضها أهم الدول المنتجة للغذاء على صادراتها حيث كان أحدث هذه القرارات حظر الهند لتصدير الأرز الأبيض لأربعة أشهر من 20 يوليو 2023م، وقرار روسيا وقف تصدير الأرز حتى نهاية العام الحالي 2023م، ولحققتها دول غير منتجة مثل الإمارات بحظر تصدير وإعادة تصدير الأرز للفترة ذاتها. وقد أدت تلك الازمات والمخاطر المتواترة إلى أن تلتفت دول مجلس التعاون بشكل فردي أو جماعي إلى ضرورة مراجعة الخطط وتعديل الاستراتيجيات بالاستعداد لمواجهة أية مستجدات تعوق الحصول على الغذاء.

ولقد تمت الإشارة في المقدمة إلى أهم منجزات دول مجلس التعاون في سبل تعزيز التبادل التجاري وانسياب البضائع والمنتجات بين دول المجلس فيما بينها، وبالإضافة إلى ذلك تم ضمن أهداف

تحقيق السياسة الزراعية المشتركة وتنظيم مرور السلع الزراعية إقرار اللائحة التنفيذية لقانون الأسمدة ومُحَسِّنَات التربة في مسقط في يونيو 2009م، وقبله تم إقرار اللائحة التنفيذية لقانون المبيدات في يونيو 2006م. وأقرت لجنة التعاون الزراعي لدول المجلس اللائحة التنفيذية للقانون البذور والتقاوي والشتلات في يونيو 2009م أيضاً. وجرى اعتماد قانون مزاولة مهنة الطب البيطري في ديسمبر 2011م. وفي مجال البحوث الزراعية المشتركة تم تنفيذ عدة بحوث لمسح مصائد الروبيان والأسماك القاعية، وبحوث في مجال النخيل، إضافة إلى بحوث العديد من طلاب الدراسات العليا بجامعة الخليج العربي ذات الصلة بالزراعة والمياه والبيئة فيما من شأنه أن يعزّد القدرات في دول المجلس ويدفع بالمزيد من التعاون إلى آفاق الوحدة الخليجية.

ورغم تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والموارد الطبيعية فإن هنالك خصوصية لكل دولة فيما يتعلق بالمساحات الصالحة للزراعة ونوعية الأراضي والممارسات الزراعية وبالتالي ما يتعلق بالسياسات الداخلية وسبل دعم الأمن الغذائي في كل دولة. ويعد الاهتمام بضرورة الاستفادة من المياه المعالجة كمصدر لدعم القطاع الزراعي من أبرز التوجّهات المشتركة، حيث تمثل تكاليف المعالجة والمخاطر البيئية المصاحبة لإلقائها في البحر عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد والبيئة مع الزيادة المضطّردة في التنمية الحضرية مما يؤدي إلى زيادة في كمية مياه الصرف الصحي تفوق أحياناً قدرة محطات المعالجة. ومن المؤمل أن يصاحب التوسّع المستمر في محطات المعالجة الثلاثية والرابعة وضع الأسس والقوانين واللوائح والجهات الرقابية اللازمة لتنظيم إعادة الاستخدام

26 - Economist-Impact. 2022. Global Food Security Index 2022. Available at: <https://impact.economist.com/>

27 محمد الصايغ - . 2023. الأمن الغذائي في الكويت الفرص والتحديات. Prod. صحيفة (القبس). 9 Kuwait: Alqabas. مارس.

الأمن الغذائي بالداخل والخارج عن طريق إبرام اتفاقيات تضمن حقوق الطرفين وتدعم مساهمة الإنتاج المحلي بتبني وسائل الإنتاج الزراعي الحديثة.

ومن جانبها أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي تهدف «لأن تكون دولة الإمارات الأفضل عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2051م، كما تهدف إلى تطوير إنتاج محلي مستدام ممكن بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة، وتكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء»⁽³¹⁾. وكذلك قامت دولة الكويت بتشكيل لجنة عليا للأمن الغذائي وأقرت اعتماد الخطوط العريضة لاستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي والمائي والدواء، والتي تشمل على 21 ركيزة أساسية و65 مبادرة بواقع 8 ركائز و28 مبادرة للأمن الغذائي و7 ركائز و16 مبادرة للأمن الدوائي و6 ركائز و13 مبادرة للأمن المائي بغرض الوصول إلى الهدف الاستراتيجي لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والدوائي والمائي⁽³²⁾.

فيما ركزت استراتيجية دولة قطر للأمن الغذائي (2018-2030م) على أربعة ركائز هي: التجارة الدولية والخدمات اللوجستية، والاكتفاء الذاتي المحلي، والاحتياجات الاستراتيجية، والعوامل

في القطاعين الزراعي والصناعي أو الحقل لتغذية المياه الجوفية. ويعد ذلك من أهم الاستراتيجيات التي تبنتها دول المنطقة ومايزال هناك الكثير من الجهود المطلوبة في مجال تقنيات نقل المياه المعالجة وحفظها وضمان سلامة الاستخدام لتصبح مورداً مائياً متجدداً يدعم الأمن الغذائي في دول المنطقة. قد أنشأت المملكة العربية السعودية المؤسسة العامة للري برؤية للتميز في إدارة وتطوير قطاعي الري وإعادة استخدام المياه المجددة لتحقيق الاستدامة⁽²⁸⁾. وضمن الرؤية السعودية 2030م جرى تشكيل هيئة من أربعة مستويات لضمان حوكمة فاعلة لتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي، تشمل لجنة توجيهية وأمانة عامة وهيئة استشارية ومكتب تنفيذي للأمن الغذائي برؤية تميز بين حالة الاستقرار وحالة الطوارئ.

فيما قامت مملكة البحرين بإقرار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لتعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، واجتذاب الاستثمارات الخارجية في قطاعات الأغذية المختلفة، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة⁽²⁹⁾، وشكلت هيئة وطنية عليا تختص بالأمن الغذائي وتركز استراتيجيتها على المجالات الزراعية والحيوانية والبحرية⁽³⁰⁾. وتدعم الاستراتيجية الجهود المبذولة للمزيد من التعاون مع دول مجلس التعاون الشقيقة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في مجال

28 - SIO. 2023. <https://www.sio.gov.sa/EN..> Available at: <https://www.sio.gov.sa/>

29 وكالة أنباء البحرين. 2021. استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص النسخة الرابعة من منتدى دراسات السنوي، 29 مايو -

30 - Bahrain. 2023. الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي. 1 أغسطس. <https://bahrain.bh>

31 UAE. 2023- الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي Abu Dhabi: Government of the United Arab Emirates, 27 نوفمبر 2022 <https://www.alittihad.ae>

32 Alanba. 2023 - اللجنة العليا لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والدوائي والمائي تعتمد استراتيجيتها. <https://www.alanba.com.kw/1171915>

التمكينية⁽³³⁾. وتحتاج هذه الاستراتيجية إلى تحديث قبل انتهاء العام الحالي.

ومن جهتها تتجه سلطنة عمان في استراتيجيتها نحو تحقيق الاكتفاء الغذائي بما تمتلكها من مزايا تفضيلية.

وفي 2 أبريل 2020م اقترحت الكويت إنشاء شبكة إقليمية للأمن الغذائي للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لضمان الإمدادات الغذائية الكافية التي يمكن الوصول إليها وكذلك لمواجهة النقص الأساسي في الغذاء في أوقات الأزمات⁽³⁴⁾. ولاشك أن مثل هذه المبادرات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الأمن الغذائي في مجلس التعاون من خلال تجميع الموارد وتبادل الخبرات وتعزيز قاعدة البيانات وتنسيق الجهود وضمان توفير إمدادات غذائية مستقرة وكافية وقت الأزمات.

رابطة آسيان

تبنت دول رابطة آسيان عددا من الاستراتيجيات والمبادرات على المستوى الإقليمي والتي يمكن من شأنها ضمان استدامة الركائز الأربع للأمن الغذائي، مع التركيز على التعاون من خلال تطبيق السياسات الإقليمية والحوكمة الإدارية الفاعلة وإشراك أصحاب المصلحة ودعم البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الغذائية والزراعة. ولتطوير الاستراتيجيات دور حاسم في معالجة آثار انخفاض الأمن الغذائي لأنها توفر نهجاً منظماً لمعالجة التعقيدات الجيوسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والبيئية المؤثرة وتشكيل نظام غذائي مستدام على المستوى الإقليمي في الرابطة. ومع توافر المعلومات حول مختلف السياقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمكن لاستراتيجية شاملة ومدرسة أن تكون بمثابة خطة عمل تقوم بتوفير التوجيه بشأن الأولويات الرئيسية وتحديد التحديات المحتملة ووضع أهداف واقعية للوصول إليها. وعلاوة على ذلك يمكن للاستراتيجيات أن تساهم في تحفيز التعاون الإقليمي وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة بين الدول الأعضاء بما فيها أصحاب المصلحة، مع اجتذاب الدعم والموارد والاستثمار من الشركاء الإقليميين والدوليين للمشاركة البناءة لمعالجة تحديات الأمن الغذائي.

وقد اعتمدت الآسيان نهجاً متعدد الأوجه لمواجهة تهديدات الأمن الغذائي، وتتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في إطار الأمن الغذائي المتكامل للرابطة (AIFS) وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي (SPA-FS) للفترة ما بين 2015م و2020م. ويهدف الإطار إلى ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل وتحسين سبل عيش المزارعين في منطقة آسيان، في حين يركز الإطار على أربعة محاور استراتيجية، هي: (1) زيادة إنتاج الغذاء، (2) الحد من فقدان الغذاء، (3) تعزيز الوصول إلى الغذاء، (4) تحسين نوعية المنتجات الغذائية⁽³⁵⁾. وترتبط هذه المحاور بالركائز الأربع المتعلقة بالأمن الغذائي، حيث يركز المحوران الأول والثاني على توافر الغذاء والاستقرار، والمحور الثالث على الوصول إلى الغذاء، والمحور الرابع إلى

35 - Asean. 2020. "ASEAN INTEGRATED FOOD SECURITY (AIFS) FRAMEWORK AND STRATEGIC PLAN OF ACTION ON FOOD SECURITY IN THE ASEAN REGION (SPA-FS) 2021-2025." October 21. <https://asean.org/>

33 - MME. 2023. Qatar National Food Security Strategy 2018 – 2023. Doha: Ministry Of Municipality Environment, 1 سطسغأ. <https://andp.unescwa.org/>

34 وكالة أنباء البحرين. 2020. الكويت تقترح إنشاء شبكة أمن غذائي خليجي موحدة، 2 أبريل.

ثالثاً- تساهم هذه المبادرة في إنشاء نظام موحد للإنذار المبكر وتوقعات لأسعار السلع الأساسية وتبسيط إدارة سياسات وبرامج الأمن الغذائي، مما يساعد على قياس حالة الأمن الغذائي على مستوى دول الرابطة بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويساعد أيضاً على تحديد المناطق التي يُحتمل أن تعاني من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب التعامل مع اشتداد الأوضاع التي تعاني منها لكي تتمكن من الحصول على المعونة والدعم الغذائي.

وأخيراً، يعزز النظام وعي الوكالات والجهات والمنظمات المهتمة بمسائل الأمن الغذائي، مما يضمن تحسين الإستجابات وتقديم الدعم بفاعلية، ويخفف من العوائق التي يواجهها المتضررون. ويستفيد من هذه المنصة العديد من أصحاب المصلحة كصُنَّاع القرار، والمصدِّرين والمستوردين والمزارعين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى الأكاديميين ومراكز البحث؛ لاستخدام المعلومات لأغراض أكاديمية⁽³⁷⁾.

ومن أهم السلع الأساسية التي يتم التركيز عليها في نُظُم المعلومات بشكل مستمر الأرز والذرة والسكر وفول الصويا ونبات البفرة. كما توجد حوالي 14 هيئة ولجنة قطاعية لتنفيذ النشاطات المتعلقة بتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأغذية والزراعة والحراجة في دول الرابطة، ولكل منها عملها ونشاطها الخاص⁽³⁸⁾.

وتعتبر المشاركة مع أصحاب المصلحة بمن في ذلك المزارعون ومنظمات المجتمع المدني والقطاع

استخدام الأغذية أي جودتها وسلامتها. وتعتبر هذه الاستراتيجيات الأهم على مستوى المنطقة والتي تركز على الالتزام البنَّاء بين جميع دول الرابطة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي بأوجهه المختلفة والحفاظ على توازن المؤشرات الإقليمية. وفضلاً عن ذلك تعمل الرابطة بنشاط على تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مبادرات مثل احتياطي الأرز الطارئ لدول الرابطة زائد ثلاثة (APTERR)، الذي يعمل كآلية للدول الأعضاء لتقاسم الأرز في أوقات الأزمات مع دول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية. ويعد هذا التعاون بمثابة تعاون إقليمي دولي مع دول الجوار، بحيث تُعقد الاجتماعات بصورة دورية من قِبَل ممثلي الحكومات، وتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة في تعزيز الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر والقضاء على سوء التغذية وتشجيع التجارة الغذائية فيما بين دول الآسيان⁽³⁶⁾.

كما قامت دول الآسيان بتبني مبادرة أخرى جديدة مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية حملت مسمى (نظام معلومات الأمن الغذائي التابع لرابطة آسيان AFSIS) وهي مبادرة تهدف إلى تحسين قدرة المنطقة على رصد حالات ومؤشرات الأمن الغذائي والتنبؤ بها وتحقيق عدة نواتج حاسمة تتمثل في:

أولاً- تمكّن هذه المبادرة الدول الأعضاء من تقديم بيانات دقيقة حول أمنها الغذائي يمكن الاعتماد عليها، وبذلك يمكن لدول الرابطة إنشاء قاعدة بيانات على المستوى الإقليمي وفقاً لمعايير موحدة

ثانياً- توفر الوزارات المعنية بدول الآسيان بيانات شاملة ضرورية لوضع الاستراتيجيات وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي.

37 AFSIS. 2023. ASEAN Food Security Information System . <https://aptsis.org/statistics>

- 38ASEAN. 2023. Food, Agriculture, and Forestry. <https://asean.org/>

36 - APTERR. 2017. APTERR Asean Plus Three Emergency Rice Reserve. <https://www.apterr.org>.

وفي ظل هذا الإطار أنشأت الآسيان أنماطاً مختلفة وعديدة من الشراكات مع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة (من غير دول آسيا) للوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والمساعدة المالية⁽⁴⁰⁾. وتؤدي دول الرابطة مؤسسات المجتمع المدني نظراً لدورها الفاعل مع كافة أصحاب المصلحة، في زيادة معدل الأمن الغذائي وتقديم الرؤى والتوصيات لممثلي الحكومات فيما يختص بالقضايا المتعلقة بالأمن الغذائي ومجالات الأغذية والزراعة واستدامتها.

كما تلعب المؤسسات الفكرية والبحث والتطوير دوراً حيوياً في استراتيجيات آسيان للأمن الغذائي. وعلى الرغم من قيام العديد من الدول في الرابطة بإنشاء مؤسسات البحث والتطوير في مجال الأغذية والمجالات الزراعية، فإن التعاون الإقليمي في هذا المجال كان حاضراً في استراتيجيات الآسيان. وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو قيام الرابطة بإنشاء شبكة الآسيان المعنية بالاستخدام الميكروبي⁽⁴¹⁾ وشبكة الآسيان للعلوم والتكنولوجيا⁽⁴²⁾. كما أنها تستثمر في البحث والتطوير لتطوير تكنولوجيات وممارسات مبتكرة يمكن أن تعزز إنتاج الأغذية وتقلل من فقدانها، وتحسين الإطار الحكومي لدعم مبادرات وشبكات البحث والتطوير الإقليمية.

ويجمع شبكة آسيان المعنية بـ(الاستخدام الميكروبي ANMU) العديد من الجامعات والمعاهد

الخاص وغيرهم، سمة رئيسية من أعمال رابطة آسيان لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، وذلك لإدراك دول الرابطة أن العمل الحكومي وحده لا يمكن أن يعالج المشاكل كلها دون إشراك فاعل لجميع وجهات النظر. وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو إطار رابطة آسيان المتعدد القطاعات بشأن تغير المناخ والأمن الغذائي (AFCC)، الذي تم اعتماده في أكتوبر 2018م والذي يهدف إلى تنسيق آلية العمل والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة لمعالجة القضايا والتحديات التي تواجه الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي والناشئة بسبب عوامل تغير المناخ. والبالغ في الأمر أن لأصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.. المزارعين ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحث والتطوير فرصة لتبادل وجهات نظرهم والمساهمة في عملية صنع القرار. وتم تصميم هذا الإطار من خلال الرّبط بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإجراءات التوجيهية الثمانية لهذه المبادرة. ويتناول الإطار المقترح إدماج ثلاثة عناصر حيوية. فأولاً توظّف جملة من التدخلات الاستراتيجية مثل التوجهات والإجراءات الاستراتيجية القائمة على الخطط التي تعالج المخاوف المرتبطة بتغير المناخ في قطاعات الأغذية والزراعة والحراجة وصيد الأسماك. وثانياً يشدّد الإطار على جوانب الأمن الغذائي التي يُتوقع أن تعززها هذه التدخلات الاستراتيجية. وأخيراً يحدد الإطار أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والتي تستفيد من كل من التدخلات الاستراتيجية لهذا الإطار وتساهم في تعزيز الأمن الغذائي وأبعاده المتعددة⁽³⁹⁾.

40 - Qiao-Franco, Guangyu. 2021. "The 'ASEANization' of non-ASEAN stakeholders in regional climate change cooperation." International Relations of the Asia-Pacific 22: 171-203.

41 - ANMICRO. 2023. About the Network. http://www.anmicro.org/?page_id=4.

42 - ASTNET. 2023. Our Work and Cooperation. <https://astnet.asean.org>.

39 - ASEAN. 2018. "ASEAN MULTI-SECTORAL FRAMEWORK FOR CLIMATE CHANGE: AGRICULTURE AND FORESTRY TOWARDS FOOD AND NUTRITION SECURITY AND ACHIEVEMENT OF SDGs." October 11.

وفيما يلي أمثلة بارزة للابتكارات الجديدة والشركات التي تقود الأمن الغذائي في الآسيان:

أولاً- تقنيات الزراعة الذكية: تستفيد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية مثل (تانهوب) في إندونيسيا⁽⁴³⁾ و(فارمتك) في تايلند⁽⁴⁴⁾ من المنصات الرقمية وتحليلات البيانات وأجهزة إنترنت الأشياء لتمكين الزراعة الدقيقة، إذ تساعد هذه التقنيات المزارعين على تحسين استخدام الموارد وزيادة العوائد وتقليل التأثير البيئي.

ثانياً- الزراعة العمودية والزراعة المائية: وتباشرها شركات مثل (سكاي جرينز) في سنغافورة⁽⁴⁵⁾ الرائدة في الزراعة العمودية والزراعة المائية. فمن خلال زراعة المحاصيل في طبقات مكثسة رأسياً أو بدون تربة، تسمح تلك الابتكارات بالزراعة في المناطق الحضرية ذات المساحة المحدودة، كما تساهم في تقليل استهلاك المياه، وتوفير إمدادات ثابتة من المنتجات الطازجة.

ثالثاً تطبيقات الجوال للمزارعين: تطبيقات مثل (بلانتيكس) في ماليزيا⁽⁴⁶⁾ التي تمكّن المزارعين من تشخيص وعلاج مشاكل المحاصيل، مما يساعد على تحسين الإنتاجية وتوفير المعرفة الزراعية حول حالات الطقس، وهذا بدوره يفضي إلى تقديم توصيات لإدارة الآفات والأمراض، ورؤى السوق على هواتفهم الذكية. كما تساعد مثل

ومؤسسات البحث والتطوير من الدول الأعضاء بالرابطة لتحقيق هدفين: الأول، تعزيز مجتمعات البحوث والفكر في الآسيان نحو الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية التي يمكن تحقيقها من خلال الإدارة الفاعلة للموارد الميكروبية والبحوث المتعلقة باستخدام الميكروبات. أما الهدف الثاني فيتعلق بتعزيز تنمية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب وتقسّم الموارد.

وأصبحت هذه الشبكة بمثابة منصة لبناء القدرات وتقسّم الموارد والمعارف في مجال استخدام الميكروبات، ويمكن أن يزيد من حفز التعاون البحثي الثنائي أو المتعدد الأطراف فيما بين المعاهد الأعضاء بالإضافة إلى المساهمة في اجتذاب التعاون من قِبل الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى. أما شبكة آسيان للعلوم والتكنولوجيا، فإنها تقوم بعدة نشاطات تتعلق بتطوير البرامج والأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير في العديد من المجالات كالتكنولوجيا الحيوية، وتطوير البنى التحتية والموارد العلمية التكنولوجية، وعلوم وتكنولوجيا الأغذية، والأرصاء الجوية والجيوفيزيائية، وتكنولوجيا المعلومات، والعلوم البحرية، وتكنولوجيا الفضاء التابعة للرابطة، وأبحاث علوم الطاقة المستدامة، والعديد غيرها من المجالات التي يمكن من شأنها أن تعزز التعاون الإقليمي الفاعل بين دول الرابطة.

ومن جهته يؤدي القطاع الخاص دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي والاستدامة، حيث تلعب زيادة الأعمال والابتكار دوراً في تعزيز الأمن الغذائي في دول الآسيان من خلال تقديم أفكار وتكنولوجيا ونماذج أعمال جديدة لمواجهة التحديات في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في المنطقة.

43 - Tanihub. 2023. Tanihub Food Solution. <https://www.foodsolutions.tanihub.com>.

44 - FarmTech. 2023. <https://thailandfarmtech.com/about/>.

45 - Skygreens. 2023. Accessed July 27, 2023. <https://www.skygreens.com>.

46 - Plantix. 2023. Accessed July 27, 2023. <https://plantix.net/en/>.

البَّاء في الدفع بالنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، وتسهيل نقل المعرفة والمهارات، والتمكين من صنُّه القرار القائم على البيانات، ورفع مستوى الأمن الغذائي ومعالجة تحدياته الرئيسية. وتفتح هذه الفرص قنوات الاستثمار بين شركات القطاع العام والخاص بين الإقليمين، ولإنشاء نظام بيئي تجاري داعم للابتكار في دول مجلس التعاون يمكّن رواد الأعمال من تطوير حلول مبتكرة لعملياتهم وتوسيع نطاقها على المستويين المحلي والإقليمي.

رابعاً: نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والاستراتيجي بين دول مجلس التعاون ورابطة آسيان

واقع التعاون الاقتصادي والتوجهات المستقبلية نحو تعزيزها

يقدّر الناتج المحلي الإجمالي المشترك لمنطقة الآسيان بنحو 3.66 تريليونات دولار أمريكي عام 2020م⁽⁴⁹⁾، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي حوالي 2 تريليون دولار أمريكي في العام نفسه⁽⁵⁰⁾. وتقدم هذه القوة الاقتصادية لكلا المنطقتين فرصة هائلة للتعاون المشترك والنمو المتبادل. ووفقاً لآخر إحصائية للمركز الخليجي الإحصائي، بلغ إجمالي حجم

هذه التطبيقات المزارعين على التقليل من المخاطر وربط المزارعين بالأسواق وتعزيز وصولهم إلى الموارد الأساسية

رابعاً الإنتاج المستدام للمأكولات البحرية: تقوم شركات مثل (مجموعة باراموندي) في سنغافورة⁽⁴⁷⁾ بالتركيز على الممارسات المستدامة لتربية الأحياء المائية، كما تستخدم أنظمة متقدمة في الاستزراع السمكي التي تقلل من التأثير البيئي ومن استخدام المياه، وتضمن توفير المأكولات البحرية عالية الجودة لتلبية الطلب المتزايد عليها في المنطقة

خامساً إدارة نفايات الطعام: تلعب الابتكارات التي تقلل من هدر الطعام دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الغذائي واستدامة النظام الغذائي. فتقدم شركة (وينو) في تايلند⁽⁴⁸⁾ تقنية متقدمة في الذكاء الاصطناعي تسمح للمطابخ التجارية بتشغيل مطابخ أكثر إنتاجية ومربحة ومستدامة عن طريق تقليل نفايات الطعام إلى النصف من خلال عمليات جمع وتحليل لبياناتها مما يسمح لمديري المطابخ باتخاذ قرارات أفضل لتقليل هدر الطعام مما يساهم في ربحية واستدامة النظام الغذائي للشركات التجارية.

وتسلط هذه الأمثلة الضوء على المساهمات المهمة لريادة الأعمال والابتكار في تعزيز الأمن الغذائي في دول الآسيان من خلال ابتكاراتها الفريدة، حيث تتعامل الشركات الناشئة مع التحديات الراهنة وتقوم بخلق نظام تحوّل في قطاع الزراعة والغذاء في المنطقة. كما تحظى ريادة الأعمال بدورها

49 - Statista. 2023. Gross domestic product (GDP) of the ASEAN countries from 2018 to 2028. <https://www.statista.com/statistics/796245/gdp-of-the-asean-countries/>.

50 - WorldBank. 2022. GCC Economies Expected to Expand by 6.9% in 2022. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/10/31/gcc-economies-expected-to-expand-by-6-9-in-2022>

47 - Barramundi. 2023. Accessed July 27, 2023. <https://barramundi.com>.

48 - Winnow. 2023. Sustainable commercial food waste solutions. <https://www.winnowsolutions.com>.

برميل يومياً. وفي المقابل توفر دول الرابطة مع اقتصاداتها سريعة النمو سوقاً وفرصاً كبيرة لصادرات الطاقة في دول مجلس التعاون⁽⁵³⁾.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فمع تركُّز استثمارات الحكومات والشركات في دول الرابطة ومجلس التعاون على قطاع الطاقة، أصبح هناك اهتمام متزايد في قطاعات أخرى مثل مجالات الأغذية واللوجستيات والضيافة. وبلغ إجمالي الاستثمارات التي باشرتها دول مجلس التعاون بين يناير 2016م وسبتمبر 2021م حوالي 13.4 مليار دولار أمريكي. وجاءت نسبة 74% من هذه الاستثمارات في الآسيان من قِبَل دولة الإمارات⁽⁵⁴⁾، فيما جاءت الحصة الثانية منها من عمان بحوالي 20%. بينما استثمرت دول الآسيان في دول مجلس التعاون ما يقدر بنحو 3.6 مليارات دولار أمريكي خلال الأعوام نفسها، وجاء ثلث هذه الاستثمارات من جانب سنغافورة⁽⁵⁵⁾، والتي تعتبر الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من عام 2022م داخل الكتلة التجارية لرابطة آسيان⁽⁵⁶⁾، علماً بأن سنغافورة هي الدولة

التجارة بين دول مجلس التعاون ورابطة الآسيان في عام 2019م 93.9 مليار دولار أمريكي، وتمثلت المساهمة النسبية لدول المجلس مع دول الآسيان بـ 40.8% من الإمارات و 35.7% من السعودية وقطر بـ 11.6%، وعمان 4%، والكويت 5.2%، وأخيراً البحرين بـ 2.5% من حجم التبادل التجاري⁽⁵¹⁾. وحتى عام 2023م ازداد التعاون الاقتصادي بين دول المجلس والآسيان في العديد من المجالات بما فيها الاقتصادية والتجارية والأمن الغذائي والطاقة، وبشكل أكبر في استثمارات في قطاعات متنوعة بين الإقليمين.

وتعتبر أكبر ثلاث واردات من دول المجلس من دول الرابطة بين عامي 2016م و2020م الإلكترونيات والآلات والسيارات، والتي تعد جميعها من بين السلع التصديرية الأساسية الثلاث لدول الرابطة، فيما كانت الصادرات الثلاث الأولى من دول مجلس التعاون بين تلك السنوات نفسها النفط الخام والبوليمرات البلاستيكية ومنتجات الألمنيوم⁽⁵²⁾. لذا فإن قطاع الطاقة هو مجال رئيسي للتعاون بين دول المجلس ودول الآسيان، وتتمثل موارد النفط والغاز جزءاً كبيراً من واردات الآسيان من الطاقة. ومع ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي في دول الرابطة، فإن الطلب على النفط سينمو في المقابل. ففي السنوات ما بين 2010م و2019م، كان متوسط معدل النمو السنوي 2.3% في دول الآسيان، وبلغ الطلب على الطاقة 4.8 ملايين

53 - ERIA. 2022. The Strategic and Economic Value of Joint Oil Stockpiling Arrangements for Middle East Exporters and ASEAN Importers. Jakarta: Economic Research Institute for ASEAN and East Asia.

54 - DubaiChambers. 2021. UAE ACCOUNTS FOR 74% OF GCC INVESTMENTS IN ASEAN MARKETS OVER LAST 5 YEARS . Accessed July 25, 2023. <https://www.dubaichamber.com/>

55 - Aluwi, Kevin, Ysmael Baysa, Piyush Chowhan, Han Kwee Juan, and Ayman Sejiny. 2021. Uncharted Territory: Deepening trade and investment between ASEAN and the GCC. Dubai, UAE: The Economist Group.

56 - Irwin-Hunt, Alex. 2022. Singapore leads FDI into Asean in 2022. <https://www.fdiintelligence.com/>

51 - GCCSTATS. 2021. التجارة السلعية بين دول مجلس التعاون ومجموعة دول الآسيان 2019م. <https://www.gccstat.org/>

52 - Aluwi, Kevin, Ysmael Baysa, Piyush Chowhan, Han Kwee Juan, and Ayman Sejiny. 2021. Uncharted Territory: Deepening trade and investment between ASEAN and the GCC. Dubai, UAE: The Economist Group.

الصدد وفتح قنوات الاستثمار في دول الرابطة. ثالثاً: يمكن لكلا الإقليمين تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا والابتكار، فعن طريق تبادل المعرفة وأفضل الممارسات، يمكن تسريع التحولات الرقمية الخاصة بهما وخلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي.

وأخيراً، تعزيز العلاقات الاستراتيجية، فنظراً للمصالح والتحديات المشتركة بينهما، هناك إمكانية لزيادة التعاون بشأن قضايا مثل الأمن الإقليمي وتغيّر المناخ والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك توجد هناك فرص لتوحيد الممارسات واللوائح القانونية وغيرها والتي يمكن أن تطلق العنان للعلاقات الثنائية بين الإقليمين.

هذا ويتطلب تعزيز التعاون الاقتصادي والاستراتيجي بين الخليج العربي ورابطة آسيان تضافر الجهود في عدة مجالات، منها:

أولاً- وجوب إجراء حوارات ومشاورات منتظمة رفيعة المستوى بين الكتلتين لتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ثانياً- ينبغي أن يعمل كل من مجلس التعاون ورابطة آسيان معاً لخلق بيئة أكثر ملاءمة للأعمال والاستثمار، ويمكن تحقيق ذلك من خلال المواءمة التنظيمية، والحد من الحواجز التجارية، وتحسين وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية، وتوقيع اتفاقية تجارة حرة شبيهة بتلك التي وقّعها سنغافورة ودول مجلس التعاون في ديسمبر 2008م، الأمر الذي سيدعم النمو الاقتصادي بين الإقليمين.

ثالثاً- ينبغي زيادة التبادلات الشعبية والدبلوماسية والثقافية لتعزيز التفاهم بين المنطقتين. ويمكن أن يساهم ذلك في تمهيد الطريق لتعاون أعمق

الوحيدة في الرابطة التي وقعت اتفاقية تجارة حرة مع المجلس في ديسمبر 2008م، مما سمح بتحرير 99% من أسعار السلع الزراعية والصناعية من خلال إزالة التعريفات أو تخفيضها⁽⁵⁷⁾.

وهناك مجالات أخرى للتعاون المحتمل بين الإقليمين في مجال التكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير. فمع رؤية دول مجلس ورؤية آسيان 2025م، يتطلع كلاهما للتوصل إلى أهداف تحقق النمو الاقتصادي والقطاعي، ومن هنا يمكن لهما رفع مستوى التعاون الثنائي في مجالات الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والمدن الذكية لمستقبل أكثر استدامة لكلتا المنطقتين. وبالنظر إلى فرص المستقبل فإن هناك العديد من الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها دول المجلس ودول الرابطة لتعزيز تعاونهما الاقتصادي والاستراتيجي، تتمثل في:

أولاً: زيادة الفرص الاستثمارية والتعاون في مجال الطاقة. فمع استمرار نمو الطلب على الطاقة في آسيان وسعي دول مجلس التعاون لتنويع اقتصادها، هناك إمكانية لمزيد من التعاون في مجالات مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة عبر نقل التكنولوجيا والمعرفة والاستثمار في البحث والتطوير.

ثانياً: يمكن لدول المجلس ودول الرابطة تعميق العلاقات في المجالات المالية والاستثمارية، حيث ستكون هناك حاجة للمزيد من رأس المال الاستثماري للبنية التحتية وغيرها من المشاريع في دول الآسيان. ومن خلال ذلك يمكن للمجلس بموارده المالية الكبيرة أن يلعب دوراً مهماً في هذا

57 - MOEC. 2023. GCC-Singapore Free Trade Agreement (GSFTA). <https://www.moec.gov.ae/en/-/gcc-singapore-free-trade-agreement-gsfta->.

وأكثر استدامة.

ويُعتبر الأمن الغذائي مجالاً واعداً للتعاون بين دول المجلس ودول الرابطة على جميع المستويات، وخصوصاً أن الإنتاج الزراعي يهيمن على الناتج المحلي للعديد من دول الرابطة. وأيضاً بسبب اعتماد منطقة التعاون بسبب مناخها الجاف وندرة المياه فيها اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية. فيمكن لرابطة آسيان بمواردها الزراعية الغنية، أن تصبح مُورِداً للغذاء لدول مجلس التعاون، كما يمكن لتعاونهما المستقبلي في هذا المجال أن يشمل نقل التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية الزراعية في منطقة الآسيان، مما يمكن أن يساهم في زيادة إنتاج الغذاء وضمان الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون.

مقترحات وتوصيات نحو تعزيز سبل التعاون في مجال الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من الموضوعات الاستراتيجية والمهمة لكل من دول مجلس التعاون ورابطة الآسيان، ومن ثم فإن زيادة التعاون في هذا المجال، فضلاً عن التعاون في مختلف المجالات والقطاعات سيمثل قيمة مضافة للجانبين. ويمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تعزز سبل التعاون في الأمن الغذائي، تتمثل في الآتي:

1. التجارة: على الرغم من اتجاه بعض دول مجلس التعاون إلى زيادة إنتاج الغذاء محلياً بنسبة 30% كالبحرين، والإمارات بحوالي 50% حتى العام 2051م، إلا أن دول المجلس ما تزال تحتاج إلى تنويع المصادر التي تستورد منها الغذاء حتى تصل إلى أهداف الأمن الغذائي لديها محلياً. وعلى ضوء ذلك فإن دول المجلس تستورد ما تصل نسبته إلى 85% من الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية،

في حين إن دول الآسيان أحد المصادر الرئيسية للعديد من المنتجات الزراعية. فيمكن أن يؤدي تعزيز التعاون بين الجانبين.. التعاون والآسيان إلى زيادة التجارة في السلع الغذائية وتقليل المخاطر بالاعتماد على مصادر متنوعة من الواردات من الأغذية.

2. نقل التكنولوجيا والمعرفة: باشرت دول مجلس التعاون بالقيام باستثمارات كبيرة في البحث والتطوير الزراعي وبالخصوص في مجالات مثل تحلية المياه والزراعة المائية والزراعة الدقيقة والزراعة الذكية. ولذلك يمكن للتعاون بين دول مجلس التعاون وبلدان رابطة آسيان أن ييسر نقل وتوطين هذه التكنولوجيات والمعارف، مما يساعد بلدان الرابطة على تحسين إنتاجيتها الزراعية واستدامتها ويسمح لدول المجلس بأن تستفيد من هذه التكنولوجيا في مناخها الحار والجاف لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي بتعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه ورفع مستوى الأمن الغذائي.

3. فرص الاستثمار: تتمتع دول مجلس التعاون بمواردها المالية الكبيرة، فيمكن أن يكون الاستثمار في القطاع الزراعي في دول الآسيان مفيداً لكلا الطرفين. فيمكن لدول المجلس الاستفادة من توافر الأراضي الصالحة للزراعة والوصول إلى العمالة في دول الآسيان، في حين يمكن لدول الآسيان الاستفادة من الاستثمار الرأسمالي ونقل التكنولوجيا التي توفرها دول التعاون. كما يمكن لدول مجلس التعاون تكثيف الاستثمار في الشركات الناشئة في دول الآسيان وخصوصاً تلك المتخصصة في مجالات التكنولوجيا الزراعية وفتح أبواب الاستثمار من خلال المعارض والدبلوماسية التجارية بين الإقليمين واغتنام فرص الاستثمار بهذه الشركات.

العمليات التجارية وتوسعة مجالاتها والقطاعات التي تتضمنها، كما يحقق ذلك المزيد من التكامل الاقتصادي لكلا الجانبين.

4. **التعاون البحثي:** يمكن للتعاون بين الجانبين في مجال البحوث الزراعية أن يعزز الابتكار والتقدم العلمي. ويمكن لمشاريع البحث المشتركة معالجة تحديات مثل تغير المناخ وندرة المياه ومكافحة الآفات وتطبيق تقنيات الري الناقص وزيادة كفاءة نُظُم الري، مما يعود بالفائدة على الجانبين من خلال تحسين الأمن الغذائي والاستدام، وهذا ما يستدعي زيادة ميزانيات البحوث في مجال استخدام التقنيات الحيوية وانهاج دراسات استقصائية لإيجاد محاصيل غذائية ومحاصيل أعلاف بديلة تتحمل الظروف المناخية ومحدّدات النمو في منطقة الخليج العربي. ويمكن أن تساعد الزيادة في الاستثمار العام في البحث والتطوير على تطوير التقنيات والابتكارات لخلق بيئات غذائية أكثر سلامة وزيادة توافر الأطعمة المغذية والقدرة على تحمل تكاليفها⁽⁵⁸⁾.

5. **تحقيق المزيد من التكامل الإقليمي:** يمكن أن يساهم تعزيز التعاون بين الجانبين في قطاع الزراعة في جهود التكامل الإقليمي، وذلك من خلال تعزيز التجارة البينية والاستثمار وتبادل المعرفة وتوحيد اللوائح مثل تعزيز فرص تكامل قيمة الطعام الحلال بين المنطقتين، خصوصاً أن إندونيسيا وماليزيا رائدتان في التعاون التجاري في هذا المجال فهما. كما يمكن لكلا الإقليمين تعميق روابطهما الاقتصادية والتجارية كالبحت في إطلاق اتفاقية التجارة الحرة بينهما، مع الأخذ في الاعتبار أن اتفاقية التجارة الحرة بين ماليزيا ودول مجلس التعاون لا يتم تطبيقها منذ عام 2017م. فتساهم مثل هذه الاتفاقيات التجارية في تسهيل

58 - FAO, IFAD, UNICEF, WFP, and WHO. 2023. In Brief to The State of Food Security and Nutrition in the World 2023. Urbanization, agrifood systems transformation and healthy diets across the rural–urban continuum. Rome, Italy: FAO.

Food Security Policies of the Arabian Gulf States and the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)

Dr. Abdul Hadi Abdul Wahab⁽¹⁾ and Ali Fageeh⁽²⁾

Abstract

This study aims to analyze cooperation between the Arabian Gulf states and the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) in the field of food security. Given the numerous common factors between the two sides, this represents a foundation for significant collaboration in the field of food security. This is especially relevant as both sides are keen on developing their overall economic relations.

The study has three significant conclusions:

First: Food security poses a significant challenge for both the Arab Gulf states and ASEAN. The Arabian Gulf states face water scarcity and a shortage of arable land, and an increase of global food prices, which have risen at a faster rate than oil prices. This

is particularly concerning as Arabian Gulf states depend on imports to cover 85% of their food needs. ASEAN countries, on the other hand, experience food security crises with economic, social, and environmental dimensions. Like the Arab Gulf states, ASEAN was also impacted by the COVID-19 crisis, which has affected supply chains.

Second: Arabian Gulf states and ASEAN can exchange experiences and expertise in achieving food security. Arabian Gulf states have implemented several relevant regulations and conducted joint research. Additionally, Kuwait proposed the establishment of a Gulf Food Security Network within the Gulf Cooperation Council in April 2020. ASEAN also has significant experiences, including integrated food security strategies and the Strategic Plan for Food Security 2015-2020, along with the ASEAN Food Security Information System and other initiatives.

Third: Several proposals can activate cooperation between Arabian Gulf states and ASEAN in the field of food security. These include increasing trade exchange, including food exports, knowledge transfer, and technology sharing. Additionally, there is potential for collaboration in agricultural research, increasing Arabian Gulf investments in agricultural production in ASEAN countries, and achieving regional integration.

1 Professor of the Sultan Qaboos Chair for Desert Agriculture and Coordinator of the Desert Agriculture Program at the Arabian Gulf University in the Kingdom of Bahrain.

2 Research Associate at the Studies and Research Management at the Bahrain Center for Strategic, International, and Energy Studies (DERASAT).

5- تعزيز التعاون بين الخليج العربي ودول الآسيان بشأن التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري

الثانية: رغم الزيادة السكانية وزيادة نسبة النمو في دول جنوب شرق آسيا، وكونها رابع أكثر مناطق العالم استهلاكاً للطاقة، إلا أن هذه الدول تعهدت بتحقيق أهداف صافي الانبعاثات الكربونية من خلال تبني عدة سياسات، منها الإنجازات في مجال الطاقة المتجددة، وفرض ضريبة الكربون، والتحول نحو الهيدروجين الأخضر، ومشروعات التقاط الكربون وتخزينه.

الثالثة: في ظل الجهود التي قام بها كلٌّ من دول الخليج العربي وكذلك دول الآسيان للحد من الانبعاثات الكربونية، ورغم وجود تحديات تواجه الجانبين، تبقى لديهما فرصٌ للتعاون، منها تقنيات التقاط الكربون وتخزينه، وتعزيز فكرة أسواق الكربون، بالإضافة إلى التركيز على الهيدروجين الأخضر، وتبادل الخبرات بشأن البحوث والابتكار لتحقيق تلك الأهداف، ضمن حرص الجانبين على تعزيز أوجه التعاون المختلفة بينهما.

مقدمة

أرست إتفاقية باريس، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP 21) في باريس عام 2015م، ودخلت حيز التنفيذ في عام 2016م، هدفاً محورياً، ألا وهو الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من 2 درجة مئوية، مع منح الأفضلية لتقليل هذه النسبة بشكل أكبر لتصبح الزيادة في درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية

الدكتور عبدالله عيسى العباسي⁽¹⁾

الدكتورة عائشة سعد الصريحي⁽²⁾

ملخص الدراسة⁽³⁾

تستهدف هذه الدراسة تحليل تجربتي دول مجلس التعاون ودول الآسيان في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وفقاً لما تتطلبه الالتزامات الدولية، حيث لوحظ أن كلا الجانبين قد انضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، فضلاً عن اتخاذ العديد من السياسات ووضع الخطط التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف. وعلى الرغم من تلك الجهود لا تزال هناك معوقات، وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: أن دول الخليج العربي بدأت بالفعل في اتخاذ العديد من الخطوات للحد من الانبعاثات الكربونية، حتى قبل التعهد رسمياً في إطار الإلتزامات الدولية، وهو ما انعكس على خطط دول الخليج العربي الست في هذا الشأن، انطلاقاً من المقومات والإمكانيات المالية التي لديها.

1 مدير برنامج دراسات البيئة والطاقة بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»

2 باحث متخصص في دراسات المناخ والطاقة، زميل معهد الشرق الأوسط، جامعة سنغافورة الوطنية

3 تتوجه إدارة تحرير دورية دراسات بالشكر والتقدير للأستاذة أماني عبد الغني على ترجمة الدراسة إلى اللغة العربية

تقريباً⁽⁶⁾.

الواقع هو أن مفهوم صافي الانبعاثات الصفري متجذر بشكل أساسي في المبادئ العلمية. فوفقاً لقوانين الفيزياء الثابتة وغير القابلة للتغيير، توجد كمية محدودة من ثاني أكسيد الكربون يمكن إطلاقها بأمان في الغلاف الجوي، إلى جانب الغازات الدفيئة الأخرى. وبمجرد تخطي عتبة هذه الكمية، يصبح إلزاماً أن تتم موازنة أية انبعاثات إضافية من خلال إزالتها عبر مصارف الكربون⁽⁷⁾ (carbon sinks) أو مصارف ثاني أكسيد الكربون (carbon dioxide sinks)، وهي خزانات حيوية أو اصطناعية تقوم بتجميع ثاني أكسيد الكربون لفترة غير محددة. وهناك مصارف طبيعية تتمثل في المضخات البيولوجية للمحيطات، والنباتات والأحياء الأخرى التي تقوم بعملية التمثيل الضوئي. أما المصارف الاصطناعية الرئيسية فهي إما مدافن أرضية أو خزانات. ولقد ازداد الاهتمام

فوق مستويات ما قبل الصناعة⁽⁴⁾. غير أنه، وخلافاً لمعاهدة المناخ السابقة لها والمعروفة باسم «بروتوكول كيوتو»⁽⁵⁾، عمدت إتفاقية باريس إلى تضمين كلاً من البلدان المتقدمة والنامية للقيام بدور في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. ووفقاً لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (Intergovernmental Panel on Climate Change) المعروفة اختصاراً بـ (IPCC) الصادر عام 2018م، فإن بلوغ هذا الهدف طويل الأجل للخفض الحراري يستلزمه خفض مقابل في حجم انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 43٪ بحلول عام 2030م، مع الاستمرار في الخفض حتى الوصول إلى حد الصفر الكربوني بحلول منتصف القرن

6 IPCC, 2018: Summary for Policymakers. In: Global Warming of 1.5°C, An IPCC Special Report on the impacts of global warming of 1.5°C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas emission pathways, in the context of strengthening the global response to the threat of climate change, sustainable development, and efforts to eradicate poverty [Masson-Delmotte, V., P. Zhai, H.O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P.R. Shukla, A. Pirani, W. Moufouma-Okia, C. Péan, R. Pidcock, S. Connors, J.B.R. Matthews, Y. Chen, X. Zhou, M.I. Gomis, E. Lonnoy, T. Maycock, M. Tignor, and T. Waterfield (eds.)]. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, pp. 3-24, doi:10.1017/9781009157940.001. UNFCCC (U. N. Framew. Conv. Clim. Change). 2015. Paris Agreement, 21st Conference of the Parties, Paris. Bonn, Ger. UNFCCC.

7 UNFCCC (U. N. Framew. Conv. Clim. Change). 2015. Paris Agreement, 21st Conference of the Parties, Paris. Bonn, Ger. UNFCCC.

4 Hale T, Kuramochi T, Lang J, Yeo ZY, Smith S, et al. 2022. Net Zero Tracker. Cologne, Germany: New Climate Institute. <https://zerotracker.net/methodology>

5 The Kyoto Protocol was adopted in 1997 at the third Conference of Parties (COP 3) and entered into force in 2005. The Kyoto Protocol set binding emission reduction targets equal to 5% emission reduction, for 37 industrialized countries and economies in transition and the European Union, compared to 1990 levels over the first commitment period 2008–2012; and 18% below 1990 levels in the second commitment period from 2013 to 2020.

النظيفة إلى ما يتراوح تقريباً بين 2-4 تريليون دولار سنوياً بين عامي 2022 و2030م، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف حجم الاستثمارات الحالية البالغة قيمتها 755 مليار دولار⁽⁸⁾. ومن الأهمية بمكان، في إطار بلوغ هذا المسعى، أن يكون ثمة تعاون دولي قوي، إذ تحذر دراسة صادرة عن وكالة الطاقة الدولية من أن غياب التعاون الكافي قد يتسبب بشكل كبير في تأخير الوصول إلى صافي صفر الانبعاثات، ما سوف يستتبعه زيادات مثيرة للقلق في مستويات الاحتباس الحراري التي قد تتجاوز عتبة 1.5 درجة مئوية⁽⁹⁾.

إن إهمال أو إغفال أهمية التعاون الدولي قد يعيق فاعلية الجهود الجماعية التي تبذلها البلدان أو القارات لتحقيق صافي انبعاثات صفرية، وذلك نظراً لحالة الارتباط المتأصلة في بيئتنا المشتركة، ومن ثم فإن السماح لأي دولة بالتخلف عن الركب في هذا المسعى سوف تمتد عواقبه إلى أبعد من حدودها، وستلقي بآثارها على المجتمع العالمي ككل. ومن ثم فإن تعزيز التعاون الدولي بشكل قوي بات ضرورة ملحة؛ واتحاد الهدف هو الوسيلة التي تمكن البلدان مجتمعة من مواجهة التحديات متعددة الأوجه التي يفرضها تغير المناخ؛ هذا إلى جانب تبني سياسات فعّالة وتنفيذها والمضي قدماً نحو إيجاد حلول مبتكرة تسرع الانتقال

العالمي بمصارف ثاني أكسيد الكربون بعد اتفاق كيوتو، الذي شجع على استخدامها للتقليل من نسب غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وتجدر الإشارة إلى أن السباق نحو اعتماد هدف صافي الانبعاثات الصفري اكتسب زخماً ملحوظاً في عام 2019م، قبيل انعقاد الدورة السادسة والعشرين لقمة المناخ «كوب 26». ومن إجمالي 197 عضواً تشملهم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقعت 195 دولة على اتفاقية باريس، فيما صدقت 192 على الاتفاقية، ويشكل عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية ما تمثله نحو 93.1% فقط من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، فيما اعتمد 93 عضواً، يمثلون 97 دولة، من بينها دول رابطة جنوب شرق آسيا «آسيان» ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، هدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري، وتشكل هذه الدول مجتمعة 79.3% من الإجمالي العالمي للانبعاثات الدفيئة.

ومع ذلك، فإن ثمة فجوة كبيرة بين الواقع العالمي الحالي وما ينبغي أن يكون محققاً على أرض الواقع بحلول عام 2050م، ذلك أن مسار الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري يستلزم - على سبيل المثال - ارتفاع نسبة استخدام موارد الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء على مستوى العالم من 29% في الوقت الحالي إلى أكثر من 60% في عام 2030م، وإلى ما يقارب 90% في عام 2050م.

وبالمثل، ينبغي أن يزيد إنتاج الهيدروجين النظيف إلى ستة أمثال المستويات الحالية البالغة 0.87 مليون طن ليصل إجمالي الإنتاج إلى 530 مليون طن بحلول عام 2050م. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف زيادات تدريجية في استثمارات الطاقة

8 International Energy Agency (IEA). 2021. "Net Zero by 2050: A Roadmap for the Global Energy Sector". <https://www.iea.org/reports/net-zero-by-2050>. Paris: International Energy Agency. Special Report. Accessed on July 15, 2023.

9 IRENA, 2021: World Energy Transitions Outlook: 1.5 C Pathway. International Renewable Energy Agency, Abu Dhabi, UAE. <https://irena.org/publications/2021/Jun/World-Energy-Transitions-Outlook>. Accessed on July 15, 2023.

بما يتماشى مع الإتجاهات العالمية⁽¹⁰⁾. في مقابل ذلك، فإن النمو السكاني والاقتصادي والتوسع الصناعي، وتزايد الطلب على وسائل التبريد نتيجة التغيرات المناخية، إلى جانب الارتفاع المتسارع في مستويات المعيشة؛ جميعها عوامل أدت إلى زيادة استهلاك الطاقة في دول الخليج العربي لما يقارب ستة أمثال حجم الاستهلاك خلال ثمانينيات القرن الماضي، وهو أسرع معدل نمو استهلاك في العالم؛ إذ أن استهلاك دول الخليج العربي للكهرباء لم يتجاوز متوسط الاستهلاك العالمي المقدّر بـ 3132 كيلووات في الساعة للفرد فحسب، وإنما تخطى مستويات استهلاك بعض الدول الصناعية الكبرى مثل المملكة المتحدة، المقدّر استهلاك الكهرباء لديها بـ 5130 كيلووات في الساعة للفرد.

إلى ذلك، تساهم دول الخليج العربي الست مجتمعة بحوالي 3% من انبعاثات الغازات الدفيئة عالمياً، بحسب بيانات سنة 2020م، لكن حجم انبعاثات الغازات الدفيئة لدى تلك الدول ظل في ازديادٍ كبير، تحديداً بمتوسط زيادة قدرها 3.9% سنوياً، خلال الفترة بين سنتي 1990 و2020م، أي ثلاثة أمثال المتوسط العالمي البالغ⁽¹¹⁾ 1.3%.

هذا بدوره يفسر حرص دول مجلس التعاون على وضع خطط واستراتيجيات شاملة لتعزيز التنمية المستدامة في القطاعات الرئيسية، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية ونموها الاقتصادي، وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة باعتبارها ركيزة أساسية في هذا الصدد. ولأن مبادئ التنمية

إلى مستوى تصفير الانبعاثات. بذلك فقط تتجلى مساعي المجتمع العالمي لحماية كوكبنا والحفاظ عليه للأجيال الحالية والمستقبلية. وانطلاقاً من هذه المسألة المحورية والمُلحّة، تُعنى هذه الورقة البحثية بتقييم ما تم إحرازه من تقدم نحو الوصول إلى الحد الصفري لصافي الانبعاثات، لا سيّما في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة دول الآسيان، إذ أن هذه الدول على وجه التحديد تسعى حثيثاً وبشكل متبادل لتحقيق هدف الوصول إلى صافي صفر الانبعاثات. وانطلاقاً من التحليل المتعمّق للالتزامات والأهداف التي حددتها هذه الدول، تسعى هذه الورقة البحثية إلى استشراف واستكشاف فرص تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والجهود المشتركة التي من شأنها تحفيز وتسريع التقدم نحو مستقبلٍ مستدامٍ وخالٍ من الكربون.

التحول إلى صفر الانبعاثات في الخليج العربي: الإنجازات والفرص والتحديات

الاقتصاد والطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة

تتميز دول الخليج العربي بخصائصها الاقتصادية المتفردة، أبرزها اعتماد هذه الدول بشكل كبير على موارد النفط والغاز الطبيعي، التي تشكل جزءاً كبيراً من عائداتها المالية وصادراتها. علاوةً على ذلك، تدعم حكومات الخليج العربي أسعار البنزين بشكلٍ ملحوظ، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، التي اعتمدت منذ عام 2015م نهجاً أكثر تحرراً في تحديد أسعار البنزين والديزل،

10 INTERNATIONAL MONETARY FUND. Economic prospects and policy challenges for the GCC countries-2021. International Monetary Fund, 2021.

11 Climate Watch (CAIT) - Country Greenhouse Gas Emissions Data. <https://www.climatewatchdata.org/>

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية قد قطعت خطوات واسعة نحو تحقيق أهدافها لمعالجة انبعاثات الكربون، وساهمت بشكل كبير في المساعي العالمية لتحقيق صافي الصفر الكربوني، إذ تهدف المملكة لخفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م، كما التزمت بتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2060م. علاوةً على ذلك، تعزز المملكة العربية السعودية توليد 50% من الطاقة اللازمة لاحتياجاتها من مصادر متجددة بحلول عام 2030م؛ كما تلعب دوراً استباقياً في خفض انبعاثات غاز الميثان العالمية بنسبة 30% قبل عام 2030م⁽¹²⁾. من ناحية أخرى، تعهدت المملكة في أكتوبر 2021م بتقديم مبلغ يزيد عن 180 مليار دولار أمريكي لحزمة من الاستثمارات الأساسية التي من شأنها تسهيل الوصول إلى هدفها المتمثل في بلوغ حد الحياد الكربوني⁽¹³⁾، وأزاحت في أوائل عام 2023م الستار عن خطط لضخ استثمارات تصل إلى تريليون ريال سعودي (266.40 مليار دولار أمريكي) تأتي بشكل أساسي من صادرات المواد الهيدروكربونية، وترتكز (الاستثمارات) بشكل أساسي على مشروعات توليد طاقة نظيفة. وفي محاولة لإبراز التزامها بالتمويل المستدام، أطلق صندوق الاستثمارات العامة السعودي في عام 2022م مبادرة جديدة بالثناء، وهي "إطار عمل التمويل الأخضر" (Green Finance Framework) بهدف حشد رأس المال اللازم لدعم الأنشطة

المستدامة تؤكد على أهمية تحقيق أهداف التنمية البشرية مع الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية والاقتصادية والخدمية لتحسين الظروف المعيشية دون المساس بسلامة النظام البيئي. لذا فإن المشاركة المتزايدة من جانب دول مجلس التعاون في مجال الاستدامة إنما ينبع من إدراكها للعواقب الاقتصادية العاجلة الناجمة عن النمو السكاني والاقتصادي، والتي تتحدى الطبيعة التوزيعية الحالية للمنطقة؛ ذلك أن الإبقاء على الضرائب المنخفضة، وتوفير مجالات توظيفية جاذبة، واستمرار دعم الخدمات الأساسية، كلها أمور أصبحت بالغة الصعوبة، خاصة في ظل تقلب أسعار الطاقة العالمية. لذلك تركز دول مجلس التعاون على الإصلاحات، بما في ذلك خفض دعم الطاقة وتنويع مصادرها عبر اللجوء إلى مصادر الطاقة المتجددة، بهدف تقليل الاعتماد على عائدات الوقود الأحفوري، وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار على المدى الطويل، وهو ما ينعكس بوضوح على الرؤى الاقتصادية التي تبنتها دول الخليج العربي. غير أن تحقيق تلك الرؤى يتطلب من دول الخليج العربي أن تتغلب على تحدي من شقين: الشق الأول هو تنويع الاقتصاد المحلي بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز، أما الشق الثاني فهو زيادة معدلات الاستثمار للإنتقال نحو الحياد الكربوني.

المنجزات والتقدم المُحرَز

بدأت دول مجلس التعاون في مسارها نحو تحقيق هدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الكربونية الصفري، وانخرطت بشكل فعال ونشط في مختلف الالتزامات البيئية الدولية، حتى قبل التعهد رسمياً بالوصول إلى حد الحياد الكربوني.

12 Saudi Green Initiatives". Green Initiatives. Accessed July 19, 2023. URL: <https://www.greeninitiatives.gov.sa/>

13 BBC. "Saudi Arabia commits to net zero emissions by 2060". October 2021. Accessed July 19, 2023. URL: <https://www.bbc.com/news>

بنفس التوجه، أعلنت سلطنة عمان إلزامها بالوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050م من خلال "الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم إلى صافي الانبعاثات الصفري"، (National Strategy for an Orderly Transition to Net Zero)، ويشتمل مسار السلطنة الانتقالي إلى صافي صفر الانبعاثات على خطة مدروسة بعناية لخفض ما يقارب 97 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO₂Eq) بحلول عام 2050م، وهو ما يتضمن جهوداً استراتيجية للتخلص من الكربون خلال الفترة بين عامي 2030 و2040م، والتي تساهم في خفض نسبته 6% و54% على التوالي في بداية الفترة المذكورة آنفاً ونهايتها، مقارنةً بالانبعاثات المسجلة في عام 2021م. وكجزء من هذا التحول، تتوقع سلطنة عمان ضخ استثمارات إضافية بقيمة 190 مليار دولار لإرساء التقنيات المتطورة والبنى التحتية اللازمة لتحقيق المواءمة مع مسار صافي الانبعاثات الصفري الذي تتبناه السلطنة. إلى ذلك، وتأطيراً وتحقيقاً لهذه الرؤية، قدمت سلطنة عمان "مساهمتها المحددة وطنياً" الثانية (Nationally Determined Contribution)، أو (NDC) اختصاراً، والتي تركز على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 7% بحلول عام 2030م، استناداً إلى خط أساس حجمه 125 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في العام المذكور آنفاً (2030م)⁽¹⁶⁾.

أما دولة قطر، فقد وضعت أهدافاً محورية كبرى لخفض الانبعاثات من خلال "خطة العمل

البيئية، بما في ذلك تلك التي تتماشى مع مساعي تحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفري"⁽¹⁴⁾.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أعلنت عن هدفها المتمثل في الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050م. ولبلوغ هذا الهدف، تمت صياغة "استراتيجية الإمارات للطاقة 2050م"، والتي تركز بشكل أساسي على إنشاء مزيج متوازن من مصادر الطاقة المتجددة والنووية والنظيفة. وتهدف هذه الاستراتيجية الشاملة إلى تعزيز إمكانيات الطاقة النظيفة بحيث تشكل 50% من مزيج الطاقة الإجمالي المتاح ضمن المعروض. بالإضافة إلى ذلك، أرست الاستراتيجية الإماراتية هدفاً يتمثل في خفض الطلب النهائي على الطاقة بنسبة 40% مقارنةً بسيناريوهات العمل المعتادة (business-as-usual scenarios) بحلول عام 2050م. ومن خلال مواءمة المتطلبات الاقتصادية مع الأهداف البيئية، تهدف خطة دولة الإمارات إلى تحقيق خفض استثنائي بنسبة 70% في انبعاثات الكربون الناتجة عن توليد الطاقة، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الطاقة بشكل عام بنسبة 40%⁽¹⁵⁾ وعلى الرغم من التوقعات التي تشير إلى معدلات نمو في الطلب على الطاقة نسبته 6% حتى عام 2050م، إلا أن الدولة لا تزال ملتزمة بتنفيذ التدابير التي من شأنها تحقيق التحول المنشود وتمهيد الطريق نحو مستقبل مستدام وخالي من الكربون.

16 The Sultanate of Oman. "National Strategy for an Orderly Transition to Net Zero". November 2022. Ministry of Energy and Minerals, Sultanate of Oman. Accessed June 18, 2023. <https://www.ea.gov.om/media/aaslyc3l/>

14 Aisha Al-Sarihi. "The GCC and the road to net zero". March 2, 2023. Accessed July 19, 2023. URL: <https://www.mei.edu>

15 UAE Government. "UAE Net Zero 2050". Accessed July 19, 2023, from <https://u.ae/>

المتجددة" (National Renewable Energy Action Plan - NREAP)، و"خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة" (National Action Plan for Energy Efficiency - NAPEE)، والمتوقع من كليهما تحقيق خفض يصل إلى 1.9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المعادل بحلول عام 2030م، إلا أن هذه الجهود لا تمثل حالياً سوى أقل من 5% من إجمالي ثاني أكسيد الكربون المعادل في البحرين⁽¹⁷⁾.

كذلك أقرت دولة الكويت التزامها بالحياد الكربوني بحلول عام 2050م، على أن تبدأ تطبيق سياسات تقليل الانبعاثات أولاً على قطاع النفط والغاز، تليه القطاعات الصناعية الأخرى، بحلول عام 2060م. وفي إطار تحقيق جزء من هذه الأهداف، ترمي الكويت من خلال "خطة التكيف الوطنية 2019-2030م"، الصادرة في عام 2019م، إلى إنجاز خفض مقداره 7.4% من إجمالي انبعاثاتها بحلول عام 2035م، وهذا بالطبع يبرهن على التزام الكويت بمكافحة التغيرات المناخية والانتقال نحو مستقبل مستدام⁽¹⁸⁾.

الفرص

تمتلك دول الخليج العربي بإمكاناتها الاقتصادية الحالية فرصاً كبيرة لدعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق صفر صافي الانبعاثات. والواقع أن هذه الإمكانيات لا تتمحور فقط حول موارد الطاقة

الوطنية لتغير المناخ" لعام 2030م (National Climate Change Action Plan)، المعروفة اختصاراً بـ (NCCAP). وتهدف قطر إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25%، مقارنةً بسيناريوهات العمل المعتادة (BAU)، وهو ما يعادل خفضاً قيمته 37 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المعادل (CO₂Eq). وتشتمل خطة العمل الوطنية القطرية على 36 إجراءً قابلاً للتنفيذ عبر مختلف القطاعات، إلى جانب أكثر من 300 مبادرة ذات صلة للتكيف مع تغير المناخ. ومن بين القطاعات المستهدفة من تلك الإجراءات، قطاعات النفط والغاز، والطاقة والمياه، والنقل والبناء، والتطوير والتصنيع. إضافةً إلى ذلك، تتناول الخطة كفاءة انبعاثات الكربون في قطاع الطيران، حيث أُرست في هذا الصدد هدفاً محدداً يتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة 30% لكل مسافر عبر مطار حمد الدولي بحلول عام 2030م.

أما مملكة البحرين، فقد أعلنت التزامها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060م، عبر الكلمة التي ألقاها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، خلال الدورة السادسة والعشرين لـ "مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" (COP26). وحددت المملكة أهدافاً على المدى القصير تتعلق بتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) ومكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO₂Eq) بنسبة 30% قبل عام 2030م، وهو ما يبرز جهودها الملموسة لتقليل حصتها الكربونية وإسهامها بشكل يتسق مع الجهود العالمية ضد تغير المناخ. ورغم أن المملكة نفذت بالفعل تدابير وآليات مختلفة للحد من كثافة الكربون، مثل "خطة العمل الوطنية للطاقة

17 Supreme Council for Environment. 2020. "Bahrain's Third National Communication Under the United Nations Framework Convention on Climate Change". Accessed July 4, 2023. <https://unfccc.int/>

18 Bloomberg. 2022. "Kuwait Aims to Reach Carbon Neutrality in Oil and Gas by 2050". November 8, 2022. Accessed July 21, 2023. <https://www.bloomberg.com/>

المتجددة أو موارد الوقود منخفض الكربون الوفيرة لديها، وإنما تكمن في مواردها المالية الكبيرة. وفيما تكشف الأرقام الخاصة بحجم "الاحتياطي إلى الإنتاج" عن استمرار الوصول إلى احتياطيات النفط والغاز لعدة عقود، فإن دول الخليج العربي بمقدورها المساهمة في خلق مستقبل تصل فيه انبعاثات الكربون إلى حد صافي الصفر من خلال تقليل الانبعاثات عبر تقنيات محددة مثل احتجاز الكربون وتخزينه (carbon capture and storage - CCS)، أو تحويل الهيدروكربونات إلى بدائل خالية من الانبعاثات مثل الهيدروجين أو الأمونيا. ويمكن لدول الخليج العربي أن تُدرج هذه السُّبل ضمن أهدافها وخططها لدمج مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي مزيج الطاقة الوطني، كما هو موضح في الجدول 1، وفيه يتبين كيف حددت كل دولة أهدافاً تتناسب مع إمكانياتها ورؤيتها للمستقبل. ففي نهاية سنة 2020م قامت دول الخليج العربي بتثبيت قدرة كهربائية تعادل 146 جيغاوات، أُنتجت 3271 ميغاوات منها من موارد الطاقة المتجددة. وتُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة على مستوى المنطقة، حيث تشكل حصة استثماراتها 68% من إجمالي الاستثمارات في الخليج العربي، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ⁽¹⁹⁾16%، وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات خصصت أكثر من 40 مليار دولار أمريكي لزيادة إمكانياتها في مجال الطاقة النظيفة، وهو ما أسفر عن نمو كبير في إمكانيات الطاقة المتجددة لديها⁽²⁰⁾.

الجدول رقم 1: أهداف دول مجلس التعاون بشأن الطاقة المتجددة

الدولة	القدرة الكهربائية المثبتة في 2020 بالميجاوات	حصة كل دولة من الطاقة المتجددة في 2020	النسبة المستهدفة من الطاقة المتجددة
البحرين	10	0.1%	5% لعام 2025 و20% لعام 2035
الكويت	106	0.5%	15% لعام 2035
عمان	159	1.3%	10% لعام 2025 و30% لعام 2030
قطر	43	0.3%	20% لعام 2030
السعودية	413	0.5%	50% لعام 2030
الإمارات	2540	7.2%	50% لعام 2030

وثمة فرصة أخرى محورية أمام دول الخليج العربي، تتمثل في وجود ثلاثة مرافق رئيسية لاحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، والتي تلتقط بالفعل ما يقارب 10% من ثاني أكسيد الكربون الذي يتم احتجازه سنوياً. وبناءً على ما سبق، فإن استكشاف حلول مبتكرة للتعامل مع الكربون مثل احتجازه ومعدنته (أي تحويله إلى معدن) باستخدام التكوينات الصخرية البريدوتيتية المنتشرة بوفرة في المنطقة، سيكون له ميزة تنافسية من حيث التكلفة والتوافق مع البيئة.

19 IRENA (2019), "Renewable Energy Market Analysis: GCC 2019" IRENA, Abu Dhabi

20 Arab Gulf States Institute in Washington. "Gulf Net-Zero Pledges in a Challenging Global Energy Security Environment". June 2022. Accessed July 27, 2023. <https://agsiw.org/gulf-net-zero-pledges-in-a-challenging-global-energy-security-environment/>

التحديات

إعادة التخصيص المالي

يتم تمويل المشروعات المتعلقة بالمناخ في دول مجلس التعاون على نحو غير منتظم، ويعتمد التمويل بشكل كبير على مبيعات المواد الهيدروكربونية التي يتم تصديرها للخارج. لذا، ولتعزيز جهود تمويل هذه المشروعات، يتعين على دول مجلس التعاون، باستثناء الإمارات، إنشاء أطرٍ مخصصة لتمويل مشروعات المناخ، ما من شأنه توفير آلية تمويل أكثر استدامة وأكثر قدرة على التنبؤ لصالح مبادرات المناخ، هذا إلى جانب إسهام هذه الأطر في تمكين الاستثمارات الاستراتيجية في المشاريع الخضراء. كما يتعين على دول مجلس التعاون استكشاف آليات مبتكرة للتمويل، وأن تشارك في جهود التكامل والتعاون الدولي لتسريع التقدم والإنجاز على هذا الصعيد.

البحث والتطوير والابتكار

رغم الخطى الواسعة التي قطعتها دول الخليج العربي في صياغة استراتيجيات المناخ، إلا أن تحقيق صافي الانبعاثات الصفري في المنطقة سيظل تحدياً إن لم تحدث تدخلات مبتكرة وفي الوقت المناسب؛ ذلك أن سد الفجوة بين الوضع الحالي وحجم الجهود التكنولوجية والمالية والمؤسسية المبدولة يتطلب آليات تنفيذ حاسمة ومنظمة ومنهجية. وثمة خطوات مهمة لازمة لخلق مستقبل أكثر إخصاراً واستدامة، ليس أقلها تشجيع البحث والتطوير ودعم الابتكار وتسهيل نشر التكنولوجيات النظيفة على أوسع نطاق في جميع أنحاء دول مجلس التعاون.

الحكومة والسياسات واللوائح

ثمة تحدي كبير آخر يواجه دول مجلس التعاون، ألا وهو المعوقات المؤسسية والسياسية في قطاعي الطاقة والبيئة؛ إذ أن الافتقار إلى السياسات الشاملة والأطر التشريعية والحوافز المالية والقدرة المؤسسية المحدودة كلها عوامل تعيق العمل بشكل فعال على معالجة قضية المناخ. ومن هنا، فإن التصدي لهذه التحديات يستلزم تعزيز التكامل بين السياسات البيئية والاقتصادية، وتشجيع التعاون بين الأطراف المختلفة من أصحاب المصلحة، وتشجيع الابتكار عبر آليات قائمة على السوق. علاوةً على ذلك، فإن إرساء نهج شامل يتم من خلاله تضمين الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني هو أمر بالغ الأهمية لصياغة سياسات الطاقة والبيئة بشكل فعال، لا سيما وأن الأكاديميين المعنيين يؤكدون على ندرة البيانات التي تعيق جهودهم البحثية ويشددون على حاجتهم إلى مشاركة قوية وتفاعل من جانب الهيئات الحكومية والصناعية معهم، خاصةً فيما يتعلق بطبيعة التطورات والتحسينات التكنولوجية المُعدّة خصيصاً للسياق البيئي الفريد لدول مجلس التعاون.

التحول إلى صافي الصفر في جنوب شرق آسيا: التقدم والفرص والتحديات

الاقتصاد والطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة

يشير النمو السكاني والاقتصادي المتسارع في جنوب شرق آسيا، والذي ضاعفه التوسع الحضري وزيادة الأنشطة الصناعية وارتفاع المداخل، إلى تزايد مُرتَقِب للطلب على الطاقة. فقد زاد عدد سكان المنطقة بنحو 10% على مدى السنوات العشر الماضية، ليصبح إجمالي التعداد الحالي للسكان حوالي 660 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة، وسط توقعات بأن يصل العدد إلى 770 مليون بحلول عام 2040م. أما النمو الاقتصادي، فقد تضاعف حجمه لدى دول جنوب شرق آسيا منذ عام 2000م. وارتفع على وجه التحديد، بنسبة بلغت نحو 4.2% في المتوسط على أساس سنوي خلال الفترة بين عامي 2010 و2019م⁽²¹⁾. ومن المتوقع أن يزداد إجمالي الناتج المحلي الحالي إلى قرابة ثلاثة أضعافه بحلول عام 2040م. أما بخصوص استهلاك الطاقة، فتعد منطقة جنوب شرق آسيا رابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم، حيث أخذ الطلب على الطاقة لديها في الازدياد بمعدل 3% سنوياً في المتوسط منذ العام 2000م، كما ارتفعت معدلات توليد الطاقة إلى ثلاثة أضعافها تقريباً خلال العقد الماضي. ورغم ذلك، لا تزال منطقة جنوب شرق آسيا حتى اليوم

مستورداً صافياً لمنتجات الطاقة، حيث تستورد نحو 40% من إجمالي احتياجاتها من الطاقة⁽²²⁾. علاوةً على ذلك، يشكل الوقود الأحفوري 83% من مزيج الطاقة المستخدم في المنطقة، إذ تتأثر أغلب مصادر الكهرباء المستخدمة حالياً في المنطقة من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم والغاز⁽²³⁾. وإذا استمر هذا الاتجاه، فمن المتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة في جنوب شرق آسيا بنسبة 60% بحلول عام 2040م⁽²⁴⁾، ووفقاً لتوقعات الطاقة في جنوب شرق آسيا لعام 2022م، والصادرة عن وكالة الطاقة الدولية، فعلى الأرجح ستتم تلبية 75% من هذا الطلب الجديد عن طريق الوقود الأحفوري. إلى ذلك، ازدادت انبعاثات الغازات الدفيئة في المنطقة بشكل كبير وصل إلى 2.9% في المتوسط سنوياً خلال الفترة بين سنتي 1990 و2020م، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغة نسبته 1.3%⁽²⁵⁾. ومن هنا، توقع مركز الآسيان للطاقة (ASEAN Center for Energy ACE -)، في سيناريو العمل المعتاد (BAU) لعام 2017م، أن تزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد في المنطقة بنسبة 140% بين عامي 2015 و2040م⁽²⁶⁾.

22 PWC. 2021. Energy Transition readiness in Southeast Asia. The Road Ahead to a Cleaner and Energy Efficient Future.

23 IEA. 2022. Southeast Asia Energy Outlook 2022. International Energy Agency.

24 PWC. 2021. Energy Transition readiness in Southeast Asia. The Road Ahead to a Cleaner and Energy Efficient Future.

25 Climate Watch (CAIT) - Country Greenhouse Gas Emissions Data. https://www.climatewatchdata.org/ghg-emissions?end_year=2020®ions=WORLD&start_year=1990

26 ASEAN Centre for Energy. 5th ASEAN Energy Outlook. ASEAN Centre for Energy, Jakarta (2017)

21 IEA. 2022. Southeast Asia Energy Outlook 2022. International Energy Agency.

وبروناي دار السلام أنها ستبلغ هذا الهدف بحلول عام 2050م. أما إندونيسيا فحددت بلوغه بحلول عام 2060م، كموعده النهائي لتحقيق هذا الهدف، بينما مددت تايلاند هذا المدى الزمني إلى عام 2070م، وقالت سنغافورة إنها ستصل إلى صفر انبعاثات "بحلول منتصف القرن أو نحو ذلك". وبالفعل أدرجت جميع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا أهدافاً تتعلق بخفض الانبعاثات في مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs) كما في الجدول 2.

أما البلدان الأخرى الأقل نمواً، وهي كمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار، فبدلاً من تقديم أهداف محددة لتخفيف كمية الانبعاثات من قطاع الطاقة، أعلنت هذه الدول التزامها بزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديها و/أو إيجاد غطاء من الغابات مقارنة بخطط أساس الانبعاثات.

من ناحية أخرى، ونظراً لاعتمادها بشكل كبير على واردات الوقود الأحفوري، باتت دول جنوب شرق آسيا تحت وطأة أسعاره المرتفعة والمتقلبة، ومنها على سبيل المثال، الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز في النصف الثاني من عام 2021م، والذي فاقمه الوضع المتوتر بسبب الصراع الروسي الأوكراني في أوائل سنة 2022م، وهو ما يسلط الضوء على المخاطر التي تهدد أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، كما يزيح النقاب عن طبيعة اعتماد المنطقة بشكل متزايد على الوقود الأحفوري المستورد.

التقدم المُحرز (المنجزات)

تعد منطقة جنوب شرق آسيا واحدة من أكثر المناطق عرضةً للآثار السلبية لتغير المناخ، ورغم أن دولها ليست من كبار المساهمين في انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، إذ يتسببون فيما تقل نسبته عن 7% من صافي الانبعاثات العالمية، إلا أنها انضمت إلى المجتمع العالمي في مساعاه وشاركته الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل عاجل، من أجل الحفاظ على عدم تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض الحد الذي يتراوح بين 1.5 إلى 2 درجة مئوية مقارنةً بمستويات ما قبل الصناعة، ومن ثم التغلب على التهديدات التي يشكلها تغير المناخ على تلك الدول.

لقد تعهدت جميع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان"، وهي سنغافورة، وإندونيسيا وكمبوديا، وماليزيا وتايلاند وفيتنام، ولاوس وبروناي وميانمار، (باستثناء الفلبين)، بتحقيق هدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية. وأعلنت كلٌّ من ماليزيا وكمبوديا وفيتنام وميانمار وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية

الجدول رقم 2: أهداف خفض الانبعاثات لدى دول جنوب شرق آسيا وفقاً لمساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس

الدولة	أهداف خفض الانبعاثات المشروطة	أهداف خفض الانبعاثات غير المشروطة	النقطة المرجعية	العام المستهدف
إندونيسيا	41%	29%	سيناريو العمل المعتاد (BAU)	2030
ميانمار	-	توفير الكهرباء بنسبة 20%، و30% من الطاقة المتجددة لإمداد الريف بالكهرباء، توليد 9.4 جيجاوات من الطاقة الكهرومائية، وإدخال 260 ألف وحدة طبي موفرة للطاقة، و30% غابات محمية	سيناريو العمل المعتاد (BAU)	2030
تايلاند	25%	20%	سيناريو العمل المعتاد (BAU)	2030
ماليزيا	45% لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي	35% لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي	2005	2030
سنغافورة	-	36% للوحدة من إجمالي الناتج المحلي	2005	2030
بروناي	-	63% خفض في استهلاك الطاقة، و10% طاقة متجددة في مزيج الطاقة الرئيسي		2035
الفلبين	70%	-	سيناريو العمل المعتاد (BAU)	2030
فيتنام	25%	8%	سيناريو العمل المعتاد (BAU)	2030
لاوس	-	30% من الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي، و191 كيلوطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً من وسائل النقل، 16,284 كيلوطن من ثاني أكسيد الكربون من الطاقة الكهرومائية، 70% من الغطاء الغابوي	2000 2015	2015 2030
كمبوديا	-	27%	سيناريو العمل المعتاد (BAU)	2030

وشمل التقدم المنجز في دول الآسيان القطاعات التالية:

أولاً: الطاقة المتجددة

لأن الوقود الأحفوري يشكل نسبة تصل إلى 83% من مزيج الطاقة لديها، تهدف الدول الأعضاء في رابطة الآسيان إلى توفير 23% من إجمالي إمدادات الطاقة الأساسية من مصادر متجددة بحلول عام 2025م، وهو ما دفعها إلى زيادة إجمالي القدرة المثبتة للطاقة المتجددة إلى أربعة أمثالها بين عامي 2013 و2022م،

بحيث قفزت من 25,559 ميجاوات في عام 2013م إلى 102,497 ميجاوات في عام 2022م⁽²⁷⁾.

ثانياً: أسواق الكربون

كانت سنغافورة هي الأكثر ابتكاراً في أخذ زمام المبادرة لتطوير أسواق الكربون، ومن ذلك قيامها بتطبيق ضريبة الكربون للمرة الأولى في دول الآسيان، بحيث بدأ سعر الضريبة بـ 5 دولارات سنغافورية لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2019م، لترتفع إلى 25 دولاراً سنغافورياً+/- لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2024م، ثم تقفز الضريبة مرة أخرى لتصبح 45 دولاراً سنغافورياً+/- لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2026م، على أن تتراوح بين 50 و80 دولار سنغافورياً+/- لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030، وتسمح هذه الضريبة للشركات اعتباراً من عام 2024م فصاعداً إما بشراء ائتمان كربون دولي أو تعويض ما يصل إلى 5% من انبعاثاتها الخاضعة للضريبة، كما هو معلن في ميزانية عام 2022م.

ثالثاً: الهيدروجين منخفض الكربون والوقود المعتمد على الهيدروجين مثل الأمونيا والهيدروكربونات الاصطناعية

شرعت برونائي دار السلام في تصدير كميات صغيرة من الهيدروجين إلى اليابان، في حين تقوم إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند بتجربة الهيدروجين الأخضر وأنظمة خلايا الوقود الهيدروجيني في توفير الطاقة اللازمة للاستهلاك المحلي. أما ماليزيا وإندونيسيا فتجريان دراسات جدوى للحرق المشترك للأمونيا في محطات توليد

الطاقة بالفحم، ولديها خطط لتفعيل ذلك في سنغافورة وتايلاند وفيتنام.

رابعاً: مشاريع التقاط الكربون وتخزينه (CCS)

يجري في الوقت الراهن التخطيط لما لا يقل عن سبعة مشروعات كبرى لاحتجاز وتخزين الكربون في جنوب شرق آسيا، وتحديدًا في إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتيمور الشرقية⁽²⁸⁾، والعديد منها مرتبط بالاستخلاص المعزز للنفط ومعالجة الغاز الطبيعي مع تخزينه في الخارج.

الفرص

تتمتع دول الآسيان بالعديد من الموارد غير المستغلة التي يمكنها أن تدعم جهودها للتخلص من الكربون وإحداث نقلة على صعيد الطاقة، فضلاً عن تعزيز تعاونها مع الشركاء الدوليين. وتشمل هذه الموارد:

الأشكال الحديثة للطاقة الحيوية

تتمتع العديد من بلدان جنوب شرق آسيا بموارد الطاقة الحيوية التي يمكن أن تحل محل الوقود الأحفوري في توليد الطاقة والنقل والصناعة والطهي النظيف (الطهي باستخدام وقود نظيف أو باستخدام المواقف الحديثة الموفرة للطاقة). ومع ذلك، يتعين على دول الآسيان أن تتأكد من أن إنتاج واستخدام الطاقة الحيوية لا يأتي على حساب الاستدامة البيئية، وأن تتجنب التنافس المتعلق بالإنتاج الغذائي والأثار السلبية التي من الممكن أن تنعكس بسببه على التنوع البيولوجي.

28 IEA. 2021. Carbon capture, utilization and storage: the opportunity in Southeast Asia

27 IRENA (2023), Renewable capacity statistics 2023, International Renewable Energy Agency, Abu Dhabi

مورد رئيسي للمعادن المهمة

من المتوقع أن تلعب منطقة جنوب شرق آسيا دوراً مهماً كمصدر لسلاسل توريد الطاقة النظيفة، إذ تأتي إندونيسيا والفلبين اليوم على رأس قائمة أكبر منتجي النيكل في العالم، كما أن إندونيسيا وميانمار هما ثاني وثالث أكبر منتجي القصدير، وتمتلك ميانمار 13% من الإنتاج العالمي للعناصر الأرضية النادرة، كما توفر منطقة جنوب شرق آسيا نحو 6% من الإنتاج العالمي للبوكسيت⁽²⁹⁾ (أهم خامات معدن الألمنيوم).

مصارف الكربون الغابوية (Forest Carbon Pools)

تتمتع دول الآسيان بغناها في التنوع البيولوجي والغابات، ومن ثمّ فإن الاستثمار في هذا التنوع البيولوجي وحماية الغابات ليس من شأنه فقط مكافحة انبعاثات الغازات الدفيئة، وإنما أيضاً خلق عدد كبير مما يسمى "نتائج التخفيف المنقولة دولياً" (internationally transferred mitigation outcomes)، والتي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف المناخية للحكومات بموجب اتفاق باريس للمناخ (Paris Agreement)، وهذا بدوره يجعل دول الآسيان في وضع جيد يمكنها، في الوقت نفسه، من الاستفادة من نمو أسواق الكربون. والواقع أن العديد من هذه الدول، لا سيّما سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند، قد بدأت بالفعل في اتخاذ الخطوات اللازمة محلياً لتنفيذ كل من أسواق الكربون الطوعية (voluntary markets)

وأسواق الامتثال (compliance markets)⁽³⁰⁾، ومن هذا المنطلق، فإن دول الآسيان لديها فرصة حقيقية لتصبح مركزاً تجارياً عالمياً لائتمانات الكربون عالية التكامل (high-integrity carbon credits).

التحديات

التمويل

قدّرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) أن دول جنوب شرق آسيا تحتاج إلى متوسط استثمارات سنوية تقدر بنحو 210 مليارات دولار أمريكي حتى عام 2050م، حتى تتمكن من تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ. في مقابل ذلك، بلغ متوسط الاستثمار السنوي في الطاقة لدى هذه الدول خلال الفترة بين عامي 2016 و2020م حوالي 70 مليار دولار أمريكي (أي ثلث الاستثمارات المطلوبة)، وُجّه حوالي 40% منها إلى تقنيات الطاقة النظيفة، التي شملت في معظمها الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح والشبكات. إلى ذلك، فإن محدودية الموارد المالية تشكل إحدى أبرز المعوقات التي تحول دون اكتمال جهود إزالة الكربون في منطقة الآسيان. ويشير استبيان بشأن المناخ صادر عن المنطقة في عام 2022م إلى أن أكثر من 50% من سكان دول جنوب شرق آسيا يقولون إن عدم كفاية الموارد المالية هي العقبة الكبرى التي تواجه بلادهم⁽³¹⁾. ويتطلب

30 Raúl Rosales. 2023. How ASEAN countries are preparing for carbon market growth. Sustainable Views. Available at: <https://www.sustainableviews.com/how-asean-countries-are-preparing-for-carbon-market-growth/>

31 Southeast Asia Climate Outlook. 2022 Survey Report. ISEAS YUSOF ISHAK INSTITUTE.

29 IEA. 2022. Southeast Asia Energy Outlook 2022. International Energy Agency.

الطاقة المتجددة. ومن هنا، فإن تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات والإمكانيات اللازمة لهذا القطاع في جميع أنحاء المنطقة يعد أمراً ومتطلباً أساسياً لتعزيز المعرفة الفنية وتحسين القدرات المؤسسية اللازمة لتسهيل جذب الاستثمارات في مجموعة واسعة من المشاريع، وكذلك لضمان قدرة دول الآسيان على اللحاق بالاقتصادات المتقدمة في سباق التحول في مجال الطاقة.

الحكومة والسياسات واللوائح

أعاقت سياسات الطاقة النظيفة والأطر التنظيمية غير المواتية المتبعة لدى دول الآسيان جهود التخلص من الكربون في المنطقة، ومن ذلك على سبيل المثال، قيام إندونيسيا في سنة 2017م بإلغاء تعرفه التغذية واستبدالها بتعرفة شراء الكهرباء، ما خلق لدى الدولة حالة من عدم اليقين التنظيمي، أدت بدورها إلى انخفاض معدل استخدام الطاقة الكهرومائية على الرغم من إمكانياتها العالية. وتجدر الإشارة إلى أن "تعرفة شراء الكهرباء" هي السعر الذي يتم التفاوض عليه بين قطاع المرافق والحكومة، والذي لا يفرق بين مصادر الكهرباء، مما يقلل من ربحية مصادر الطاقة المتجددة.

والواقع أن غياب المواءمة في الأولويات والتواصل بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية كان أحد التحديات التي أرجأت تنفيذ مشروعات الطاقة النظيفة في بعض دول الآسيان. ففي ماليزيا على سبيل المثال، تسبب الافتقار إلى البيانات المطلوبة لاتخاذ القرار بشأن تحديد المواقع ذات الإمكانيات العالية لتطوير الطاقة الكهرومائية الصغيرة، والروتين البيروقراطي والأوقات الطويلة المستغرقة لإتمام العمليات، في الحيلولة دون إحراز التقدم

جذب الاستثمارات تحسين أطر التمويل وتعزيز سياسات الطاقة النظيفة والأطر التنظيمية. من ناحية أخرى، يمكن أن يساهم الحد من مخاطر الاستثمار والتمويل في خفض تكلفة مشروعات الطاقة النظيفة لدى دول جنوب شرق آسيا. كما أن جذب المستثمرين من القطاع الخاص وتشجيع دخول مشاركين جدد في السوق قد يعين دول الآسيان على تحقيق أهدافها المتعلقة بالتخلص من الكربون. وعلى غرار البلدان النامية الأخرى، يمكن لدول الآسيان الاستفادة من المصادر المالية الدولية العامة والخاصة لتسريع عملية التحول على صعيد الطاقة لديها.

المعرفة الفنية

يرى أكثر من 50% من سكان جنوب شرق آسيا، وفق الاستبيان المشار إليه آنفاً، إن نقص التكنولوجيا والخبرة يعيق جهودهم الرامية إلى إحداث النقلة المنشودة على صعيد الطاقة، وهو ما تم التأكيد عليه في ورشة عمل استمرت ثلاثة أيام بعنوان: "تخطيط مسارات إزالة الكربون في جنوب شرق آسيا" (Planning Southeast Asia's Decarbonisation Pathways)، والمقامة بمشاركة خبراء ومحترفين ذوي خبرة في سياسات المناخ وتحولات الطاقة من مختلف حكومات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية والإقليمية، وبلدان جنوب شرق آسيا، وقطاع الأعمال⁽³²⁾؛ وخلالها أشار الممثلون الماليزيون إلى أن القوى العاملة الحالية تفتقر إلى المهارات والمعرفة اللازمة لقطاع صناعة

32 Sharon Seah, Melinda Martinus, Mirza Sadaqat Huda, Qiu Jiahui. 2023. Planning Southeast Asia's Decarbonisation Pathways: Insights for Policy-Making. ISEAS - Yusof Ishak Institute.

التعاون بين دول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا في عصر صافي الصفر

الواقع أن التعاون الاقتصادي بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ودول مجلس التعاون، والروابط والعلاقات التجارية التي تربط بينهما، يمكن أن تشهد نمواً أكبر مع توسع اقتصادات دول الجانبين، فضلاً عن وجود أوجه أخرى للتكامل والتآزر بين رابطة الآسيان ودول الخليج العربي. فكلٌّ منهما يتمتع بتركيبة سكانية تتشكل في معظمها من الشباب، مما يعزز آفاق النمو، إلى جانب استثمار حكومات الجانبين في التحول الرقمي والتصنيع والبنية التحتية اللوجستية. وانطلاقاً من هذه الأسس، يمكن تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون ورابطة الآسيان لترسية نموذجٍ للتعاون بين بلدان الجنوب من دول العالم الثالث.

إن الأساس الذي يقوم عليه التعاون بين دول مجلس التعاون ودول الآسيان يكمن ويتلخص في تصريح الرئيس الفيتنامي نجوين مينه تريث، والذي قال فيه: "إن مجلس التعاون يمتلك ما تفتقر إليه دول الآسيان، والعكس صحيح" ويمكن للطرفين، أو بالأحرى للمنطقتين أن تعالجا بشكل جماعي التحديات التي تعترض سبيل كل منطقة وتحول دون قدرتها على المضي قدماً نحو تحقيق هدف الحياد الكربوني. في الوقت نفسه، يمكن الاستفادة من الفرص التي تطرحها كل منطقة لتعزيز المنافع المتبادلة الكامنة في الشراكة بينهما. وفق ذلك، فإن أوجه التآزر الطبيعية بين دول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا بشأن

في مجال تنمية الطاقة المتجددة⁽³³⁾.

كما تعتمد دول الآسيان بشكل كبير على اتفاقيات شراء الطاقة (Power Purchase Agreements) المعروفة اختصاراً بـ (PPAs). واتفاقية شراء الطاقة الكهربائية، على سبيل المثال، هي عقد بين طرفين، أحدهما يولد الكهرباء والآخر يتطلع إلى شرائها. تحدد اتفاقية شراء الطاقة جميع الشروط التجارية لبيع الكهرباء بين الطرفين، بما في ذلك الجدول الزمني لتوصيل الكهرباء، والغرامات المفروضة على التسليم، وشروط الدفع، ونهاية الخدمة. وتعد اتفاقيات شراء الطاقة أداة رئيسية لتمويل المشروعات ذات الصلة، لا سيما في أنظمة الطاقة المتكاملة رأسياً مثل إندونيسيا وتايلاند، حيث تم تمويل العديد من المحطات باتفاقيات شراء الطاقة المادية مع مدفوعات ذات سعة كبيرة و/أو التزامات "الاستلام أو الدفع" (take-or-pay obligations) (أي أن يقوم المشتري باستلام المنتج أو دفع غرامة). ووفق هذا النمط، إذا كان لدى الكيانات عقد يضمن للمشغلين الحد الأدنى من الأحمال اليومية، فلن يكون لدى تلك الكيانات ما يحفزها ويدفعها نحو المرونة في العمل، خاصة وأن معظم عقود شراء الطاقة تمتد إلى ما بعد عام 2030م. ففي تايلاند على سبيل المثال، لم ينخفض الحد الأدنى للطاقة المستلمة في جميع العقود سوى بنسبة 10% فقط حتى عام 2030م. ومن هنا فإنه بدون إحداث أية تغييرات في هذا الشأن، لن يكون من السهل إعادة توظيف تلك الكيانات على النحو الذي يخلق حالة من المرونة⁽³⁴⁾.

33 Ibid.

34 IEA. 2022. Southeast Asia Energy Outlook 2022. International Energy Agency.

صافي صفر الانبعاثات يمكن أن تتمثل في:

أولاً: تقنيات التقاط الكربون وتخزينه

لقد وضعت دول مجلس التعاون أهدافاً طموحةً ترتكز على مشروعات احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، والتي تلتقط حالياً قرابة 10% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية. في الوقت نفسه، تضع دول جنوب شرق آسيا احتجاز وتخزين الكربون في قلب المسار الخاص بها نحو تحول الطاقة. وباعتبارها موطناً لثلاث منشآت لالتقاط وتخزين الكربون، فإن خبرة دول مجلس التعاون في هذه المشروعات (أي التقاط وتخزين الكربون) يمكن أن تساهم بشكل كبير في المبادرات التي اتخذتها إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتيمور الشرقية في تطوير مشاريع مماثلة.

ثانياً: أسواق الكربون

إن النهج التعاوني القائم على آليات مقايضة الكربون، والذي يدعمه التقاسم العادل للأعباء وتبادل مصارف ثاني أكسيد الكربون، بات ضرورةً ملحةً لتحقيق أهداف التخلص من الكربون على مستوى العالم وبأقل التكاليف⁽³⁵⁾. وهنا تتكشف الإمكانيات التي توفرها بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والتي تعززها مخزوناتهما من الكربون في الغابات وتنوعها البيولوجي الغني. ويمكن الاستفادة في هذا المسعى بشكل أكبر من أسواق الكربون في سنغافورة، ما يجعل منها نموذجاً وجسراً يربط بين المنطقتين.

ثالثاً: التمويل

ثمة مجالٍ آخر يمكن الاستفادة منه في بسط سُبل التعاون بين دول الخليج العربي والآسيان، ألا وهو القطاع المالي. يشير معهد صناديق الثروة السيادية (Sovereign Wealth Fund Institute) إلى الموارد الضخمة المملوكة لصناديق الثروة السيادية الخليجية، إذ أن أكبر سبعة صناديق في المنطقة تتجاوز قيمة أصولها مجتمعة 3.2 تريليون دولار، وهو ما يمثل نحو 40% من أصول صناديق الثروة السيادية العالمية⁽³⁶⁾، وبالتالي، يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة من هذه القدرات المالية في دعم أهدافها المتمثلة في الوصول لصافي الانبعاثات الصفرية من خلال الاستثمار في مشروعات هذا المجال محلياً وعالمياً، وليكن الاستثمار الخليجي في الخارج في منطقة الآسيان، على سبيل المثال، نظراً لكون التمويل يمثل تحدياً كبيراً لأهدافها المتعلقة بصفر الانبعاثات، ومن الممكن أن تشمل تلك الاستثمارات مجالات الطاقة المتجددة، أو التقاط الكربون وتخزينه (CCS)، أو استخراج المعادن الهامة؛ وهذه المبادرات بدورها ستتيح لدول مجلس التعاون الخليجي اكتساب خبرات قيمة وبناء قدراتها، وتنوع دخلها الوطني بما يتماشى مع رؤى التنوع الاقتصادي التي تتبناها. في المقابل، تتطلب تلك الجهود أن تقوم دول الآسيان (ASEAN) من جانبها بوضع لوائح وأطر حوكمة واضحة، ما من شأنه تقليل حالات عدم اليقين في السوق.

رابعاً: قطاع الهيدروجين

من المتوقع أن ينمو الطلب على الهيدروجين على مستوى العالم، وتعتبر دول الآسيان الهيدروجين

35 Fajardy, Mathilde, and Niall MacDowell. "Recognizing the value of collaboration in delivering carbon dioxide removal." One Earth 3, no. 2 (2020): 214-225.

36 ASEAN and Gulf Cooperation Council to hold the Summit in October. Thai PBS World. June 17, 2023.

التعاونية لتشمل النطاقين الأكاديمي والشركات.

تبادل المعرفة والخبرة

لقد خطت منطقتا الخليج العربي والآسيان خطوات متقدمة نحو تطوير القدرات البشرية والمعرفة الفنية، وكذلك وضع السياسات واللوائح اللازمة للانتقال والتحول إلى اقتصادات صفر الانبعاثات. ومع ذلك، أظهرت البلدان اختلافات واضحة في وتيرة التحول نظراً لاختلاف أولويات النمو الاقتصادي والظروف الداخلية الخاصة بكل دولة. فالإمارات وسنغافورة، على سبيل المثال، يتصدران المشهد ويأتيان في مقدمة الطريق نحو تحقيق أهداف صافي صفر الانبعاثات. وقياساً على ذلك، يمكن لمنطقتي الخليج العربي والآسيان الاستفادة من هذا التقدم، عبر إنشاء منصات لتبادل المعرفة، مثل المؤتمرات وورش العمل والمنتديات، لتعزيز هذا التبادل المعرفي المستخلص من الممارسات الحالية والدروس المستفادة منها.

الخاتمة

تترسخ العلاقات بين دول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا على أسس تجارة النفط والغاز والاستثمارات، غير أن تركيز الجانبين على الانضمام إلى الجهود العالمية، الرامية إلى تحقيق أهداف خفض الانبعاثات إلى حد الصفر، يجعل من الطاقة البديلة والمستدامة عنصراً حيوياً لتعاونهما المتنامي. وبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، يعد تعزيز أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليف دعم النمو الاقتصادي للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التخلص من الكربون هو الدافع الرئيسي المحرك لسياساتها. أما دول الخليج العربي، فوجود وفرة من إمدادات النفط والغاز

كمصدر طاقة مستقبلي لتحقيق هدف الصفر الصافي، وتعزيز أمن الطاقة الإقليمي، حيث أن لدى دول الآسيان القدرة على البدء من الهيدروجين الرمادي، حيث تمتلك المنطقة وبشكل خاص إندونيسيا وبروناي دارالسلام موارد طبيعية غنية من الغاز الطبيعي. لذا فإن التعاون في هذا القطاع مع دول الخليج العربي التي تمتلك أيضاً موارد غنية من الغاز الطبيعي يزيد من حجم القطاعات المشتركة لتطوير وتنفيذ العديد من المبادرات الاستراتيجية، حيث أن توفر التشابه في الموارد بين المنطقتين والطلب المتزايد على الهيدروجين يُعد فرصة كبيرة للتعاون بين الجهتين في تطوير الهيدروجين لتلبية سوق الهيدروجين العالمي.

خامساً: الابتكار والبحث والتطوير

تواجه منطقتا الخليج العربي والآسيان تحديات هائلة في الوقت الراهن، تتعلق بمجالات الابتكار والبحث والتطوير (research and development) المعروفة اختصاراً بـ (R&D)، والتي تقف عائقاً أمام أهدافهما الطموحة لخفض الانبعاثات إلى حد الصفر. فالواقع يرى ارتباطاً معقداً لتحقيق هذه الأهداف بتكامل الحلول القائمة على التكنولوجيا، ما يؤكد الدور المحوري الذي تلعبه الاستراتيجيات المبتكرة في هذا الصدد. غير أن هذه الحلول المتقدمة لا بد أن تتوافق وتتناغم مع البيئة والتكاليف السياقية الخاصة بكل منطقة، وأن تعمل في الوقت نفسه على تعزيز القدرة التنافسية للجانبين وتحفيز النمو الاقتصادي لكل منهما. ومن هنا، فإن الأمر يتطلب من دول الخليج العربي ودول الآسيان التركيز على زيادة الاستثمارات التي تعزز قدرة الشركات على الابتكار، ويستلزم ذلك تضافر الجهود الرامية لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز المبادرات

والقدرات الاقتصادية يجعل التخلص من الكربون والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة وسيلتين لتنويع اقتصادها وبناء الأسس التي تقوم عليها التزامات الاستدامة طويلة المدى.

ورغم الاختلافات القائمة بين المنطقتين فيما يتعلق بالدوافع والتحديات والفرص التي تنضوي تحتها جهود كلٍّ منهما نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري، إلا أن هذه الاختلافات تتيح فرصاً للتكامل بحيث يسد كل طرف الفجوات الموجودة لدى الطرف الآخر مع الاستفادة من الفرص المتاحة. وعلى حد تعبير الرئيس الفيتنامي نجوين مينه تريث، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمتلك ما تفتقر إليه رابطة دول جنوب شرق آسيا والعكس صحيح. وحددت هذه الدراسة الاستقصائية مجالات رئيسية للتعاون بين الجانبين - دول الخليج العربي ودول الآسيان - والتي يمكنها أن تعزز مساهمتهما وجهودهما الرامية لخفض الانبعاثات والتحول لصادفي صفر الانبعاثات، وتشمل: تقنيات التقاط الكربون وتخزينه، وأسواق الكربون، والهيدروجين، والابتكار، والبحث والتطوير، وتبادل المعرفة الفنية. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات الثنائية تهيمن بشكل أكبر على خريطة التعاون بين دول مجلس التعاون ورابطة دول الآسيان، مقابل إحراز تقدم محدود على مستوى الكتلتين، رغم الترتيبات المؤسسية والإقليمية القائمة. مع ذلك، وطالما أن الكتلتين تطمحان إلى تطوير العلاقات وتعزيزها⁽³⁷⁾، فإن الدراسة توصي بإنشاء هيئة تمثيلية، على غرار المركز الاقتصادي لدول مجلس التعاون والآسيان (GAEC)، تتولى الإشراف على الشراكة بين الجانبين بشأن صافي صفر الانبعاثات.

37 ASEAN and Gulf Cooperation Council to hold the Summit in October. Thai PBS World. June 17, 2023.

Enhancing Cooperation between the Arabian Gulf and ASEAN Countries on Achieving Net Zero Emissions

Dr. Abdullah Al-Abbasi⁽¹⁾

Dr. Aisha Al-Sarihi⁽²⁾

Abstract

This study aims to analyze the experiences of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries and the ASEAN countries in mitigating the phenomenon of global warming in accordance with international commitments. Both sides have already joined the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and have implemented numerous policies and plans aimed at achieving this goal. Despite these efforts, there are still obstacles, and the study has arrived at three key findings:

Firstly, the Arabian Gulf countries have already taken many steps to reduce carbon emissions even before officially committing

to international obligations. This is evident in the Arabian Gulf countries' plans, driven by their financial capabilities and resources.

Secondly, in Southeast Asia, with its increasing population and growth rates, it ranks as one of the world's top energy consumers. Nevertheless, these countries have committed to achieving net zero carbon emissions through various policies, including advancements in renewable energy, carbon taxes, the shift towards green hydrogen, and carbon capture and storage projects.

Thirdly, in light of the efforts made by both the Arabian Gulf and ASEAN countries to reduce carbon emissions, and despite the obstacles both sides face, they have opportunities for cooperation. These opportunities include carbon capture and storage technologies, promoting carbon markets, focusing on green hydrogen, and sharing expertise in research and innovation to achieve their goals. Both sides are keen on enhancing various forms of collaboration between them.

1 Director of Environmental and Energy Studies Program at the Bahrain Center for Strategic, International, and Energy Studies (DERASAT)

2 A specialized researcher in climate and energy studies, Fellow at the Middle East Institute, National University of Singapore.

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

1- الاستراتيجية الفرنسية في الخليج العربي: تقييم وآفاق مستقبلية.

د.كلوي برجر

تقديم القضايا الإقليمية

كانت منطقة الخليج العربي وماتزال محط أنظار القوى الكبرى في العالم ليس فقط لأهميتها النفطية بل أيضاً لإشرافها على أهم الممرات البحرية الحيوية للتجارة العالمية بما يعنيه ذلك من أن أية أزمات تشهدها هذه المنطقة تنعكس وبشكل مباشر على الأمن العالمي وهو ما أكدته الأزمات التي شهدتها المنطقة عبر تاريخها وهي التي كانت دافعاً للقوى الكبرى للتدخل في تلك الأزمات ابتداءً بالتحالف الدولي الذي قاده إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي من أجل الحفاظ على أمن الملاحة البحرية وحماية ناقلات النفط الخليجية من الاعتداءات خلال الحرب العراقية/ الإيرانية، ذلك التحالف الذي جاء أيضاً في خضم احتدام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) آنذاك وصولاً إلى قيادة الولايات المتحدة تحالفاً دولياً مكوناً من 34 دولة لتحرير دولة الكويت عام 1991م من الغزو العراقي، وكان الهدف هو الحفاظ على توازن القوى الإقليمي الذي يعد الأساس لأمن الخليج العربي وهو القناعة ذاتها لدى دول الخليج العربي كدول صغرى لديها هدف استراتيجي وهو الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، ولذلك تعد الشراكات الدولية أحد خياراتها، إلا أن الأمر المهم هو أن الشراكات لا تُبنى فقط على إرادة طرفها بل إنها تعمل في بيئة إقليمية وأخرى دولية، بقدر ما بها من فرص فإنها تحمل تحديات في الوقت ذاته، وأهمها تنافس القوى الكبرى ذاتها تجاه أمن الخليج العربي، ومن ذلك الدور الأوروبي سواء من خلال الاتحاد الأوروبي كمنظمة والذي أطلق استراتيجية للشراكة مع دول الخليج

العربي في مايو 2022م أو من خلال دول الاتحاد بشكل فردي، ومن ذلك الدور الفرنسي تجاه أمن الخليج العربي، ففرنسا لعبت دوراً مهماً تجاه أمن الخليج العربي من خلال مساهمات أمنية ضمن الجهود الغربية تجاه الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج، ولم يكن ذلك الدور منافساً لأدوار القوى الأخرى بل متكاملًا معها. وربما لم تكن هناك فرص أكبر لذلك الدور خلال حقب تاريخية اضطلعت فيها بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة بالدور الأساسي لحماية أمن الخليج العربي، إلا أنه في ظل تنامي الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وارتباطها الجيوستراتيجي بمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ ذاتي الأهمية للتجارة الدولية قد أدى ذلك لزيادة الاهتمام الفرنسي بأمن منطقة الخليج سواء من خلال تضمين أجندته كافة الاستراتيجيات الدفاعية ومراجعاتها وحثمية تطوير العلاقات الفرنسية مع دول الخليج العربي أو تأسيس القاعدة الفرنسية في أبوظبي عام 2009م ، فضلاً عن إعلان فرنسا قيادة البعثة الأوروبية لأمن الملاحة البحرية في مضيق هرمز والتي بدأت عملها من أبوظبي عام 2020م. ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة التي تقدمها الدكتورة كلوي برجر بعنوان (الاستراتيجية الفرنسية في الخليج العربي: تقييم وآفاق مستقبلية)، والتي تتضمن الربط بين أمن الخليج والإطار الجيوستراتيجي، وكذلك مقترحات تطوير الشراكة الأمنية بين فرنسا ودول الخليج العربي مستقبلاً من خلال مجالات مهمة منها مكافحة الإرهاب والاستشارات والمبيعات العسكرية.

الاستراتيجية الفرنسية في الخليج العربي: تقييم وآفاق مستقبلية

د.كلوي برجر⁽¹⁾

الثانية: مع أهمية الدور الفرنسي تجاه أمن الخليج العربي فإن حماية الملاحة البحرية تستحوذ على حيز كبير من ذلك الدور انطلاقاً من خبرة فرنسا في المساهمة في حرب الناقلات خلال الحرب العراقية/ الإيرانية في الثمانينيات لحماية ناقلات النفط الخليجية من الاعتداءات خلال تلك الحرب، بالإضافة إلى دور فرنسا في حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م. وتعكس الاستراتيجيات الدفاعية المتتالية أهمية منطقة الخليج لفرنسا.

الثالثة: لدى فرنسا قناعة مفادها أنه يتعين تطوير الجانب العسكري في استراتيجيات الأمن الوطني من خلال القدرة على التدخل وتحديد المناطق التي لفرنسا فيها مصالح استراتيجية ومنها منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تضم ممرات التجارة العالمية، وفرنسا فيها حوالي 7000 من العسكريين. وفي ظل الارتباط بين تلك المنطقة وأمن الخليج العربي فقد دعت المراجعة الاستراتيجية عام 2022م إلى ضرورة المزيد من الاهتمام بأمن الخليج العربي من خلال مجالات جديدة منها الإرهاب وتبادل المعلومات وكذلك تعزيز صادرات السلاح.

مقدمة

فرنسا مصالح حيوية في مناطق عديدة من العالم الأمر الذي تطّلب منها انتهاج سياسات واستراتيجيات للحفاظ على تلك المصالح، إلا أنه في الوقت ذاته كانت هناك تحديات بالنظر لوجود منافسات دولية للسياسات الفرنسية بما في ذلك منطقة الخليج العربي، ولذا تستهدف هذه

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل الاستراتيجية الفرنسية تجاه أمن الخليج العربي وذلك ضمن الاستراتيجية الدفاعية الفرنسية عموماً تجاه المناطق الحيوية التي لفرنسا مصالح مهمة فيها، وعلى الرغم من حرص فرنسا على تطوير شراكاتها مع المناطق والدول التي تربطها بها علاقات ومصالح مهمة فإن الأمر لا يرتبط برغبة الطرفين فحسب بل بالفرص المتاحة لتطوير تلك العلاقات في ظل وجود تنافس من الدول الكبرى الأخرى في المناطق ذاتها بالإضافة لأولويات فرنسا والتي تعكسها خططها العسكرية التي تعلن عنها ويرتبط ذلك بالقدرات في الوقت ذاته. وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

الأولى: في ظل تزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي فقد أدى ذلك إلى إعادة تقييم وسائل التأثير الفرنسية في تلك المنطقة والتي تركز بشكل أساسي على القاعدة الفرنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة المقامة منذ عام 2009م وتعمل فرنسا على تقديم ضمانات أمنية إضافية تتكامل مع الدور الأمريكي ولا تتناقض معه.

1- أستاذة مساعدة في كلية الدفاع الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة. الآراء المعبر عنها هي آراء الكاتب ولا تعكس آراء كلية الدفاع الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة أو آراء حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

السابقة تدعو إلى ضرورة إعادة التركيز على بعض النقاط المحورية. من قبيل انتهاء عملية (بارخان) عام 2022م التي استهدفت مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي والتي بدأت في الأول من أغسطس 2015م وبمشاركة حوالي 5 آلاف جندي فرنسي، وأدى ذلك الانسحاب إلى تدهور العلاقات بين فرنسا وبعض شركائها الاستراتيجيين في أفريقيا الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في تكوين القوات المتواجدة في الخارج، وبعيدا عن القوات المعروفة بقوات السيادة.

وتشير التطورات السريعة في البيئة الاستراتيجية الدولية إلى الأهمية المتزايدة لمنطقة الهندي/الباسيفيك في علاقات القوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق أصبحت منطقة الخليج العربي محورا للتنافس على التأثير بين القوى العظمى والقوى الإقليمية الناشئة. ومنذ بداية العام 2000م، أصبحت منطقة الخليج العربي نقطة مرور لا غنى عنها للتدفقات الاقتصادية والمالية واللوجستية والمعلومات التي تربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. هذه التطورات تسهم في إعادة تقييم وسائل التأثير الفرنسية في الخليج العربي ولاسيما وجود قواتها في الممرات البحرية الحيوية لحركة المرور العالمية والأمن الطاقى الأوروبي مثل مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وأخيراً البحر الأحمر الذي يعد بوابة للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. ويظهر وجود القاعدة الفرنسية الدائمة والمشاركة في أبوظبي الأهمية التي توليها فرنسا لمنطقة الخليج العربي، وتعمل هذه القاعدة بكامل طاقتها منذ عام 2009م وتستضيف أيضاً قيادة المنطقة البحرية في المحيط الهندي (ZMOI). والمنطقة تحت قيادة ALINDIEN (اسم الأدميرال الذي يقود ZMOI)، والذي يشغل أيضاً منصب قائد القوات

الورقة.. أولاً: تحليل تطورات النهج الدبلوماسي والاستراتيجي الفرنسي تجاه منطقة الخليج العربي مع تحديد المصالح والطموحات الاستراتيجية التي تفسر ذلك النهج، وثانياً: الإجابة على التساؤلات بشأن تأثير تصاعد التنافس الجيوسياسي في منطقة المحيطين الهندي/الباسيفيك (الهائ) على النهج الاستراتيجي الفرنسي تجاه منطقة الخليج العربي. والفكرة الأساسية للورقة أنه في ظل تلك التحولات يتعين على فرنسا إعادة النظر في نهجها تجاه المنطقة مع مراعاة العلاقات القوية التي تؤثر على مستقبل منطقة المحيطين الهندي/الباسيفيك.

أولاً: خلفية حول السياسات الفرنسية تجاه المناطق الاستراتيجية

في وقت تُجر فيه عودة الحرب إلى القارة الأوروبية الأوروبيين على إعادة النظر في نهجهم الاستراتيجي وتصحيح نقص القدرات اللازمة للحفاظ على أمن واستقرار القارة الأوروبية، اتخذت فرنسا خطوة مهمة نحو تحديث وتعزيز قدراتها العسكرية كما يتضمنه القانون الجديد للبرنامج العسكري لفترة من عام 2024م إلى عام 2030م⁽²⁾، ومع ذلك فإن حدود القدرات التي تضمنتها الخطط الاستراتيجية

2 - يُمكن القانون البرنامجي العسكري من تحديد إطار النفقات والميزانية واستثمارات القدرات على مدى عدة سنوات. ويتم دعم الخطة الجديدة للبرنامج العسكري التي تغطي الفترة من عام 2024م إلى عام 2030م بميزانية كبيرة مقدارها 413 مليار يورو، وتهدف إلى تحويل القوات الفرنسية بشكل سريع لمواجهة تدهور السياق الاستراتيجي الدولي وفي الوقت نفسه لتجهيز القوات للتحديات المستقبلية. وتم اعتماد خمسة اتجاهات رئيسية: تعزيز القوات لمواجهة عودة الشدة العالية، تعزيز الأساسيات الاستراتيجية للدفاع الفرنسي بما في ذلك الردع النووي، تكييف الأداة العسكرية مع تطور التهديدات، التحكم في التقنيات الجديدة، تعزيز معنويات القوات وقدرة الأمة على التحمل.

الفرنسية في الإمارات العربية المتحدة (-COM FOR FFEAU وفقاً للمصطلح الفرنسي) تمتد من منطقة جنوب قناة السويس غرباً حتى الحدود الغربية للمياه الميانمارية والإندونيسية والأسترالية شرقاً. إلى جانب المنطقة البحرية جنوب المحيط الهندي (COMSUP FAZSOI)، التي تضم ريونيون ومايوت والجزر المتناثرة وقناة موزمبيق والأراضي الفرنسية الجنوبية والقطبية، وكلها تشكل معاً مجموعة بحرية شاسعة (المحيط الهندي) تمتد على مساحة تقارب 75 مليون كيلومتر مربع. يحد منطقة ALINDIEN من الجهة الشرقية منطقة المحيط الهادئ البحرية (ALPACI).

وبالإضافة إلى مصالح السيادة (حماية الأقاليم البعيدة والمنطقة الاقتصادية الحصرية للمحيط الهندي) والمصالح الاستراتيجية الفرنسية (حرية الملاحة، وأمن الإمدادات الطاقوية، والنفوذ في الهندي/الباسيفيك)، فإنه يعد وجوداً دائماً للقوات العسكرية الفرنسية في الخليج أمراً مميزاً بشكل خاص، حيث إن تلك المنطقة تعتبر منذ فترة طويلة منطقة نفوذ أمريكية وبريطانية. حيث رسخت بريطانيا وجودها هناك منذ القرن الثامن عشر كقوة رائدة من خلال حماية دول الخليج العربي والتواجد في عدن، وفي الوقت ذاته توجد القوة الأمريكية منذ نهاية السبعينيات. ورغم تحديات ذلك التواجد تسعى فرنسا إلى تقديم ضمانات إضافية للأمن الإقليمي في تلك المنطقة وتعزيز خبرتها في بعض المجالات المتميزة، دون أن تقدم ذاتها كبديل للوجود الأمريكي. وفي هذا الإطار تعزم أن تلعب دوراً للحفاظ على توازن القوى في هذه المنطقة من خلال المساهمة في الأمن البحري وتحقيق استقرار المناطق المجاورة عبر مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، ومكافحة

القرصنة في مضيق باب المندب، وتأسيس شراكات للأمن التعاوني وتعزيز القدرات.

وفي حين أن المصالح الاستراتيجية الفرنسية ظلت على حالها بشكل أساسي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن قراءة المنافسات الجيوسياسية التي تؤثر على المنطقة كانت دافعاً لتغير الموقف الاستراتيجي الفرنسي والذي شهد تطورات ملحوظة خلال الخمسين عاماً الماضية. وكان الإطار الدبلوماسي الاستراتيجي الفرنسي يتمركز على علاقات القوى بين إيران والمملكة العربية السعودية والعراق⁽³⁾، ويركز الآن على الشراكات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: الاهتمام الجيواستراتيجي الفرنسي التاريخي بمنطقة الخليج العربي

لفترة طويلة ظلت منطقة الخليج العربي ذات أهمية هامشية في استراتيجية فرنسا تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث كان التركيز أساساً على بلاد الشام والشرق الأدنى. ومع ذلك فإنه منذ القرن الثامن عشر في أعقاب الحملة الفرنسية على مصر أثارت شبه الجزيرة العربية وسواحلها فضول صانعي الاستراتيجية في فرنسا والتجار الفرنسيين. وجرى إرسال أول وفود دبلوماسية فرنسية إلى منطقة الخليج العربي، وتم تأسيس علاقات دبلوماسية تعتمد في المقام الأول على الاهتمام بتجارة اللؤلؤ مع الدول الساحلية لخليج عدن وبحر العرب. وفي النصف الأول من القرن العشرين أفسحت

3 - بالنسبة لتاريخ هذه العلاقات، يُفضل الرجوع إلى:

Le jeu de la France dans le Golfe : entre continuité et ruptures | Cairn.info

وفي نهاية سبعينيات القرن الماضي استفادت فرنسا من انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي لتطوير علاقات تجارية مع دول المنطقة⁽⁴⁾ المستقلة حديثاً وذلك في ظل حالة الفراغ الأمني ومن ثم اتجه دول الخليج العربي لتطوير علاقات مع شركاء خارجيين يمكنهم تقديم ضمانات أمنية لها. وعلى ضوء ذلك أصبحت إمدادات النفط وشراء المعدات العسكرية المحاور الهيكلية لهذه الشراكات الجديدة، التي تعود بالفائدة في المقام الأول على الولايات المتحدة، وبدرجة أقل على فرنسا وبريطانيا.

وجرى في هذا السياق توقيع أولى عقود الدفاع مع فرنسا من خلال الشركة الفرنسية لتصدير أنظمة الأسلحة (SOFRESA)، التي تأسست بعد رفع حظر توريد الأسلحة الذي فرض على المنطقة خلال وبعد حرب الأيام الستة أي الحرب العربية (الإسرائيلية) من 5 حتى 10 يونيو 1967م، وابتداءً من عام 1972م طلبت دولة الإمارات شراء حوالي ثلاثين مقاتلة ميراج/5، وأتبعته بطليين آخرين لشراء مقاتلات ميراج/2000 عامي 1983م و1985م.

وحتى منتصف الستينيات كانت العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية⁽⁵⁾ تتسم بالتعقيد والتأثر في الوقت نفسه بأزمة قناة السويس وحرب الجزائر. وعلى الرغم من التقلبات التي شهدتها

تجارة اللؤلؤ المجال أمام استكشاف واستغلال النفط اللذين شاركت فيهما شركة بترول فرنسية هي سلف شركة (توتال) الفرنسية الحالية. وفي الواقع أنه حتى منتصف القرن العشرين كان أمن الممرات البحرية التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي هو المصدر الرئيسي لقلق فرنسا، إلى جانب مسئوليتها عن بلاد الشام آنذاك.

وقد ارتكز الإطار الدبلوماسي والاستراتيجي الفرنسي في المنطقة على العلاقات مع القوى الإقليمية الرئيسية وهي المملكة العربية السعودية وإيران والعراق. ولم يكن لفرنسا تأثير في منطقة الخليج العربي عموماً بالنظر للدور البريطاني فيها.

وبدأً من النصف الأول من القرن التاسع عشر استغلت فرنسا تدهور العلاقات بين إيران وبريطانيا لتعزيز نفوذها هناك من خلال التقارب مع إيران. وعلى الرغم من التوترات في العلاقات بين فرنسا وإيران في بعض الفترات إلا أن إيران اعتمدت على فرنسا عام 1975م لبناء خمس محطات نووية وتزويدها باليورانيوم المخصَّب. على أنه بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979م شهدت العلاقات بين فرنسا وإيران تدهوراً، وخاصة في ظل الدعم الفرنسي للعراق حين زودتها بأكثر من 130 طائرة ميراج F/1 بين عامي 1977م و1987م، بالإضافة إلى صواريخ الجو/بحر إكسوسيت وصواريخ الأرض/جو رولان. وقد شكل الدعم الفرنسي للعراق في الحرب التي خاضتها ضد جارتها إيران تحولاً حاسماً في العلاقات الفرنسية الإيرانية. ففي فرنسا كان سبب ذلك (هجمات باريس) وفي لبنان (تفجير داركار واختطاف رهائن فرنسيين) وفي مياه الخليج العربي (الهجوم على الناقلات) حيث استهدفت القوات الإيرانية المصالح الفرنسية مباشرة.

4- بالنسبة لتاريخ العلاقات مع ممالك الخليج العربي، يُفضل الرجوع إلى:

La France et les émirats et monarchies du Golfe | Cairn.info

5 - بالنسبة لتاريخ العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، يُفضل الرجوع إلى:

Genèse d'un partenariat privilégié: la France et l'Arabie saoudite, 1956-1968 | Cairn.info

هذه العلاقات فقد أعلنت فرنسا عن تعيين ملحق تجاري وعسكري (المقدم مونتاي) في جدة ابتداءً من عام 1957م، وكان في سفارتها ثلاثة موظفين فقط. وبدأً من الخمسينيات شاركت فرنسا في تطوير القوات المسلحة السعودية. وتعززت مواقفها التجارية بسرعة خلال الستينيات بعد توقيع اتفاقية التعاون التقني والثقافي عام 1963م، ودعم التطور السريع للإنتاج تطوير العلاقات الفرنسية السعودية، وخصوصاً في المجال العسكري حيث أراد العاهل السعودي الأسبق الملك فيصل أن تشارك فرنسا بنشاط في إعادة تنظيم وتحديث الجيش السعودي. واعتباراً من منتصف الستينيات فازت فرنسا بعدة عقود مهمة لتوريد معدات عسكرية (عربات مدرعة؛ دبابات) للسعودية، والتي أصبحت ابتداءً من عام 1971م أول مورد نفطي لفرنسا وذلك عندما توقفت الشحنات الجزائرية. وخلال السبعينيات فاز رجال الأعمال الفرنسيون بالعديد من العقود في مجال الأنشطة الجيولوجية وصناعات الدفاع (تجهيز ثلاثة تشكيلات مدرعة). وفي عام 1979م تدخلت قوات GIGN الفرنسية في حل أزمة المسجد الحرام الكبيرة بمكة المكرمة⁽⁶⁾، ومن هنا بدأت علاقات البلدين في الازدهار بشكل حقيقي، وترتبط اليوم بمجموعة كبيرة من المجالات من الشؤون الإقليمية إلى التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والتكنولوجي والعسكري وما إلى ذلك. وكمؤشر مهم على أهمية الدور الفرنسي بالنسبة للسعودية تم توقيع عقد جديد عام

6 - بالنسبة للمساهمة الفرنسية في حل أزمة احتجاز رهائن المسجد الحرام في مكة المكرمة، يُفضل الرجوع إلى:

1979 : l'intervention sanglante du GIGN à La Mecque | Cairn.
info

1981م وهو عام تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وتم بموجبه توريد 4 فرقاطات و2 ناقلة وقود و28 طائرة مروحية.

وإذا كانت صادرات فرنسا لمعدات عسكرية إلى منطقة الشرق الأوسط تشكل منذ الثمانينيات ما يقرب من نسبة 45% من إجمالي صادرات صناعات الدفاع الفرنسية، فإن حصة دول الخليج العربي من تلك الصادرات تظل محدودة من حيث الحجم وترتبط في المقام الأول باعتبارات دبلوماسية⁽⁷⁾. إلا أنه في ظل حاجة دول الخليج العربي للخبرة العملية فإن فرنسا تسهم في هذا الجانب من خلال تدريب بعض العسكريين في التعامل مع تلك الأسلحة، وقد استفادت صناعات الدفاع الفرنسية من الأزمات التي شهدتها المنطقة خلال الثمانينيات مدعومة بقوة من الحكومة الفرنسية. فبدءاً من الستينيات جعلت فرنسا تصدير الأسلحة عاملاً أساسياً للنمو والابتكار في اقتصادها، وفي الوقت نفسه دعماً للسياسة الفرنسية للتأثير على الساحة الدولية.

وقد جرى تصميم القاعدة الصناعية الفرنسية للتكنولوجيا والدفاع (BITD) كأداة أساسية لضمان الاستقلالية الاستراتيجية الفرنسية وتمكينها من الحفاظ على حدود التحرك في المنافسة الثنائية، وبشكل عدم وجود شروط سياسية مرتبطة بتوريد هذه المعدات ميزة تنافسية مهمة لدول منطقة الشرق الأوسط التي وجدت نفسها في بداية الحرب الباردة في قلب التنافس الأمريكي السوفيتي. ومكّن موقف

7 - بخصوص تطور سياسة تصدير المواد والتقنيات الدفاعية الفرنسية والدور المحدد لصادرات الدفاع إلى منطقة الشرق الأوسط، يُنصح بالاطلاع على:

La politique française de soutien à l'export de défense (ifri.org);

مكاناً خاصاً في تاريخ البحرية الفرنسية، وكما يشير (ثيولافرين) الناطق الرسمي باسم الشرطة البحرية الفرنسية للبحر الأبيض المتوسط «تبقى لهذه العملية أهمية كبيرة بسبب استمرار الدور المركزي للمنطقة البحرية في شمال المحيط الهندي والخليج العربي في التوازن العالمي، والنتائج السياسية والعسكرية التي تحققت من قبل قوة المهمة 623 خلال هذه العملية الواسعة النطاق، وأخيراً مكان حامله الطائرات في هذا السياق»⁽⁸⁾.

ويأتي هذا النشاط الأول في المساحات البحرية لمنطقة الخليج العربي (بحر العرب، مضيق هرمز وبحر عمان) كمتّمة للدبلوماسية البحرية القسرية التي نفذتها فرنسا قبالة جيبوتي (سافير 2، 1977م) ولبنان (أوليفانت 17، 1983م) وليبيا (ميرميليون، 1982م). ويهدف الأمر بالنسبة للبحرية الفرنسية إلى إقامة (حوار مسلح) مع القوات الإيرانية «يجب أن يظهر فيه إصرارها، مع الأمل بالألا تضطر إلى القيام بالفعل»⁽⁹⁾ من أجل تجنّب أي تصعيد في السياق الشديد التقلب لنهاية الحرب الباردة. وإذا كان هذا النهج قد تم تجاوزه إلى حد ما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث أعطيت الأولوية لإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة ومكافحة الإتجار بالبشر، فإن اشتداد منافسة القوى في منطقة الخليج العربي وعموماً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أدى إلى إعادة تقييم هذا النهج، كما يظهر من خلال تنفيذ البعثة الأوروبية لمراقبة الملاحة البحرية في مضيق هرمز EMASoH بقيادة فرنسا ودعم

فرنسا (المؤيد للعرب) بعد حرب الأيام الستة من جعلها تظهر كقوة توازن موثوقة ومُعترف بها. وخلال السبعينيات والثمانينيات تم وضع الأسس الأولى للاستراتيجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي، حيث تظل المحاور الهيكلية مرتبطة بقضايا أمن الطاقة وتوريد المعدات وتكنولوجيات الدفاع حتى اليوم. وفي منتصف التسعينيات اتجه التصور الجيوسياسي الفرنسي للمنطقة إلى التركيز على المساحات البحرية وتعزيز العلاقات بين فرنسا والدول الصغرى في منطقة الخليج العربي.

ثالثاً: الخليج العربي مختبر للتجربة العملية والتفكير الاستراتيجي الفرنسي

تزامنت نهاية الحرب الباردة في منطقة الخليج العربي مع نهاية حرب طويلة استمرت لمدة ثماني سنوات بين العراق وإيران والتي كان لها أثر بالغ في استنزاف قوات الدولتين. وقد شكّل إضعاف هاتين القوتين والذي أفاد بلاشك القوى العربية في منطقة الخليج العربي، فرصة لفرنسا لتطوير موقفها الاستراتيجي في المنطقة. فقد اقترب الموقف الاستراتيجي الفرنسي من دول مجلس التعاون مع تدهور العلاقات مع إيران. وتعتبر ما عرفت بـ(حرب الناقلات) والتي أثرت مباشرة على مصالح الطاقة الفرنسية، انقطاعاً في العلاقات الدبلوماسية مع إيران، مما قدم فرصة لفرنسا لتنفيذ أول عملية عسكرية لها في منطقة الخليج العربي.

- هل تتجه فرنسا نحو تجديد استراتيجيتها البحرية؟

ماتزال العملية (بروميثيوس) التي قادتها البحرية الفرنسية بين يوليو 1987م وسبتمبر 1988م تحتل

8 - بخصوص عملية بروميثيوس، يُرجى الاطلاع على:

Trente ans après, un regard sur l'opération Prométhée | Cairn.

info

9 المرجع نفسه.

ثمانى دول أوروبية⁽¹⁰⁾ اعتباراً من فبراير 2020م، وبشكل خاص جانبها العسكري (أجينور) الذي يوضح بشكل مثالي فوائد الدبلوماسية البحرية في تخفيف التوترات.

وقد كانت مهمة القوة المشتركة 623 في عملية (بروميثيوس) المسئولة عن مرافقة السفن التجارية والرد على أية تحركات عدائية إيرانية، بداية للمساهمات الفرنسية في القوات البحرية المشتركة⁽¹¹⁾ المنتشرة في بحر العرب ومضيق هرمز (CTF 152) في خليج عدن، وبحر البحر الأحمر والمحيط الهندي (CTF 150). وعلى نطاق أوسع أشارت عملية (بروميثيوس) إلى دخول هذه الدبلوماسية لحاملات الطائرات إلى المحيط الهندي، حيث يتم نشر المجموعة الجوية البحرية بانتظام لإجراء تمارين وتدريبات مشتركة مع الدول الشريكة لفرنسا. وعلى الرغم من كونها أداة ممتازة لمواجهة أية تهديدات فإن هذه المجموعة

الجوية البحرية⁽¹²⁾ هي أيضاً وسيلة أساسية في مجال الأمن المشترك.

- أولى خطوات (الثورة العسكرية الفرنسية)

كانت أزمة الغزو العراقي للكويت عام 1990م وحرب تحريرها عام 1991م نقطة تحول في التفكير الاستراتيجي الفرنسي تجاه منطقة الخليج العربي، وبشكل أعم في مجال التحديات بعد انتهاء الحرب الباردة. وكانت عملية (داجيه) وهو اسم القوات الفرنسية التي شاركت في حرب تحرير الكويت وشهدت أول نشر مشترك واسع النطاق للقوات والجيوش في منطقة الخليج العربي، بداية التفكير حول ضرورة تطوير نموذج القوة الفرنسية لمواجهة التحديات الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي الوقت نفسه أعلنت نهاية الموقف الاستراتيجي الذي كان يسعى إلى تمثيل مكانة وسطية بين القوتين العظميين آنذاك، وأظهرت فرنسا كحليف موثوق ووفي قادر على التدخل عند الحاجة.

كما يُذكر المؤرخ الفرنسي (الدكتور بيبير رازو) فإن فرنسا «لم تسمح باستخدام الأسلحة التي قدمتها إلى العراق لغزو الكويت التي كانت دائماً صديقتها. فمن أول أيام الاحتلال العراقي دعمت فرنسا مبدأ تحرير دولة الكويت وأرسلت 19000 جندي إلى

10 - ردًا على تصاعد التوترات في الخليج خلال عام 2019م، أطلقت 9 دول أوروبية عملية (أجينور) في فبراير 2020، والتي توفر آلية لهدئة التوترات بالإضافة إلى تقديم دعم معزز للمشغلين التجاريين العاملين في المنطقة. تستضيف القاعدة البحرية الفرنسية في أبوظبي مقر العملية، والتي تجمع بين سفن سطحية وقدرات مراقبة جوية (زوارق دورية وطائرات بدون طيار). أنظر: About | EMASoH (emasoh-agenor.org)

11 "Sur" Combined Maritime Forces 11
CTF 150: Maritime Security – Combined Maritime Forces (CMF)

12 - تشكل حاملة الطائرات (تشارل ديغول ومجموعتها الجوية المنشقة) (تضم حوالي 40 طائرة من بينها مقاتلات رافال مارين، طائرات هوكاي الرادارية E-2C، وطائرات هليكوبتر نواة المجموعة البحرية والجوية، وتجرى إضافة سفن فرعية متخصصة في مكافحة الغواصات ومكافحة الجو، وقارب غفر نووي للهجوم، وسفينة إمداد حسب الحاجة وحسب المهمات. وبالإضافة إلى المهام المتعلقة بالقدرة على التصدي للقوى وتحقيق السيطرة البحرية، تؤدي المجموعة البحرية والجوية دوراً حيوياً في استراتيجية الردع الفرنسية وإدارة الأزمات.

Porte-avions | Ministère des Armées (defense.gouv.fr).

وتستمر الوثائق الاستراتيجية التي تلها في التأكيد باستمرار على أهمية منطقة الخليج العربي للدفاع عن المصالح الاستراتيجية الفرنسية وتأكيد ضرورة توفير قدرات النقل السريع للتدخل في هذه المنطقة بالإضافة إلى المحيط الهندي وحوض البحر الأبيض المتوسط والساحل وأفريقيا الاستوائية. وتعتبر قدرة التدخل في هذه المساح الخارجية أمراً استراتيجياً ذا أهمية قصوى بالنسبة لفرنسا كما جاء في الكتاب الأبيض لعام 2013م وذلك لثلاثة أسباب: «ضمان حماية مواطنينا في الخارج، والدفاع عن مصالحنا الاستراتيجية ومصالح شركائنا وحلفائنا، وممارسة مسؤولياتنا الدولية»⁽¹⁵⁾. ويعد السبب الأخير أهم تلك الأسباب حيث إن «الحلفاء وخاصة الأمريكيين والكنديين يتوقعون منا أن نتحمل نصيباً أساسياً من المسؤوليات في المناطق التي يرون أنهم غير معنيين بها بنفس القدر»⁽¹⁶⁾.

وبدأ من عام 2013م قدم الكتاب الأبيض بالفعل تبعات احتمالية للنزاع في المنطقة تمثلت في: «تهديد حرية الملاحة في مضيق هرمز، إطلاق صواريخ باليستية، استقرار دول المنطقة. ومن خلال شبكة الحلفاء سيكتسب بعد تنفيذه بوقت قصير أبعاداً دولية قوية وسيشمل بشكل مباشر بلادنا»⁽¹⁷⁾. وتُعتبر هذه النظرة أمراً جدياً في باريس،

منطقة الخليج العربي بما في ذلك الفرقة (داجيه) التي كانت تضم 500 دبابة ومدعة، بالإضافة إلى 60 طائرة حربية و120 مروحية و14 سفينة بما في ذلك حاملة الطائرات. وقامت الطائرات الفرنسية بقصف أهداف عراقية في الكويت. ومن جهتها شاركت فرقة (داجيه) في المعارك في العراق وساهمت في حصار الجيش العراقي المحاصر في الكويت، مما أجبره على التراجع. واستغلت قواتها الخاصة هذه الفرصة لمساعدة المقاومة الكويتية كما ساهمت في تأمين مدينة الكويت للسماح بعودة السلطات الكويتية، بالإضافة إلى السفارات بما في ذلك السفارة الفرنسية»⁽¹³⁾.

وابتداءً من عام 1994م أبرز أول كتاب أبيض لمرحلة ما بعد الحرب الباردة أهمية الخليج العربي ومحيطه لحماية المصالح الفرنسية الحيوية والاستراتيجية، حيث تُرك عدم التفريق بينهما عمداً أمراً غامضاً. ويذكر الكتاب الأبيض أن «82% من الواردات و56% من الصادرات الفرنسية خارج المجتمع الاقتصادي الأوروبي تجري عبر الممرات البحرية، بما في ذلك جزء كبير يمر عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والجزء الشمالي للمحيط الهندي»⁽¹⁴⁾.

13 - بخصوص الموقف السياسي والعسكري الفرنسي تجاه غزو الكويت عام 1990، يرجى الرجوع إلى:

Entretien avec le Docteur Pierre Razoux - La France au Koweït (ambafrance.org)

14 - الكتاب الأبيض هو الوثيقة الاستراتيجية الرئيسية التي تحدد التوجهات والأولويات والوسائل لسياسة الدفاع الوطني للبلد لفترة زمنية محددة. وهو وثيقة حكومية تضع الإطار العام للاختيارات السياسية والاستثمارات التي يجب تنفيذها لضمان الأمن والدفاع الوطني. ويتم تحديد المصالح الوطنية والاستراتيجية وكذلك التحديات والتهديدات الرئيسية التي تواجهها الأمة.

Livre Blanc sur la Défense (vie-publique.fr), p.25

15 - بعد التقلبات التي نجمت عن التمردات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتسليح بعض الأزمات السياسية، وبعد أزمة الأمن المالي لعامي 2008 و2009 والتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية التي نفذها الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما، قامت فرنسا عام 2013 بنشر كتاب أبيض جديد للدفاع والأمن الوطني.

134000257.pdf (vie-publique.fr), p.135

16 - المرجع نفسه.

17 - المرجع السابق.

السلسلة من الاتفاقات تعميقاً للعلاقات بين فرنسا والإمارات على مدى العقود الأربعة الماضية وإذا كانت العلاقة مع دولة الإمارات قد ارتقت إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية ولا تجد لها مثيلاً في منطقة الخليج العربي، فإنه يمكن مع ذلك التشديد على وجود تعاون طويل الأمد مع المملكة العربية السعودية. فقد تم توقيع أول اتفاقية تعاون ومساعدة عسكرية بين البلدين عام 1982م، وجرة استكمالها عام 2008م باتفاقية تتعلق بالتعاون في مجال الأمن الداخلي والدفاع المدني. فيما تعود أول اتفاقية تتعلق بالتعاون في مجال الدفاع مع قطر إلى عام 1994م وبمقتضاها جرى تجهيز غالبية القوات المسلحة في قطر بمعدات وأنظمة أسلحة فرنسية. وتم استكمالها في يوليو 2022م باتفاقية تتعلق بوضع القوات (SoFA)، والتي بدأت مفاوضاتها في الواقع منذ عام 2005م. كما وقعت البحرين اتفاقاً بالتعاون في مجال الأمن الداخلي والدفاع المدني مع فرنسا عام 2007م. في حين وقعت الكويت اتفاقية تعاون في مجال الدفاع مع فرنسا عام 2009م. وإن لم تكن لفرنسا اتفاقية دفاع مع سلطنة عمان⁽¹⁹⁾، فإنها تظل نشطة فيها من خلال التدريبات المشتركة التي تجريها البحرية الفرنسية مع القوات العمانية (ضد القرصنة)، وزيارات فرقاطاتها الشهرية، ومشاركتها المشتركة في فرق المهام المنتشرة في المحيط الهندي ومياه الخليج العربي (TF 150، TF 151، TF 152). وتظل فرنسا علاوة على ذلك ثالث أكبر مُورِد لمعدات الدفاع

وخاصة أن فرنسا وقّعت عدداً من اتفاقات الدفاع مع دول مجلس التعاون منذ عام 1990م وأصبحت الآن ملزمة بشروط المساعدة الدفاعية عن دول الخليج العربي.

وتعود أول اتفاقية تعاون عسكري وتسليح تم توقيعها بين فرنسا ودولة من مجلس التعاون وهي دولة الإمارات إلى عام 1977م. ثم جرى تجديدها عام 1991م، ثم إلحاقها باتفاقية أخرى في مجال الدفاع عام 1995م ثم توقيع اتفاقية الإطار المتعلقة بفتح القاعدة الدائمة والمشاركة في أبوظبي عام 2009م، وتكملتها باتفاقية تتعلق بوضع القوات (SoFA) عام 2010م والتي تتضمن شرطاً للأمان الإلزامي. كما يذكر تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي لعام 2010-2011م، أن فرنسا قد «التزمت بالمشاركة في الدفاع عن أمان وسيادة وسلامة الأراضي واستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة». ويجب التأكيد هنا على الطابع الاستثنائي لهذا النظام، في الوقت الذي ألغى فيه فرنسا بنوداً مماثلة من الاتفاقات مع شركائها الأفارقة من أجل الاحتفاظ بحريتها في تقديم المساعدة لهم⁽¹⁸⁾. ويبدو هذا البند لافتاً للنظر بشكل أكبر في الوقت الذي تندهور فيه العلاقات بين فرنسا وشركائها الأقرب في غرب أفريقيا. وتمثل هذه

18 - راجع مشروع القانون الذي يسمح بالموافقة على الاتفاق بين الحكومة الفرنسية وحكومة دولة الإمارات المتعلق بالتعاون في مجال الدفاع وكذلك تبادل الرسائل.. تقرير رقم 724 (2010-2011) من السيدة ناتالي جولييه، نيابة عن لجنة الشؤون الخارجية والدفاع، تقدم في 6 يوليو 2011، صفحة 22.

Projet de loi autorisant l'approbation de l'accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement des Émirats arabes unis relatif à la coopération en matière de défense ainsi qu'un échange de lettres - Sénat (senat.fr)

19 - بالنسبة للعلاقات السياسية والاستراتيجية بين فرنسا وعمان، أنظر:

Oman, le retour d'une ambition maritime : quelles incidences stratégiques ? | Cairn.info

في القرن الأفريقي وتأكيد الطموحات الإقليمية الإيرانية تحديين كبيرين لازدهار مستقبلهما، في حين أنهما تنظران إلى أولى تحديات ما بعد النفط.

وفي قطر، يرافق تحديث القوات المسلحة⁽²⁰⁾ على الرغم من حجمها الصغير (11,800 فرد)، التزام الدوحة المتزايد بمنع وحل الأزمات في الشرق الأوسط وفي أفريقيا. ورغم أن الدبلوماسية تظل وسيلة التدخل المفضلة للدوحة، فإن سلاح الجو القطري يساهم مع ذلك في فرض منطقة حظر الطيران في ليبيا وفي بعض مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وفي الإمارات، يبقى التطور المتسارع للأنشطة اللوجستية في الموانئ من خلال شركة (دي بي وورلد)⁽²¹⁾، وكذلك في مجال السياحة والوساطة

في مسقط، خلف الولايات المتحدة وبريطانيا، واللتين تراجعت مواقعهما لصالح التقدم الصيني إلى حد ما.

وبينما لا تزال فرنسا تحاول الدفاع بقوة عن مواقفها في القضايا الإقليمية، فإنها في سنوات العقد 2000م لم تعد تمتلك القدرة على التأثير بقوة على الديناميات الإقليمية، وعليها في الكثير من الأحيان أن تتماشى مع التوجهات الأمريكية. في غياب رؤية إقليمية خاصة بها. هذا ويسود البعد التجاري في العلاقات بين فرنسا وشركائها في منطقة الخليج العربي، فإن تصدير مواد وتقنيات الدفاع ضروري أكثر من أي وقت مضى للاستمرار في تمويل الابتكار في مجال الدفاع وضمان استمرار توفير القوات الفرنسية لقدرات تغطي جميع أطراف العمليات.

القاعدة المشتركة في أبوظبي مؤشر للتميز التقني والعملياتي الفرنسي

من أجل تأمين حصتها السوقية في الشرق الأوسط، تميل فرنسا إلى مرافقة توريد المعدات العسكرية ببرامج التعاون الدفاعي. وفي حين أن فرنسا تتلقى دعماً واسعاً من الولايات المتحدة لتعزيز وتحديث قواتها المسلحة، فإن القوى الناشئة في مجلس التعاون مثل قطر والإمارات ترحب بشكل خاص بهذا التعاون. وترى هاتان الدولتان منذ منتصف عقد العام 2000م الفوائد التي يمكن أن تحققها من تحول مركز الثقل في التبادلات العالمية نحو آسيا من خلال استثمارات ضخمة في أنشطة الاتصال اللوجستية في الموانئ والمطارات، والاتصالات ووسائل الإعلام، والوساطة المالية، والسياحة... إلخ. ومع ذلك يشكل عدم الاستقرار

20- بالنسبة لتحديث القوات القطرية ودعم فرنسا، يُرجى الرجوع إلى: بنوا بيهان، القوات المسلحة القطرية، دي إس أي (الدفاع والأمن الدولي)، العدد 95 (سبتمبر 2013)، الصفحات 68-71 (4 صفحات).

21 - على مدى قرابة عقدين من الزمن، أصبحت (دي بي وورلد DP World) واحدة من أبرز خمس شركات فرنسية رائدة عالمياً في مجال الخدمات اللوجستية البحرية، وتلعب دوراً كبيراً في تسهيل التبادل التجاري بين آسيا وأوروبا عبر البحر. وقامت الشركة بتطوير العديد من الموانئ والمحطات، وتقدم جميع الخدمات اللوجستية اللازمة لتداول البضائع، سواء كان ذلك للتحويل بين السفن أو لإعادة التصدير أو حتى للتوزيع (في المناطق الحرة) على طول طرقها البحرية. وتمتلك الشركة مواقع في الهند (شيناي وكوشين)، وموقعاً آخر في كراتشي بباكستان، و11 موقعاً في الإمارات، وموقعاً واحداً في قطر، وآخر في المملكة العربية السعودية، وميناءً واحداً في بركة في أرض الصومال، وآخر في جيبوتي، بالإضافة إلى بنية تحتية في جدة وأخرى جنوب قناة السويس في منطقة عين السخنة بمصر. وخلال عام 2022، أفادت الأنشطة السنوية للشركة أنه تم شحن أكثر من 38.6 مليون وحدة قياسية مكافئة للحاويات (TEU)، حيث تعادل حاوية TEU واحدة حاوية بطول 20 قدماً.

الفرنسية (الطيران المدني، السياحة والفنادق، الفخامة ومستحضرات التجميل ...إلخ).

وخلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2010م ظلت دبلوماسية الدفاع مؤشراً مهماً على التأثير الفرنسي في منطقة الخليج العربي، وبصورة أكبر نظراً لتطور القوى العسكرية القطرية والإماراتية وتعزيز القوات السعودية، مما دفع هذه البلدان إلى أن تُظهر تحفّظاً أكبر فيما يتعلق بالاقتناء. بينما كانت استراتيجيات الاقتناء من عام 1970م إلى عام 1990م تستجيب في الأساس للضرورات الدبلوماسية، وأدت مشاركة بعض القوات المسلحة بدول مجلس التعاون في العمليات المتعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار إلى جعل الدول البترودولارية تعطي أهمية أكبر للاعتبارات التشغيلية. وأصبحت مسائل التوافق مع القوات الأجنبية، ومنع الوصول، وتوجيه القوة أولوية الآن، على الرغم من درجات متفاوتة في استراتيجيات اقتناء الدول البترودولارية. وأتى افتتاح القاعدة البحرية الفرنسية المشتركة الدائمة في أبوظبي⁽²²⁾ عام 2008م ضمن هذا السياق. والأكثر من ذلك أنه شكل عرضاً مفتوحاً لمنتجات صناعات الدفاع الفرنسية. ويُقوّم المكونات البرية والبحرية والجوية أداء تشغيلي وموثوقية في الخبرة الفرنسية في مجال تخطيط وتنفيذ العمليات وفي صلاصة المعدات.

ويُسَهِّل الدعم العمليّاتي المُقدّم من قِبَل المكون الجوي للقوات الفرنسية في الإمارات (FFEAU) قيادة العمليات المضادة للإرهاب في أفغانستان،

المالية، مرتبطاً إلى حد كبير بقدرة الإمارات على ضمان مستوى عالٍ من الأمان داخل حدودها وفي جميع المناطق التي تحدّها الطرق المائية الرئيسية التي تربط آسيا بأوروبا. وبالتالي يصبح تحديث القوات المسلحة الإماراتية مفتاحاً لارتفاع قوة الاتحاد ابتداءً من منتصف العقد 2000م.

وأثناء ولاية الرئيس ساركوزي الأولى (2007-2012م)، أعطت الدبلوماسية الفرنسية الأولوية لقطر، بينما في ولاية رئيس الوزراء السابق هولاند (2012-2017م)، تركّز الاهتمام الفرنسي بشكل أساسي على العلاقة مع الإمارات. وعلى الرغم من أن معدات وتقنيات الدفاع الفرنسية تتمتع بسمعة ممتازة بسبب العمليات الخارجية العديدة التي تقوم بها القوات الفرنسية في مناطق عمليات معقدة، إلا أنها مع ذلك تعاني من وجود مشاركين جدد على أسواق الخليج العربي بجانب الموردين التقليديين لمعدات الدفاع والذين تتصدرهم الولايات المتحدة أولاً، وبشكل أقل بريطانيا. وفي الفترة من عام 2000م إلى عام 2021م شهدت العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع روسيا تقدماً قوياً، وكذلك مع بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا وألمانيا. وحتى إسبانيا تعزز مواقفها على هذه الأسواق المرغوبة بشكل خاص. وشهد العقد التالي تطوراً في علاقات فرنسا والصين والدول في المنطقة. وفي الوقت الذي حقق فيه استخراج الغاز والنفط من الصخور الصخرية درجة من الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة في مجال الطاقة، فقد أعيد توجيه صادرات الهيدروكربونات الخليجية بشكل تدريجي نحو آسيا، وخصوصاً باتجاه الصين. ورغم تراجع الحصة السوقية الفرنسية إلى حد ما مع مرور الوقت، فإنه قد تيسّر على أي حال وصول أسواق الخليج العربي إلى قطاعات التميز

22 - بالنسبة لجهاز القوات الفرنسية في دولة الإمارات والقاعدة الدائمة المشتركة في أبوظبي، يرجى الرجوع إلى:

Forces françaises aux Emirats Arabes Unis | Ministère des Armées (defense.gouv.fr)

أتلانتا⁽²³⁾ وأجينور)، والتي تعكس القدرات الفرنسية في مكافحة القرصنة وإعادة التأمين البحري. لهذا الغرض، يمكن لـ ALINDIEN أيضاً الاعتماد على وسائل محددة مسبقاً في مايوت ولا ريونيون وجيبوتي. وتلعب القاعدة الأخيرة دوراً أساسياً في توجيه القوات الجوية نحو منطقة جنوب المحيط الهندي، كما أظهرت ذلك مهمة PEGASE 23 التي أجريت في يوليو 2023م.

ويمكن أن تسهم القوات الفرنسية في أبوظبي أيضاً في دعم أنشطة التأهيل والتدريب التي تنفذها فرنسا لصالح شركائها، والتي تُعتبر مؤشرات على النفوذ الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن طبيعة التمارين تتفاوت وفقاً لاحتياجات الشركاء، فإنها تسهم جميعها في زيادة التوافق بين القوات الفرنسية وقوات الدول الشريكة. ومنذ بداية عام 2023م أجرى الفريق الجوي البحري تدريبات مشتركة مع البحرية

ثم في العراق وسوريا. وتقع (القاعدة الجوية 104) في قاعدة الظفرة الإماراتية، وتستضيف بشكل دائم سرب المقاتلات 7/1 (بروفانس) الذي يمكن أن يضم طائرات مقاتلة أخرى بشكل مؤقت، إلى جانب طائرات النقل والممّوين. ويؤدي المكون البري للقوات الفرنسية في الإمارات المؤلف من اللواء الخامس للدروع (RC 5)، والذي يقع في المجمع العسكري (زايد)، مهام التأهيل والتدريب، وخصوصاً في المعارك في مناطق الصحراء والمنطقة الحضرية في الشرق الأوسط والساحل. ويشارك اللواء الخامس أيضاً في توفير ضمانات التأمين الفرنسي التي تتضمنها الشراكة الاستراتيجية الفرنسية/الإماراتية، مع السرب القيادي ووحدته المصفحة (دبابات لوكليرك)، وقسم الكتيبة على مركبات VBCI ومجموعته الفرعية CAESAR المعززة بفريق التحكم الجوي المتقدم. وأخيراً تلعب القاعدة البحرية دوراً أساسياً في تناوب السفن الفرنسية المنتشرة في المجالات البحرية في الخليج العربي والمحيط الهندي.

ويمارس قائد ALINDIEN سلطته على القوات البحرية العاملة في منطقة الخليج العربي (عمليات

23 - (إيوانافور أتلانتا) هي مهمة السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، التي تسهم في دبلوماسية البحرية الأوروبية في منطقة الهند والمحيط الهادئ. وتعمل هذه المهمة منذ عام 2008 في شمال المحيط الهندي (مضيق باب المندب، خليج عدن، والدول الساحلية لقرن أفريقيا) بهدف حماية السفن التجارية (شركات الشحن والمراكب المستقلة) من القرصنة والإرهاب. وبالتالي تقدم مساهمة فريدة في استقرار قرن أفريقيا وخليج عدن، وتعزز جهود الاتحاد الأوروبي لتحقيق استقرار الصومال (برامج الاتحاد الأوروبي لتدريب الشرطة في الصومال، والتدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في الصومال، والبعثة الأوروبية لتعزيز القانون في الصومال)، بينما تدعم جهود تفادي التصعيد التي تقوم بها آليات متعددة الجنسيات أخرى تعمل في هذه المناطق: القوات البحرية المشتركة والبعثة البحرية الأوروبية للسلام والأمن. كما ساهمت مهمة أتلانتا أيضاً في نقل المساعدات الإنسانية إلى الصومال.

الوطني) اتساقاً بين الأمن والدفاع. معترفاً بأن «الانقسام التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي قد انحسر بشكل أكبر بعد»⁽²⁸⁾. ويضع الكتاب الأبيض لعام 2008 م مبدأ استراتيجية جديدة للأمن الوطني تربط، وبوضوح بين سياسة الدفاع وسياسة الأمن الداخلي والسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية. وتتضمن هذه الاستراتيجية طموحاً أوروبياً ودولياً يقع في قلب مهمة فرنسا في العالم.

ومع ذلك يُسلط الكتاب الأبيض الضوء على نقطة مهمة هي نجاح احتراق الجيش الفرنسي، ولكن «نموذج الجيش 2015م، الذي قاد تحوله، تبين أنه غير مناسب وغير قابل للتحقيق»⁽²⁹⁾. وفي سياق الموازنة والقدرات المقيّدة جداً، يجب «تجنب التشتيت، لكي نتمكن من العمل بشكل مكثف ومركّز في الأماكن التي يمكن أن تتعرض فيها مصالحنا للتهديد. لذا يجب أن تدخل قدرات تدخلنا في منطقة تركيز تشمل محاور جغرافية متفوقة، وتغطي بشكل واقعي الافتراضات المتعلقة بنشر أو استخدام القوات. وبشكل هذا المبدأ للتركيز توجهاً أساسياً في الجانب العسكري من استراتيجية الأمن الوطني»⁽³⁰⁾. وتتركز القدرة الفرنسية على التدخل حول «محور رئيسي يتناغم مع ملامح المخاطر الأكثر خطورة من المحيط الأطلسي إلى بحر عمان والمحيط الهندي، من حيث إمكانه القيام بتوسيعات وجود نحو آسيا»⁽³¹⁾.

المصرية (ALTAIR)⁽²⁴⁾ والبحرية الملكية السعودية في البحر الأحمر (WHITE SHARK)⁽²⁵⁾. في يونيو 2023م، فيما جمع تمرين EAST DOLPHIN 23 غواصين فرنسيين وإماراتيين في الفجيرة لتدوير مشترك يأتي في إطار مهمة مجموعة الحرب على الألغام 23 (GGDM 23)⁽²⁶⁾، التي نُفذت أيضاً لصالح البحرية الكويتية. في العام 2022م وعبر تمرين⁽²⁷⁾ Pearl of the West 22 بعد مرور ثلاثين عاماً على التعاون العسكري الفرنسي/ الكويتي.

الخليج العربي في بؤرة الاهتمام الفرنسي

بما يتجاوز الاهتمامات الاقتصادية يُلي التقارب الفرنسي مع الإمارات في المقام الأول ضرورة استراتيجية للدور الفرنسي تجاه أفريقيا والشرق الأوسط؛ حيث تهدد الاضطرابات (الإرهاب؛ الدول الهشة؛ انتشار الصواريخ الباليستية والنووية) السائدة في هذه المناطق مباشرة الأمن الوطني والمصالح الفرنسية. ولأول مرة يسجل الكتاب الأبيض لعام 2008م بشأن (الدفاع والأمن

24 - بالنسبة للتعاون الفرنسي/ المصري، يُرجى الرجوع إلى:

ANTARES – Entraînement franco-égyptien ALTAIR en mer Rouge | Ministère des Armées (defense.gouv.fr)

25 - بالنسبة للتعاون البحري الفرنسي/ السعودي، يُرجى الرجوع إلى:

ANTARES – Renforcement de la coopération avec l'Arabie saoudite lors de l'entraînement WHITE SHARK | Ministère des Armées (defense.gouv.fr)

26 - بالنسبة للتعاون البحري الفرنسي/ الإماراتي، يُرجى الرجوع إلى:

FFEAU – GGDM23, le détachement de plongeurs-démineurs participe à l'exercice EAST DOLPHIN 23 | Ministère des Armées (defense.gouv.fr)

27 - بالنسبة للتعاون الفرنسي/ الكويتي، يُرجى الرجوع إلى:

FFEAU – La frégate de type La Fayette Aconit participe à l'exercice de coopération bilatéral franco-koweïtien Pearl of the West 22 | Ministère des Armées (defense.gouv.fr)

28 يرجى الرجوع إلى (الكتاب الأبيض للدفاع) لعام 2008، الصفحة 9. LivreBlanc.pdf (vie-publique.fr)_005_001

29 - المرجع السابق ص 10.

30 المرجع ذاته ص 72.

31 - المرجع السابق.

المتحدة لقانون البحار»⁽³⁴⁾.

ونظراً لمصالحها الاستراتيجية والسيادية تنشر فرنسا ما يقرب من 7000 من العسكريين من الجيوش الثلاثة في منطقة المحيطين الهندي/ الهادئ، موزعين على خمس قيادات: قوات السيادة في ريونيون (FAZSO)، وكاليدونيا الجديدة (FANC)، وبولينيزيا الفرنسية (FAPF)، بالإضافة إلى القوات المتواجدة في الإمارات (FFEAO) وجيبوتي (FFDJ). ومن خلال 18 مهمة دفاعية وضباط الأمن الداخلي المرتبطين بها، تتعاون فرنسا مع جميع دول المنطقة (27 دولة) في علاقات ثنائية. ولقد أقامت علاقات وثيقة مع الهند واليابان منذ وقت طويل حيث يُعتبر كلاهما شريكين استراتيجيين. ويحتل الأمن البحري مكانة مركزية في العلاقات الفرنسية/ الهندية يتمثل في: حوار حول القضايا الاستراتيجية (المؤتمر البحري الهندي المحيطي)، وتعزيز التوافق بين البحرين للدولتين، وبخاصة من خلال التدريب المشترك⁽³⁵⁾ وتبادل المعلومات (مركز الدليل الهندي) وغيرها.

وتعتمد فرنسا في المحيط الهادئ، على شراكها

وعلى هذا النحو يظهر تأسيس قاعدة دائمة في أبوظبي كتجميع للضرورات الاستراتيجية الجديدة التي يجب أن تتجاوب معها فرنسا في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001م. ويعكس منطق تكثيف القوة الذي يسعى إلى تجاوز قيود الميزانية والقدرات التي تؤثر على القوات المسلحة الفرنسية بالإضافة إلى منطق إسقاط القوة باتجاه المحيط الهندي، الذي يعتبر نافذة مفتوحة على المحيط الهادئ حيث تمتلك فرنسا منطقة اقتصادية خاصة واسعة⁽³²⁾ والعديد من الأقاليم البعيدة⁽³³⁾ التي يعيش فيها ما يقرب من 1.6 مليون مواطن فرنسي. كما يُذكر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في استراتيجية المحيطين الهندي/ الهادئ الفرنسية الجديدة (2022م)، التي وضع أسسها خلال زيارته إلى الهند في مارس 2018م، وأستراليا في مايو 2018م، ونوميا في مايو 2018م، وتلتها في في أكتوبر 2019م قمة Choose La Réunion، إن فرنسا هي «بلد منطقة المحيطين الهندي/ الهادئ بكل جدارة». وفي هذا الصدد تعترف فرنسا أن تلعب دور (قوة مستقرة) من خلال الالتزام بأن «منطقة المحيطين الهندي/ الهادئ تظل مساحة مفتوحة وشاملة، مع سيادات تحترم بعضها بعضاً في هذه المنطقة التي تشكل مركز التجارة البحرية العالمية وحيث تتطور التوترات حول الحدود البحرية، فمن الضروري ضمان حرية الملاحة والطيران وفقاً لاتفاقية الأمم

34 - بالنسبة للاستراتيجية الفرنسية الجديدة لمنطقة الهند والمحيط الهادئ، يُرجى الرجوع إلى:

La stratégie de la France dans l'Indopacifique (diplomatie.gouv.fr)، 3. ةحفص.

35 - خلال عامي 2022-2023، قادت القوات البحرية الفرنسية والهندية تمرين (فارونا 23.1) في يناير 2022م، الذي جمع قدرات مكافحة السطح ومكافحة الغواصات ومكافحة الجو، تلاها توقف سفينة هيدرو/ محيطية تابعة للبحرية الفرنسية في كوتشين، جنوب غرب الهند، لتعزيز فهم الوضع الإقليمي من قبل البحرية الفرنسية. وقامت فرقاطة (FLF) فرنسية تشارك في القوة المشتركة بأداء المهمة 150 (CTF 150) أيضاً بتنفيذ تدريبات مكافحة المخدرات مع البحرية الهندية خلال توقف في مومباي في أكتوبر 2022.

32 - يقع ما يقرب من 90% من المنطقة الاقتصادية الفرنسية الحرة، والتي تعتبر ثاني أكبر منطقة في العالم (بمساحة 10.2 ملايين كيلومتر مربع)، في منطقة الهند والمحيط الهادئ، وعلى وجه التحديد حول بولينيزيا الفرنسية.

33 - فرنسا هي القوة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تمتلك أقاليم ومستعمرات في منطقة الهند والمحيط الهادئ (لا ريونيون، مايوت، كاليدونيا الجديدة، بولينيزيا الفرنسية، واليس وفوتونا، والأراضي الجنوبية والقطبية).

الاتجاه نحو التركيز على المحور الشرقي لآلية التدخل الفرنسية

إن تدهور الوضع في غرب أفريقيا يمكن أن يؤدي إلى تحوّل مركز ثقل نظام إسقاط القوة الفرنسي نحو القوات الفرنسية في دولة الإمارات (FFEAU) والقوات الفرنسية في جيبوتي (FFD). ومع ذلك كما أشارت المراجعة الوطنية للاستراتيجية لعام 2022م، وهو أحدث وثيقة استراتيجية نشرتها السلطات الفرنسية. ذلك أن التطورات الجارية في غرب أفريقيا، على الجانب الشرقي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) واحتدام منافسة القوى في منطقة الهندي/الباسفيك تواجه فرنسا بـ«مسألة تمديد قواتها استراتيجياً، وبالتالي استخدام نقاط الدعم التي تعتمد عليها القوات المرتبة مسبقاً، وقوات السيادة في الأماكن البعيدة، وشراكاتها الاستراتيجية»⁽³⁷⁾.

وتشير هذه القيود إلى تعزيز القيمة الاستراتيجية للوجود الفرنسي في دولة الإمارات، وتطرح بشكل أكثر حدّة مسألة قدرة السلطات الفرنسية على المساهمة في الدفاع عن شريكها الإماراتي في حالة حدوث تهديدات أمنية في الخليج العربي. وعلاوة على ذلك فإن إعادة تموُّع الجهات الفاعلة في منطقة الهندي/الباسفيك مقابل تصاعد التنافس الصيني/الأمريكي من جهة والتراجع النسبي للدور الغربي تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً من جهة أخرى يثير مسألة الآثار المترتبة على استدامة الوجود الفرنسي في الإمارات في حالة

الاستثنائية مع اليابان، التي تركز أيضاً على التعاون في مجال الأمان البحري من خلال إجراءات تهدف إلى تطوير التوافق بين البحرين للدولتين (التدريب المشترك؛ الحوار البحري الفرنسي/الياباني الشامل). وبالإضافة إلى ذلك، طوّرت فرنسا شراكات استراتيجية منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين مع إندونيسيا (2011م)، وسنغافورة (2012م)، وفيتنام (2013م). ويوجد أيضاً تعاون ذو طابع موضوعي ولكنه وثيق مع ماليزيا وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا، وحتى عام 2021م مع أستراليا. كما أكد الأدميرال دوفورك منذ عام 2012م قائلاً «تولي فرنسا أهمية كبيرة لأن تكون عضواً في جميع اللجان والهيكل الإقليمية التي تسمح لها مستوطناتها أو مناطقها البعيدة المشاركة فيها. وما بعد ذلك دائماً ما سعت فرنسا لتطوير نوع من التضامن بين مختلف القوى البحرية في المحيط الهندي»⁽³⁶⁾، نظراً لوجودها التاريخي في المنطقة. لذا فهي تشارك في تطوير آليات الأمان المشترك في المنطقة (التعاون مع QUAD و ASEAN؛ آلية FRANZ؛ اجتماعات وزراء دفاع جنوب المحيط الهادئ؛ المؤتمر البحري الشرقي البحري، المؤتمر البحري الغربي... إلخ)، وتسهم في المبادرات المتعددة الجنسيات في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة والهجرة غير الشرعية والقرصنة، وكذلك إدارة الأزمات ومكافحة التهديدات البيئية (مبادرة جنوب غرب المحيط الهادئ، مركز المحيط الهادئ للدمج).

37 - في سياق التحولات التي سببها النزاع في أوكرانيا وتصاعد المنافسات المتصلة بالهند والمحيط الهادئ، أعرب الرئيس الفرنسي ماكرون عن رغبته في نشر مراجعة استراتيجية تأخذ في الاعتبار التحديات التي ستواجهها بلاده خلال فترة ولايته الثانية

36 - بالنسبة للقضايا الاستراتيجية الفرنسية في المحيط الهندي، يُرجى الرجوع إلى:

[1] La France et les enjeux stratégiques de l'océan Indien | Cairn.info

الفرنسية في الإمارات⁽³⁹⁾ خياراً مثيراً للاهتمام. ومن الممكن أن يتم نقل ALINDIEN إلى لاريونيون. وفي حالة عدم استدامة وجود القوات الفرنسية في الأردن، أو حتى عدم الحصول على اتفاق يسمح بوجود قوات فرنسية في العراق، ستستمر قيادة القوات الفرنسية في الإمارات لكونها نقطة التركيز للعمليات والأنشطة الفرنسية في الشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك فإن العمل على تعميق شراكات في مجال السلاح أيضاً لا يخلو من التحديات. فإذا كان البحث عن منافذ لصالح صناعة الدفاع الفرنسية هو المحور الرئيسي للعلاقات مع الشركاء في الخليج العربي حتى اليوم، فإن الجهود المبذولة لإعادة التسليح وتنمية القدرات التي تفرضها الوضعية الاستراتيجية الأوروبية الجديدة قد تؤثر على الصادرات الفرنسية إلى المنطقة. وهو ما يوجب على صناعة الدفاع الفرنسية والأوروبية بشكل عام، إعادة النظر بشكل جذري في أنظمتها الإنتاجية لدعم القوات الأوكرانية في جهودها الحربية مع ضمان تعزيز قدرات القوات المسلحة الأوروبية تحسباً لنزاع محتمل أكثر تهديداً، وبالتالي قد يكون من الصعب على صناعة الدفاع، على المدى القصير على الأقل، توفير تسليم المعدات للقوات الفرنسية مع ضمان توريد المعدات المبيعة للتصدير. وأمام حاجة الصناعيين الفرنسيين سيتوجه الشركاء من الخليج العربي بشكل متزايد نحو موردين آخرين مثل تركيا وكوريا الجنوبية وحتى الصين. وبالأخص لأن هؤلاء الآخرين لديهم

وجود اختلافات استراتيجية بين فرنسا والإمارات. وتوصي المراجعة الاستراتيجية بـ«إعادة تنشيط الشراكات في الخليج العربي لمواجهة تشكيل اتفاقيات استراتيجية جديدة، وانسحاب الولايات المتحدة، واحتدام التنافسات الإقليمية»⁽³⁸⁾. وبالتالي تقترح المراجعة تعميق التعاون مع شركاء فرنسا في الخليج العربي من خلال توقيع اتفاقيات جديدة في مجال مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات، والتسليح. ومع ذلك تواجه علاقات التعاون التي تحافظ عليها فرنسا مع شركائها قيوداً في جميع الحالات.

وخلال العقد 2010م اكتسبت العمليات المضادة للإرهاب الأفضلية بشكل تدريجي، ولكنها عزلت فرنسا تدريجياً في موقف استراتيجي يتجاوز بشكل متزايد مصالح شركائها، وبرزت ضرورة إعادة التفكير في المحاور البنيوية بناءً على احتياجات شركائها. في حين تظل مسائل مكافحة الإرهاب والاستقرار ذات صلة للأردن والعراق، فيما تُظهر الدول الخليجية وبوضوح أن مسائل الأمن البحري وانتشار التكنولوجيا الباليستية هي أولوياتها. وبالتالي فإنه من الضروري إجراء إعادة تفكير استراتيجي، حيث أقر شركاء فرنسا في المنطقة بمحدودية استراتيجيات مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار، وتوصلوا إلى استنتاج بأنهم واجهوا عقبات في نهج التثبيت المنقذ في أفغانستان والعراق والساحل. وكما تقترح (إلويز فايه) قد يشكل تقسيم قيادة ALINDIEN وقيادة القوات

39 - للحصول على تقييم لاحتمالات الاستراتيجية الفرنسية في الشرق الأوسط، يُرجى الرجوع إلى: صفحة 87.

Quelle posture stratégique pour la France au Moyen-Orient ? (ifri.org),

38 - كما ورد في نفس المصدر، الصفحة 44.

استعداد لمنح التراخيص ونقل التكنولوجيات اللازمة لدعم تطوير القواعد الصناعية المحلية للدفاع.

نحو مشاركة معززة لفرنسا في منطقة الخليج العربي

في حين يتنوع الشركاء في منطقة الخليج العربي في شراكاتهم ويؤكدون جميعاً وإن كان بدرجات متفاوتة عن رغبتهم في الحصول على اكتفاء ذاتي استراتيجي مقابل الولايات المتحدة، قد تضطر فرنسا من أجل حماية موقعها في المحيط الهندي، إلى المساهمة بشكل أكثر جدية في أمان شركائها في إطار الضمانات المقدمة في اتفاقات الدفاع ثنائية الأطراف. ومع ذلك ستكون هذه المشاركة مقيّدة بقدرات فرنسا المحدودة. وفي غياب حاملة طائرات ثانية لا يمكن لفرنسا تأمين وجود دائم للمجموعة الجوية البحرية في مياه الخليج العربي وشمال المحيط الهندي. وإذا تم تأكيد مشروع حاملة طائرات من جيل جديد فإنه لن يدخل الخدمة قبل عام 2038م. وفي السياق الاستراتيجي الجديد الناجم عن عودة الحرب بشكل أكثر حدة إلى القارة الأوروبية، يظل تحديث الردع النووي هو الأولوية، بالإضافة إلى المساهمة الفرنسية في الدفاع المشترك ضمن حلف شمال الأطلسي (الناتو). لذلك، تضمّن قانون البرنامج العسكري الفرنسي للفترة 2024م-2030م تمديد برامج الطائرات الدورية المحيطية وسفن الفرقاطات. وسيبقى الأسطول من الفئة الأولى محدوداً بحوالي خمس عشرة سفينة. وبالإضافة إلى ذلك لن يكون تجديد فرقاطات المراقبة المعينة في أماكن أخرى

تُعيداً في إطار المشاركة الفرنسية في برنامج (Eu-ropean Patrol Corvette) جاهزاً قبل بداية العقد المقبل. وأخيراً لا يتطرق قانون البرنامج العسكري الجديد إلى مسألة تجديد طائرات (رافال) التابعة لمجموعة الطيران المحمولة على حاملة الطائرات شارل ديغول.

وفي هذا السياق يجب أن تتركز مسألة توجيه القوة نحو المحيط الهندي على الشراكات التي أقامتها فرنسا في منطقة الهند والمحيط الهادئ، وعلى آليات التعاون البحري التي تشارك فيها. ومع ذلك يمثل تطوير القوات البحرية لجميع القوى الإقليمية في المنطقة تحدياً كبيراً بالنسبة للبحرية الفرنسية. ويجب أن يُعتبَر تعزيز الوجود البحري الصيني في مياه المحيط الهندي، حيث تملك فرنسا الآن قاعدة دائمة في جيبوتي، بالغ الأهمية. وإذا كانت فرنسا تُولي اهتماماً خاصاً للحفاظ على علاقة ودية مع السلطات الصينية، فإن السلطات الفرنسية لا تزال قلقة من تحركات الصين في المحيط الهادئ. وبالإضافة إلى حماية المواطنين الفرنسيين والأقاليم البعيدة، تُولي فرنسا اهتماماً خاصاً لحماية الموارد الطبيعية (موارد التعدين تحت المياه العميقة) الكبيرة في منطقتها الاقتصادية الخالصة، وأيضاً لحماية الكابلات البحرية تحت الماء.

وفي سياق عدم اليقين المرتفع الذي أحدثته تدهور المواقف الفرنسية في منطقة الساحل ووسط أفريقيا، يشكل الوجود العسكري الفرنسي في أبوظبي واتفاقات الدفاع مع الشركاء في منطقة الخليج العربي أداة أساسية أكثر من أي وقت مضى لتعزيز القوة الفرنسية باتجاه المحيط

الهندي من جهة والشرق الأوسط من جهة أخرى. لذا يجب التفكير في وسائل حماية هذه المصالح وفي الوقت نفسه الحفاظ على هامش الحركة الدبلوماسية والعسكرية لفرنسا في المنطقة. وفي هذا الصدد قد تكون لدى فرنسا مصلحة في رسم نواياها الاستراتيجية في الشرق الأوسط بشكل أكثر وضوحاً، مع مراعاة خطورة أن تفقد مجال التحرك والمناورة تدريجياً لصالح تحالفات شركائها المختلفين في المنطقة.

French Strategy in the Arabian Gulf: Evaluation and Future Prospects

Dr. Coli Berger⁽¹⁾

Abstract

This study aims to analyze the French strategy regarding Arabian Gulf security, within the broader context of France's defense strategy towards vital regions where France has significant interests. Despite France's efforts to develop partnerships with regions and countries where it has important relations and interests, the success of such partnerships depends not only on the willingness of both parties but also on the available opportunities for developing those relations. This is especially true in the face of competition from other major powers in the same regions, in addition to France's priorities as reflected in its military plans which is closely tied to capabilities at the same time.

The study has three significant conclusions:

First: Given the increasing strategic importance of the Arabian Gulf region, France

has reevaluated its means of influence in the region. France's influence primarily relies on its military base presence in the United Arab Emirates since 2009, and France is working to provide additional security guarantees that complement the U.S. role without contradicting it.

Second: The protection of maritime navigation plays a significant role in France's contribution to Arabian Gulf security. This role is rooted in France's experience in contributing to the tanker war during the Iran-Iraq war, as well as its participation in the liberation of Kuwait in 1991. The successive defense strategies emphasize the importance of the Gulf region to France.

Third: France is convinced that the military aspect of national security strategies must be developed, including the capacity for intervention and defining areas of strategic interest. Among these areas is the Indian Ocean-Pacific region, which includes global trade routes and hosts approximately 7,000 French military personnel. Given the interconnectedness between this region and Arabian Gulf security, the 2022 strategic review called for greater attention to Arabian Gulf security. This includes new areas such as counterterrorism, information sharing, and the enhancement of arms exports.

¹ Lecturer at the National Defense College, United Arab Emirates.

القسم الرابع : عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

1- الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط.. التصورات الآسيوية لأمن الخليج العربي

عرض الأستاذة: إيمان الفخراي

2- ملعب القوة العظمى: جيبوتي والجيوسياسة في منطقة المحيطين الهندي/ الهادئ في القرن الحادي والعشرين.

عرض الأستاذة: ليال الغوزي

3- العقيدة البحرية لروسيا الاتحادية.

عرض الأستاذة: أماني عبدالغني

مقدمة عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية والمؤتمرات

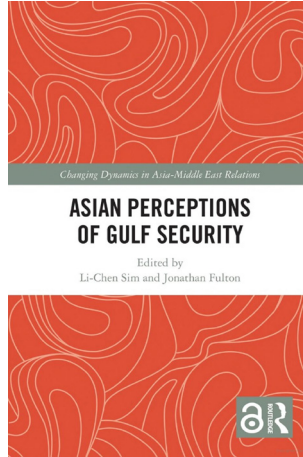
في ظل تسارع وتيرة التطورات الإقليمية والعالمية فإن هناك ضرورة مستمرة لمتابعة الإنتاج الفكري الذي يعكس وجهات نظر أكاديمية بشأن تلك التطورات بالإضافة إلى الوثائق الرسمية التي تُصدرها بعض الدول، إما حول الأمن القومي عموماً أو حول مجال محدد. وتحرص دورية (دراسات) على رصد أبرز تلك المؤلفات وخاصة إذا كان من بينها ما يتصل بموضوعات العدد محل الإصدار، وضمن هذا الإطار يحتوي قسم عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية لهذا العدد على ثلاثة إصدارات، الأول: كتاب بعنوان (الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط: التصورات الآسيوية لأمن الخليج العربي)، وتقدمه إيمان الفخراي، ويتضمن هذا الكتاب تحليل مصالح عدد من الدول الآسيوية في منطقة الخليج العربي هي تحديداً الصين والهند واليابان وباكستان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، والاستراتيجيات التي تنتهجها هذه الدول في إطار تفاعلاتها في المنطقة لتحقيق تلك المصالح والإمكانات التي تؤهل القوى الآسيوية لبناء نظام أمني في المنطقة، ويركز الكتاب على نقاط الالتقاء والتقاطع بين مصالح تلك الدول وتأثيرها على إمكانية تطوير رؤية آسيوية شاملة لأمن منطقة الخليج العربي.

وفي منطقة أخرى ذات صلة وثيقة بأمن الخليج العربي تعرض ليال الجوزي لكتاب (ملعب القوة العظمى: جيوتي والجيوستراتيجية في منطقة الهندي/ الهادي في القرن الحادي والعشرين). ويكتسب الكتاب أهميته في ظل استحواد منطقة

القرن الأفريقي على اهتمام متزايد من جانب القوى العظمى في السنوات الأخيرة نظراً لموقعها الجيوستراتيجي المهم. وبسبب الموقع الاستراتيجي لجيوتي كبوابة جغرافية إلى منطقة الهندي/ الهادي وزيادة التواجد العسكري للقوى الكبرى مثل اليابان وألمانيا وفرنسا، فإنها تجد ذاتها في قلب المنافسة الجيوستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة وبين دول أخرى في المحيط الهندي.

وعلى صعيد ذي صلة تقدم أمانى عبد الغنى تحليلاً للعقيدة البحرية لروسيا والتي صدرت عام 2022م وتتضمن التشديد على وجوب حماية وتأمين الموارد الحيوية في البحار، وتوسيع التواجد البحري لروسيا على الساحة العالمية، وتطوير البنية التحتية اللازمة لتنامي هذا التواجد البحري، وتعد مصدراً مهماً لفهم الخطط الأمنية والاقتصادية لروسيا في البحار، وكذلك طموحات روسيا المتنامية على الساحة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

ويتضمن هذا القسم أيضاً عرضاً شاملاً للمنتدى السادس لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)، والذي جاء هذا العام بعنوان (دور المرأة في صنع السياسات.. ومراكز الفكر والبحوث)، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة، والذي عقد خلال الفترة من 14 حتى 15 يونيو 2023م، وحظي بمشاركة كبيرة من جانب عددٍ من الخبراء والمعينين بقضايا المرأة في مملكة البحرين ودول الخليج العربي والدول العربية الشقيقة، بالإضافة إلى خبراء من مراكز فكر عالمية، وشهد كلمات ومداخلات ومناقشات ثرية أجمعت على ريادة وسبق مملكة البحرين ليس فقط في تمكين المرأة بل وريادتها بما يجعل منها نموذجاً يُحتذى به سواء في منطقة الخليج العربي أو على مستوى العالم.



1-Title: Changing Dynamics in Asia-Middle East Relations: ASIAN PERCEPTIONS OF GULF SECURITY

: Li-Chen Sim and Jonathan Fulton Editors

Routledge: Publishing House

Year: 2023

الكتاب: الديناميكيات المتغيرة في العلاقات بين آسيا والشرق الأوسط: التصورات الآسيوية
لأمن الخليج
المحرران: لي تشين سيم وجوناثان فولتون
الناشر: روتلج
السنة: 2023
إيمان الفخراي⁽¹⁾

مقدمة

تشهد القارة الآسيوية التي تعد أكبر قارات العالم، اتجاهاً لتعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين أقاليمها المختلفة، فيتجه الشرق الآسيوي بشماله وجنوبه صوب الغرب، وبدورها تتجه منطقة الخليج العربي إلى دول شرق وجنوب وشرق آسيا، فبعد نهاية الحرب الباردة لاحظ (يوتشي

11- باحثة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر.

بعد تناول تلك العناصر إلى تقديم تقييم لمحتوى الكتاب.

المصالح التي تدفع نحو وضع تصور أممي آسيوي تجاه دول الخليج العربي

تحفل منطقة الخليج العربي بعدد من المصالح الاقتصادية والسياسية الأمنية للدول الآسيوية، فبالنسبة إلى الصين ينعكس استقرار هذه المنطقة على سلامة واستقرار الخط البحري لمبادرة الحزام والطريق، لأن منطقة الخليج والشرق الأوسط تعتبر المحطة الأخيرة للخط البحري قبل وصوله النهائي إلى أوروبا، وتعتبر الدول الخليجية وخاصة المملكة العربية السعودية من أهم مَوَدِي الطاقة التي يقوم عليها 80% تقريباً من الاقتصاد الصيني، وتُنظر اليابان إلى المنطقة من التصور الصيني ذاته؛ حيث تتحدد العلاقات اليابانية الخليجية في احتياجات اليابان من الطاقة، ومن ثم فإن حفاظ اليابان على علاقات متوازنة غير منحازة تجاه الدول الخليجية يضمن لها سلامة تدفق موارد الطاقة إليها، وفي هذا الصدد أشار أحد المسؤولين اليابانيين إلى أن الشرق الأوسط يقوم بتأمين 90% من موارد الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد الياباني، وعلى سبيل المثال تعد قطر ثالث مَوَدٍ للغاز الطبيعي إلى اليابان بعد أستراليا وماليزيا طبقاً لتقديرات عام 2019م.

ويمكن اعتبار احتياج الهند إلى مصادر للطاقة أحد المصالح التي تفسر توجُّهها لتعزيز علاقاتها مع جيرانها الآسيويين في المنطقة، فتعد الدول الخليجية الآن أكبر مصدر للواردات الهندية من النفط، بالإضافة إلى ثلاثة أهداف أخرى للهند في المنطقة، وهي الحفاظ على التدفقات الاستثمارية

فوناباشي⁽²⁾، أن الدول الآسيوية أصبحت كتلة تفاعلية بدأت تستقل إلى حد ما في تفاعلاتها عن التفاعلات الغربية، فبدأت الدول الآسيوية تنظر إلى بعضها بعضاً على أنهم شركاء تجاريون وقوى استثمارية ضخمة، يجب التعاون والاندماج فيما بينها، وقد أطلق (فوناباشي) على هذه الظاهرة (أسينة آسيا)، وكانت منطقة الخليج العربي باعتبارها إقليماً من غرب آسيا جزءاً من تفاعلات هذه الكتلة، فأصبح للدول الآسيوية دور نشط في منطقة الخليج العربي، ليس اقتصادياً فقط بل سياسياً وأمنياً، وبدأت المنطقة تنظر إلى القوى الآسيوية على أنها فواعل للمنطقة في المستقبل، بما يحتم ضرورة توثيق وتعزيز التعاون معها، وتمثل رؤية (أسينة آسيا) التي تحدث عنها (فوناباشي) في مقال له في مجلة Foreign Affairs عام 1993م، المنظور الذي انطلق منه كتاب (التصورات الآسيوية لأمن منطقة الخليج).

يتناول كتاب التصورات الآسيوية لأمن منطقة الخليج العربي، مصالح عدد من القوى والدول الآسيوية كالصين والهند واليابان وباكستان وكوريا الجنوبية وسنغافورة في منطقة الخليج العربي، والاستراتيجيات التي تنتهجها هذه الدول في إطار تفاعلاتها في منطقة الخليج العربي، والإمكانات التي تؤهل القوى الآسيوية لبناء نظام أممي في منطقة الخليج العربي، التي تقع ضمن إقليم مضطرب، وستنطرق الباحثة التي تعرض الكتاب

2 - يوتشي فوناباشي Yoichi Funabashi رئيس مجلس إدارة مبادرة آسيا والمحيط الهادئ Asia Pacific Initiative باليابان، وهي مبادرة يتركز عملها في مجال العلاقات الدولية والدراسات الإقليمية والجغرافيا السياسية، بجانب النظم الاجتماعية والحوكمة والابتكار، ووقد عمل فوناباشي كصحفي، ويعتبر أول حائز ياباني على جائزة (شورنشتاين للصحافة المرموقة) بجامعة ستانفورد 2016م.

والإمارات العربية المتحدة، وذلك مما سيعزز دور الدول الخليجية لأمن الطاقة السنغافوري.

أما بالنسبة إلى كوريا الجنوبية وهي سادس وآخر الدول الآسيوية التي تطرّق إليها الكتاب، فكان حرصها على تعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي مرتبطاً بالحفاظ على الأمن البحري، ومن ذلك قرار توسيعها نطاق عمل وحدة (تشيونغهاي) إلى مضيق هرمز عام 2020م⁽³⁾، والذي يعد من ناحية أخرى استجابة لطلب الولايات المتحدة، بمساهمة كوريا الجنوبية بقوات في التحالف البحري الذي قاده أميركا بعد الهجمات على ناقلات النفط في منطقة الخليج العربي عام 2019م، وأثار هذا القرار معارضة داخل المجتمع الكوري الجنوبي؛ من منظور أن منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي لا تمثل تهديدات عسكرية أو سياسية لكوريا الجنوبية، بقدر ما تمثله منطقة شمال شرق آسيا من تهديدات تتطلب التركيز عليها.

استراتيجيات ومبادئ التصورات الآسيوية لأمنّة المصالح في منطقة الخليج العربي

دفعت طبيعة مصالح الدول الآسيوية في منطقة الخليج العربي هذه الدول إلى وضع تصورات أمنية للمنطقة، فكل دولة على حدة تبنت رؤية أو استراتيجية خاصة بها لطبيعة تفاعلاتها مع المنطقة، فبالنسبة للصين فإنها فقد وضعت خمسة مبادئ تحدد طبيعة علاقتها مع دول

الخليجية، والأمن البحري وحماية الجالية الهندية في الدول الخليجية. ويمكن النظر إلى أن المصالح الأربع التي دفعت الهند إلى تعزيز علاقاتها بالمنطقة، هي المصالح ذاتها التي دفعت باكستان إلى تقوية علاقتها مع الدول الخليجية؛ فلدى باكستان جالية ضخمة موزعة على الدول الخليجية الست، والتي تمثل تحويلاتها المالية العمود الفقري للاقتصاد الباكستاني. وتتوافق رؤية باكستان في تعزيز الأمن البحري مع رؤية سلطنة عمان، كما أن الدول الخليجية تعد مصدراً مهماً للطاقة وللإستثمار بالنسبة لباكستان، هذا مع ما هو معلوم من أن الهند وباكستان تتنافسان في المنطقة.

وكذلك تمثل دول الخليج العربي أهمية كبيرة بالنسبة إلى سنغافورة؛ فمن ناحية تعد المنطقة مصدراً لاستيراد ثلث واردات سنغافورة من النفط، ومن ناحية أخرى تلعب الدول الخليجية دوراً كبيراً في تأمين الطاقة لسنغافورة، وتحديد احتياجها من الغاز الطبيعي والذي يعد مصدراً قلق كبير بالنسبة إلى سنغافورة لأن 70% من وارداتها من الغاز تُنقل بموجب عقود طويلة الأجل من إندونيسيا وماليزيا، وهناك تيارات داخلية في هاتين الدولتين تدفعان بخفض مبيعات الغاز إلى سنغافورة أو إلغائها، الأمر الذي جعل تأمين احتياجاتها من الغاز يعد ضمن تحقيق أمن الطاقة عموماً، ولمحاولة تقليل اعتمادها على الغاز المستورد عبر الأنابيب من إندونيسيا وماليزيا قامت سنغافورة عام 2013م ببناء محطة خاصة بها للغاز الطبيعي، وقامت بتوقيع عقد مع شركة قطر للبترول بتسليم 1,8 مليون طن من الغاز في الفترة من عام 2022م إلى عام 2030م، كما تخطط سنغافورة لاستيراد الهيدروجين الأخضر يشكل خاص من كل من المملكة العربية السعودية

3 - تركزت وحدة (تشيونغهاي) التي يصل قوامها إلى ما يقرب من 300 فرد، لأول مرة في منطقة خليج عدن والمياه الصومالية عام 2009م، ثم بعد ذلك تم توسيع نطاق عملها إلى مضيق هرمز 2020م، بغرض حماية الناقلات النفطية من خطر القرصنة.

أما بالنسبة لباكستان فإنها قد اعتمدت استراتيجية (الاقتراب الحذر) تجاه أزمات المنطقة وتحديداً حيال الصراع الخليجي الإيراني؛ وذلك حفاظاً على تحييد الدور الإيراني في الصراع الهندي الباكستاني، وضمان عدم لجوء إيران إلى الهند لتكوين تحالف يحيط بباكستان، فهذه الأخيرة حافظت في انخراطها الأمني والعسكري مع دول الخليج العربي على الحد الذي يمنعها من الانضمام إلى أية مبادرة سياسية أو عسكرية خليجية ضد إيران.

الإمكانات الآسيوية لبناء نظام أمني منطقة الخليج العربي

على الرغم من الدور المحوري الذي تضطلع به الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً تجاه أمن منطقة الخليج العربي، فإن كلاً من الصين والهند يمكنهما الإسهام في البيئة الأمنية للمنطقة مستقبلاً، فبالنسبة للصين فإنه رغم الأهداف الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق، إلا أنه يمكنها توظيف تلك المبادرة للإسهام في أمن المنطقة حيث إنها تعمل على تعزيز الأمن وحماية الاستثمارات على طول المبادرة، وهذا الذي ظهر في استراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية البحرية في المحيط الهندي، وانطلاقاً من أن المنطقة تعد جزءاً من إقليم الشرق الأوسط، الذي يمكن اعتباره المحطة الأخيرة لخط المبادرة البحري، فإن الصين قد تطور في المستقبل تفاعلات أمنية في المنطقة؛ من أجل حماية خطوط تجارتها البحرية، أما بخصوص الهند، القوة الآسيوية الأقرب للمنطقة فإن لديها الإمكانيات التي تؤهلها للاضطلاع بدور أمني في المنطقة ومن ذلك التحول في البحرية الهندية من قوة دفاع ساحلية إلى قوة بحرية قادرة على

المنطقة، وهي تصفير الأعداء وتجنبُ المواجهة مع الولايات المتحدة في المنطقة، والحفاظ على التوازن في حل الصراعات والتوازن في الشراكات السياسية في تلك المنطقة، وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية وأدنى قدر من المغامرات، وضمنت هذه المبادئ الخمسة للصين علاقات وثيقة مع جميع فواعل المنطقة، وبالتالي حماية جميع مصالحها في المنطقة، كما أن هذه المبادئ استطاعت الصين من خلالها تحييد أدوار دول المنطقة في التنافس الأمريكي الصيني.

ومن طرفها اعتمدت اليابان استراتيجية التَّحَوُّط في إطار تفاعلاتها مع دول المنطقة الخليج، وجاء استخدامها هذه الاستراتيجية بعدما تأثر الاقتصاد الياباني بقرار حظر النفط في حرب أكتوبر عام 1973م، بالإضافة إلى بعض الأزمات التي شهدتها المنطقة ورغبة اليابان في تجنب آثارها على استمرار حصولها على النفط من تلك المنطقة، كما أنها سعت لتحقيق التوازن في علاقاتها بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران؛ فعلى الرغم من امثالها لمطالب إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بالتوقف عن استيراد النفط من إيران، إلا أنها سعت للحفاظ على علاقات جيدة مع إيران لضمان مرور الطاقة عبر مضيق هرمز.

وكذلك انطلقت الهند لضمان سلامة مصالحها في منطقة الخليج العربي من تبنيها مبدئين محددين لنمط تفاعلها مع أحداث المنطقة، المبدأ الأول عدم الانحياز لأي طرف في أية أزمة في المنطقة، وهو ما تمثّل في موقفها المحايد تجاه الأزمة القطرية عام 2017م ومن الصراع الإيراني الخليجي، والمبدأ الثاني عدم التدخل في أي صراع، فلم تُبدِ الهند أي ميل نحو مشاركة أكبر للتخفيف من التوترات التي مر بها النظام الإقليمي الخليجي.

الانتشار في عدة مناطق استراتيجية مختلفة، كما أنها استطاعت توسيع شراكاتها مع دول المنطقة في مجالي الدفاع والأمن.

العوامل المؤثرة على تطوير الدول الآسيوية لنهج أمني تجاه منطقة الخليج العربي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وما تزال هي الضامن الأساسي لأمن منطقة دول الخليج العربي، الأمر الذي لم يُنح لأية قوة أخرى الولوج لهذه المنطقة بما فيها الدول الآسيوية، ولكن تلك التي تمر تجارتها البحرية وإمدادات الطاقة إليها عبر المنطقة استفادت كثيراً من الوجود الأمريكي فيها؛ لأنها كانت بمثابة الحامي لخطوط التجارة البحرية، وإمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز وباب المندب أحد أهم نقاط الاختناق عالمياً.

وعلى الرغم من وجود تصورات تتضمن إمكانية إسهام منطقة الهند والباسيفيك بدور ما تجاه أمن الخليج العربي، فإن تلك التصورات تقيد بثلاثة عوامل، الأول: مدى استعداد القوى الآسيوية للانخراط الأمني في منطقة الخليج العربي، حيث يلاحظ أن الاستراتيجيات والمبادئ التي وضعتها القوى الآسيوية باختلاف مسمياتها للتعامل مع المنطقة ظلت استراتيجيات حذرة من زيادة الانخراط الأمني والسياسي في تلك المنطقة رغم وجود شراكات استراتيجية شاملة للصين والهند مع بعض الدول الخليجية، إلا أن هذه الشراكات في جزءها الأمني لا تتعدى التدريب الأمني وتبادل معلومات الصناعات العسكرية، والعامل الثاني مدى نجاح الدول الآسيوية في تحييد القيود المعرّقة لانخراطها الأمني في المنطقة،

فَتَحُدُّ المادة (9) من الدستور الياباني من عملية الانتشار العسكري الياباني في الخارج⁽⁴⁾، وتواجه كوريا الجنوبية تهديدات من كوريا الشمالية تجعل جُلَّ تركيزها العسكري على منطقة شمال شرق آسيا، ولا تستطيع سنغافورة الإفراط في التزام أمني تجاه المنطقة لأن لديها مخاوف من جيرانها في منطقة جنوب شرق آسيا. وتصب الصين اهتمامها العسكري على منطقة آسيا والباسيفيك في محاولة لفرض الهيمنة الإقليمية على هذه المنطقة، والعامل الثالث هو مدى استعداد هذه الدول بما فيها الصين على العمل خارج نطاق النهج الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وتحديدًا فيما يخص إيران، فجميع الدول الآسيوية الست بما فيها الصين لم ترغب في تحدي أو الخروج عن نهج الولايات المتحدة بشأن إيران، فامتثلت هذه الدول لقرار الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران، على الرغم من علاقات بعض هذه الدول وتحديدًا الصين والهند واليابان وباكستان الوثيقة مع إيران.

الخاتمة

على الرغم من أن الدول الآسيوية عموماً والهند والصين على نحو خاص، لديهما القدرات والإمكانات التي تؤهلها للعب دور ما في أمن منطقة الخليج العربي، فإنه لا يمكن القول إنه يعد منافساً لدور الولايات المتحدة في المنطقة،

4 - تم السماح حالياً لليابان بزيادة إنفاقها العسكري، وكان هناك جدل واسع في اليابان وخاصة في فترة حكم رئيس الوزراء السابق (شينزو آبي) لتعديل أو إلغاء نص المادة التاسعة من الدستور الياباني، وربما قد نشهد مستقبلاً مع توتر الأوضاع في منطقة جنوب شرق آسيا، تعديلات لنص المادة بما يسمح لليابان بزيادة الانخراط العسكري في الخارج حمايةً لأمنها القومي.

ولكن يمكن تقييم ذلك الدور من خلال محاولة الباحثة التي قدمت العرض عن أربعة تساؤلات طرحها مؤلف الكتاب، وهي:

1- هل ستكون هناك جهود منسقة لتأسيس نهج محوره آسيا لاستقرار منطقة الخليج العربي؟ أم ستجعل المنافسات الآسيوية المنطقة مسرحاً للمنافسة؟

وترى الباحثة أنه ليس بالإمكان بناء منظور آسيوي أمني شامل لمنطقة الخليج العربي، إلا إذا استطاعت القوى الآسيوية تحييد العوامل السابقة، بالإضافة إلى أن القوى الآسيوية الرئيسية الثلاث وهي الهند والصين واليابان والتي لديها القدرة على الإسهام في أمن المنطقة، تشهد تنافساً فيما بينها وإن لم يتم نقل ذلك التنافس إلى المنطقة.

2- كيف يمكن لقادة الدول الآسيوية التكيف مع التطورات في منطقة الخليج العربي؟

ترى الباحثة أن الدول الآسيوية الست التي حددها المؤلف، لم ترغب في الانخراط بشكل مباشر في تفاعلات أمن المنطقة وإنما كان النهج الحذر هو أساس تفاعلها مع كافة التطورات التي تشهدها المنطقة.

3- هل ستتحوط الدول الآسيوية أو تتبنى نهجاً آخر لعلاقاتها مع الدول الخليجية؟

ترى الباحثة أنه بشأن تحوُّط الدول الآسيوية الست في علاقاتها مع دول الخليج العربي، فقد حاولت ألا تتخذ سياسات تضر بمصلحتها مع إيران لصالح دول مجلس التعاون، وبالعكس أيضاً، ومن ناحية ثانية لم ترغب الدول الآسيوية أن تنتهج سياسات تجاه منطقة الخليج العربي

تعكس تحدياً للدور الأمريكي في المنطقة.

4- هل ستفرض التوترات الأمريكية الصينية خيارات محدّدة على الدول الآسيوية بشأن الانضمام لهذا الطرف أو ذاك؟

ترى الباحثة أنه بشأن اليابان وكوريا الجنوبية إذا تطلب الأمر الاختيار بين النهج الأمريكي والنهج الصيني في منطقة الخليج العربي، فإن الخيار سيكون للنهج الأمريكي، فيما ستفضل كل من الهند وباكستان الحياد.

تعقيب الباحثة على منهج الكتاب

(1) ترى الباحثة التي أعدت العرض أن الرؤية التي انطلق منها كتاب (التصورات الآسيوية لأمن منطقة الخليج) المتمثلة في (آسينة آسيا)، لم تكن كافية لتفسير لجميع تفاعلات الدول الآسيوية في المنطقة، وهذا ظهر في اعتماد كل فصل على نظرية من نظريات العلاقات الدولية لتفسير طبيعة اتجاهات الدول الآسيوية في المنطقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ظل وجود الولايات المتحدة في المنطقة عاملاً محدداً ومشكلاً لطبيعة تفاعلات الدول الآسيوية مع المنطقة، وهذا يتعارض مع فكرة (فوناباشي) المتمثلة في أن القارة الآسيوية بدأت تستقل بتفاعلاتها عن الهيمنة الأمريكية.

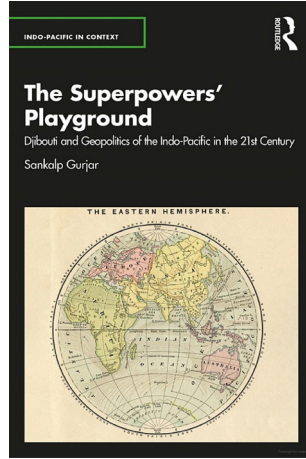
(2) لم تتجه الدول الآسيوية إلى المنطقة إيماناً منها بضرورة توحيد الأقاليم الآسيوية وحل المشاكل الأمنية التي تواجه هذا الإقليم، بل انطلقت الدول الآسيوية إلى المنطقة بدافع حماية المصالح، والتي اضطرتها إلى تبني رؤية أمنية لحماية هذه المصالح، ومن ثم فإن التسمية المناسبة للكتاب هي (التصورات الآسيوية لأمن المصالح في منطقة الخليج Asian perceptions of the

(security of interests in the Gulf).

(3) لم يذكر الكتاب ما هي العوامل والأسباب التي تم على أساسها اختيار هذه الدول الست تحديداً، بالطبع عند الحديث عن آسيا تظهر ضرورة التطرق إلى الصين واليابان والهند، باعتبارها القوى الآسيوية التي باستطاعتها أن تشكل قدراً ضخماً من التفاعلات الآسيوية، لكن ماذا عن روسيا وكذلك دول آسيا الوسطى، ودول الغالبية الإسلامية إندونيسيا وماليزيا؟

(4) من أهم الأفكار التي تبناها الكتاب أن الولايات المتحدة تعمل على تقليل انخراطها في إقليم الشرق الأوسط بما فيه منطقة الخليج العربي، وهذه الفكرة فكرة أساسية قدم الكاتب تصوراتها لها في كافة أجزاء الكتاب، إلا أن هذا الطرح ليس واقعياً فالولايات المتحدة ستظل في المنطقة، حتى بالرغم من دور الصين عبر توقيع اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران، ويعد ذلك دافعاً للولايات المتحدة لإعادة صياغة استراتيجيتها تجاه منطقة الخليج العربي.

(5) لم يحدد الكتاب بشكل واضح ما التصورات الصينية واليابانية والهندية لأمن المنطقة، فقد تناول المصالح الآسيوية في المنطقة، والاستراتيجيات التي تم اتخاذها من أجل حماية تلك المصالح، ولكن رؤى ومنظورات هذه القوى لأمن المنطقة كان يجب إيضاحها بشكل واضح وتحديدها، وفصلها عن الاستراتيجيات الآسيوية لأمن الخليج العربي.



Book: The Superpower's Playground: Djibouti and Geopolitics of the Indo-Pacific in the 21st Century

Author: Sankalp Gurjar

Publisher: Routledge- India

Publishing Year : 2022

الكتاب: (ملعب القوة العظمى: جيبوتي والجيوسياسية في منطقة الهندي/ الهادئ في القرن الحادي والعشرين)
المؤلف: سنكالب غورجار
الناشر: روتليدج- الهند
سنة النشر: 2022م
ليال الغوزي⁽⁵⁾

مقدمة

استحوذت منطقة القرن الأفريقي على اهتمام متزايد من جانب القوى العظمى في السنوات الأخيرة نظراً لموقعها الجيوستراتيجي المهم. وبسبب الموقع الاستراتيجي لجيبوتي كبوابة جغرافية إلى منطقة الهندي/ الهادئ وزيادة التواجد العسكري للقوى الكبرى مثل اليابان وألمانيا وفرنسا، فإنها تجد ذاتها في قلب المنافسة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة وبين دول أخرى في المحيط الهندي، ففي تقرير

التحديات التي حدت بالقوى الأجنبية إلى تأسيس قواعد عسكرية ومنشآت بحرية جنباً إلى جنب مع زيادة الاستثمارات والروابط الاقتصادية عموماً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التنافس بين الصين والولايات المتحدة في منطقة الهندي/ الهادئ على سبيل المثال، جنباً إلى جنب مع وجود قوة بحرية أوروبية ممثلة بفرنسا تدعم عمليات مكافحة الإرهاب في الساحل، مما يجعل موقع جيبوتي مهماً لمثل هذه الدول.

وتدور الفكرة الرئيسية للكتاب حول الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي للقوى العظمى من خلال الاستشهاد بمقال لمجلة (إيكونوميست) البريطانية نشر عام 2016م، وكانت فكرته الأساسية هي أن جيبوتي تعد «ملعباً للقوى العظمى» من خلال التأكيد على أن جيبوتي هي البلد الوحيد في العالم الذي يستضيف قواعد عسكرية للصين والولايات المتحدة على حد سواء.

وينقسم الكتاب إلى خمسة فصول ويتناول كل منها سياقاً معيناً. يقدم الفصل الأول نظرة عامة عن الأهمية الاستراتيجية لموقع جيبوتي، ويضعها في سياق عالمي أوسع يرى تأثيرها من خلال ظهور تأسيس العديد من القواعد العسكرية للقوى العالمية، وجاء تأسيس تلك القواعد ضمن الاستراتيجيات الأمنية لبعض الدول الكبرى ومنها على سبيل المثال إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب بعد أحداث سبتمبر 2001م الأمر الذي عزز من دور جيبوتي كبؤرة للانتشار العسكري العالمي من خلال افتتاح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية لها هناك عام 2002م. وفي الوقت نفسه أدت التهديدات الأمنية مثل المخاوف من القرصنة واعتماد كل من الصين واليابان على الممرات البحرية في تلك المنطقة ومنها دور مضيق باب

للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن أشار إلى أن منطقة القرن الإفريقي بها 19 قاعدة عسكرية تديرها 16 دولة، وهو مؤشر مهم يعكس حجم الاهتمام الدولي بتلك المنطقة وخاصة أنها تقع بالقرب من مضيق باب المندب الممر البحري الدولي المهم لتجارة العديد من دول المنطقة ودول العالم.

ومع أهمية تلك المنطقة لا توجد الكثير من الدراسات التي تعكس تلك الأهمية وخاصة من منظور تشابك التفاعلات الإقليمية مع نظيرتها الدولية وخاصة العلاقات التي تتسم بالتعقيد بين الدول الأفريقية ومنافسات القوى العظمى التي تتمركز بين القرن والمحيط الهندي الغربي والبحر الأحمر. ومن هنا تجيء أهمية هذا الكتاب المعنون (ملعب القوة العظمى: جيبوتي والجيوسياسية في منطقة الهندي/ الهادي) لمؤلفه صنكالب غورجار، الذي يسلط الضوء على (جيبوتي) إحدى أهم دول القرن الإفريقي وهي جيبوتي الدولة الصغيرة في تلك المنطقة كمسرح رئيسي للتنافس الإقليمي والعالمي. ويناقش الكتاب الدور الناشئ لجيبوتي في منطقة الهندي/ الهادئ وتوجهها الاستراتيجي من خلال المقارنة بين سياسات أربع قوى دولية كبرى، هي الصين وفرنسا واليابان والولايات المتحدة. يحاول مؤلفه.. الأكاديمي المتخصص في الجيوسياسية والعلاقات الدولية في منطقة الهندي/ الهادئ والسياسات العالمية للقوى العظمى، تحليل الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي وكيف انعكست على سياسات بعض القوى الدولية ومنها النماذج التي يدور حولها هذا الكتاب. ويقدم تلك الفكرة من خلال التركيز على التحديات الأمنية الحالية التي تواجه تلك المنطقة، من النزاعات إلى الإرهاب ومكافحة القرصنة وأمن الطاقة، تلك

لعبت دوراً مهماً في تواجدها في منطقة الهندي/ الهادئ في ثمانينيات القرن الماضي.

ويناقش الفصل الثالث أهمية جيبوتي ضمن استراتيجية الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب وذلك من خلال الانتشار العسكري في تلك الدولة عام 2002م. ومن ناحية ثانية فإن نمو وانتشار الجماعات الإرهابية والمجموعات المسلحة غير الحكومية في القرن الأفريقي والشرق الأوسط عموماً يؤثر وبشكل كبير على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ويسلط المؤلف الضوء على أن القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي تعد وسيلة للتنافس مع الصين في منطقة الهندي/ الهادئ، وهذا يمكن أن يفهم من خلال الاستراتيجية العالمية الأوسع للولايات المتحدة، موضحاً كيف تظل القاعدة الأمريكية في جيبوتي فريدة من نوعها لأسباب متنوعة وهو ما يفسره المؤلف بشكل جيد. حيث يربط هذا بموقع جيبوتي الاستراتيجي الذي جذب انتباه الصين في السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تزيد من اهتمامها بالتواجد العسكري في جيبوتي لمواجهة تنامي النفوذ العسكري الصيني في مناطق تعتبرها أمريكا ضمن مفاصل الأمن القومي الأمريكي.

ويسلط الفصل الرابع من الكتاب الضوء على سياسات اليابان واهتماماتها في جيبوتي، ويركز على انتقالها من موقفها السلمي والسياسة الخارجية التقليدية إلى الانخراط العسكري في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. ويرى المؤلف أن الوجود البحري لليابان في منطقة الهندي/ الهادئ يمكن تفسيره من منظور تنامي القدرات البحرية والرغبة في توظيفها لتعزيز النفوذ الياباني ضمن التنافس العالمي في بعض المناطق ومنها منطقة القرن الأفريقي.

المنذب كممر حيوي لصادرات النفط الأمر الذي يفسر التواجد العسكري للدولتين في تلك المنطقة من خلال إنشاء قواعدهما العسكرية في جيبوتي، وتشير بعض التقديرات إلى أن 50% من صادرات الصين النفطية تأتي عبر مضيق باب المنذب،

ويحلل الفصل الثاني أهداف فرنسا الاستراتيجية والتي تتمحور أساساً حول الحفاظ على تواجدها العسكري وتأثيرها في المنطقة. ويقدم المؤلف أهمية القاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي باعتبارها امتداداً لاهتمامها التاريخي بتلك المنطقة، واهتمامها بمنطقة المحيط الهندي عموماً، ويوضح كيف أصبحت العوامل التاريخية لفرنسا واستراتيجية التوسع الإقليمي ومواقفها العسكرية خلال بعض الأزمات الإقليمية مؤشرات مهمة على مضامين استراتيجيتها العالمية. ويرى الكاتب أن أحد أبرز المؤشرات على ذلك الاهتمام الفرنسي بتلك المنطقة هو استمرار القاعدة الفرنسية في تلك المنطقة حتى بعد استقلال جيبوتي عام 1977م. ويسلط الفصل كذلك الضوء على الأهمية الاستراتيجية التي تقدمها جيبوتي كقاعدة عسكرية ونقطة ارتكاز إقليمية مهمة، من حيث دورها كمركز للأنشطة اللوجستية والعملياتية للأنشطة العسكرية الفرنسية في المنطقة، والتي تتيح لفرنسا رصد وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن البحري ودعم القوات الفرنسية المتمركزة في خليج عدن والقرن الأفريقي الأوسط، بالإضافة إلى حماية المناطق الاقتصادية الخالصة. ويربط المؤلف هذا بتطور دور فرنسا في منطقة الهندي/ الهادئ عبر تقديم سرد تاريخي شامل لدور فرنسا تاريخياً على سبيل المثال، كما يشير إلى استراتيجية الردع النووي لفرنسا التي

خلال إيضاح اهتماماتها العسكرية والاقتصادية بالمنطقة والاستثمارات الصينية في مشاريع البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك بناء الموانئ والسكك الحديدية كجزء من مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي وكذلك التجارة والنمو الاقتصادي، وهو ما يعكس سعي الصين لانتهاج الدبلوماسية التنموية في جيبوتي. وفي الواقع تلعب جيبوتي دوراً حيوياً ضمن طريق الحرير البحري للصين، والذي يعد جزءاً أساسياً من مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تعزيز طرق التجارة البحرية. وبفضل موقعها الاستراتيجي عند مضيق باب المندب توفر جيبوتي للصين الوصول إلى البحر الأحمر وقناة السويس، مما يسهل الروابط التجارية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويحقق لها فوائد كبيرة نظراً لتعرضها لحصار بحري عبر ما يسمى (معضلة ملقا). فمن خلال الاستثمار في جيبوتي وكذلك دعم وتطوير البنية التحتية للموانئ الإفريقية الأخرى تسعى الصين إلى تعزيز قدراتها التجارية البحرية، وتوسيع نفوذها في المنطقة، ودمج جيبوتي بشكل أكبر في الرؤية الأوسع لمبادرة الحزام والطريق.

وإحدى المساهمات الرئيسية لهذا الكتاب هو الرؤية الاستراتيجية الأوسع لجيبوتي والدول المجاورة في سياق جيوسياسي أوسع، بما يعكس كيف تظل جيبوتي بلداً فريداً للخصائص والمصالح المتعددة. والميزة الأخرى للكتاب هي قدرة المؤلف على تقديم تفاصيل تاريخية معقدة في 200 صفحة موجزة. ولا يحتوي الكتاب على سرد تاريخي فحسب، بل استطاعة المؤلف تقديم رؤية معاصرة للتنافس بين بعض القوى العالمية في تلك المنطقة المهمة من العالم، وتحديد أربع من تلك القوى مع تحليل مصالحها وكيفية تحديد

ويوضح المؤلف أن لليابان مجموعة من المصالح في جيبوتي ويشرح هدفها الأوسع في منطقة الهندي/الهادئ المتمثل في:

أولاً، يجعل الموقع الاستراتيجي لجيبوتي في تقاطع أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا مركزاً حيوياً للتجارة البحرية وممرات إمداد الطاقة. وتسعى اليابان التي تعتمد على الطاقة من المنطقة بشكل كبير إلى ضمان وصول واردات الطاقة إليها من الشرق الأوسط بشكل آمن ومستمر في ظل أن 89% من إجمالي واردات النفط اليابانية تأتي من منطقة الشرق الأوسط، موضحاً كيف توفر موانئ جيبوتي بوابة لشحنات التجارة والطاقة اليابانية. وبالإضافة إلى ذلك تتوافق الاهتمامات الأمنية وجهود مكافحة الإرهاب في جيبوتي مع مصالح اليابان في الحفاظ على الأمن والسلم الإقليميين. وعلاوة على ذلك فإنه في سياق منطقة الهندي/الهادئ، تهدف اليابان إلى تعزيز نظام بحري حر ومفتوح، وتعزيز الشراكات الإقليمية، وضمان حرية الملاحة والطيران فوق المنطقة. ومن خلال التعامل مع جيبوتي ومنطقة الهندي/الهادئ الأوسع، تسعى اليابان إلى حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتعزيز نفوذها في الديناميكيات الإقليمية المتطورة

ويتناول الفصل الخامس طموحات الصين الأوسع للنموذج العالمي مع استعراض سياساتها الأمنية واهتماماتها الخاصة بالطاقة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بنقاط اختناق النقل البحري الحيوية مثل مضيق باب المندب الذي تعتمد عليه الصين مثل اليابان بشأن واردات النفط من الشرق الأوسط. ويقدم غورجار جيبوتي كموقع مهم يسمح للصين بتوسيع تواجدتها البحري وفرض قوتها. ويقدم رؤية متوازنة لاهتمامات الصين من

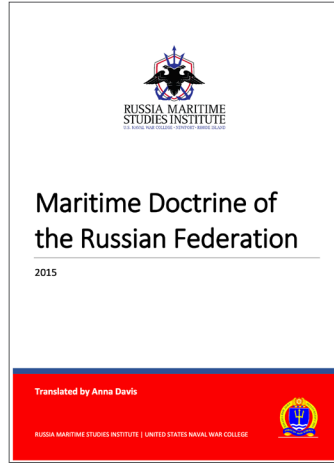
جيبوتي ومن بينها القوى الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا والإمارات. ومن ناحية أخرى نلاحظ تركيز المؤلف بشكل أكبر على المصالح العسكرية وبدرجة أقل المصالح الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يعني التقليل من قيمة الكتاب، وإنما تأكيد أن للعوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تفسير السياسات الأمنية والدفاعية للدول.

وفي حين إن الكتاب لا يُنهي الفصول بتوصيات ذات صلة بمضامين الأفكار التي طرحها بشأن تأثير التنافس العسكري في منطقة القرن الأفريقي، والتي ربما ليست الهدف من الكتاب نفسه، إلا أنه يقدم تحليلاً مهماً بشأن سياسات بعض الدول الكبرى في تلك المنطقة بما يجعل الكتاب مصدراً مهماً حول تلك السياسات كما يعد مرجعاً مهماً للباحثين المهتمين بفهم ديناميات الأمن في منطقة القرن الأفريقي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ واكتساب نظرة عميقة للمصالح الأمنية البحرية المتنامية وسياسات القوة العظمى في منطقة القرن الأفريقي.

آليات لتحقيق تلك المصالح ومن بينها التنافس على تأسيس قواعد عسكرية لحماية تلك المصالح في مناطق تقاطع استراتيجية ومن بينها جيبوتي ومنطقة القرن الأفريقي عموماً.

ومع أهمية الكتاب فإن نقطة الانتقاد الأساسية بشأن كتابات الباحثين عن أفريقيا هي كيفية مناقشة أهمية المنطقة في سياق العلاقات الدولية الأوسع، وهو ما لم يقدمه المؤلف في كتابه أيضاً وإن قدم رؤية تحليلية لسياسات بعض القوى الكبرى في المنطقة ولكن دون أن يربط ذلك في الوقت ذاته برؤية جيبوتي ذاتها لهذا التواجد ومصالحها وكيفية إدارة ذلك التنافس وإن كان قد أشار إلى ذلك بشكل جزئي في الفصل المخصص للصين عندما أشار إلى الأولويات الاقتصادية والتنموية لجيبوتي، وكان من الأفضل لو قدم المؤلف رؤية جيبوتي بشأن تواجد كافة القوى الدولية على أراضيها حتى يمكن تحقيق التوازن في رؤيته.

ورغم أن غورجار يقدم تحليلاً شاملاً لمصالح الدول الأربع الكبرى، فإنه لم يعالج بالتفصيل أدوار اللاعبين الآخرين المؤثرين والمتواجدين في المنطقة بما في ذلك روسيا والقوى الشرق الأوسطية. ومع ذلك يفسر المؤلف السبب وراء اختياره للدول الأربع الرئيسية تركيزه عن قصد على تلك الدول التي لديها قواعد عسكرية فاعلة في جيبوتي والتي يعتبرها «لاعبين رئيسيين في جغرافيا الهندي/الهادئ» «ب» مصالح كبيرة في المجال الجغرافي للهندي/الهادئ». فيما يتناول مسألة الاهتمام المتزايد من جانب الدول الشرق الأوسطية بشكل ضئيل، ورغم ذلك فإنه ربما يكون من المفيد أن يُصدر المؤلف طبعة أخرى من الكتاب مستقبلاً تتضمن تحليلاً شاملاً لكافة القوى المتواجدة في



3-Book: Maritime Doctrine of the Russian Federation

Author: Russia Maritime Studies Institute

Translated by: Anna Davis and Ryan Vest

Publisher: US Naval War College

Publishing Year : 2022

العقيدة البحرية لروسيا الاتحادية
معهد الدراسات البحرية الروسية
ترجمة أنا ديفس وريان فست
كلية الحرب الأمريكية
السنة: 2022م
أمانى عبدالغني⁽⁶⁾

مقدمة

بعد مرور خمسة أشهر فقط على بدء الحرب في أوكرانيا وفي 31 يوليو 2022م على وجه التحديد، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال الاحتفال بيوم البحرية الروسية عن العقيدة البحرية الروسية لعام 2022م، لتحل محل سابقتها التي سبق وأن أقرها عام 2015م. والواقع أن الوثيقة الجديدة

6 - باحثة ماجستير بجامعة عين شمس، مصر.

دلائل محورية غاية في الأهمية تتعلق بطموحات روسيا المتنامية على الساحة العالمية في القرن الحادي والعشرين.

وترسخ الوثيقة لرؤية روسيا الاتحادية الحديثة أن بلوغ مطامحها يستلزمه قوة بحرية عاتية، لاسيما وأن الدولة السلافية تتميز بالمساحة الجغرافية الأكبر، والحدود البحرية الأطول، والاحتياطيات الأخر، والتنوع الأشمل في موارد الطاقة، وكذلك الموارد المعدنية والبيولوجية، هذا فضلاً عن الطبيعة الديموغرافية لسكانها، وكلها عوامل تحدد وبشكل موضوعي حجم التواجد الروسي وتطوره في القرن الحادي والعشرين، وتشكل ملامح روسيا كقوة قارية وبحرية عظمى، ما يدفعها بقوة نحو دعم مصالحها الوطنية في المحيط العالمي (World Ocean) (نظام مترابط من مياه المحيطات أو البحار التي تغطي نحو 70% من سطح الأرض)، وإيجاد كافة السبل التي من شأنها ترسيخ القوة البحرية اللازمة لضمان أمنها وحمايتها. وتنظر العقيدة البحرية الجديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الروسي، ووسيلة لتعزيز التواجد والنفوذ الروسيين على الساحة الدولية.

وتشتمل الوثيقة على عشرة أجزاء، الأول معنون بـ(مفاهيم عامة) ويقدم بعض الإيضاحات والشروح الخاصة بالمفاهيم الواردة بالوثيقة وبعض الأسس المفاهيمية لمضمونها، ويؤطر للعقيدة الجديدة باعتبارها وثيقة تخطيط استراتيجي للسياسة البحرية لروسيا الاتحادية ونشاطها البحري، والتي تستند في أساسها القانوني للدستور الروسي ومشاريع القوانين الدستورية والقوانين الاتحادية وغيرها من الإجراءات القانونية التنظيمية المتعلقة

كشفت بشكل أكثر وضوحاً عن المطامح الروسية وأهداف الدولة السلافية في وقت تتصارع فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أجل تشكيل واقع جديد لعالم متعدد الأقطاب، وهو ما أوردته الوثيقة بشكل واضح، إذ جاء فيها أن الولايات المتحدة وحلفاءها يسعون للحفاظ على هيمنتهم على العالم، ولذا فإنهم يعارضون بشدة السياسات الروسية في الداخل والخارج، ولكن روسيا ستعمل على حماية مصالحها الوطنية لاسيما في مناطق مضيق الكوريل والقطب الشمالي، وستدافع عن تلك المصالح بكل السبل المتاحة، وستعتمد آلية جديدة للاستنفار والجاهزية العسكريين. والواقع أن (بوتين) لا ينفك يؤكد على حقيقة المساعي الأمريكية صراحة، إذ كررها في كلمته أمام القمة الروسية الأفريقية التي استضافتها مدينة سانت بطرسبرج الروسية في يوليو 2023م، حيث دعا دول أفريقيا للمشاركة في تشكيل عالم متعدد الأقطاب.

ومن هذا المنطلق، جاءت الوثيقة الجديدة لتضفي آفاقاً جديدة للقضايا الواردة في الوثيقة السابقة، بما في ذلك التشديد على وجوب حماية وتأمين الموارد الحيوية في البحار، وتوسيع التواجد البحري لروسيا على الساحة العالمية، وتطوير البنية التحتية اللازمة لتنامي هذا التواجد البحري. والتدقيق في فحوى الوثيقة الجديدة يكشف حقيقة مفادها أن العقيدة البحرية الروسية 2022م تشكل انعكاساً لبيئة أمنية عالمية تخضع لتغيير متسارع وتهيمن عليها ثنائية التنافس المحموم والصراع المحتمل، ومن ثم فإن العقيدة الجديدة تعد مصدراً ثرياً لفهم الخطط الأمنية والاقتصادية لروسيا في البحار، وتقدم

والإقليمي، وضمان السلامة البيئية للمحيطات العالمية، ومنع تلوث البحر نتيجة عمليات الإنتاج والاستهلاك، والتخلص من النفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي للبيئة البحرية.

غير أن أبرز ما جاء في أهداف الاستراتيجية البحرية الروسية كان الهدف الثالث عشر والذي ينص على ضرورة تطوير المنطقة القطبية الشمالية التابعة لروسيا الاتحادية كقاعدة موارد استراتيجية، واستخدامها المستدام، بما في ذلك التطوير الواسع النطاق للجُزف القاري إلى ما بعد 200 ميل بحري من المنطقة الاقتصادية الخالصة لروسيا، وكذلك تطوير طريق بحر الشمال كمرنقل وطني منافس في السوق العالمية.

وعلى هذا نصت الوثيقة أنه لحماية المصالح الوطنية في المحيط العالمي، تمارس الدولة الروسية اتخاذ حقها غير المختلّف عليه في انتشار قواتها البحرية وتوظيفها بما يتسق مع قوانين روسيا ومعاهداتها الدولية، وقواعد القانون الدولي، وأشارت إلى أن التطور الذي تشهده روسيا على الصعيد البحري، يأتي مدفوعاً بحزمة من التحديات والتهديدات القائمة والجديدة التي يواجهها الأمن القومي الروسي، والتي ترجع في المقام الأول إلى الموقع الجيوسياسي لروسيا والدور الذي تلعبه على صعيد السياسة العالمية.

واعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة وحلفاءها يعارضون السياسة الخارجية والداخلية المستقلة لروسيا لأنهم «يسعون إلى الحفاظ على هيمنتهم على الساحة العالمية، بما في ذلك المحيط العالمي»، وقالت إن «واشنطن وحلفاءها عمدوا إلى تبني سياسة استهدفت احتواء روسيا، وشملت ضمن ما شملته مساعٍ لممارسة الضغوط

بالأنشطة البحرية، كما تستند إلى بنود القانون الدولي المعترف بها عالمياً، والاتفاقات الدولية لروسيا في مجال الأنشطة البحرية واستخدام الموارد الطبيعية ومياه المحيط العالمي.

أما الجزء الثاني فيتناول المصالح والأهداف الوطنية وكذلك التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي داخل المحيط العالمي، ويأتي على رأسها تحقيق الاستقلال لروسيا وصيانة أمنها الإقليمي وحماية سيادتها على المياه الداخلية والبحار الإقليمية وقاع البحر الواقع داخل حدودها، والموارد الجوفية والمجال الجوي فوقها. وثانها ضمان الحقوق السيادية والولاية القضائية لروسيا على المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الخاص بالبلاد، هذا فضلاً عن الحفاظ على مكانة الدولة السلافية كقوة بحرية كبيرة تتركز أنشطتها على صيانة الاستقرار الاستراتيجي في المحيط العالمي، وتعزيز النفوذ الوطني وتطوير شراكات ناجعة على الصعيد البحري في ظل عالم متعدد الأقطاب أخذ في التَشكُّل، وصيانة الحرية في أعالي البحار، بما في ذلك حرية الملاحة والرحلات الجوية وصيد الأسماك وإجراء البحوث العلمية ومد الكابلات وخطوط الأنابيب تحت الماء، والحق في استكشاف وتطوير الموارد المعدنية لقاع البحر في المياه الدولية؛ وكذلك التشغيل الآمن لأنظمة خطوط الأنابيب البحرية لنقل المواد الخام الهيدروكربونية والتي تمثل أهمية استراتيجية كبرى سواء للاستهلاك المحلي أو تطوير النشاط الاقتصادي الأجنبي لروسيا الاتحادية، وضمان وصول روسيا لخطوط الاتصالات العالمية في المحيط العالمي، والقيام بعمليات بحرية لضمان وحماية المصالح الوطنية الروسية في المحيط العالمي، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي

السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية ضد الدولة الروسية». وأضافت الوثيقة أن القوى العالمية الرائدة التي تمتلك مقدرات بحرية كبيرة وشبكة واسعة من المنشآت العسكرية تواصل تعزيز وجودها البحري في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية بالمحيط العالمي، بما في ذلك المياه المتاخمة لأراضي الدولة الروسية.

وحددت العقيدة الجديدة مجموعة من التحديات والتهديدات الرئيسية التي تعترض الأمن القومي والتنمية المستدامة الروسيتين والمرتبطة أيضاً بالمحيط العالمي، وتشمل:

(1) المسار الاستراتيجي الذي تتخذه الولايات المتحدة بهدف السيطرة على المحيط العالمي، وتأثيره العالمي على تطوير العمليات الدولية داخل ذلك المحيط، بما في ذلك تلك المرتبطة باستخدام خطوط الاتصال البحرية وموارد الطاقة.

(2) تطُّع الولايات المتحدة وحلفائها للحد من وصول روسيا لموارد المحيط العالمي وخطوط الاتصال البحرية الحيوية.

(3) ادِّعاء عدد من الدول الحق في أراضٍ روسية لاسيما المناطق الساحلية والجزر.

(4) توسع البنية التحتية العسكرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ووصولها إلى حدود روسيا، وزيادة عدد التدريبات التي يتم إجراؤها في مياه البحار المتاخمة للأراضي الروسية.

(5) تطُّع الولايات المتحدة لتحقيق التفوق الساحق لقواتها البحرية وزيادة الإمكانيات القتالية للقوات البحرية للدول الأخرى.

(6) النزاعات المسلحة في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية لروسيا وحلفائها، وكذلك في الدول

التي لديها منفذ إلى المحيط العالمي.

(7) الضغوط الاقتصادية والسياسية والدولية والقانونية والمعلوماتية والعسكرية التي تمارس ضد روسيا لتشويه سمعة أنشطتها البحرية وتقليل كفاءتها.

(8) الجهود التي يبذلها عدد من الدول لإضعاف السيطرة الروسية على طريق بحر الشمال، وتوسيع الوجود البحري الأجنبي في القطب الشمالي، وما يستتبعه من ارتفاع احتمالات الصراع في المنطقة (9) محاولات عدد من الدول تغيير القوانين الحالية الخاصة بالمساحات المائية والمضائق البحرية المستخدمة في الملاحة الدولية من أجل خدمة مصالحها وتحقيق أهدافها الجيوسياسية الخاصة.

(10) انتشار الإرهاب الدولي والقرصنة وتهريب الأسلحة والمخدرات، وكذلك المواد الكيميائية والمشعة عن طريق البحر.

أما الجزء الثالث من الوثيقة فيفصل الأهداف الاستراتيجية للسياسة البحرية الروسية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي الروسي وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة السلافية، بما في ذلك توسيع قدرات الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة. ولخصت الوثيقة الأهداف الاستراتيجية للسياسة البحرية الوطنية في 14 نقطة، أبرزها العمل على تطوير روسيا كقوة بحرية عظمى وتعزيز مكانتها بين القوى البحرية الرائدة، وبناء القدرات اللازمة لتأمين وحماية المصالح الوطنية في المحيط العالمي، وضمان وصول روسيا للمحيط العالمي وموارده وكذلك موارد الطاقة والموارد المعدنية والبيولوجية وفقاً لمعايير وقواعد القانون الدولي، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في المحيط

في منطقة القطب الشمالي، على سبيل المثال، تستند أو على الأحرى تسترشد بالأهمية الكبيرة للمعادن والموارد الهيدروكربونية المتوفرة بكثرة في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لروسيا في المحيط المتجمد الشمالي؛ وبالأهمية المتزايدة التي يمثلها طريق بحر الشمال بالنسبة لشبكة اتصالات النقل العالمية، وكذلك بالدور المتزايد للبحرية في الدفاع الوطني لاسيما في القطاع الروسي من القطب الشمالي الذي استحال (القطب الشمالي) ساحة للتنافس العالمي على الصعيد الاقتصادي والعسكري.

وفي ضوء هذه العوامل، فإن أولويات السياسة البحرية الروسية في المنطقة القطبية التي تشكل أولوية إقليمية هي تعزيز مكانة روسيا وريادتها في مجال البحث وتطوير المناطق البحرية في تلك المنطقة، بما في ذلك الاستكشافات الجيولوجية، وتحديث البيانات الموجودة حول المخزون من المواد المعدنية وتنمية مخزون الموارد الطبيعية في الجرف القاري القطبي لروسيا بشكل آمن، هذا إلى جانب الحد من مستوى التهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي وضمان الاستقرار الاستراتيجي في منطقة القطب الشمالي؛ وكذلك إرساء نظام بعينه في المنطقة القطبية الشمالية داخل روسيا، من خلال تعزيز القدرات القتالية لأساطيل الشمال والمحيط الهادئ، وكذلك فروع خدمة الأمن الفيدرالية وفق المعمول به في الوقت الراهن، والتطوير الشامل لطريق بحر الشمال وصيانة أمنه، وفرض الرقابة على أنشطة القوات البحرية الأجنبية في مياه طريق بحر الشمال، والتنقيب على نطاق واسع عن الموارد الطبيعية وتطويرها، وتهيئة الظروف لأنشطة الأسطول الروسي، وشركات النفط والغاز والنقل الروسية،

العالمي، وتحقيق الردع الاستراتيجي للخصوم المحتملين، والحيولة دون حدوث أي عدوان على روسيا من المحيط والبحر، وممارسة الحقوق السيادية للدولة على الجرف القاري لاستكشاف وتنمية مواردها والدفاع عنها (الحقوق السيادية)؛ وزيادة القدرة التنافسية لنظام النقل البحري الروسي وطريق بحر الشمال في سوق الشحن البحري، وتحسين القدرات العملياتية (القتالية) للبحرية الروسية لضمان وحماية الأمن القومي لروسيا، والدفاع عن مصالحها الوطنية في المحيط العالمي، وتحسين كفاءة الدفاع عن حدود الدولة الروسية في البحر وحمايتها، وتحسين كفاءة التنبؤ بأية تغيّرات في الظروف المناخية للمحيط العالمي من أجل الاستجابة بشكل مناسب لتلك التغيّرات، والحيولة دون انسحاب الآثار السلبية المحتملة لها على سواحل روسيا في الوقت المناسب.

أما الجزء الرابع فيوضح أولويات تطوير النشاط البحري في المجالات الوظيفية، وهي المجالات التي تركز على البحث والتطوير واستخدام مساحات المحيط العالمي وموارده، وتشمل تلك المجالات تطوير النقل البحري، وتنمية موارد المحيط العالمي، وتطوير أنظمة خطوط الأنابيب البحرية، والبحث البحري العلمي، وكذلك تطوير الأنشطة الدفاعية البحرية، ويسترسل هذا الجزء في توضيح وتفصيل سبل تطوير المجالات المذكورة آنفاً.

ويتناول الجزء الخامس الاتجاهات الإقليمية للسياسة البحرية الروسية، والتي يتم تحديدها، حسبما ورد في الوثيقة، وفقاً لترتيب المناطق الأكثر أهمية بالنسبة لروسيا، ويتم قياس تلك الأهمية في ضوء مجموعة من الخصائص الجغرافية المادية الجيو اقتصادية والجيو سياسية والجغرافية العسكرية؛ فاتجاهات السياسة البحرية لروسيا

مجاورة مثل البحر الأبيض المتوسط أو الأحمر، أو على مساحات بحرية، ونصت على أن إحدى أولويات السياسة البحرية الوطنية الروسية هي الحفاظ على تواجد روسيا بحرياً في منطقة الخليج العربي من خلال إقامة مراكز دعم لوجستية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

أما الجزء السادس فيسلط الضوء على الأسس أو الركائز التي من شأنها دعم الأنشطة البحرية وتشمل بناء السفن، إعداد الكوادر، التعليم والتدريب، وتحقيق معايير الأمن والحماية للبيئة البحرية وصيانتها، وتعزيز الدعم المعلوماتي والدعم القانوني الدولي والتعاون الدولي. ونصت الوثيقة على أحد أولويات السياسة البحرية الروسية الرامية لتعزيز التواجد في النطاق الإقليمي للمحيط الهادئ، يتمثل في تطوير مجمع لبناء السفن عالي التقنية في الشرق الأقصى، بما في ذلك حاملات الطائرات، هذا إلى جانب تطوير حاملات الطائرات الحديثة في القطب الشمالي.

فيما يركز الجزء السابع على التعبئة وجاهزيتها وهما عنصران يمثلان أهمية لإنجاز المهام البحرية المختلفة، كما ينطويان على أهمية استراتيجية كونهما يعززان جاهزية البحرية الروسية للاندماج مع القوات المسلحة المدربة والمجهزة بشكل مسبق، وهذا بدوره من شأنه رفع مقدرات وكفاءة قوات الدفاع الروسية في وقت الحرب؛ ويتعلق أحد البنود التي أوردتها الوثيقة لتعزيز جاهزية التعبئة البحرية بتحسين وتطوير نظام استدعاء السفن التي ترفع علم روسيا في حالة وجود تهديد مباشر بالعدوان أو في وقت الحرب، مع نقل قيادتها إلى القيادة العسكرية للقوات المسلحة الروسية؛ وتطوير نظام إدارة النقل البحري وأسطول الصيد وعمليات الموانئ أثناء أي تهديد مباشر بالعدوان

وتحسين نظام إدارة الملاحة في مياه طريق بحر الشمال، وتطوير أساطيل كسر الجليد والإنقاذ والمساعدات اللازمة لضمان ملاحية آمنة على مدار السنة وفاعلة - من حيث التكلفة - في مياه طريق بحر الشمال وممرات النقل الأخرى في المنطقة القطبية الشمالية الروسية؛ والعمل على منع حدوث الانسكابات العرضية للنفط في البحر في المنطقة القطبية الشمالية لروسيا أو الحد من تداعياتها، وترسيخ التعاون مع دول القطب الشمالي لتحديد المناطق البحرية والجرف القاري لكل دولة، مع مراعاة المصالح الوطنية لروسيا، وبما يتفق مع القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية، وإنشاء قاعدة صناعية تكنولوجية وعلمية للاقتصاد الروسي، وتنمية المناطق الساحلية القطبية الشمالية التابعة لروسيا والمناطق المائية المجاورة؛ وتطوير منطقة القطب الشمالي من روسيا وتحسين إدارة الأنشطة البحرية في المنطقة؛ وإنشاء نظام معلومات واتصالات موحد وآمن. هذا إلى جانب تكثيف الأنشطة البحرية في المناطق التي تضمن سيطرة روسيا على منطقة القطب الشمالي، وهي أرخبيل سفالبارد وفرانز جوزيف لاند ونوفايا زيمليا وجزيرة رانجيل.

كما سلط الجزء الخامس من الوثيقة الضوء على اقترابات السياسة الخارجية الروسية من عدة مناطق أخرى ومنها القطاع الإقليمي من المحيط الهادئ، والقطاع الإقليمي من المحيط الإطلنطي، والبحر الأسود وبحر آزوف، والبحر الأبيض المتوسط، والقطاع الإقليمي من بحر قزوين، والقطاع الإقليمي من المحيط الهندي، والقطاع الإقليمي من القطب الجنوبي. وأكدت الوثيقة على ضرورة تعزيز العلاقات مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المطلة على بحار

العالي. غير أن الوثيقة حددت ثلاثة مستويات لتوظيف أدوات الدولة تختلف حسب أهمية المناطق؛ فهناك المناطق الحيوية لروسيا داخل المحيط العالمي، وتجاهها يتم توظيف أدوات القوة العسكرية بشكل كامل، بما في ذلك تواجد البحرية الروسية ورفع العلم الروسي وإظهار القوة، وإذا لزم الأمر نشر القوة العسكرية وفقاً لقوانين روسيا ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً؛ أما في المناطق ذات الأهمية فتوظف روسيا إمكاناتها الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها من الإمكانيات غير القتالية، وعندما يتم استنفاد هذه الأدوات فد تلجأ روسيا لاستخدام القوة العسكرية المناسبة وفقاً للحالة، أما في المناطق الأخرى من المحيط العالمي فيتم توظيف الأدوات السياسية والقانونية في المقام الأول، والآلية الدبلوماسية والإعلامية وغيرها من الأدوات غير القتالية وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وتشمل المناطق الحيوية بالنسبة للمصالح الروسية في المحيط العالمي: المياه الداخلية والبحر الإقليمي لروسيا، وكذلك قاعه وباطنه والمجال الجوي فوقه، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الروسي الممتد لما وراء 200 ميل بحري من المنطقة الاقتصادية الخالصة الروسية في حوض القطب الشمالي الواقع ضمن الحدود الروسية المُرسَّمة ضمن توصيات لجنة حدود الجرف القاري (Commission on Limits of the Continental Shelf) وفقاً للمادة 76 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UN Convention on the Law of the Sea)، وحوض القطب الشمالي المتاخم للسواحل الروسية، بما في ذلك المساحة المائية لطريق بحر الشمال؛ المنطقة المائية لبحر أوخوتسك والقطاع الروسي من بحر قزوين.

وفي أثناء الحرب؛ وكذلك تطوير نظام للتدريب على التعبئة لأطقم السفن وإدارات الموانئ البحرية وشركات الشحن، وتحسين إجراءات تعويض أصحاب السفن عن أية خسائر يتكبدها نتيجة تقديم السفن المملوكة لهم وغيرها من ممتلكاتهم للقوات المسلحة الروسية، والقوات الأخرى، والتشكيلات والهيئات العسكرية، وذلك بعد انتهاء المهام المرادة في وقت السلم، وكذلك إجراءات التعويض عن الخسائر التي يتكبدها أصحاب السفن أثناء التدريب والتحضير للتعبئة.

أما الجزء الثامن فيشرح أسس إدارة الدولة للنشاط البحري، وأهداف الإدارات الحكومية والجهات الحكومية الأخرى، وكذلك سبل تنفيذ الأحكام الرئيسية للعقيدة الروسية، وهو ما يستلزمه تعزيز دور الإدارات الحكومية وتطوير التنظيم والدعم القانوني لأنشطتها.

ويستعرض الجزء التاسع آليات توظيف أدوات السياسة البحرية الروسية بما يحقق الحماية لمصالح روسيا الاتحادية في المحيط العالمي، وتؤكد الوثيقة أن انتهاج وتنفيذ سياسة بحرية فاعلة وتوسيع النشاط البحري يأتي على رأس أولويات الدولة السلافية في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتطلب تضافر جهود جميع الإدارات الحكومية الروسية والأوساط العلمية والتعليمية والعملية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتكوين مناخ ملائم للنشاط البحري قانونياً واستثمارياً وتجارياً.

وأشارت الوثيقة إلى توظيف روسيا مجموعة متكاملة من الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعلوماتية والعسكرية وغيرها، بما يخدم ويحمي مصالح الدولة ومواطنيها في المحيط

السفن بشكل مؤقت، والمعضلة الأكبر هنا أن نوفوروسيسك هو مرفأً نفطى حيوي ومصب خط أنابيب يمتد على مسافة حوالى 1500 كيلومتر من حقول النفط الواقعة غرب كازاخستان والمناطق الروسية الواقعة شمال بحر قزوين؛ ومن ثم فإن إطلاق عقيدة بحرية جديدة اشتملت على الكثير من البنود التفصيلية بشأن التعبئة والجاهزية ووسائل وآليات ممارسة الحقوق السيادية لروسيا على قطاعها البحري بما يحمي مصالحها ويصون أمنها، هو جزء لا يتجزأ من سياسات الدول الكبرى كافة وليست روسيا فحسب. وثمة دافع آخر ربما يكون قد عجل بإعداد العقيدة البحرية الجديدة، ألا وهو حقيقة انتقال المنافسات العالمية للبحار، وهي منافسات لم تعد تقتصر على إظهار مؤشرات التفوق العسكري، وإنما باتت تلامس المصالح الاقتصادية والتجارية للدول، لاسيما وأن سلاسل الإمداد الحيوية سواء الأغذية أو موارد الطاقة يتم نقلها عبر البحر.

وإلى ذلك، تقدم العقيدة البحرية الروسية الجديدة صورة واضحة لمطامح موسكو في البحر رغم المصاعب التي تمر بها البحرية الروسية في الوقت الراهن بفعل الحرب في أوكرانيا، وبدل على تلك المطامح أنشطة روسيا العسكرية لدى المنطقة القطبية الشمالية التي ازدادت أهميتها الجيواستراتيجية خلال العقود العديدة الماضية بفعل اكتشافات موارد الطاقة واحتياطيات النفط الموجودة تحت قاع البحر، فاستحالت مسرحاً جديداً للمنافسة الاستراتيجية بين روسيا ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) وفاعلين آخر من الدول غير القطبية من بينها الصين والهند. كما جاءت الوثيقة كاشفة لتمدد المطامح الروسية باتجاه مناطق بحرية جديدة تمثل أهمية قصوى

أما المناطق ذات الأهمية لضمان المصالح الوطنية الروسية في المحيط العالمي، والتي تؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والرفاه المادي للسكان وحالة الأمن القومي الروسي، والأمن الاستراتيجي والإقليمي للدولة، فتشمل مياه المحيطات والبحار المتاخمة للسواحل الروسية، بما في ذلك بحر آزوف والبحر الأسود؛ والجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط؛ والبحر الأسود ومضيق البلقى ومضيق الكوريل؛ ومناطق اتصالات خطوط النقل البحري العالمية، بما في ذلك تلك الموجودة على طول السواحل الآسيوية والأفريقية. أما المناطق الأخرى التي تؤثر أيضاً على المصالح الوطنية الروسية في المحيط العالمي، فهي المناطق أو الأجزاء المفتوحة من المحيط العالمي التي لم تُصنّف على أنها حيوية أو مناطق ذات أهمية أو المهمة.

والواقع أن إعلان العمل بعقيدة جديدة في ذلك التوقيت وفي خضمّ الحرب في أوكرانيا، والتي استحال حرباً بالوكالة بين روسيا من جهة وأوكرانيا وعدد ليس بالقليل من دول (الناتو) على رأسها الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى يعكس العديد من التحولات والأبعاد التي انسحبت على ساحة التنافس والصراع العالميين الذي امتد إلى ما هو أبعد من حدود الدول المتنافسة لينتقل إلى مناطق أخرى في أفريقيا وآسيا، ورغم أنها جاءت فيما كانت الحرب مازال تدور رحاها برّاً، فإنه وبعد عام فقط من انطلاقها بدأت تنتقل إلى البحر، إذ نفذت أوكرانيا في أغسطس 2023م، أول هجوم من نوعه على قاعدة بحرية روسية قرب ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود بزورقين مسيرين أوكرانيين قالت وزارة الدفاع الروسية أنها دمرتهما، مما أدى إلى توقّف حركة جميع

بالنسبة لروسيا وهي القطب الشمالي والبحر الأسود ومضيqa البلطيق والكوريل، وبحر أوخوتسك وبرينج، وعن تلك المناطق قال بوتين خلال الإعلان عن العقيدة «سنضمن حمايتها بحزم، وبكل الوسائل» باعتبارها مناطق «مصالح وطنية روسية».

وختاماً فإن أهمية العقيدة البحرية الروسية تبرز في ظل عدة حقائق من بينها تمتُّع روسيا بموقع متميز، حيث تمتلك أكثر من 50% من ساحل القطب الشمالي الذي يشكل فناءً خلفياً لها، والذي لم يعد منطقة تنافس عالمي اقتصادي فحسب وإنما عسكري أيضاً، وهوما دفع روسيا الاتحادية إلى المضي قدماً في تحديث بنيتها التحتية العسكرية التي تعود للحقبة السوفيتية من أجل تعزيز تواجدتها العسكري في تلك المنطقة.

ومن وجهة نظر الباحث تبدو العقيدة البحرية الروسية 2022م أكثر طموحاً وشمولاً من العقيدة السابقة، إذ تضمنت خريطة مفصّلة لمناطق التواجد الروسي عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً حول العالم، وليس فقط داخل محيطها الإقليمي، وهو ما يأتي انعكاساً لمساعي روسيا الرامية لإنهاء فكرة العالم أحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

قواعد وشروط وإجراءات النشر في دورية «دراسات»

الدورية في أي مكان آخر، بأي وسيلة ورقية أو إلكترونية.

2. يجب أن تلتزم الدراسات المقدمة للنشر باتباع الأصول العلمية المتعارف عليها، سواء من حيث المنهج العلمي، أو توثيق المراجع، وتنتهج الدورية طريقة شيكاغو في كتابة المراجع، ويتم قبول الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.

3. يتراوح حجم الدراسات المقدمة للنشر في الدورية ما بين 6 و7 آلاف كلمة، أما عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية، فتتراوح ما بين 1500 و2000 كلمة.

ثالثاً: إجراءات النشر

1. يتم التكليف من جانب مدير تحرير الدورية، بما يلائم خطة عملها، ويمكن استلام مقترحات حول أفكار لدراسات، على أن تتم مناقشتها من جانب هيئة تحرير الدورية، وإبلاغ مقدم الفكرة بقرار هيئة التحرير.

2. لا يتم نشر أي دراسات في الدورية إلا بعد إجازتها من هيئة التحكيم، والتي يجوز لها رفض الدراسات أو طلب تعديلها من جانب المؤلف، ويقوم مدير التحرير بإبلاغ المؤلف بقرار اللجنة النهائي.

3. يقدم المركز مكافأة مالية مقابل الدراسة التي تتم إجازتها للنشر من جانب هيئة المحكمين، ويتم إبلاغ المشارك بها في خطاب البريد الإلكتروني الخاص بالتكليف، والمرسل من مدير التحرير.

تهدف دورية «دراسات» لنشر الدراسات الرصينة حول قضايا منطقة الخليج، وإقليم الشرق الأوسط، والعالم، خاصة في ما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع، والاقتصاد والطاقة، من منظور استراتيجي شامل.

ويتم نشر الدراسات وفق القواعد والشروط والإجراءات التالية:

أولاً: قواعد النشر

1. يجب أن تتسم الدراسات المقدمة للنشر بالأصالة، بحيث تقدم للدورية مفهوم «القيمة المضافة»، بعيداً عن تكرار قضايا تقليدية، في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والعالم.

2. أن تكون الدراسات ذات صلة بقضايا مملكة البحرين ودول الخليج، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية التي لها انعكاس على قضايا منطقة الخليج العربي.

3. ضرورة أن تتسم الدراسات المقدمة للنشر بالموضوعية، وأن تتجنب الإساءة إلى أشخاص أو دول، أو أديان أو ثقافات.

ثانياً: شروط النشر

1. ألا تكون الدراسات المقدمة للنشر قد تم نشرها من قبل في مكان آخر، سواء بصورة ورقية أو إلكترونية، ويحق للدورية الاحتفاظ بكافة حقوق الملكية الفكرية، ومن ثم فإن تسلّم المشاركين في الدورية لهذه الشروط مع إيميل التكليف يعني ضمناً قبولهم بها، ومن ثم لا يجوز لهم إعادة نشر المادة التي نُشرت في

رابعاً: الاشتراكات والمراسلات

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية،
باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات
الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات».

akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير
تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني
الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية «دراسات»

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



www.derasat.org.bh

